



دولة ليبيا
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الزاوية
إدارة الدراسات العليا
كلية الآداب - قسم التاريخ
شعبة التاريخ الإسلامي



واقع العلاقة العباسية الطولونية بين التبعية والانفصال
(254هـ/868م - 293هـ/906م)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الاجازة الدقيقة (الدكتوراه) في التاريخ الإسلامي

إعداد الطالب

عبدالقادر علي احمد البوسيفي

إشراف

أ.د. محمد أبولقاسم المزوغي

العام الجامعي 2025/2026م

عملاً بقرار السيد: رئيس الجامعة رقم (317) م لسنة (2026) الصادر بتاريخ 13 - 4 - 2026م
قامت اللجنة المشكلة بمناقشة الرسالة المقدمة من الباحث/عبد القادر علي احمد الهادي
لنيل درجة الإجازة الدقيقة "الدكتوراه" في (التاريخ).

عنوانها: (واقع العلاقة العباسية الطولونية بين التبعية والانفصال "254 هـ / 293 هـ / 868م - 906م")

وتتكون اللجنة من الأساتذة :

- | | | |
|---------------------------------|----------------|----------------------------------|
| 1. أ.د. محمد أبو القاسم الموزغي | مشرقاً ومقرراً | جامعة طرابلس . |
| 2. أ.د. صالح الصادق السباني | عضواً | جامعة الزاوية. |
| 3. أ.د. عبد الله سالم مليطان | عضواً | جامعة طرابلس. |
| 4. أ.د. خالد عون امليك | عضواً | جامعة الزاوية. |
| 5. أ.د. علي حامد الطيف | عضواً | الأكاديمية الليبية-الجبل الغربي. |

وبعد مناقشة الرسالة على تمام الساعة (العاشرة صباحاً) من يوم الثلاثاء الموافق 2026/5/5م بقاعة
الدكتور "قذري القنوني" بكلية الآداب - جامعة الزاوية ، وتقويم مستواها العلمي والمنهج الذي
اتبه الباحث والمصادر والمراجع التي استخدمها في دراسته قررت اللجنة ما يلي :-

القرار

بعد إتمام الباحث: عبد القادر علي احمد الهادي ، لمتطلبات الدراسات العليا وإمتحانه ومناقشة الرسالة
وتقويمها تقرر: (يتم التعليم بأحد المستويات فقط لتحديد نوع القرار)

- | | |
|---|--|
| 1. إجازتها بدون تعديلات <input checked="" type="checkbox"/> | ويمنح الطالب فرصة للأخذ بالملاحظات خلال..... أشهر من تاريخ المناقشة) |
| 2. إجازتها بتعديلات <input type="checkbox"/> | ويمنح الطالب فرصة أخرى للمناقشة خلال..... أشهر () |
| 3. عدم إجازتها <input type="checkbox"/> | |

أسماء أعضاء اللجنة : التوقيع بتاريخ المناقشة التوقيع بعد الأخذ بالملاحظات - التاريخ

- | | | |
|---------------------------------|-----------|-----------|
| 1. أ.د. محمد أبو القاسم الموزغي | التوقيع / | التوقيع / |
| 2. أ.د. صالح الصادق السباني | التوقيع / | التوقيع / |
| 3. أ.د. عبد الله سالم مليطان | التوقيع / | التوقيع / |
| 4. أ.د. خالد عون امليك | التوقيع / | التوقيع / |
| 5. أ.د. علي حامد الطيف | التوقيع / | التوقيع / |

مدير إدارة الدراسات العليا والتدريب
د. حمزة الهادي كشلاف
التوقيع:

رئيس لجنة الدراسات العليا بالكلية
د. الشارح عثمان الكوم
التوقيع:

منسق التخصص
أ.د. فاتح رجب قداره
التوقيع:



الآية الكريمة

﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا

وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ ﴾

(سورة الكهف الآيات 103 ، 104)

الإهداء

إلى روح أبي وأمي وأخي محمد الذين لم يفارقونا وإن غابوا عن دنيانا

إلى زوجتي الغالية

إلى أبنائي عبدالقادر ومحمد ومحمود ومنذر وريحانتي الدار ليليان وخديجة

إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور مفتاح يونس الرباصي.....

إلى صديقي العزيز كمال الورفلي

إلى جميع أصدقائي وزملائي

أهدي هذا العمل المتواضع

الباحث

الشكر

أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور امحمد أبوالقاسم المزوغي، عرفاناً مني بما قدمه لي من نصح وإرشاد ومساعدة في انجاز هذا العمل ، والشكر موصول من خلاله إلى جميع الأساتذة الذين درسوني في جميع المراحل الدراسية ، وإلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الأكارم، والأستاذ منسق الدراسات العليا، والأستاذ رئيس قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة الزاوية، وإلى جميع العاملين بجامعة الزاوية، كما أخص بالشكر العاملين بدار الزاوية للكتاب، وأخص بالشكر صديقي وزميلي الأستاذ الدكتور فتحي أبوالقاسم الخذراوي على ما قدمه لي من نصح ومساعدة طيلة فترة دراستي بالجامعة. .

سائلاً المولى عز وجل أن يكون عمل الجميع في موازين حسناتهم

الباحث

المستخلص

تتناول هذه الدراسة واقع العلاقات السياسية بين الخلافة العباسية والدولة الطولونية بين التبعية والانفصال، وقد حاول الباحث قراءة تلك العلاقة من منظور يجمع بين أدوات البحث التاريخي التقليدي ومفاهيم العلاقات السياسية الحديثة، بهدف رسم صورة أوضح لحدود التبعية ومظاهر الاستقلال، وكيفية إدارتها من قبل صنّاع القرار في كلّ من سامراء والقطائع.

بدأت الدراسة باستعراض جذور الأزمة العباسية التي أدّت إلى دخول الخلافة في مرحلة فوضى الأتراك بعد مقتل الخليفة المتوكل، وما رافق ذلك من ضعف مركزي وصراعات في دار الخلافة، كما تتبعت الدراسة ظهور الدولة الطولونية والعقبات التي واجهت مؤسسها، ومراحل تطورها مع مقارنتها بأوضاع مصر تحت الإدارة المباشرة، وسياسات أحمد بن طولون وابنه خمارويه في بناء وتثبيت قواعد الدولة، وتوظيف الصراعات في دار الخلافة واضطرابات بلاد المشرق في تعزيز سلطتهم وتوسيع نطاق حكمهم.

كما درست أوضاع الخلافة العباسية في القرن الثالث الهجري، ولا سيما الدور الكبير الذي اضطلع به الأمير أبو أحمد الموفق في الحد من تسلط القادة الأتراك، وإعادة هيبة الخلافة، واستعادة سلطتها على البلاد، وما نتج عن ذلك من احتكاك مباشر بين مشروع الموفق الإصلاحية، والطموح الطولوني نحو الاستقلال، كما تعرضت الدراسة لأهمية مصر الاقتصادية والعسكرية وموقعها المهم بالنسبة للخلافة، وانعكاسات أحداث واضطرابات المشرق الإسلامي على العلاقة بين الطرفين.

وانتهت الدراسة إلى أن الدولة الطولونية لم تكن دولة مستقلة استقلالاً مطلقاً؛ كما هي الحال في الدويلات المستقلة في الغرب الإسلامي، ولم تكن كذلك ولاية خاضعة خضوعاً مباشراً للخلافة؛ بل كانت نموذجاً مبكراً لعلاقة سياسية مركبة تجمع بين التبعية الشكلية والاستقلال الواقعي، وفق ما تقتضيه موازين القوى والظروف الإقليمية والمصلحة العليا المشتركة، وقد أظهرت النتائج أن سمات الاستقلال تجلت في الإدارة المالية والعسكرية والسياسة الخارجية الطولونية، بينما بقيت سمات التبعية ممثلة في شرعية الحكم، وحدة البيعة، الولاء الرسمي، الارتباط المذهبي، وبقاء الخلافة مصدر المشروع العليا، وبذلك يتضح أن واقع العلاقة بين الخلافة العباسية والدولة الطولونية كان علاقة مزدوجة البنية، تتداخل فيها التبعية والانفصال، وتعكس بدرجة كبيرة تحولات تلك المرحلة من تاريخ العالم الإسلامي.

Abstract

This study addresses the political relations between the Abbasid Caliphate and the Tulunid State, by analyzing the historical context that shaped this relationship as well as the political, military, and economic conditions that directed its course. The researcher aimed to read this relationship through a perspective combining traditional historical research tools with concepts of modern political relations, in order to clarify the limits of dependency, manifestations of autonomy, and how they were managed by decision-makers in Samarra and the provinces.

The study began by reviewing the roots of the Abbasid crisis that led the Caliphate into the period known as the Turkish dominance following the assassination of Caliph al-Mutawakkil, accompanied by central weakness and power struggles within the caliphal court. It traced the emergence of the Tulunid State, the obstacles faced by its founder, its stages of development, and compared it with the period of direct Abbasid administration in Egypt, and analyzed the expansion of the Tulunids in Syria and the borderlands, as well as the policies of Ahmad ibn Tulun and Khumarawayh in establishing and consolidating the foundations of the Tulunid state, with the focus on the ways they exploited the chaos within the caliphal court and the disturbances in the eastern provinces to strengthen their authority and expand their rule.

The study further examined circumstances of the Abbasid Caliphate in the third century AH, particularly the prominent role of Prince Abu Ahmad al-Muwaffaq in limiting the dominance of the Turkish commanders and restoring the caliphate's prestige and authority over the provinces, which directly clashed with the Tulunid ambitions toward autonomy.

In addition the research addressed key issues such as Egypt's economic and military significance, its strategic position relative to the caliphate, the political and social links between the two entities, external relations, the Zanj revolt, and the roles of the Safarids and the Alawites, and how these events affected the nature of the relationship between the two parties.

The study concluded that the Tulunid State was neither fully independent like the emerging dynasties in the western Islamic world nor merely a province directly subordinate to the caliphate; rather, it represented an early model of a complex political relationship combining formal dependency with practical autonomy according to the balance of power, regional conditions, and overarching shared interests. Results showed that the features of autonomy were manifested in Tulunid financial and military administration and foreign policy, while the features of dependency

remained in the legitimacy of rule, unity of allegiance, official loyalty, religious affiliation, and the caliphate as the supreme source of legitimacy.

Thus, the relationship between the Abbasid Caliphate and the Tulunid State was dual in nature, fluctuating between dependency and autonomy, reflecting the transformations of that period in Islamic history.

الصفحة	الموضوع
أ الآية الكريمة
ب الإهداء
ج الشكر
د المستخلص
ز المحتويات
2 المقدمة
2 مصطلحات الدراسة
3 أهمية الدراسة
3 سبب اختيار الموضوع
4 إشكالية الدراسة
4 تساؤلات الدراسة
4 فرضية الدراسة
5 أهداف الدراسة
5 الحد الزمني للدراسة
5 الحد المكاني للدراسة
5 منهج البحث
5 دراسات ذات صلة
6 المصادر والمراجع
8 تقدير المصادر والمراجع
9 تقسيمات الدراسة
12 الفصل الأول الخلافة وتسلط القادة الأتراك الجذور والتداعيات
13 المبحث الأول جذور الأزمة العباسية

الصفحة	الموضوع
13	أولاً: خلافة المأمون
19	ثانياً: خلافة المعتصم بالله
21	ثالثاً: خلافة الواثق بالله
22	رابعاً: خلافة المتوكل على الله
24	خامساً: الأبعاد السياسية لمحنة خلق القرآن
31	المبحث الثاني الخلافة العباسية في ظل تسلط الأتراك
32	مقتل المتوكل وبداية تسلط الأتراك
33	الأتراك واختيار المستعين
34	الحرب بين المستعين والمعتز
35	خلع المعتز وبيعة المهدي
37	الفصل الثاني مصر العباسية من الولاية إلى الدولة
38	المبحث الأول الإدارة العباسية المباشرة لمصر
38	أهمية مصر للخلافة العباسية
38	أولاً: الأهمية السياسية والعسكرية
40	ثانياً: الأهمية الاقتصادية والتجارية
41	نظرة الخلافة للعلاقة بين مصر والشام
42	الإدارة المباشرة (132-254هـ/750-868م)
42	أولاً: مرحلة الولاية المباشرة (132-213هـ/750م-828م)
46	ثانياً: مرحلة الإنابة (213-254هـ/828-868م)
47	سمات وخصائص الإدارة المباشرة
52	المبحث الثاني الدولة الطولونية النشأة والتوسع
52	أحمد بن طولون أصله ونشأته وعلاقته بالخلافة

الصفحة	الموضوع
54	قيود الخلافة على ولاية مصر
55	خطوات ابن طولون نحو الاستقلال
60	ضم الشام والثغور الشامية
60	تمرد العباس بن أحمد بن طولون
62	خمارويه بن أحمد بن طولون
63	توطيد العلاقة مع الخلافة
64	سقوط الدولة الطولونية
66	ثورة ابن الخليلج
69	الفصل الثالث استعادة هيبة الخلافة وسائل وتحديات
70	المبحث الأول أوضاع الخلافة في عهد المعتمد على الله
71	أولاً: حركة الزنج
73	عقيدة الحركة
74	المواجهة بين الزنج والخلافة
78	العوامل التي ساعدت على استمرار الحركة
79	الأسباب التي حالت دون انتشار الحركة وتوسعها
80	ثانياً: الصفاريون
83	ثالثاً: الزيديون في طبرستان
87	المبحث الثاني تراجع هيمنة القادة الأتراك
87	أولاً: الصراع والتنافس بين القادة الأتراك
90	ثانياً: جهود خلفاء فترة الفوضى
93	ثالثاً: تدمير مكونات الجيش من تصرفات القادة الأتراك
101	المبحث الثالث مشروع الموفق لاستعادة هيبة الخلافة

الصفحة	الموضوع
101	الموقف نشأته وشخصيته
103	الموقف وقيادة الجيش
105	موقف القادة الاتراك من الموقف ومشروعه
107	التوظيف السياسي لحركة الزنج
113	سياسة الموقف تجاه الصفاريين
117	موقف الموقف من الخلافة
122	الفصل الرابع مصر بين طموحات ابن طولون وتطلعات الموقف
123	المبحث الأول سياسة ابن طولون في تثبيت قواعد الدولة
124	تعامل ابن طولون مع قيود الخلافة
129	سياسات ابن طولون للوصول إلى الاستقلال
129	أولاً: التقرب إلى الخلافة وإثبات الولاء لها
131	ثانياً: التقرب إلى الرعية
135	ثالثاً: تكوين الجيش
138	المبحث الثاني جهود الموقف للحد من طموحات ابن طولون
138	تمرد ابن الشيخ وانعكاساته
141	مساعي الموقف للحد من تطلعات ابن طولون نحو الاستقلال
143	توتر العلاقة بين الموقف وابن طولون
146	علاقة الموقف بأزمات الدولة الطولونية
146	أولاً: أزمة الثغور الشامية وتداعياتها
147	ثانياً: علاقة الموقف بتمرد العباس على والده
150	ثالثاً: تمرد لؤلؤ غلام ابن طولون
151	محاولة ابن طولون نقل الخلافة إلى مصر

الصفحة	الموضوع
153 حقيقة هدف ابن طولون من مسألة نقل الخلافة
155 اجتماع دمشق وموقف القاضي بكار بن قتيبة ومحنته
156 الآثار السلبية لمحاولة نقل الخلافة لمصر
159 المبحث الثالث واقع التبعية والانفصال السمات والمظاهر
159 أولاً: الأخطار والعلاقات الخارجية
159 قضية الثغور الشامية والعلاقات البيزنطية
162 ثانياً: الفتن والأضطرابات وانعكاساتها على العلاقة المتبادلة
162 أحداث واضطرابات المشرق
164 خطر القرامطة والتقارب بين الطرفين
170 ثالثاً: الترابط الاجتماعي
170 الزواج السياسي
175 رابعاً: الارتباط المالي
176 خامساً: وحدة البيعة والولاء المشترك
178 الخاتمة
182 قائمة المصادر والمراجع
	الملاحق
193 الملحق الأول الأشكال والجداول
203 الملحق الثاني الخرائط

1.0 المقدمة

شهد مطلع العصر العباسي الثاني (232-334هـ/ 847-946م)، وتحديداً بعد مقتل الخليفة المتوكل سنة 247هـ/ 861م، دخول الدولة العباسية فيما عُرف بفوضى تسلط الأتراك، الذين لم يكن لديهم مشروعاً سياسياً مدروساً أو أهداف واضحة، الأمر الذي أدى إلى دخولهم في دوامة من الصراعات، راح ضحيتها عدد من الخلفاء والعديد من القادة الأتراك، نتيجة المؤامرات وتقاطع المصالح، ومن أبرز إفرازات هذه الحقبة ونتائجها كان ظهور الدولة الطولونية، تزامناً مع مشروع الموفق لاستعادة هيبة الخلافة، مما جعل العلاقة بين الخلافة والدولة الطولونية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصراع في دار الخلافة وتتأثر بالاضطرابات والفنن التي تعرضت لها، ونتيجة لتلك الأوضاع، كانت الخلافة تفضل استقلال مصر تحت سيادتها الاسمية على انفصالها التام، كما حدث لدويلات الغرب الإسلامي، وبالمقابل فإن الطولونيين الذين يشكلون جزءاً من الأتراك، لم يخرطوا بشكل مباشر في الصراع الدائر في سامراء، حفاظاً على شرعيتهم المستمدة من الخلافة، مستفيدين من هذا الصراع في تثبيت قواعد استقلالهم.

والعلاقات التاريخية بين الخلافة العباسية والدولة الطولونية، لم تغب عن اهتمام المؤرخين والباحثين منذ القدم، وهذه الدراسة محاولة للغوص في أعماق العلاقة السياسية، بحيث لا تكفي بسرد الوقائع، بل تسعى إلى استنتاج الأحداث، التي شكّلت تلك العلاقة، وفهم دلالاتها؛ لتكشف عن طبيعة التواصل السياسي بين الدولتين، انطلاقاً من ربط الحدث بسياقه التاريخي، وتفسيره على ضوء نتائجه وآثاره، والوقوف على العوامل والدوافع والأسباب، التي حكمت العلاقة بين التبعية والانفصال، من خلال تتبع أسلوب السياسيين في التعامل مع الأزمات والمستجدات، وعدم الاكتفاء بوصف الأحداث، وصولاً إلى استجلاء روح العلاقات السياسية وجذورها في التجربة الإسلامية المبكرة، بحيث تهدف الدراسة إلى فهم سياسة ذلك العصر من خلال تاريخه، لا إلى استعراض التاريخ السياسي لتلك الحقبة.

2.0 مصطلحات الدراسة

بعض المصطلحات التي أستخدمت في هذه الدراسة، والتي تحمل مدلولاً خاصاً، يختلف نسبياً عن مدلولها العام منها:

- واقع العلاقة : ويقصد به الأهداف والغايات والمخططات التي يمكن استنتاجها من خلال دراسة الأحداث وتفسيرها على ضوء المعطيات والنتائج والآثار.
- الخلافة العباسية : للتعبير عن السلطة الروحية للخليفة.

- السلطة العباسية: للتعبير على السلطة الفعلية للخلافة والتي قد تكون في يد المتغلبين على الخلافة.
- الخلافة : لفظ الخلافة المجرد، يقصد به مؤسسة الخلافة العباسية بجميع مكوناتها.
- مصر : على إطلاقها تعني البلاد الخاضعة لحكم الطولونيين، وإن كانت خارج التقسيم الجغرافي، مثل الثغور والعواصم والحجاز وبرقة وغيرها.
- الأتراك : هم الموالي والمماليك الأتراك، الذين شكلوا نسبة كبيرة من الجيش العباسي وأسندت إليهم العديد من المناصب القيادية في الدولة في الفترة موضوع الدراسة، وليس الأتراك كعرق.
- أزمة الخلافة العباسية : ويقصد بها الفترة الزمنية، التي وقعت فيها الخلافة تحت سيطرة قوة داخلية أو أفراد، وتمتد من بداية نفوذ الأتراك بعد مقتل المتوكل إلى نهاية عصر أمراء الأمراء، بدخول الخلافة تحت سلطة الدولة البويهية أي من سنة 247 – 334 هـ / 861 - 945م).
- الأبناء (*): يطلق لفظ الأبناء على أبناء الجنود الأتراك والمغاربة والفرغانة وغيرهم، الذي أصبحوا يشكلون نسبة كبيرة من الجيش العباسي والنسيج الاجتماعي في سامراء وبغداد.

3.0 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها محاولة لبحث الأحداث التاريخية التي تمثل العلاقة بين الخلافة العباسية والدولة الطولونية و تحليلها والربط بينها وتفسير بعضها على ضوء بعضها الآخر واستنتاج النتائج لفهم واقع تلك العلاقة من منظور سياسي .

4.0 سبب اختيار الموضوع

يرجع سبب اختيار الموضوع الى أسباب شخصية وأخرى موضوعية :
 الأسباب الشخصية هي أن رسالة الماجستير للباحث، تعرضت للدعوة العباسية مما جعل الباحث يكون فكرة مقبولة نسبياً، حول التاريخ الإسلامي في العصر الأموي ومطلع العصر العباسي؛ لذا كان من الأنسب له أن تكون أطروحة الدكتوراة استكمالاً للحقبة التالية من التاريخ الإسلامي، وهي العصر العباسي الثاني.
 أما الأسباب الموضوعية فتكمن في الرغبة في دراسة التاريخ الإسلامي، بطريقة تتجاوز الأسلوب التقليدي القائم على دراسة الأحداث التاريخية المجردة، وإنما البحث في الدوافع والأسباب والنتائج والأثار

* (في الأصل يطلق هذا الاسم على أبناء الفرس الذين جاءوا إلى اليمن في حمله وهرز لنصرة سيف بن ذي يزن على الاحباش واستقروا بالبلاد وتزوجوا من أهلها وشكلوا جزءاً من سكانها ((ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ، لسان العرب ج14 ، بيروت : دار صادر ، (د.ط.ت)، ص 91).

والانعكاسات، وبعبارة أخرى محاولة فهم التفكير السياسي لأصحاب القرار في ذلك الوقت، أو دراسة التاريخ من منظور سياسي.

5.0 إشكالية الدراسة

على الرغم من تناقض الأهداف، وتقاطع المصالح، بين تمسك الخلافة بحقها في السيادة التامة على مصر والشام، وحرص الطولونيين على الاستقلال بهما، غير أن الظروف السياسية والأوضاع في المنطقة؛ جعلت العلاقة بين الدولتين تتقلب بين التبعية والانفصال، وفقا لما تمليه تلك المصالح والأوضاع .

5.1 تساؤلات الدراسة

- أ. ما هي الجذور التاريخية لأزمة الخلافة العباسية التي أدت إلى دخولها في مرحلة فوضى تسلط الأتراك بعد مقتل الخليفة المتوكل سنة 247هـ/861م؟
- ب. كيف أثرت سيطرة القادة الأتراك على أوضاع الخلافة الداخلية؟
- ج. ما أهمية مصر بالنسبة للخلافة العباسية، وما هي مظاهر الحكم المباشر لها؟
- د. ما المراحل التي مرت بها الدولة الطولونية منذ ظهورها حتى سقوطها؟
- هـ. كيف كانت أوضاع الخلافة العباسية في عهد الخليفة المعتمد بالله؟
- و. ما الأسباب التي أدت إلى تراجع سلطة القادة الأتراك، وما دور الخلفاء في ذلك؟
- ز. ما هو مشروع الموفق لاستعادة هيبة الخلافة، وكيف كان موقف القادة الأتراك منه؟
- ح. كيف استطاع ابن طولون تثبيت سلطته في مصر، وما أهم الخطوات التي اتبعها؟
- ط. ما موقف الموفق من طموحات ابن طولون الاستقلالية؟
- ي. ما أهم السمات والمظاهر التي تعكس التبعية والانفصال في العلاقة بين الخلافة العباسية والدولة الطولونية؟

5.2 فرضية الدراسة

يمكن تحديد الإطار العام للدراسة من خلال:

- تزامن ظهور الدولة الطولونية مع بداية مشروع الموفق لاستعادة هيبة الخلافة ، مما جعل الصراع في دار الخلافة وما رافقه من اضطرابات في المشرق ينعكس على علاقتها بالخلافة التي حرصت على بقاء مصر تابعة لها ولو كلفها الأمر الاعتراف المؤقت باستقلالها .
- حظيت الخلافة العباسية في مصر بشرعية دينية وعصبية امتدت لعقود، لم تتوفر للطولونيين الذين يدركون أن استقلالهم لن يتحقق ما لم يستند في شرعيته إلى الخلافة.

6.0 أهداف الدراسة

1. التعرف على الجذور التاريخية لأزمة الخلافة العباسية وانعكاساتها.
2. استعراض تاريخ مصر تحت الإدارة العباسية المباشرة ، وتتبع مراحل ظهور الدولة الطولونية وتوسعها وصولاً الى سقوطها.
3. دراسة أوضاع الخلافة العباسية في عهد الخليفة المعتمد على الله والأسباب التي أسهمت في تراجع سلطة الأتراك ، إضافة الى أهم ملامح مشروع الموفق لاستعادة هيبة الخلافة.
4. دراسة خطوات ابن طولون نحو الاستقلال وجهود الموفق للحد منها مع التركيز على أهم سمات ومظاهر التبعية والانفصال في العلاقات العباسية الطولونية.

7.0 الحد الزمني للدراسة

يمتد الاطار الزمني للدراسة من تولي أحمد بن طولون حكم مصر سنة 254هـ/868م الى نهاية ثورة ابن الخليفة سنة 293هـ/906م.

8.0 الحد المكاني للدراسة

يشمل الاطار الجغرافي للدراسة بلاد الإسلام التي تدخل في سلطان الدولة العباسية بما فيها تلك التي تحت سلطان الطولونيين

9.0 منهج البحث

تم اتباع منهج البحث الوصفي التاريخي القائم على جمع المعلومات من مصادرها وتحليلها ومقارنتها واستخلاص النتائج منها.

10.0 دراسات ذات صلة

10.1 الموفق بالله طلحة بن المتوكل(256-278هـ)، ابتسام أكرم مندورة ، رسالة ماجستير غير

منشورة ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة أم القرى 1402/1403هـ.

هذه الدراسة تتناول سيرة طلحة الموفق والذي يعد المحرك الحقيقي للسياسة العباسية في تلك الفترة، إلا أن هذه الدراسة تعرضت للعلاقة بين الخلافة والطولونيين كجزء بسيط من السياسة العباسية في الفترة موضوع الدراسة، ولم تتعمق في تفاصيلها، كما ركزت على الأحداث التاريخية المباشرة دون البحث في دوافعها وآثارها.

10.2 العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر والخلافة العباسية (254-292هـ/868-905م)، عمر

محمد أبو القاسم، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الفاتح 2004م.

هذه الدراسة أهتمت بالعلاقات السياسية والاقتصادية بين الدولتين في إطار تاريخي سردي ولم تبحث عمق العلاقات بينهما .

10.3 الدولة الطولونية في مصر والشام، نعيمة سالم عاشور المصراطي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة قاريونس، 2010م .

هذه الرسالة يمكن ان تعد دراسة حضارية تبحث في الجوانب السياسية والإدارية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعمرانية في مصر تحت حكم الطولونيين ، وكان نصيب العلاقات الطولونية العباسية فقط 11 صفحة من اصل 225 صفحة كامل الدراسة.

10.4 العلاقات السياسية بين الخلافة العباسية والدويلات المستقلة في الشرق والشام ومصر ، غويلة

نعيمة، قمحي ابتسام ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية / جامعة 8 ماي

قالمة ، 2019/2018م

هذه الدراسة تناولت العلاقات بين الخلافة العباسية وال طولونيين بشكل موجز في إطار دراسة علاقة الخلافة بالدول المستقلة في حوالي 7 صفحات فقط.

10.5 العلاقات السياسية بين المشرق العباسي و الأندلس (دراسة نموذجية العصر العباسي الأول)،

يحيوي عبدالوهاب، رسالة ماجستير، جامعة عمار ثليجي الأغواط، كلية الآداب قسم التاريخ

،2021-2020م

دراسة قصيرة لم تتجاوز الستون صفحة استعرض فيها الباحث بشكل موجز بعض النماذج

من العلاقات السياسية التي ربطت بين الخلفاء العباسيين الأوائل ونظرانهم من الامراء الامويين

بالأندلس

11.0.0 المصادر والمراجع

اعتمد الباحث على العديد من المصادر والمراجع، في اعداد هذه الدراسة، تمثلت في الكتب والدراسات

والأبحاث والمقالات العلمية .

11.1.0 المصادر

اعتمد الباحث على العديد من المصادر الورقية والرقمية، التي تعرضت للعلاقات العباسية الطولونية

بشكل مباشر أو غير مباشر ،ويمكن إجمالها في المجموعات التالية :

11.1.1 كتب التاريخ

وتعد الأساس الذي قامت عليه الدراسة، باعتبارها المصدر الأول للتاريخ الإسلامي، وهي متنوعة ومتعددة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: تاريخ الرسل والملوك لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، الكامل في التاريخ لابن الأثير، البداية والنهاية لابن كثير، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر لابن خلدون، النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة لأبي المحاسن بن تغري بردي، نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري وغيرها.

11.1.2 كتب السير

وهي الكتب التي تناولت سير بعض الشخصيات من أشهرها سيرة ابن طولون للبلوي، وكتاب المغرب في حلي المغرب الجزء الأول القسم الخاص بمصر لابن سعيد الاندلسي، وسيرة خمارويه بن أحمد بن طولون لابن زولاق.

11.1.3 كتب التراجم

وهي من المصادر المهمة، التي توفر معلومات موجزة ومختصرة، خاصة فيما يتعلق بالوفيات والمواليد والأنساب، وهي كثيرة ومتنوعة نذكر منها: وفيات الأعيان لابن خلكان، الوافي بالوفيات للصفدي، سير أعلام النبلاء للذهبي، بغداد للخطيب البغدادي وغيرها.

11.1.4 كتب الفرق والمذاهب

وهي مصنفات تناولت الفرق والمذاهب الإسلامية الدينية والكلامية، لعل من أشهرها الملل والنحل للشهرستاني، مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري.

11.1.5 الكتب المتخصصة

وتشمل العديد من الكتب التي تخصصت في مجالات محددة، منها كتب المعاجم، مثل لسان العرب لابن منظور، معجم البلدان ومعجم الأدباء لياقوت الحموي، الفهرست لابن النديم، وكتب الكتاب والوزراء والقضاة، مثل الفخري في الآداب السلطانية لابن الطقطقا، كتاب الولاة وكتاب القضاة للكندي، كتاب الخراج وصناعة الكتابة لقدامة بن جعفر وغيرها.

11.2.0 المراجع والدراسات

استعان الباحث بالعديد من المراجع والدراسات، التي تعرضت للعلاقات العباسية الطولونية، منها على سبيل المثال رحلة الخلافة العباسية لمحمد الهامي الجزء الثاني العباسيون الضعفاء، نفوذ الأتراك في الخلافة العباسية عبدالعزيز محمد المليم الجزء الأول والثاني، حضارة مصر الإسلامية في العصر

الطولوني لحسن أحمد محمود، دراسات في العصور العباسية المتأخرة لعبدالعزیز الدوري ، والخلافة العباسية السقوط والانھیار لفاروق عمر فوزي وغيرها

11.3.0 تقدير المصادر والمراجع

یدرك الباحث بأنه كطالب، لا یصل الى المنزلة التي تسمح له بنقد كتب المصادر التي یعتمد علیها مؤرخو التاريخ الإسلامي، ولا المؤلفات الحديثة التي كتبها نخبة من الأساتذة المختصون في التاريخ الإسلامي، وما سوف یذكر من ملاحظات یتعلق فقط بمدى ملاءمة تلك المصادر والمراجع لموضوع الدراسة.

11.3.1 المصادر

یعد كتاب تاریخ الرسل والملوك للطبري من أهم المصادر لتاریخ الحقبة موضوع الدراسة، لا سيما وأن الطبري من المعاصرين لتلك الفترة التاريخية، وكذلك الیعقوبي والمسعودي ، ولكن ما یمكن أن یسجل علی هذه الكتب، وخاصة الطبري، أنه یركز بشكل كبير علی تاریخ الدولة العباسية، حيث نجده یتتبع أحداث حركة الزنج وتحركات الصفار بشكل دقیق ، وكذلك ما یتعلق بالأحداث المشتركة بین الخلافة العباسية والدولة الطولونية ، بينما لا یولي أخبار مصر والطولونيين كبير اهتمام ، والأمر ذاته ینطبق علی المسعودي والیعقوبي.

أما ابن الأثیر فإنه یورد تفاصيل أقل عن الأحداث، إذا ما قورنت بما أورده الطبري ، إلا أنه أكثر توسعاً في الأخبار، أما النويري فإن كتابه نهاية الأرب في فنون الأدب، الذي ینقل فيه كثيراً عن الطبري وابن الجوزي، و یمتاز بأنه اعتمد أسلوباً مزدوجاً، جمع فيه بین التاريخ الحولي، وهو أسلوب الطبري وابن الأثیر وابن كثير، والتأریخ المتخصص، حيث یذكر الأحداث في إطارها الحولي، ثم یفرد لبعض الدول والحركات مساحات خاصة لاستعراض تاریخها.

أما كتب السير، والتي تتمثل في سيرة أحمد بن طولون للبلوي، فإنها تؤرخ بشكل مفصل لابن طولون، وما یؤخذ علی البلوي، الذي لم یكن معاصراً للدولة الطولونية، أنه ینقل بشكل یكاد یكون حرفياً عن ابن الداية، الذي یعد مؤرخ السلطة الطولونية، إضافة الى أن البلوي یتهم في عقيدته، باعتباره إسماعيلياً وعاش في ظل الدولة الفاطمية؛ غير أن ما یضعف هذه الحجة أو هذه التهمة، هو التشابه الكبير بین ما ینكره البلوي وما ینكره ابن سعید الأندلسي، في كتابه المَعْرَب في حلي المغرب القسم الخاص بمصر، الذي یقر بأنه ینقل عن ابن الداية، إضافة الى أنه أندلسياً یعيش بعيداً عن بلاد المشرق، وبالتالي لن یكون متأثراً بالأوضاع السياسية فيها .

11.3.2 المراجع

من أهم المراجع التي تعرضت للعلاقات العباسية الطولونية، كتاب (رحلة الخلافة العباسية) لمحمد الهامي، والذي أفرد جزءاً من الكتاب، للبحث في أوضاع الخلافة العباسية في ظل نفوذ الأتراك والسيطرة البويهية، والدولة الطولونية تعد إحدى إفرازات التسلط التركي على الخلافة، وكذلك كتاب عبدالعزيز المليم (نفوذ الأتراك في الخلافة العباسية)، الذي يتتبع وجود الأتراك في بلاط الخلافة العباسية، منذ خلافة المأمون حتى خلافة المعتمد بالله، وعلى الرغم من أهمية هذين الكتابين في دراسة العلاقات العباسية الطولونية، إلا أنه يؤخذ عليهما، أنهما يركزان بشكل كبير على الخلافة العباسية، وعلاقاتها الداخلية والخارجية، ويعتبران الدولة الطولونية كأحد القضايا المتصلة بالموضوع، إضافة إلى أن الكتابين يهتمان بتتبع الأحداث التاريخية بشكلها الظاهري، دون الغوص فيما وراء الحدث، والبحث في الروابط والعلاقات بين الأحداث وربط الأسباب بالنتائج والآثار، وتفسير بعضها على ضوء بعض.

أما كتاب (حضارة مصر الإسلامية في العصر الطولوني)، لحسن أحمد محمود فهو يورد الكثير من التفاصيل عن الدولة الطولونية؛ إلا أنه يركز بشكل كبير على تاريخ مصر في العصر الطولوني، وعلاقتها الظاهرية بالخلافة العباسية، دون التعرض لأثر الأحداث التي شهدتها بلاد المسلمين على تلك العلاقات، أما (كتاب أحمد بن طولون)، ضمن سلسلة أعلام العرب، لسيدة إسماعيل الكاشف، فيعد من كتب السير التي تؤرخ لحياة ابن طولون، وهو يكاد يكون تكراراً، لما ورد عند البلوي وابن الداية وابن تغري بردي، مضافاً إليها بعض التحليلات من المؤلفة، التي خصصت أكثر من نصف الكتاب للحديث عن الشؤون الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية في مصر زمن الطولونيين، مما يكاد يخرج الكتاب من تصنيف كتب السير.

12.0 تقسيمات الدراسة

قُسمت الدراسة على النحو التالي :

الفصل الأول الخلافة العباسية وتسلط الأتراك : الجذور والتداعيات

ويستعرض هذا الفصل، أهم الأحداث السابقة لزمن الدراسة، التي كانت من الأسباب التي أسهمت في خلق الفوضى، التي مرت بها الخلافة العباسية مع بداية العصر العباسي الثاني، ويحتوي هذا الفصل على
مبحثين

المبحث الأول: يتناول جذور الأزمة العباسية، باستعراض أهم الأحداث في عصر الخلفاء من المأمون إلى المتوكل، وبحث سياساتهم التي كان لها أثارٌ بارزة في فترة فوضى تسلط الأتراك، ومناقشة الأبعاد السياسية لمحنة خلق القرآن.

الفصل الثاني مصر العباسية من الولاية إلى الدولة

يتعرض هذا الفصل بشكل موجز لتاريخ مصر العباسية، منذ دخولها تحت السيادة العباسية سنة 132هـ/750م، حتى سقوط الدولة الطولونية، ونهاية ثورة ابن الخليفة سنة 293هـ/906م، ويحتوي على مبحثين

المبحث الأول : يستعرض تاريخ مصر تحت الإدارة العباسية المباشرة، أي مرحلة الولاية بشقيها، مرحلة الولاية المباشرة (132-213 هـ/ 750-828م)، ومرحلة الانابة (213هـ - 254هـ إلى 828-668م).

المبحث الثاني : يتتبع تاريخ ظهور الدولة الطولونية وتوسعها، مع التركيز على أبرز المحطات في علاقتها مع الدولة العباسية، حتى سقوطها سنة (192هـ/905م)، وعودة مصر والشام إلى الحكم العباسي المباشر، مع التطرق بشكل مختصر لثورة ابن الخليفة.

الفصل الثالث استعادة هيبة الخلافة : الوسائل والتحديات

يتناول هذا الفصل أهم الأحداث التي مرت بها الخلافة العباسية، منذ تولي المعتمد على الله الخلافة سنة 256هـ/870م، مع التركيز على أهم الأسباب والعوامل التي أسهمت في تراجع سلطة القادة الأتراك، ومهدت الطريق لإنجاح مشروع الموفق، لاستعادة هيبة الخلافة، ويتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث :

المبحث الأول يستعرض أهم الأحداث التي شهدتها البلاد الإسلامية، في هذه الفترة مثل حركة الزنج، وتمرد الصفار، وظهور الدولة العلوية في طبرستان، وتمرد ابن الشيخ.

المبحث الثاني يبحث في أهم العوامل والأسباب، التي أدت إلى تراجع سلطة الأتراك، ودور خلفاء فترة الفوضى في ذلك.

المبحث الثالث يسلط الضوء على سياسات الأمير أبي أحمد الموفق الرامية إلى القضاء على نفوذ الأتراك، وتحكمهم في الخلافة واستعادة هيبة الدولة.

الفصل الرابع مصر بين طموحات ابن طولون وتطلعات الموفق

هذا الفصل هو محور الدراسة، ويركز بشكل كبير على بحث واقع العلاقة بين الخلافة والدولة الطولونية بين التبعية والانفصال، من خلال دراسة سياسات ابن طولون الاستقلالية، مع محافظته على التبعية الشكلية للخلافة، وبالمقابل سياسة الموفق للحد من طموحات ابن طولون في الاستقلال، مع الحفاظ على تبعية

مصر ولو بشكل رمزي، وفقاً لما تمليه الظروف والمتغيرات في المنطقة، مع استعراض أهم سمات ومظاهر العلاقة العباسية الطولونية، الدالة على التبعية والانفصال، وينقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول يستعرض سياسة ابن طولون وخطواته نحو الاستقلال، دون إعلان الخروج عن الخلافة التي يستمد منها شرعيته.

المبحث الثاني يبحث في جهود الموفق للحد من طموحات ابن طولون الاستقلالية، وأثر الصراع في دار الخلافة على علاقاته مع الطولونيين، وانعكاسات اضطرابات المشرق على ذلك.

المبحث الثالث يستعرض أبرز سمات ومظاهر التبعية والانفصال في واقع العلاقات العباسية الطولونية .



الفصل الأول الخلافة وتسلط القادة الأتراك: الجذور والتداعيات

المبحث الأول جذور الامة العباسية

المبحث الثاني: الخلافة العباسية في ظل تسلط الاتراك

المبحث الأول: جنور الأزمة العباسية

دخلت الخلافة العباسية في أعقاب مقتل الخليفة المتوكل على الله (232-247هـ/846-861م) مرحلة من الفوضى والاضطراب السياسي، أصبحت فيه السلطة الفعلية في يد القادة الأتراك، الذين صاروا أصحاب الحل والعقد، فهم من ينصب الخلفاء، وهم من يخلعهم ويقتلهم، وفقدت الخلافة هيبتها ومكانتها وإن احتفظت بقديستها الصورية، وهذه المرحلة يمكن أن يطلق عليها اصطلاحاً ((أزمة الخلافة العباسية))، والتي لم تكن وليدة لحظتها أو نتيجة حدث طارئ قلب الموازين؛ وإنما هي نتاج سياسات وأثار أحداث تمتد جذورها إلى عقود سابقة، يرتبط بعضها بزمن الدعوة العباسية والأسس التي قامت عليها، ويتصل بعضها الآخر بآثار وعلاقات ضاربة في التاريخ.

وحتى لا نبتعد كثيراً عن الاطار الزمني للدراسة، سنكتفي بالتعرض بشكل موجز لسياسة الخلفاء العباسيين في أعقاب الصراع بين الأمين (193-198هـ/809-814م) والمأمون (198-218هـ/814-833م) إلى مقتل المتوكل على الله سنة 247هـ/861م، وأثار سياسات الخلفاء الأربعة وانعكاساتها، والتي لا شك أنها حققت بعضاً من أهدافها في تثبيت أركان الخلافة والحفاظ على مكانتها؛ غير أنه كانت لها آثاراً سلبية أخذت في الظهور تبعاً إلى أن أسفرت عن دخول الخلافة العباسية في أزمة حقيقية، بدأت بمقتل الخليفة المتوكل على الله واستمرت قرابة العقد من الزمن، وبعبارة أدق إلى خلافة المعتمد على الله (256هـ - 279هـ/870-892م) حيث بدأت محاولة استعادة هيبة الخلافة والتي تدخل في صلب موضوع هذه الدراسة.

أولاً: خلافة المأمون (198-218هـ/814-833م)

المأمون من الشخصيات الجدلية التي اختلف حولها المؤرخون لأسباب متعددة، لعل أبرزها التبدل والتغير في سياسة الدولة في عهده، ليس انطلاقاً من تركيبته النفسية والفكرية كما يرى البعض⁽¹⁾ أو تحت تأثير بعض المحيطين به كما يرى آخرون⁽²⁾، وإنما لعبقريته السياسية ومقدرته على فهم الواقع المحيط بالدولة والتعامل معه بما يخدم مصالحها، - دون التقليل من أهمية الأسباب الأخرى -، وقبل الخوض في سياسات المأمون وخلفائه، لا بد من العودة إلى بداية الصراع في البيت العباسي، حيث كان هارون الرشيد (170-193هـ/786-809م) أسند ولاية العهد لابنه محمد الأمين سنة 175هـ/791م، وكان حينها في الخامسة من عمره⁽³⁾، ولما شبَّ الأمين، تبين للرشيد أنه ليس أهلاً لتولي الخلافة، وكان يميل إلى تقديم ابنه الآخر

⁽¹⁾ رفاعي، أحمد فريد، عصر المأمون، ج1، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، 1927م، ص ص 372-374.
⁽²⁾ دياب، صابر محمد دياب حسين، الدولة الإسلامية في العصر العباسي قضايا ومواقف، القاهرة: دار الفكر العربي، 2001م، ص 126.

⁽³⁾ ابن كثير، ابوالفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، البداية والنهاية، ج13، تح: عبدالله بن عبدالمحسن

المأمون⁽¹⁾، غير أن تأثير زبيدة بنت جعفر، أمّ الأمين، ومن وراءها الهاشميين⁽²⁾ والعرب إجمالاً، حال دون تنفيذ ما رأى الرشيد أنه الصواب، فأبقى ولاية العهد للأمين ثم للمأمون من بعده.

وفي سنة 182هـ/798م، وفي محاولة منه لتجنب النزاع بين أبنائه، أقدم على خطوة أشد خطراً؛ إذ جعل ولاية العهد لثلاثة من أولاده: محمد الأمين، وعبد الله المأمون، والقاسم المؤتمن، وقسم بينهم البلاد، دون أن يجعل للأمين سلطة على المأمون، وأخذ عليهم الأيمان والمواثيق، وأشهد الشهود، وكتب بذلك عهداً وعلّقه في جوف الكعبة⁽³⁾، وبهذا غرس بذور الشقاق بينهم من حيث ظن أنه يصون حقوقهم، متوهماً أن المواثيق والعهود والأيمان لها قدسية في السياسة.

مات الرشيد ودفن بطوس^(*) سنة 193هـ/809م⁽⁴⁾، وأصبح الأمين خليفة المسلمين في بغداد والمأمون ولياً للعهد ووالياً على خراسان، غير أن الوفاق لم يدم طويلاً بين الأخوين، فسرعان ما زينت بطانة الأمين له أن يطلب من أخيه التنازل عن ولاية العهد، وجرت مراسلات بين الأخوين رفض فيها المأمون التنازل، فما كان من الأمين إلا أن خلع أخاه سنة 194هـ/810م⁽⁵⁾، لتبدأ الحرب بين الأخوين، حيث اعتبر المأمون الأمين فاقداً للشرعية بنكته العهود التي قطعها على نفسه أمام الرشيد، ووجب خلع محاربتة، فاشتعلت الحرب بين الأخوين، وانقسمت القوى الفاعلة في الدولة إلى حزبين، حزب عربي يؤيد الأمين ويمثل غالبية العباسيين والهاشميين ومن ورائهم العرب، يتصدره الفضل بن الربيع وزير الأمين، وحزب فارسي يناصر المأمون يقوده الفضل بن سهل وزير المأمون⁽⁶⁾، وانتهت الحرب بين الأخوين بمقتل الأمين سنة 198هـ/814م على يد طاهر

التركي، القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1998م، ص 576.

⁽¹⁾ المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج3، تح: كمال حسن مرعي، بيروت: المكتبة العصرية، 2005م، ص 292.

⁽²⁾ هدارة، محمد مصطفى، المأمون الخليفة العالم، القاهرة: ا لدار المصرية للتأليف والترجمة، (د.ت.ط)، ص 33.

⁽³⁾ الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير تاريخ الطبري تاريخ والرسائل الملوك، ج 8، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ط 2، (د-ت)، ص ص 275-281.

^{*} طوس: مدينة من مدن خراسان بينها وبين نيسابور عشرة فراسخ (الفرسخ يساوي تقريبا ما بين 5 و6 كيلومتر) وتتكون من مدينتين تسمى إحداهما الطابران والأخرى نوقان فتحت في خلافة عثمان بن عفان (الحموي، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي) ت 626هـ/1229م)، معجم البلدان، ج4، بيروت: دار صادر، 1977م، ص 49)

⁽⁴⁾ الأزدي، أبوزكرياء يزيد بن محمد بن الياس بن القاسم، تاريخ الموصل، تح: علي حبيبة، القاهرة: 1967م، ص ص 316-317.

⁽⁵⁾ الطبري، ج8، مصدر سابق، ص 376.

⁽⁶⁾ أيوب، إبراهيم، التاريخ العباسي السياسي والحضاري، بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 1989م، ص 73

بن الحسين الخزاعي(*) قائد جيش المأمون(1)، إلا أن الحرب بين الحزبين ازدادت اشتعالاً واستغلها خصوم العباسيين وخاصة العلويين في محاولاتهم للوصول إلى الخلافة.

استطاع المأمون بحنكته السياسية أن يدير الصراعات بأسلوب تمكن من خلاله من استعادة سلطته على الخلافة، والقضاء على أغلب الفتن والثورات التي خرجت عليها، فكانت البداية بتقريبه إلى الفرس، حيث وجد نفسه مخلوعاً في مرو حاضرة خراسان، ومهد الدعوة العباسية وانطلاقها، وذات الغالبية الفارسية، الذين خاب ظنهم في العباسيين، الذين لم يلتزموا بأغلب الوعود والشعارات التي رفعوها أبان الدعوة، فاستغل خؤولته الفارسية مقابل خؤوله الأمين العربية، لتوظيف الصراع العربي الفارسي لصالحه(2)، ولتأكيد ذلك اختار وزيره الفضل بن سهل الفارسي، واختار لقيادة جيشه طاهر بن الحسين الخزاعي الفارسي الأصل، بل أنه اتخذ من مرو(**) عاصمة له، ولم ينتقل إلى بغداد بعد مقتل الأمين سنة 198هـ/814م حتى سنة 204هـ/819م(3)، وكان المأمون يدرك أن الدين والعاطفة لهما الأثر الأكبر في نفوس البشر، وحيث أن أهل خراسان كانوا مشبعين بفكرة الرضا من آل محمد شعار الدعوة العباسية، ولهم ميول شيعية واضحة، لذا قطع المأمون عهداً على نفسه أمام أنصاره بأنه متى انتصر على الأمين وآلت الخلافة إليه أنه سوف يسلم الخلافة للرضا من آل محمد، الذي يعتقد الغالبية أنه علوي، حيث ينقل الأصفهاني(4) عن المأمون قوله: " أني عاهدت الله أن أخرجها إلى أفضل آل أبي طالب إن ضفرت بالمخلوع "، فتمكن بهذه الإجراءات أن يكسب تأييد العديد من الفرس الذين ساعدوه في استعادة ملكه، غير أن انحياز الخليفة إلى الفرس واستقراره في مرو وعدم عودته إلى بغداد، خلق معارضة عربية متعددة الأطياف، لا يوجد بينها قواسم مشتركة، سوى رفض السيطرة الفارسية على الخلافة

(* طاهر بن حسين بن مصعب بن زريق الخزاعي كان عم أبيه طلحة بن زريق أحد نقباء الدعوة العباسية، وكان طاهر من رجالات المأمون تولى حرب الأمين وقتله، أقطعه المأمون خراسان وإليه تنسب الدولة الطاهرية توفي سنة 207هـ/822م (الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطنها العلماء من غير أهلها ووارديها، تح: بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2001م، ج10، ص483).

(8) ابن الاثير، أبو الحسن علي بن محمد الجزري، الكامل في التاريخ، ج6، تح: أبو صهيب الكرمي، الرياض: دار الأفكار الدولية، (د.ط.ت)، ص905.

(1) ابن الاثير، أبو الحسن علي بن محمد الجزري، الكامل في التاريخ، ج6، تح: أبو صهيب الكرمي، الرياض: دار الأفكار الدولية، (د.ط.ت)، ص905.

(2) أيوب، مرجع سابق، ص77.

(** مرو: من أكبر مدن خراسان كانت عاصمة الإقليم في العهد الأموي ومنها انطلقت الدعوة العباسية، وهي مدينتان تسمى احداها مرو الشاهجان والأخرى مرو الروذ فتحت على يد الاحنف بن قيس. (ابن خلکان، ابوالعباس أحمد بن محمد بن أبي بكر(ت681هـ/1282م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج1، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، 1978م، ص69)

(3) ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، تاريخ ابن خلدون (ديوان المبتدأ والخير في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر)، ج3، تح: خليل شحادة، بيروت، دار الفكر، (د.ط)، 2001م، ص313.

(4) الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين، مقاتل الطالبين، تح: السيد أحمد صقر، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط3، 1998م، ص455.

،ضمت العباسيين والعلويين والعديد من القبائل العربية ذات الميول الأموية في الشام أو الخارجية في الجزيرة الفراتية، وقامت هذه المعارضة بالعديد من الثورات مع بداية عهد المأمون(1)،وانتهج المأمون سياسة مدروسة تهدف إلى التفريق بين أطراف هذه المعارضة، وإذكاء الخلافات بينها، دون الاصطدام المباشر معها، مع الحرص على عدم القضاء عليها قضاء مبرماً؛ لاستخدامها في حفظ التوازن مع القوة الفارسية التي اعتمد عليها في تثبيت حكمه، فقام بعدة خطوات لتحقيق ذلك، لعل أهمها البيعة لعلي الرضا بن موسى الكاظم وجعله ولياً للعهد من بعده(*)، فاستدعاه من محل إقامته في المدينة المنورة، وزوجه وابنه محمد من بناته، واستبدل شعار الدولة من السواد شعار العباسيين إلى الخضرة شعار العلويين(2)، وعلى الرغم من هذه الخطوة الجريئة إلا أن المأمون لم يعترف بالحق الأصيل للعلويين في الخلافة(3)؛ كما ترى الشيعة – وإنما أراد أن يوصل رسالة إلى الرأي العام الإسلامي وخاصة الفارسي، بأنه يسعى إلى تصحيح مسار الخلافة العباسية، والعودة بها إلى الأساس الذي قامت عليه، وهو الدعوة إلى الرضا من آل محمد، الذي يضم الهاشميين جميعاً، وفي هذا تطمين للعباسيين بأن الخلافة سوف تعود إليهم متى توفرت فيهم شروطها، وأن اختياره لعلي الرضا باعتباره الأنسب لصفة الرضا من آل محمد، وليس لأنه الأحق بالخلافة لانتمائه العلوي – حسب اعتقاد الشيعة بفروعها – والدليل على ذلك أنه بعد موت الرضا – أو مقتله – لم يجعل ابنه محمداً ولياً للعهد من بعده على الرغم من أنه الإمام التاسع عند الشيعة الجعفرية (الاثنا عشرية)(4).

وقد حقق من هذه الخطوة مكسباً مادياً تمثل في كسب إبراهيم بن موسى الكاظم، الذي كان استولى على اليمن والحجاز إلى جانبه؛ بل أصبح داعية له وأرسله والياً على اليمن(5)، وبذلك حقق ضم بلاد اليمن والحجاز وصار يدعى له في الحرمين، إضافة إلى أنه تمكن بهذه الخطوة السلمية أن يقوض دعوة ابن

1 (فوزي، فاروق عمر، بحوث في التاريخ العباسي، بيروت: دار القلم للطباعة، 1977م، ص ص 229، 237، 242. * بعض المصادر الشيعية مثل بحار الانوار للمجلسي وعيون أخبار الرضا للصدوق، وبعض المؤرخين من ذوي الميول الشيعية مثل الاصفهاني في مقاتل الطالبين تذكر أن الامام علي بن موسى الرضا كان رافضياً لولاية العهد وأن المأمون هدده بالقتل إن لم يقبل بها، و السؤال هنا إذا كان الرضا لم يكن راغباً في ولاية العهد فلماذا يرحل من المدينة المنورة مسقط رأسه الى مرو تلبية لطلب المأمون؟ لا سيما وان الحجاز لم يكن تحت سلطة المأمون؛ بل كان تحت سلطان العلويين، خاصة وأن تلك المصادر تصف الرضا بأنه تقي زاهد في الدنيا، مما يعني استبعاد أن يكون مسيره الى مرو لأغراض دنيوية، ومن المستبعد أيضاً أن يستدعي المأمون رجلاً من بلاد بعيدة ليوليه ولاية العهد دون أن يأخذ موافقته. الباحث

2 (الطبري، ج8، مصدر سابق، ص 554.

3 (فوزي، بحوث في التاريخ العباسي، مرجع سابق، ص 251.

4 (الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك، الوافي بالوفيات، ج10، تح: أحمد الأرنؤوط، تركي مصطفى، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2000م، ص 23.

5 (ابن كثير، ج14، مصدر سابق، 125.

طباطبا(*)، خاصة بعد وفاة أبي السرايا القائد الفعلي لهذه الحركة(1)، ومن جانب آخر استمال الشيعة الجعفرية وأبعدها عن الشيعة الزيدية، التي كانت إليها قيادة الثورات العلوية في القرن الثاني الهجري، وفي ذات الوقت استطاع التقرب من العرب المتعاطفين مع العلويين، وإبعادهم عن العرب من ذوي الميول الأموية والخارجية. ومن الأهداف التي سعى المأمون إلى تحقيقها هو إضعاف شوكة الشيعة الزيدية، التي كانت تتولى مناهضة النظام الحاكم ويلتف حولها الساخطون عليه بمختلف توجهاتهم، لما تمتاز به من اعتدال وإقرارها بخلافة الشيخين وعدم تكفير الخصوم(2)، ولكونها حركة سياسية أقرب منها إلى فرقة دينية؛ لذا شكلت المعارضة الأقوى للعباسيين، ومما يميز الزيدية في ذلك الوقت، هو أنه التف حولها أهل الحديث كمذهب ديني والمعتزلة كمذهب كلامي، وحيث إن المأمون كما هو معلوم كان ذو ثقافة فكرية ودينية عالية استطاع أن يوظف الخلاف بين المعتزلة وأهل الحديث حول النقل والعقل والاختلاف حول أسماء الله الحسنى وصفاته وسيتم التعرض لذلك لاحقاً عن الحديث عن الأبعاد السياسية لفتنة خلق القرآن(3).

وعلى الرغم من اعتماد المأمون على العنصر الفارسي في استعادته للخلافة، فإنهم يغفل أهمية أهل العراق من عرب وعجم، الذين وقفت نسبة كبيرة منهم وخاصة الهاشميين إلى جانب الأمين، وبعد مقتله اختارت إبراهيم ابن المهدي خليفة في بغداد(4)، وذلك بسبب انحياز المأمون إلى الفرس وبيعته لعلي الرضا، واستقراره في مرو بعيداً عن عاصمة أجداده بغداد، إضافة إلى سياسة الحسن بن سهل في إبعاد العرب والاعتماد على بني جلدته من الفرس، وتوطيد النفوذ الفارسي، وتذمر العرب من ذلك(5)، حتى أن هرثمة بن أعين قال مخاطباً المأمون: "قدمت هذا المجوسي على أوليائك وانصارك"(6)، واستخدام هرثمة لفظ المجوسي فيه إشارة إلى مدى سخطه على سياسة الحسن بن سهل، لذا فإن المأمون بعد تمكنه من استعادة سلطانه على أغلب البلاد الإسلامية واعترافها بخلافته، قرر إعادة ترتيب أوراقه، متخذاً عدداً من الخطوات في استمالة أهل العراق، وخلق توازن بين القوتين العرب

(* محمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، المعروف بابن طباطبا، خرج بالكوفة سنة 199هـ/815م، ودعا إلى الرضا من آل محمد، وكان الغالب على أمره أبو السرايا السري بن منصور الشيباني، فأرسل إليه الحسن بن سهل جيشاً لقتاله، غير إن ابن طباطبا توفي في نفس العام ويُنتم أبو السرايا بتدبير موته، وافضت القيادة إلى أبي السرايا الذي اختار طفلاً من أولاد الحسن علي وجعله اماماً، وصار هو صاحب السلطة، إلا أن حركته هذه لم تستمر طويلاً حيث تم القضاء عليها بعد وفاة أبي السرايا وتفرق أصحابه (ابن كثير، ج14، ص ص 109-111).

(1) ابن الأثير، ج6، مصدر سابق، ص310.
(2) ينظر: الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، تح: أحمد فهمي محمد، بيروت: دار لكتب العلمية، ط3، 1992م، ص ص 153-156.
(3) ينظر الفصل الأول: ص18.
(4) خياط، أبو عمر خليفة بن خياط اللبثي، تاريخ خليفة بن خياط، تح: أكرم ضياء العمري، الرياض: دار طيبة، 1985م، ص470.
(5) اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر، تاريخ اليعقوبي، ج3، تح: السيد محمد صادق بحر العلوم، النجف: المكتبة الحيدرية، (دط)، 1964م، ص185.
(6) فوزي، فاروق عمر، الخلافة العباسية عصر القوة والازدهار، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009م، ص247.

والفرس، فقرر سنة 204هـ/819م العودة إلى عاصمة العباسيين بغداد⁽¹⁾، وفي طريق عودته تخلص من ولي عهده علي الرضا⁽²⁾، بعد أن تخلص من وزيره الفارسي الفضل بن سهل ذو الرياستين⁽³⁾، وبعد وصوله إلى بغداد بأيام معدودة أمر بخلع الخضرة شعار العلويين والعودة إلى السواد شعار العباسيين⁽⁴⁾، كما قام بإكرام العباسيين والهاشميين والإحسان إليهم، حتى أنه ذهب إلى زبيدة^(*) أم الأمين واعتذر لها عن ما فعله طاهر بن الحسين مؤكداً لها أن مقتل الأمين لم يكن بأمره⁽⁵⁾، بل أنه عفا عن عمه إبراهيم بن المهدي عندما قبض عليه وأكرمه وجعله من ندمائه⁽⁶⁾، وعلى الرغم من سياسة المأمون في التقرب إلى أعداء الأُمس والإحسان إليهم فإن ذلك لم يكن على حساب حلفائه من الفرس، فقد قلد الحسن بن سهل الوزارة خلفاً لأخيه الفضل، وتزوج من ابنته بوران^(**)⁽⁷⁾، وتوليته لطاهر بن الحسين على خراسان وجعلها في عقبه⁽⁸⁾، مع الاستمرار في الإحسان إلى العلويين والطلبين وصلتهم، فتمكن بهذه السياسة من خلق نوع من التوازن بين العرب والفرس استمر إلى ما بعد وفاته بعقود.

غير أن المأمون كان يدرك بأن سياسة توازن القوى بين العرب والفرس، لا بد وأن تسفر عن سيطرة إحدى القوتين على الخلافة والتحكم فيها⁽⁹⁾، خاصة إذا تولى الخلافة خلفاء ضعفاء، لذا فإنه رأى من الأنسب أن تعتمد الخلافة على نفسها، بأن تمتلك قوة تعتمد عليها وتحفظ بها هيبتها ومكانتها، وتكون رادعة للقوى الأخرى، على أن تكون هذه القوة لا تستند إلى عصبية أو قومية⁽¹⁰⁾، ووجد ضالته في المماليك الأتراك الذين يمتازون بالقوة والشجاعة والفروسية، وبلادهم وأهلهم بعيدون عن دار الخلافة بل أن بعضها يقع خارج بلاد الإسلام، فأكثر من

1 (الازدي، مصدر سابق، ص 353).

2 (المسعودي، مروج الذهب، ج 4، مصدر سابق، ص 24).

3 (الطبري، ج 8، مصدر سابق، ص 565).

4 (النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج 22، تح: عبد المجيد ترحيني، بيروت: دار الكتب العلمية، 2004م، ص 149).

(*) زبيدة بنت جعفر بن أبي جعفر المنصور واسمها آمنة، وسماها جدها المنصور زبيدة؛ لبياض بشرتها، تزوجها هارون الرشيد وانجبت له محمد الأمين، عرفت بكثرة أعمال الخير والصدقات توفيت سنة 216هـ/831م (العمري، ياسين بن خير الله، مهذب الروضة الفيحاء في أعلام النساء، تح: رجاء محمد السامرائي، بغداد: دار الجمهورية، (د.ط.)، 1966م، ص ص 216-219).

5 (ابن عبد ربه، أحمد بن محمد الأندلسي، العقد الفريد، ج 3، تح: فريد محمد قميحة، بيروت: دار الكتب العلمية، 1983م، ص 219).

6 (ابن كثير، ج 14، مصدر سابق، ص ص 177-178).

(**) هي بوران بنت الحسن بن سهل وقيل أن اسمها خديجة تزوجها المأمون وأسرف والدها في زفافها حتى قيل انه لم ير زفاف مثله (ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج 1، تح: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، (د.ط.)، 1978م، ص 287).

7 (ابن طولون، شمس الدين محمد بن علي، إنباء الأمراء بأنباء الوزراء، تح: مهنا حمد مهنا، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1998م، ص 36).

8 (ابن خلدون، ج 3، مصدر سابق، ص 314).

9 (صقر، نادية حسني، مطلع العصر العباسي الثاني (الاتجاهات السياسية والحضارية في خلافة المتوكل على الله 232 – 247هـ)، جدة: دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، (د.ط.ت)، ص 53).

10 (الكاشف، سيدة أسماعيل، مصر في فجر الإسلام (من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط.)، 1994م، ص 27).

شرائهم وجلبهم من بلاد ما وراء النهر وما جاورها وأوصى ولي عهده بهم ،حتى أصبحوا في عهده - أي المعتصم - يشكلون السواد الأعظم من الجيش العباسي وصارت تسند إليهم قيادة الجيوش والأعمال الحربية(1).

وقد سار المأمون على هذه السياسة طوال خلافته التي امتدت لعشرين سنة، والمتتبع لهذه السياسة يجد أنها حققت نسبة كبيرة من أهدافها - رغم بعض التحفظات حولها - ويستشف من وصية المأمون لأخيه المعتصم أن هذه السياسة هي المنهج الذي أراده المأمون للدولة من بعده(2)، حتى أن بعض المؤرخين يذهب إلى أن السبب الذي دفع المأمون إلى صرف ولاية العهد عن ابنه العباس إلى أخيه المعتصم ، هو حرصه ورغبته في الحفاظ على هذه السياسة (3)، والباحث لا يؤيد هذا الرأي، ويرجح بأن السبب هو نفوذ المعتزلة وخاصة أحمد بن أبي دؤاد(*)، ورغبته في الحفاظ على المكاسب التي حققها في زمن المأمون وإبعاد العباس الذي تحيط به بطانة عربية تميل إلى أهل الحديث.

وقبل أن نطوي صفحة المأمون لا بد من التوقف عند سؤال مهم مفاده : هل كانت مواقف المأمون من الشيعة والمعتزلة نابعة من عقيدة أم أنها وسيلة لتحقيق أهداف سياسية؟ والفرضية الأقرب أنها كانت لأسباب سياسية صرفة ، غير أن ما يُضعف هذه الفرضية التساؤل عن السبب الذي يجعل رجلاً مثل المأمون مات على الثغور وهو يجاهد في سبيل الله ، أن يتمسك بهذه السياسة التي تخالف عقيدته ، وهو على فراش الموت ، ومن غير المنطقي أن يقدم رجل في حكمة المأمون وعلمه على التضحية بأخرته من أجل تثبيت أركان دولة لن تكون في عقبه.

ثانياً: خلافة المعتصم بالله (218-227هـ/833-842م)

أيّاً كانت الدوافع فقد توفي المأمون بالثغور الشامية سنة 218هـ/833م(4)، بعد أن أوصى بالخلافة من بعده لأخيه محمد ، الذي تلقب بالمعتصم بالله(5) (218-227هـ/833-842م)، وكانت خلافته امتداداً لخلافة

(1) الهامي ، محمد، العباسيون الضعفاء الخلافة العباسية تحت السيطرة العسكرية والبويهية، القاهرة : مؤسسة إقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، 2013م، ص 557.

(2) الطبري ، ج8 ، مصدر سابق، ص ص 649-650.

(3) اللميلم، عبدالعزيز محمد، نفوذ الأتراك في الخلافة العباسية وأثره في قيام مدينة سامراء، ج1، بيروت: مؤسسة الرسالة، (د.ط)، 1991م ص 237.

(*) هو أحمد بن أبي دؤاد بن جرير بن مالك، رأس المعتزلة في عصره صحب واصل بن عطاء وتولى القضاء في عهد المعتصم والوائق وكان صاحب محنة خلق القرآن عزله المتوكل ونكبه ثم أصابه الفالج توفي سنة 240هـ/854م (الخطيب البغدادي ، ج5، مصدر سابق، ص233.

(4) السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن بن محمد بن عثمان الخضيرى ، تاريخ الخلفاء ، بيروت : دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 2003م، ص 249.

(5) ابن الكردبوس ، عبد الملك بن محمد التوزي، الاكتفاء في أخبار الخلفاء، ج 1، تح: صالح بن عبدالله الغامدي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 2008م ، ص 1463.

المأمون، وعملاً بوصيته ، فاستمر في الاعتماد على الفرس ، من أمثال الطاهريين والسامانيين ، واستمر في عهده نفوذ المعتزلة بقيادة أحمد بن أبي دؤاد ، حتى أنه لا يولى القضاء من لا يقول بخلق القرآن⁽¹⁾، واستمرت محنة خلق القرآن، وإن كان المعتصم أقل تشدداً ؛ حيث قام بإطلاق سراح الإمام أحمد بن حنبل (164-241هـ/780-855م) ، ومنعه من الخطبة والتدريس⁽²⁾، وفي ذلك دليل على أن إطلاق سراحه لم يكن عن قناعة من المعتصم بصحة مذهبه في خلق القرآن ، وإنما كان للتخفيف من تدمير العامة من طول اعتقال الإمام مع تمسكه الشديد بموقفه، على الرغم من النفوذ الكبير الذي يحظى به خصمه، أحمد بن أبي دؤاد ، الذي وصف الأمام أحمد في حضرة المعتصم بأنه ضال ومبتدع⁽³⁾.

ولعل أهم ما ميز سياسة المعتصم هو عمله بوصية المأمون بالاهتمام بالأتراك والاعتماد عليهم، وإن كان اهتمام المعتصم بالأتراك يعود إلى زمن سابق لتوليته الخلافة ، فقد كان لديه ثلاثة آلاف من الأتراك حسب رواية اليعقوبي⁽⁴⁾ ؛ وأربعة آلاف حسب رواية الكندي⁽⁵⁾ ، أما بعد توليه الخلافة فقد زاد اهتمامه بهم والاعتماد عليهم فبلغ عددهم سبعون ألفاً⁽⁶⁾ ، حتى أن أهل بغداد ضاقوا بهم ذرعاً ، مما اضطره إلى بناء مدينة جديدة اسكن فيها جنده، وهي سامراء سنة 221هـ/836م⁽⁷⁾، وفي عهده أسندت المهام العسكرية إلى القادة الأتراك، من أمثال الأفشين وأشناس وإيتاخ ووصيف وغيرهم ، وكان ذلك على حساب العرب والفرس، الذين أسقطهم من الدواوين⁽⁸⁾، لا سيما بعد محاولة الانقلاب التي قام بها العباس بن المأمون ، بتحريض من بعض القيادات العربية، من أمثال عجيف بن عنيسة⁽⁹⁾ ، ونتيجة لهذه السياسة القائمة على تقريب الأتراك وإقصاء العرب

1 (الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب ، كتاب الولاة وكتاب القضاة ، تح:رفن كسن، بيروت: مطابع الآبا اليسوعيين، (د.ط) ، 1908 م ، ص 446

2 (الهامي، مرجع سابق، ص ص 584، 585.

3 (المقدسي، عبدالغني بن عبدالواحد بن علي بن سرور، محنة الامام أحمد بن حنبل ، تح: عبدالله عبدالمحسن التركي، القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1987م، ص 87

4 (اليعقوبي ، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر ، البلدان ، تح : محمد أمين ضناوي ، بيروت: دار الكتب العلمية، 2002م ، ص 55.

5 (الكندي، مصدر سابق ، ص 188.

6 (الدوري عبد العزيز ، العصر العباسي الأول دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، 2009م ، ص 233.

7 (ابن خلدون، ج3 ، مصدر سابق، ص ص 321-322.

8 (الطبري، ج9 ، مصدر سابق، ص 122.

* (عجيف بن عنيسة اللبثي الكناني، أحد قادة المأمون والمعتصم تولى حرب الزط سنة 229هـ/844م، كما قام بقيادة الحرب ضد الروم، شارك في محاولة العباس بن المأمون ضد المعتصم، فسجنه المعتصم ثم قتله (ابن الجوزي، ج11 ، مصدر سابق، ص ص 42، 63، 78، 84) .

9 (الطبري، ج9 ، مصدر سابق، 71.

تراجع دور العرب بشكل ملحوظ⁽¹⁾، وظهر صراع بين الفرس والأتراك حول الخطوة لدى الخليفة، ولعل من أبرز الشواهد على هذا الصراع، تمرد المازيار واستغلاله من قبل عبدالله بن طاهر الفارسي، والافشين حيدر بن كاوس التركي في صراعهما، حتى تمكن ابن طاهر من اثبات تأمر الافشين مع المازيار، مما أدى إلى صلب الافشين إلى جوار المازيار⁽²⁾، غير أن الفرس لم يتمكنوا من استعادة مكانتهم في الدولة، وإن استطاعوا أن يحافظوا على المرتبة الثانية بعد الأتراك .

وقد شهدت خلافة المعتصم بداية ظهور الآثار السلبية لسياسة المأمون، المتمثلة في محنة خلق القرآن، وازدياد نفوذ المعتزلة، وتراجع ميزان القوى لدى العرب والفرس لصالح الأتراك، كما ظهر في خلافة المعتصم ما عرف بنظام الإنابة في إدارة الولايات والاقاليم، حيث صار الولاة يرسلون من ينوب عنهم في تلك الولايات ويمكنون في حاضرة الخلافة، والذي استفحل في العقود التالية، وتعد الدولة الطولونية موضوع هذه الدراسة إحدى افرازات هذا النظام، ومما يحسب على المعتصم هو استحداثه حاضرة جديدة للخلافة هي مدينة سر من رأي (سامراء)، التي اتخذها المعتصم داراً للخلافة، واسكنها عساكره من الأتراك وغيرهم، وكان توزيع السكان فيها على أساس عرقي - الأمر الذي تنبه العرب إلى خطورته منذ العصر الأموي فتجنبوه - فكان لهذا التوزيع السكاني الأثر الكبير في تمكن الأتراك من إحكام قبضتهم على الخلافة والتلاعب بها، إضافة إلى تنامي غضب العامة بشأن محنة خلق القرآن، مما دفع المعتصم إلى إطلاق سراح الإمام أحمد بن حنبل نقادياً لما هو أعظم وقد سبقت الإشارة إلى ذلك⁽³⁾.

ثالثاً: خلافة الواثق بالله (227-232هـ/842-847م)

خلف هارون الواثق (227-232هـ/841-846م) والده، وكانت خلافته امتداداً لسياسة والده وعمه، والسير على خطاهما، غير أن تلك السياسة التي حققت بعضاً من أهدافها أمست في عهد الواثق تلفظ أنفاسها الأخيرة، ليس بسبب شخصية الواثق، الذي يلقب بالمأمون الصغير⁽⁴⁾ لعلمه وسعة اطلاعه، بل بسبب الآثار الجانبية لتلك السياسة، وقد استمر الواثق في سياسة التقرب إلى العلويين والإحسان إليهم⁽⁵⁾، كما ازداد نفوذ المعتزلة⁽⁶⁾، بل صار القول بخلق القرآن دليل الانتماء إلى الإسلام، ففي سنة 231هـ/845م كان فداء الأسرى بين المسلمين والروم، وبتوجيه من ابن أبي دؤاد رأس الاعتزال وبموافقة الخليفة أمتحن الأسرى بخلق القرآن، فمن أقر بأن

1 (محمد، بدر عبدالرحمن محمد، الدولة العباسية دراسة في سياساتها الداخلية من أوائل القرن الثاني الهجري حتى ظهور السلاجقة، القاهرة: مطبعة الانجلو المصرية، (د.ط.ت)، ص 116.

2 (ابن الأثير، ج6، مصدر سابق، ص ص 511-513 .

3 (ينظر الفصل الأول: ص 18.

4 (ابن العبراني، محمد بن علي بن محمد، تح: قاسم السمراي، القاهرة: دار الأفاق العربية، 2001م، ص 111.

5 (ابن كثير، ج14، مصدر سابق، ص 330.

6 (الكندي، مصدر سابق، ص 446

القرآن مخلوق أطلق سراحه ومن لم يفعل تُرك في الأسر(1).

أما الأتراك فأضحوا أصحاب السلطان الفعلي، فبعد أن كانت تسند إليهم المهام العسكرية والحربية في عهد المأمون والمعتصم، صاروا في عهد الواثق أصحاب السلطة الإدارية، بعد أن ألبسهم الواثق التيجان ولقبهم بالسلطين، وقسم البلاد بين أشناس الذي أقطعه غرب البلاد، وإيتاخ الذي أقطعه شرقها وشمالها، ثم ضم كل البلاد إلى إيتاخ بعد موت أشناس سنة 230هـ/844م، فأسمى الأتراك هم من يختارون نوابهم عن البلاد ويتولون خراجها(2)، الأمر الذي مهد الطريق أمامهم للاستحواذ على السلطة الفعلية؛ بل تنصيب الخلفاء وخلعهم.

رابعاً: خلافة المتوكل على الله (232-247هـ/847-861م)

توفي الواثق سنة 232هـ/846م، ولم يعهد بالخلافة من بعده لأحد من أبنائه أو إخوته، وترك سدة الخلافة شاغرة، وعند إعلان وفاته اجتمع قادة الأتراك والوزراء، وقرروا اختيار أحد أبناء الواثق ليكون خليفة، ولكنهم وجدوه طفلاً لم يبلغ الحلم، فاعترض وصيف التركي قائلاً: "أما نتقون الله أتولون مثل هذا الخلافة؛ وهو لا يجوز معه الصلاة!"(3)، فوقع اختيارهم على جعفر بن المعتصم، الذي لقب بالمتوكل على الله في 24 ذي الحجة سنة 232هـ/846م(4)، ومن الملاحظ أن أشهر المصادر لم تذكر مشاركة العباسيين من آل بيت الخليفة في اختيار المتوكل، مما يدل على أن القادة الأتراك والوزراء كانوا هم أصحاب الحل والعقد.

أصبح المتوكل على الله الخليفة العاشر، ويبدو أنه لم يكن مقتنعاً بالسياسة التي استنتها المأمون وسار عليها من جاء بعده، أو أنه اقتنع بأن تلك السياسة لم تعد صالحة لإدارة البلاد، وأياً كان السبب فإن المتوكل اتبع سياسة تكاد تكون على النقيض من سياسة سابقه؛ بل وتعمل على نقضها تماماً، فكانت الخطوة الأولى والمهمة التي أقدم عليها المتوكل، هي رفع محنة خلق القرآن، ومنع امتحان الناس(5)، وأتبع ذلك بتقريب أهل الحديث، وإكرام الإمام أحمد بن حنبل، وإعادةه إلى مكانته، وتقديمه على غيره(6)، كما أمر بإنزال جثمان أحمد بن

1 (ابن تغري بردي، جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الاتاكي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج 2، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972م، ص 314.

2 (اليقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج 3، مصدر سابق، 213.

3 (الطبري، ج 9، مصدر سابق، ص 154.

4 (ابن خلدون، ج 3، مصدر سابق، ص 341.

5 (السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، 274.

6 (المصدر نفسه، ص 274.

نصر الخزاعي(*) المصلوب ودفنه(1)، مما رفع مكانة الخليفة عند العامة وخاصة في بغداد، ونتج عن تقريب أهل الحديث إبعاد المعتزلة عن السلطة، فعزل أحمد بن أبي دؤاد عن القضاء، ثم صادر أمواله ونكبه، ولم يعد للمعتزلة نفوذ في الدولة، ولعل المتوكل أراد من التنكيل بابن أبي دؤاد وإبعاد المعتزلة أن يوصل رسالة إلى الرأي العام مفادها تبرئة الخلافة العباسية كمؤسسة من جريرة محنة خلق القرآن، بتحميلها للمعتزلة والاعتزال، وبذلك يكون قد حقق هدفاً آخر من أهداف أسلافه، وهو إضعاف المعتزلة بعد أن تم إضعاف أهل الحديث، ومن الأمور التي ناقض فيها المتوكل المأمون وخلفاءه، تعامله مع العلويين حيث قلب لهم ظهر المجن(**) واستبدل سياسة الإحسان إليهم والتقرب منهم إلى الجفاء والملاحقة، بل والغلو الشديد في بغض العلويين - وإن كان هذا الرأي لا يخلو من بعض المبالغة من خصومه، حتى إن بعض المصادر تجعل سبب مقتله، وتأمير ابنه المنتصر عليه بسبب تعصبه ضد العلويين، وبغضه لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه(2)، وهذا التحفظ لا يعني عدم تعصب المتوكل ضد العلويين، الذي تثبته المصادر، مثل هدمه لمشهد الحسين في كربلاء ومنع الشيعة من زيارته(3)، وهذا التعصب الشديد والبغض وخاصة للإمام علي كرم الله وجهه - إن صح - لا يوجد، له مبرراً إلا أن يكون بدوافع شخصية.

والأمر الأهم في سياسة المتوكل هو موقفه من الأتراك، الذين وصل المتوكل إلى سدة الخلافة بواسطتهم، والذين اكتسبوا مكانة كبيرة في العقود السابقة، حتى أمسى نفوذهم يشكل خطراً على الخلافة ومركز الخليفة، بل وحياته، وكان المتوكل يدرك بأنه لن يكون في موقع أسلافه من الخلفاء الأقوياء، مادام نفوذ الأتراك مستفحلاً؛ لذا انتهج سياسة تهدف على المدى البعيد إلى القضاء على هذه القوة، دون الاصطدام المباشر معها، ولتحقيق ذلك كانت سياسته تقوم على النقيض من سياسة أسلافه، لا سيما بعد المكانة التي اكتسبها لدى عامة الناس برفعه محنة خلق القرآن وتقريبه لأهل الحديث، وحتى لا يكرر ما وقع فيه الراحل بعدم تسمية ولي عهد من بعده، قام المتوكل بعقد ولاية العهد لثلاثة من أبنائه هم محمد المنتصر والزيبر المعتز وإبراهيم المؤيد، ولم يكتف بذلك

(*) هو أحمد بن نصر بن مالك بن الهيثم الخزاعي كان جده مالك بن الهيثم أحد النقباء في الدعوة العباسية، فهو ينتمي إلى أسرة لها مكانتها في الدولة العباسية وهو من الفقهاء ورجال الحديث سمع من مالك بن أنس وهشيم بن بشير وحماد بن زيد وغيرهم وكان من الأمرين بالمعروف والناهيين عن المنكر ومن المعارضين للقول بخلق القرآن قتل في محنة خلق القرآن في خلافة الراحل سنة 231هـ/845م وصلب رأسه بغداد وجسده بسامراء وبقي كذلك حتى خلافة المتوكل الذي أمر بإنزاله ودفنه. (الخطيب البغدادي، ج6، مصدر سابق، 397).

¹ (الطبري، ج9، مصدر سابق، ص274.

(**) المجن هو الترس، وقولهم قلب له ظهر المجن، أي انقلب عما كان عليه من الود إلى العداوة (العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، جمهرة الأمثال، ج2، بيروت: دار الفكر، (د.ط.ت)، ص125).

² (سبط ابن الجوزي، أبو المظفر يوسف بن علي بن عبد الله، مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، ج15، تح: محمد بركات وآخرون، دمشق: دار الرسالة العالمية، 2013م، ص213.

³ (النويري، ج22، مصدر سابق، ص204.

بل قسم البلاد بين أولاده على نظام الإنابة⁽¹⁾، ومن ثم جعل إدارة الولايات تحت سلطة أولاده^(*)، بعد أن كانت بيد الأتراك في زمن المعتصم والواثق، بعد أن تخلص من القائد التركي الكبير إيتاخ، الذي جمع له الواثق البلاد، ومقتل إيتاخ دليل على مدى سطوة الأتراك في سامراء، الأمر الذي جعل الخليفة يحتال على إيتاخ بأن يتوجه إلى بغداد في طريق عودته من الحج، حيث تم القبض عليه، ويذكر الطبري بأن المتوكل ما كان له أن يقتل إيتاخ في سامراء، بسبب قوة الأتراك فيها⁽²⁾، وبعد أن سحب المتوكل السلطات الإدارية من الأتراك وأسندها إلى أولاده؛ أخذ يعمل على سحب القوة العسكرية منهم، وذلك عن طريق إيجاد بديل عن الأتراك برفع شأن العرب وجعلهم قوة داعمة للخلافة، تساندها القوة الفارسية التي تضررت هي الأخرى من تنامي النفوذ التركي على حسابها، فشكل نواة جيش جديد قوامه العرب يتكون من 12000 مقاتل ألحقهم بابنه المعتز تحت إشراف وزيره عبيدالله بن يحيى بن خاقان^{(**)(3)}، إضافة إلى أن المصادر لا تذكر أن المتوكل كان يجند الأتراك أو يشتريهم كما فعل أسلافه، ومن أجل استعادة مكانة العرب، حاول المتوكل نقل العاصمة إلى دمشق حاضرة الشام ذات الغالبية العربية⁽⁴⁾؛ غير أن نقل دار الخلافة إلى الشام كان مرفوضاً من الأعداء والأولياء في العراق من عرب وفرس وأتراك، مما جعل الجميع يعمل على إجهاض هذه المحاولة، إضافة إلى الميول الأموية لدى عرب الشام، والواقع أن معظم المصادر تعزو أسباب تراجع المتوكل عن قراره والعودة إلى العراق، لأسباب شخصية تتصل بالخليفة⁽⁵⁾، غير أنه بعد عودته إلى العراق، شرع في بناء مدينة جديدة لتكون عاصمة له أطلق عليها اسم الجعفرية أو المتوكلية⁽⁶⁾، إلا أنه قتل قبل أن يتحول إليها بشكل نهائي، وربما كان الانتقال إليها أحد الأسباب الخفية وراء اغتيال المتوكل على يد باغر التركي ومن ورائه سنة 247هـ/861م⁽⁷⁾.

مما سبق يمكن القول بأن سياسة المتوكل ليس الهدف منها نقض سياسة المأمون وخلفائه – إذا استثنينا

(1) الطبري، ج9، مصدر سابق، ص ص 175، 176.
 (*) جعل المتوكل لولي عهده الأول المنتصر بلاد المغرب والثغور وديار مصر وديار ربيعة والسواد والحرمين واليمن، وجعل للمعتز خراسان وطبرستان وفارس وأرمينية وأذربيجان، بينما جعل للمؤيد بلاد الشام وفلسطين (ابن خلدون، ج3، مصدر سابق، ص 343).

(2) الطبري، ج9، مصدر سابق، ص 169.
 (** عبيدالله بن يحيى بن خاقان عمل كاتباً ووزيراً للمتوكل ونفاه المستعين إلى برقة ثم عاد ووزر للمعتز على الله توفي سنة 263هـ/877م. (الصفدي، ج19، مصدر سابق، ص ص 275-276).

(3) المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي، التنبيه والإشراف، بيروت: دار صادر (د.ط)، 1893م، ص 362-363.
 (4) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج3، مصدر سابق، ص 224.
 (5) ابن كثير، ج14، مصدر سابق، ص 437؛ الطبري، ج9، مصدر سابق، ص 210؛ ابن الأثير، ج7، مصدر سابق، ص 86.

(6) الطبري، ج9، مصدر سابق، ص 212.

(7) المصدر نفسه، ج9، ص 223.

ما يتصل بالعلويين - وإنما الهدف منها إصلاح الآثار السلبية لتلك السياسة، والعودة بالخلافة إلى أوضاعها الطبيعية، التي كانت سائدة في عصر الخلفاء المؤسسين المنصور والمهدي والرشيد.

خامساً: الأبعاد السياسية لمحنة خلق القرآن

يقوم فكر المعتزلة على تقسيم الموجودات إلى قسمين، موجودات أزلية تتمثل في الذات الإلهية، التي تتصف بصفات الكمال والقدم والوحدانية، وموجودات محدثة أي مخلوقة لا يمكن أن تتصف بالصفات الأزلية، ومن يقول بخلاف ذلك فإنه يجعل الله أنداداً، ويخرج عن التوحيد أساس الإسلام⁽¹⁾.

وهذا التقسم لا يكاد يعترض عليه أحد من أصحاب المذاهب الكلامية، لكن الخلاف حدث حول القرآن الكريم، باعتباره أحد الموجودات، هل هو قديم أم محدث؟ فالقدم من الصفات الأزلية التي يتفرد بها الله تعالى، ولا يشاركه فيها أحد، فذهب المعتزلة إلى " أن القرآن حادث مخلوق نزل في ظروف معينة وليس أزلياً"⁽²⁾، في حين يرى أهل الحديث أن " القرآن الكريم كلام الله قديم غير مخلوق"⁽³⁾، ويمسكون عن الخوض في التفاصيل امتثالاً لقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾⁽⁴⁾.

ومسألة خلق القرآن من المسائل التي أشبعت بحثاً، ولا تدخل في موضوع هذه الدراسة، وكل ما يتصل بها، هو الأبعاد السياسية لهذه المحنة، فهل كانت مسألة دينية صرفة أم أنه تم توظيفها لتحقيق أهداف سياسية؟ وهذا ما ذهب إليه العديد من الباحثين فاللميليم يرى أن الجانب السياسي للمحنة يطغى على الجانب الديني، فهي محنة سياسية تحت ستار ديني⁽⁵⁾، وأحمد أمين يصفها بأنها " كانت أشبه بمحكمة التفتيش تمتحن فيها العقائد ويعذب عليها الناس"⁽⁶⁾، أما الجابري فإنه يرفض أن تكون المحنة نابعة من قناعات فكرية أو دينية، ولا هي نتيجة لتحريض المعتزلة للمأمون لفرض مذهبهم؛ بل يذهب إلى أنها قضية سياسية صرفة، ويصفها بأنها قضية أمن دولة⁽⁷⁾، وهذا الرأي لا يخلو من المبالغة، فرسائل المأمون تدل دلالة قاطعة على قناعة المأمون بأن القرآن مخلوق⁽⁸⁾، أما تأثير المعتزلة ودورهم في هذه المحنة لا

(1) أجهر، عبدالحكيم، التشكيلات المبكرة للفكر الإسلامي وتحولها إلى انساق عقلية دراسة انطولوجية لعلم الكلام الإسلامي، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005م، ص 48.

(2) الكاشف وآخرون، موسوعة تاريخ مصر عبر العصور - تاريخ مصر الإسلامية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط)، 1993م، ص 90.

(3) جدعان، فهمي، المحنة بحث في جدلية الديني والسياسي في الإسلام، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث، 3ط، 2014م، ص 25.

(4) الشورى الآية 11.

(5) للميليم، ج1، مرجع سابق، 434.

(6) أمين، أحمد، ضحى الإسلام، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، (د.ط)، 2002م، ص 830.

(7) الجابري، محمد عابد، المثقفون في الحضارة العربية محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2ط، 2000م ص 79.

(8) الطبري، ج8، مصدر سابق، ص ص 631-637.

يمكن إنكاره ، فتصدر ابن أبي دؤاد للمناظرة في بلاط ثلاثة من الخلفاء⁽¹⁾ خير دليل، والواقع أنه اجتمع الاعتقاد والمصلحة والتأثير، فالمأمون أراد توظيف الفكر الاعتزالي لتحقيق مآرب سياسية، والمعتزلة استغلت ذلك لتحقيق مصالحها ونشر فكرها.

وبصرف النظر عن الدوافع الكامنة وراء المحنة، فإن المأمون وخلفاءه أحسنوا توظيفها سياسياً لتحقيق بعض الأهداف، غير أنه كان لها بعض الآثار السلبية، التي ما لبثت أن ظهرت على مسرح الأحداث، ومن أبرز الأهداف التي سعت الخلافة إلى تحقيقها، هي الحد من نفوذ أهل الحديث، باعتبارهم الاتجاه الديني الأكثر انتشاراً في ذلك الوقت ، حيث لم تتبلور المذاهب الدينية الأخرى مثل الشيعة والخوارج بشكل كامل، فدور رجال الحديث لا يخفى ، فقد ظهرت مشاركتهم في ثورة ابن الأشعث^(*) سنة 82هـ/701م التي عرفت بثورة القراء، لكثرة من شارك فيها من الفقهاء والقراء ورجال الحديث⁽²⁾ وانضمامهم إلى ثورة محمد النفس الزكية سنة 145هـ/762م⁽³⁾، أما في عصر المأمون فكان لهم أثر كبير في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، حيث كانوا وراء حركة المطوعة^(**)، التي ظهرت في بغداد بعد مقتل الأمين⁽⁴⁾ واستمرت بعد ذلك ، وربما كان السبب الحقيقي الذي دفع المأمون إلى أن يعلن قراره بفرض القول بخلق القرآن من الثغور الشامية تحسباً من ردة فعل المطوعة في بغداد، إضافة إلى أثر الفقهاء السياسي فهم المسيطرون بشكل كبير على القضاء، الذي امتاز بالاستقلال منذ العصر الراشدي، حتى إن المأمون لم

1 (الخطيب البغدادي، ج 5 ، مصدر سابق ، ص 234.

* (هو عبدالرحمن بن محمد بن الأشعث الكندي كان من سادات العرب ، أرسله الحجاج بن يوسف لقتال رتبيل ملك سجستان ، غير ان خلافاً حدث بين الحجاج وابن الأشعث جعل الأخير يصالح رتبيل و يعود بمن معه من جند العراق لقتال الحجاج و انضم اليه العديد من أهل العراق وكان من بينهم عدد من الفقهاء والقراء مما اطلق على ثورته ثورة القراء، فدخل في حروب مع الحجاج الى ان هزم في دير الجماجم سنة 82هـ/701م وفر الى رتبيل، غير الحجاج كاتب رتبيل وطلب منه تسليم ابن الأشعث الذي فضل الموت على الاستسلام للحجاج فألقى بنفسه من أعلى الحصن سنة 85هـ/704م (الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج 6، تح: عمر عبد السلام التدمري، بيروت: دار الكتاب العربي، ط2، 1993 ، ص ص 259-261

2 (الطبري، ج 6 ، مصدر سابق ، ص ص 347، 350.

3 (المصدر نفسه ، ج 7 ، ص 552.

** (هي حركة إصلاحية شعارها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والعمل بكتاب الله وسنة رسوله، قامت في مواجهة الشطار والعيارين و الفساد الذين عاثوا في الأرض فساداً وانتهكوا حرمان الناس، في سنة 201هـ/816م في فترة الفوضى التي شهدتها بغداد في أعقاب مقتل الأمين 198هـ/814م، وعدم اعتراف أهل بغداد بخلافة المأمون ومبايعة إبراهيم بن المهدي بالخلافة والذي استقر بالمدائن ولم يستطع فرض سلطانه، ومن أشهر زعماء هذه الحركة خالد الدرويش وسهل بن سلامة وأبو حاتم الأنصاري الخرساني وانضم إليهم عدد من الفقهاء من أشهرهم أحمد بن نصر الخزاعي، وهذه الحركة لم تكن لها أهداف سياسية ولا ارتباطات مذهبية ولم تدعوا إلى الخروج عن الحكام وإنما هدفها هو محاربة الفساد ودفع الأذى عن الناس وإن دخلت في مواجهات مع السلطات التي كانت تعتمد على الشطار والعيارين في فرض سلطتها الضعيفة . للمزيد : ينظر : الطبري، ج 8، مصدر سابق، ص ص 550-554.

4 (ابن كثير، ج 14 ، مصدر سابق ، ص ص 118-119.

يستطع فرض القول بخلق القرآن، إلا بعد أن عزل قاضي القضاة يحيى بن أكثم* (172-242هـ/788-856م) سنة 217هـ/832م، قبل سنة من إعلان المحنة، حيث كان من المعارضين لذلك⁽¹⁾، وللفقهاء أثر كبير على العامة وتحريك الرأي العام من خلال المنابر وحلقات العلم والذكر والفتوى.

وحتى يتمكن المأمون ومستشاروه من المعتزلة من الحد من نفوذ الفقهاء ورجال الحديث دون إثارة العامة، كان لا بد من ابتكار وسيلة تجعل السلطة تتعامل مع الفقهاء بشكل فردي وشخصي، فكانت فكرة الامتحان بخلق القرآن هي الوسيلة الأنسب، حيث إن القول بأن القرآن مخلوق لم يكن مقبولاً لدى غالبية المسلمين، فوجب منحه الشرعية قبل امتحان الناس به، فقام الخليفة المأمون بإرسال كتاب إلى عامله على بغداد، إسحاق بن إبراهيم بن مصعب(177-235هـ/793-849م) يوضح له فيه قول الخليفة بخلق القرآن، ويطلب منه استدعاء مجموعة من الفقهاء والقضاة وعلماء الحديث، وسؤالهم عن قولهم في القرآن، وإرسالهم إليه لمناظرتهم، وبعد أن أقنعهم المأمون بالقول بخلق القرآن، أو أجبرهم على ذلك طلب منهم الرجوع إلى بغداد، وطلب من عامله أن يكون منهم مجلساً فقهيّاً صدر عنه بيان وافق عليه أولئك الفقهاء بأن القرآن مخلوق، وأن هذا هو مذهب الدولة، وأن من قال بغير ذلك فهو مبتدع ومشرك ومجسم⁽²⁾.

ويبدو أن الفقهاء الذين استدعوا من قبل إسحاق بن إبراهيم، تم اختيارهم من قبل أحمد بن أبي دؤاد، بحيث أُسْتُبْعِد الفقهاء الذين يعلم أنهم لن يوافقوا طواعية أو تحت التهديد، من أمثال أحمد بن حنبل، ومحمد بن نوح، والقواريري، وسجادة، بل كان هؤلاء النفر أول من أمتحن في المحنة، وعذبوا وسجنوا وأرسلوا إلى المأمون في القيود⁽³⁾، بصفتهم خارجين عن الجماعة ومخالفين لما أجمع عليه فقهاء الأمة، ثم إن المأمون أتبع ذلك بإجراء عملي، تمثل في الأمر بأن لا يتولى القضاء من لا يقول بخلق القرآن، ولا تقبل شهادة من لا يقر بذلك، كما حظر على الفقهاء والمحدثين المعارضين إقامة حلقات العلم والحديث⁽⁴⁾، وبذلك استطاع التخلص من نفوذ الفقهاء، وقطع اتصالهم بالعامة، وحقق المعتزلة غايتهم في السيطرة على الجهاز القضائي والتعليم والإعلام، حيث أصبح الاعتزال هو خطاب الدولة، وصار القول بخلق القرآن وغيره

* يحيى بن أكثم بن قطن التميمي ولد في خلافة المهدي وتولى منصب قاضي القضاة في خلافة الرشيد حتى عزله المأمون سنة 217هـ/832م توفي في خلافة المتوكل سنة 242هـ/856م (الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، ج12، تح: بشار عواد معروف، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط11، م1996، ص5)

⁽¹⁾ جدعان، مرجع سابق، صص 16-20.

⁽²⁾ السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، طبقات الشافعية الكبرى، ج2، تح: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1992م، صص 38-39.

⁽³⁾ ابن كثير، ج14، مصدر سابق، صص 212، 213.

⁽⁴⁾ الكندي، مصدر سابق، ص446

من عقائد المعتزلة تدرس للنشء في الكتاتيب⁽¹⁾، هذه بعض الثمار السياسية المباشرة التي جنتها الدولة من خلال محنة خلق القرآن.

أما الأهداف غير المباشرة لتلك المحنة والمتمثلة أولاً: في فقدان الفقهاء والمحدثين لمكانتهم ومنزلتهم وتأثيرهم لدى الناس، بسبب أن غالبيتهم أقر بأن القرآن مخلوق إما مكرهاً أو للحفاظ على وظيفته ومصالحه الدنيوية، أو تقيّة خوفاً من العقاب، والثاني: هو توسيع هوة الخلاف بين أصحاب الحديث وأصحاب الاعتزال، والذين يشكلون قوام المعارضة الزيدية، ومن الملاحظ أنه بعد عصر المأمون لم يعد للزيدية (المعارضة العلوية السياسية) دور يذكر في الأحداث، أما الهدف غير مباشر الثالث: فهو استخدام القول بخلق القرآن كذريعة للتخلص من الخصوم والانتقام من المخالفين، وسنكتفي ببعض الأمثلة تجنباً للإطالة وحرصاً على عدم الابتعاد عن موضوع الدراسة، فمن ضمن الفقهاء الذين سجنوا في محنة خلق القرآن لأسباب سياسية أبو مسهر الدمشقي^(*)، وهو أحد فقهاء الشام وقضاتها، استدعاه المأمون وامتحنه بخلق القرآن وعلى الرغم من أنه أقر بأن القرآن مخلوق خوفاً من القتل، إلا أنه لم يطلق سراحه كما حدث مع غيره، بل أرسل إلى بغداد وسجن حتى مات، والسبب أنه تولى القضاء للسفياني^(**) (2) الذي خرج في خلافة الأمين سنة 195هـ/811م⁽³⁾، ومن الأحداث التي تدل على البعد السياسي لمحنة خلق القرآن حرص المعتصم على إقناع أحمد بن حنبل، وتوسله إليه أن يفعل، لما له من مكانة عند الناس وما تركه إصراره على موقفه من أثر على هيبة الخلافة لدى الناس، ولما عجز عن ذلك أطلق سراحه ليس اقتناعاً بصواب رأيه، وإنما خوفاً من رد فعل العامة من استمرار حجز الإمام، وخوفاً من أن يتحول الغضب إلى تمرد⁽⁴⁾. أما القضية الأشهر للتوظيف السياسي لمحنة خلق القرآن، هي قضية أحمد بن نصر الخزاعي، فهو من أسرة لها مكانتها في الدولة العباسية، فجدّه مالك بن الهيثم أحد النقباء في الدعوة العباسية⁽⁵⁾، وقد بايعه الناس - أي أحمد - في بغداد سنة 201هـ/816م على القيام بالأمر والمعروف والنهي عن المنكر⁽⁶⁾،

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج11، ص263.

(*) أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر الغساني الدمشقي أحمد فقهاء الشام وقضاتها ولد سنة 140هـ/757م وتوفي في سجن بغداد في محنة خلق القرآن سنة 218هـ/833م. (الخطيب البغدادي، ج12، مصدر سابق، ص350)

(**) السفياني هو علي بن عبد الله بن خالد بن يزيد بن معاوية، يعرف بأبي العميطر خرج في خلافة الأمين وبويع بالخلافة (ابن الأثير، ج6، مصدر سابق، ص250).

(2) ابن عساکر، أبي القاسم علي بن الحسين بن هبة الله بن عبدالله الشافعي، تاريخ دمشق، ج33، تح:مجيب الدين ابي سعيد عمر بن غرامة العمري، بيروت: دار الفك، (د.ط)، 1995م، ص ص438-440.

(3) الطبري، ج8، مصدر سابق، ص415.

(4) الملم، ج1، مرجع سابق، ص278-279.

(5) مؤلف مجهول، أخبار الدولة العباسية، تح: عبدالعزيز الدوري، عبد الجبار المطلبي، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، (د.ط.ت)، ص216.

(6) ابن كثير ج14، مصدر سابق، ص310.

وكان من رجال الحديث وله اتصال بالعديد من الفقهاء والمحدثين، كما كان من المجاهرين برفض القول بخلق القرآن، إلا أنه لم يتعرض للامتحان كغيره - أو على الأقل إن المصادر التي اطلع عليها الباحث لم تذكر ذلك - وربما يرجع ذلك لمكانته، وعندما شدد الوثائق في امتحان الناس بخلق القرآن، اجتمع إلى أحمد بن نصر جماعة من رؤوس المطوعة وبايعوه على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والخروج على السلطان لبدعته بالقول بخلق القرآن، وإكراه الناس عليها، وتواعدوا على الخروج في موعد حدوده غير أن أمرهم انكشف وقُبض على عدد منهم، وأرسلوا إلى الوثائق في سامراء⁽¹⁾، ولكن الوثائق لم يحاسب أحمد بن نصر على تخطيطه للخروج على ولي الأمر، وهي جريمة لا تغتفر في ذلك الوقت، بل خاطبه قائلاً: ((دعك مما أخذت فيه)) وسأله عن القرآن هل هو مخلوق، وعن رؤية الله يوم القيامة، وعندما أنكر أحمد بن نصر خلق القرآن، وأقر بالرؤية مستنداً إلى الأحاديث النبوية، قام إليه الوثائق وقتله بيده وأمر بصلبه في بغداد، وعلقت في أذنه ورقة كتب فيها " هذا رأس أحمد بن نصر بن مالك، دعاه عبد الله الإمام هارون إلى القول بخلق القرآن ونفي التشبيه، فأبى إلا المعاندة، فعجله الله إلى ناره"⁽²⁾.

ونستخلص من هذه الواقعة أن الوثائق أراد أن يرسل رسالة إلى الرأي العام مفادها، أن أحمد بن نصر قتل لرفضه مذهب الخلافة في القرآن، حتى لا يثير أتباعه من المطوعة، وأكد ذلك بصلبه في بغداد وتعليق سبب القتل في أذنه، ليوصل ذلك لكل الناس ويزيد من هيبة الخلافة لديهم، علماً بأن المصادر لا تذكر أن هذا التصرف أتبع مع غيره ممن قتل في المحنة، وأيضاً تتبع الوثائق أنصار أحمد بن نصر، وأدخلهم السجون وضيق عليهم⁽³⁾، ولم يمتحنهم بخلق القرآن، وإنما كانت عقوبتهم لأسباب سياسية تتعلق بالخروج عن الجماعة، ثم أن الوثائق اتبع هذه الشدة المفرطة مع أحمد بن نصر الخزاعي بخطوة مناقضة تماماً، وهي أنه خفف من شدته في المحنة، بل أن العديد من المصادر تؤكد أن الوثائق تراجع عن قوله بخلق القرآن وإن لم يرفع المحنة⁽⁴⁾، مع الملاحظة أن وفاة الوثائق كانت سنة 232هـ/846م⁽⁵⁾ أي بعد سنة فقط من مقتل أحمد بن نصر.

ولعل القصة التي تنسب إلى الخليفة المهدي بالله (255-256هـ/868-869م)، التي يخبر فيها كيف اقتنع والده الوثائق بعدم صحة القول بخلق القرآن، شاهد على البعد السياسي لهذه المحنة، يذكر المهدي أنه

(1) ابن كثير ج14، مصدر سابق، ص 311.

(2) السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ص 270.

(3) النويري، ج 22، مصدر سابق، ص ص 191-193.

(4) السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ص 271.

(5) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج 3، مصدر سابق، ص 216.

جاء إلى الواثق بأحد فقهاء الشام^(*)، وطلب منه الخليفة مناظرة أحمد ابن أبي دؤاد، في مناظرة طويلة يوردها الخطيب البغدادي⁽¹⁾، خلاصتها أن الشيخ خلص إلى أن مسألة خلق القرآن، وأمر الناس بها إن كان لا يعلمها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهذا يعني طعن في الدين واتهام الرسول الكريم بعدم تبليغ الرسالة، وهذا يناقض قوله تعالى ﴿ أَلَيْسَ لَكُمْ دِينُكُمْ وَآثَمْتُمْ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضَيْتُمْ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾⁽²⁾، وإن كان يعلمها رسول الله ولم يأمر بها فهي بدعة مردودة على صاحبها، وأن الخليفة يسعه ما وسع الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون من بعده، مما جعل الخليفة الواثق يقتنع بحجة الشيخ الشامي، ويترك مقالة ابن أبي دؤاد وأصحابه، والسؤال هنا: هل من المنطقي أن الحجة التي جاء بها الشيخ الأذرمي، وأفحم بها الواثق وابن أبي دؤاد ورؤوس المعتزلة، لم تخطر على بال الإمام أحمد بن حنبل أو أحداً من العلماء الذين تعرضوا للمحنة؟ أم أن للسياسة حسابات أخرى .

مما سبق يتضح أن جذور الأزمة التي عصفت بالخلافة العباسية، لم تكن وليدة عصرها، بل كانت حصيلة تراكمات سياسية وفكرية واجتماعية تعود إلى فترات أقدم، لعل أبرزها الصراع بين الأمين والمأمون، وما أسفر عنه من انقسامات واضطرابات في المجتمع الإسلامي، وقد انتهج المأمون وخلفاؤه سياسة تقوم على إضعاف مراكز القوى، لحفظ التوازن بينها، من أجل إحكام سلطة الخلافة، غير أن تلك السياسة، وإن حققت استقراراً مؤقتاً، فإنها أفرزت آثاراً عميقة سرعان ما برزت في عهد المتوكل، الذي حاول أن يعيد التوازن القديم، من نفوذ الأتراك والمعتزلة ويقرب العرب من جديد.

وقد أفضت تلك السياسات إلى فسح المجال أمام القوة الجديدة، المتمثلة في العنصر التركي للانفراد بالسلطة، دون أن تكون لها رؤية سياسية واضحة، أو مشروع إصلاحى محدد، لتدخل الخلافة في دوامة من الصراعات الشخصية بين قادة الجيش الأتراك من أجل مكاسب شخصية، أدت إلى انتقال الخلافة بين ستة من الخلفاء خلال تسع سنوات، وهو ما سيتناوله المبحث التالي بإذن الله تعالى .

^(*) هو أبو عبدالرحمن عبدالله بن محمد بن إسحاق الأذرمي من رجال الحديث أخذ عن سفيان بن عيينه والزهري وأخذ عنه العديد من العلماء من أمثال ابي داود السجستاني وعبدالله بن احمد بن حنبل وغيرهم كثير (ابن الخطيب البغدادي، ج11، مصدر سابق، ص 211).

⁽¹⁾ ينظر: الخطيب البغدادي، ج11، مصدر سابق، ص ص 272-275.

⁽²⁾ سورة المائدة، الآية 3.

المبحث الثاني: الخلافة العباسية في ظل تسلط الأتراك

من الآثار السلبية لسياسة المأمون وخلفائه استفحال نفوذ القادة الأتراك ، وتحكمهم في مفاصل الدولة حتى صاروا هم أهل الحل والعقد ، فهم من يختار الخلفاء ومن يخلعهم ويقتلهم دون حساب ولا عقاب، وقد تنبه الخليفة المتوكل على الله لهذا الخطر ، وعمل بكل السبل للحد من هذا النفوذ⁽¹⁾ - وقد سبقت الإشارة إلى ذلك⁽²⁾ - حيث تخلص من أبرز القادة الأتراك وهو إيتاخ ، وقسم البلاد بين أولاده الثلاثة بعد أن كانت في أيدي الأتراك ، وعمل على تكوين قوة عربية تساند الخلافة، وقام باستحداث حاضرة جديدة للخلافة وهي المتوكلية ، كل ذلك كان يجري على مرأى ومسمع القادة الأتراك ،الذين استشعروا الخطر الذي يهددهم، فاستغلوا الخلاف بين الخليفة وولي عهده المنتصر ،وعزم الخليفة على تنحيته من ولاية العهد ،وإسنادها إلى أخيه المعتز ،فاجتمع وصيف وبغا الكبير وحرصوا تركياً آخر يدعى باغر ،على قتل المتوكل وفي ليلة الرابع من شوال سنة 247هـ/861م ،هجم مجموعة من الأتراك من بينهم خمسة من أولاد وصيف على مجلس المتوكل ،فقتله باغر بمساعدة بغلون ،وقتل معه وزيره الفتح بن خاقان، وبعد مقتل المتوكل خرج وصيف وبغا إلى المنتصر وسلما عليه بالخلافة ،وأشاع المنتصر أن الفتح بن خاقان قتل والده فقتله به⁽³⁾.

وبمقتل المتوكل على يد الأتراك وبيعهم للمنتصر ليكون الخليفة الحادي عشر،والذي لم يستطع حتى محاكمة من أسهم بشكل مباشر في قتل والده والقصاص منه، وإن كان يضمّر ذلك ويصرح به، بهذه الأحداث دخلت الخلافة العباسية مرحلة من الفوضى والاضطراب، فقدت فيها هيبتها وأضحت السلطة الفعلية بيد قادة الأتراك ، عرفت هذه الحقبة بعصر نفوذ الأتراك، أو كما يطلق عليها الدكتور فاروق عمر فوزي⁽⁴⁾ " حقبة الفوضى العسكرية" ، ويصف حالها ابن طباطبا بقوله: "أن الأتراك كانوا قد استولوا منذ قتل المتوكل على المملكة واستضعفوا الخلفاء، فكان الخليفة في يدهم كالأسير إن شأؤوا أبقوه وإن شأؤوا خلعوه وإن شأؤوا قتلوه"⁽⁵⁾ ،واستمرت هذه الحقبة تسع سنوات من مقتل المتوكل سنة 247هـ/861م⁽⁶⁾ حتى خلافة المعتمد سنة 256هـ/870م⁽⁷⁾ ،، تولى خلالها الخلافة أربعة خلفاء خلع منهم

(1) فوزي، فاروق عمر ، الجيش والسياسة في العصر الاموي ومطلع العصر العباسي، عمان: دار مجدلاوي، 2005م، ص146.

(2) ينظر الفصل الأول : ص 13.

(3) ينظر تفاصيل مقتل المتوكل : الطبري، ج 9 ، مصدر سابق ، ص ص 222-230 ؛ المسعودي، مروج الذهب، ج 4، مصدر سابق ، ص ص 97-99.

(4) فوزي، فاروق عمر ، الخلافة العباسية السقوط والانهييار، عمان : دار الشروق، 2009م ، ص 25

(5) ابن طباطبا ، الفخري في الأداب السلطانية والدول الإسلامية، بيروت : دار صادر (د.ط.ت)، ص 243.

(6) السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ص 278.

(7) ابن كثير ، ج 14، مصدر سابق ، ص 524.

ثلاثة وقتلوا، إضافة إلى المتوكل الذي كان مقتله بداية هذه المرحلة، التي شهدت صراعاً دموياً بين قادة الأتراك قتل فيه عدد منهم ، وانعكس ذلك على الخلافة، فخرجت أجزاء من بلاد الإسلام عن سلطانها، وظهرت العديد من الدول المستقلة مثل الطاهرية والسامانية والصفارية والطولونية والعلوية في طبرستان، وبعض الحركات الخارجة عن الخلافة مثل حركة الزنج وحركات الخوارج وغيرها.

مقتل المتوكل وبداية تسلط الأتراك

سنعرض بشكل مختصر لأهم الأحداث التي شهدتها الخلافة العباسية خلال هذه الفترة ، والبداية كانت بمقتل المتوكل ، الذي تشير أغلب المصادر إلى أنه تم على أيدي الأتراك بالتواطؤ مع ابنه وولي عهده محمد المنتصر^(*)، وتورد بعض تلك المصادر مبررات لذلك ،مثل غلو المتوكل في بغضه للإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه⁽¹⁾ وتحقيره لابنه المنتصر ، وإهانته وصفعه أمام الحضور^(**) ، وعزمه على خلعه من ولاية العهد، وتفضيل أخويه المعتز والمؤيد عليه⁽²⁾ ؛ بل أن بعض المصادر تذكر أن المتوكل قد عزم على قتل المنتصر ووصيف وبغا الكبير⁽³⁾، وإن صحت هذه الرواية فإن المتوكل يكون علم بما يحيكه المنتصر والأتراك له ، فقرر التخلص منهم فبادروه، ومما يؤيد فرضية تأمر المنتصر مع الأتراك على والده أنه لم يقتص ممن شارك في الجريمة بشكل مباشر ،من أمثال باغر و بعلون والذين لم يكونوا من القيادات البارزة من الأتراك ، وكذلك إصرار أحمد بن الخصيب ووصيف وبغا على خلع المعتز والمؤيد من ولاية العهد ، خوفاً من أن يؤول الأمر إليهما فينتقم منهما ،حيث يذكر الطبري أن أحمد بن الخصيب قال مخاطباً ووصيف وبغا : " إنا لا نأمن الحدثان؛ وأن يموت أمير المؤمنين ، فيلي الأمر المعتز، فلا يبقى منا باقية ، ويبيد خضراءنا ؛ والرأي أن نعمل في خلع هذين الغلامين قبل أن يظفرا بنا"⁽⁴⁾ ، وفي هذا دلالة واضحة على أنهم يأمنون جانب المنتصر، باعتباره شريكاً لهم في قتل المتوكل، وإنما الخطر الذي يتهدهم يأتي من أخويه، وقد نجحوا في دفع المنتصر إلى إجبار أخويه على خلع نفسيهما من ولاية العهد، مبرراً

*) ومما يؤيد تورط المنتصر في قتل والده المتوكل الشعر الذي رثاه به شاعره ونديمه البحتري والذي شهد مقتله :

وهل أرتجي أن يطلب الدم واتر
يد الدهر والموتور بالدم واتر
أكان ولي العهد أضمر غدره
فمن عجب أن ولي العهد غادره

المصدر: ذخائر العرب 34 ديوان البحتري، تح: حسن كامل الصيرفي، مصر: دار المعارف ، ط 3، (دب)، ص 1048.

¹ (النويري، ج22 ، مصدر سابق ، ص 204.

^{**}) قضية أن المتوكل يشتم ابنه ويلطمه في مجلس العامة ، هذا أمر لا يمكن أن يقبل من خليفة مثل المتوكل، كذلك من المستبعد أن يجلس الخليفة وابناؤه من مجالس اللهو والشراب، التي كانت تخصص لخاصة الندماء، ثم أن هذه القصة التي يذكرها الطبري ينقلها عن ابن الحفصي المغني الذي لا ينقل عنه الطبري سوى روايتين فقط في تاريخه وكليهما حول مقتل المتوكل . الباحث

² (السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق ، ص 278.

³ (الطبري، ج9 ، مصدر سابق ، ص 225 ؛ النويري ، ج22، مصدر سابق، ص 217.

⁴ النويري ، ج22، مصدر سابق، ص 244.

لهما ما قام به بأنه حرصاً على حياتهما بقوله: " أتريناني خلعتكما طمعاً في أن أعيش حتى يكبر ولدي وأبايع له؟ لا - والله - ما طمعت في ذلك ساعة قط ، وإذا لم يكن لي في ذلك مطمع فوالله لئن يلها بنو أبي أحب الي من أن يلها بنو عمي ، ولكن هؤلاء - وأوماً إلى سائر الموالى ممن هو قائم عنده وقاعد - وقد ألحوا في خلعتكما - فخفت إن لم أفعل أن يعترضكما بعضهم بحديدة، فيأتي عليكما فما ترياني صانع؟ أقتله فوالله ما تقي دماؤهم كلهم بدم بعضكم "(1) ، وأياً كانت دوافع المنتصر ، فإن ما قام به يدل دلالة قاطعة على مدى استفحال سطوة الأتراك وتحكمهم في الخليفة وعجزه عن مواجهتهم، وهذا لا يعني استسلام المنتصر بشكل نهائي لسلطة الأتراك ؛ بل كانت له محاولات للحد من ذلك ، فقام بإرسال وصيف على رأس جيش لمحاربة الروم ، وطلب منه المرابطة في الثغور الشامية لأربع سنوات ، ولعل الهدف الأساسي هو إبعاده عن دار الخلافة(2) ، وكان يصرح بحنقه على الأتراك ويصفهم ((بقتلة الخلفاء)) ويتحين الفرصة للانتقام منهم(3) ، إلا أن الأجل لم يمهل طويلاً إذ توفي بعد ستة أشهر من خلافته سنة 248هـ/862م(4) ، وتشير بعض المصادر بإصبع الاتهام للأتراك بأنهم دسوا له السم للتخلص منه(5) .

الأتراك واختيار المستعين

لم يترك المنتصر ولياً للعهد، فاجتمع قادة الأتراك بغا الكبير وأوتامش وغيرهم ، وكان مرشحهم الأول هو أحمد بن المعتصم، غير أن بعضهم حذرهم منه ،لأنه يعتبر نفسه الأحق بالخلافة من المتوكل والمنتصر ، وأنهم متى اختاروه لن يكون لهم عليه فضل ؛ لذا صرفوا النظر عنه واستقر رأيهم على اختيار خليفة ضعيف ، يكون طوع إرادتهم فاخاروا شخصاً لم يكن والده خليفة ، هو أحمد بن محمد بن المعتصم ولقبوه بالمستعين بالله ، على رغم من معارضة بغا الكبير الذي حذرهم من أن اختيار خليفة ضعيف سوف ينعكس عليهم سلباً بقوله : "نجيء بخليفة نهايه ونفرقه فنبقى معه، وإن جننا بمن يخافنا حسد بعضنا بعضاً فقتلنا أنفسنا"(6) ، غير أنهم لم يستمعوا إلى نصحه وبايعوا المستعين سنة 248هـ/862م(7) ، واعترض بعض الجند من الأبناء علي بيعة المستعين، ودخلوا في مناقشات مع الأتراك ، فلم يصمدوا طويلاً(8) ، وكان

1 (النويري، ج22 ، مصدر سابق ، ص 217.

2 (ابن كثير، ج14، مصدر سابق ، ص 250.

3 (الطبري، ج9 ، مصدر سابق ، ص ص 252- 253

4 (ابن حبان ،محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، السيرة النبوية وأخبار الخلفاء، ج 2 ،تح: السيد عزيز بك وآخرون، بيروت: دار الكتب الثقافية ، ط 3 ، 1996م ،ص 577.

5 (ابن خلدون ، ج3 ، مصدر سابق ، ص 353 ؛ المسعودي، مروج الذهب، ج4 ، مصدر سابق ، ص 109.

6 (فوزي ، الخلافة العباسية السقوط والانهييار، مرجع سابق، ص 26.

7 (ابن الأثير، ج7 ، مصدر سابق، ص 118.

8 (الطبري، ج9 ، مصدر سابق ، ص ص 256 ، 257.

المتغلب على المستعين ووزيره أوتامش ،الذي استولى على أموال الخلافة هو وشاهك وأم المستعين ، مما دفع وصيف وبغا الكبير على التآمر على أوتامش وقتله على الرغم من استجارته بالخليفة الذي لم يغني عنه شيء⁽¹⁾،وبعد مقتل أوتامش أصبحت السلطة في يد وصيف وبغا الكبير ، مما أشعل الحسد في نفوس بعض القادة الأتراك ،على رأسهم باغر - قاتل المتوكل - الذي التف حوله جماعة من الجند وقرروا التخلص من المستعين ووصيف وبغا ،ولكن أمرهم انكشف وتمكن وصيف وبغا من التخلص من باغر⁽²⁾.

الحرب بين المستعين والمعتز

نتيجة لمقتل باغر انقسم الجند الأتراك إلى فريقين ،مما اضطر المستعين ومعه وصيف وبغا الكبير ومن انضم إليهم من الجند إلى مغادرة سامراء والانتقال إلى بغداد، ولما رأى الجند في سامراء أن انتقال الخليفة عنهم يعني تحول حاضرة الخلافة عن مدينتهم ، ذهبوا إليه واعتذروا منه وتعهدوا له بعدم تكرار ما فعلوه ،لكن الخليفة أصر على البقاء في بغداد ، عندها أخرجوا المعتز والمؤيد من سجن الجوسق^(*) ،وبايعوا المعتز بالخلافة في المحرم سنة 251هـ/865م⁽³⁾ ، وأصبح هناك خليفتان كليهما يدعي الشرعية وبدأت الحرب بين المستعين والمعتز ،واستمرت لمدة عام⁽⁴⁾، كان قائد جيش المستعين محمد بن عبدالله بن طاهر^(**) ،الذي استعان بالأتراك الذين ناصروا المستعين وبعض الخراسانيين، كما استعان بالعيارين من أهل بغداد ،وقام بتحصين بغداد وحفر الخنادق، وقطع الميرة عن سامراء ، وكاتب المستعين الولايات التابعة للخلافة بإرسال الأموال إلى بغداد⁽⁵⁾ ،أما المعتز فإنه أسند قيادة جيشه إلى أخيه أبي أحمد طلحة ابن المتوكل ،واعتمد على الجند الشاكرية والاشروسنة والفرغانة والمغاربة والعرب، إضافة إلى الأتراك الناقمين على وصيف وبغا الكبير⁽⁶⁾، واشتد حصار المعتز لبغداد ،ووقع الخلاف بين محمد بن عبدالله بن طاهر وزعماء الأتراك ، وعندما أدرك ابن طاهر رجحان كفة المعتز ،وتذمر أهل بغداد من الحصار ،

1 (النويري ، ج22 ، مصدر سابق ، ص 221.

2 (الطبري، ج 9 ، مصدر سابق ، ص ص 278-

*) الجوسق : كلمة فارسية بمعنى القصر الصغير ، وهو اسم لعدة مواضع منها القصر الذي بناه المعتصم في سامراء وكان به سجن يسجن به الامراء (الحموي، معجم البلدان، ج2، مصدر سابق، ص 185).

3 السيوطي، تاريخ الخلفاء ، مصدر سابق ، ص 285.

4 (المسعودي، مروج الذهب، ج4 ، مصدر سابق ، ص 132.

** (محمد بن عبدالله بن طاهر بن الحسين بن مصعب الخزاعي تولى اماره بغداد من خلافة المتوكل حتى خلافة المعتز وتوفي بها سنة 253هـ/867م وهو احد امراء الاسرة الطاهرية التي تولت حكم خراسان وبغداد (الخطيب البغدادي ، ج3، مصدر سابق، ص ص 421-426).

5 (النويري، ج22 ، مصدر سابق ، ص ص 224 -225.

6 (المصدر نفسه ، ج22 ، ص 225.

تواصل مع أبي أحمد وتفاوض معه على رفع الحصار، مقابل خلع المستعين⁽¹⁾، لكن المستعين رفض عروض الأمان التي توصل إليها ابن طاهر مع المعتز، غير ابن طاهر أجبره على خلع نفسه، والقبول بشروط المعتز، وانتقل بأهله إلى واسط، لينتقل بعدها إلى الحجاز، إلا أنه أحتجز في واسط وأوكل إلى أحمد بن طولون حفظه، ثم أرسل المعتز إلى ابن طولون يطلب منه قتل المستعين فرفض، فأرسل المعتز سعيد بن صالح فقتله واحتز رأسه وحمله إلى سامراء، وذلك في سنة 252هـ/866م⁽²⁾، ثم أقدم المعتز على خلع أخيه إبراهيم المؤيد من ولاية العهد، وسجنه وأخرجه ميتاً بعد أيام من سجنه⁽³⁾، وكان لميل المعتز إلى الجند من غير الأتراك كالشاكرية والمغاربة، من الأسباب التي أدت إلى ثورة الجند والمطالبة بأرزاقهم، وعندما لم يجد المال الكافي طلب من أمه أن تقرضه خمسين ألف دينار، إلا أنها رفضت مساعدته على الرغم من ثرواتها الطائلة، مما جعل الجند بقيادة صالح بن وصيف يخرجوه من قصره و يوقفوه في الشمس ويلطموه، وأخيراً أجبروه على خلع نفسه، وأشهد على عزه عن تحمل أعباء الخلافة⁽⁴⁾.

خلع المعتز وبيعة المهدي

أُتفق قادة الأتراك على اختيار محمد بن الواثق، الذي تلقب بالمهدي بالله، و اشترط لقبول الخلافة أن يسمع من المعتز خلع نفسه فأحضر إليه، وسلم عليه بالخلافة، وعندما أقر المعتز بعجزه عن تولى أمر المسلمين قبل المهدي الخلافة، وذلك في آخر ليلة من رجب سنة 255هـ/869م⁽⁵⁾، وأراد المهدي من هذه الخطوة إرجاع شيء من هيبة الخلافة⁽⁶⁾، غير أن ذلك كان صورياً؛ فقد أخذ الأتراك المعتز بعد خلع نفسه ومبايعة المهدي، ومنعوا عنه الماء حتى مات، وأخرج ميتاً وأشهد على أن موته كان طبيعياً⁽⁷⁾، مما يدل على أن المهدي لم تكن له سلطة فعلية⁽⁸⁾، وحاول المهدي أن يصلح من حال الخلافة، فتقرب إلى العامة بإقامة العدل، ومنع المعازف والخمر، وقلل من نفقات الخليفة، وكان يجلس للمظالم بنفسه، وأراد أن يسير في الناس سيرة عمر بن عبد العزيز⁽⁹⁾، غير أنه اصطدم بعقبة الأتراك، الذين ليس من مصلحتهم أن تستعيد الخلافة عافيتها، فقدم موسى بن بغا من خراسان إلى

(1) دياب، مرجع سابق، ص 113.

(2) ابن خلدون، ج 3، مصدر سابق، ص ص 359 – 364.

(3) ابن كثير، ج 14، مصدر سابق، ص 490.

(4) ابن الساعي، علي بن أنجب البغدادي، مختصر أخبار الخلفاء القاهرة: المطبعة الأميرية، (د.ط) 1890م، ص ص 68 – 69.

(5) السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ص 287.

(6) دياب، مرجع سابق، ص 114.

(7) السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ص 286.

(8) الليلم، ج 2، مرجع سابق، ص 86.

(9) ابن الأثير، ج 7، مصدر سابق، ص ص 234 - 235.

سامراء ،يطلب صالح بن وصيف الذي يتهمه بقتل المعتز ،والاستيلاء على أموال والدته قبيحة(*) ،وأموال الكتاب الذين صادرهم(1) ،وكان صالح اختفى عند قدوم موسى ،فاتهم الأتراك المهتدي بأنه يخفيه ،فأقسم لهم بأنه لا يعرف مكانه ،وأغظ لهم في القول، وطلب من موسى بن بغا العودة لحرب الخارجي، وأراد أن يوقع بين الأتراك ، فأرسل إلى باكيباك يطلب منه قتل موسى بن بغا ومفلحاً ،وأن يتولى قيادة الجيش ، غير أن باكيباك تفتن إلى غاية الخليفة فأطلع موسى على أوامر الخليفة فاتفقا على التخلص من المهتدي(2)، وعاد باكيباك إلى سامراء وقاد تمرداً ضد الخليفة ،الذي تمكن منه وقتله ،ودخل في قتال مع أتباعه ،وساعده العامة وبعض الجند الناقمين على الأتراك ،غير أن المهتدي هزم وقبض عليه ،وحاولوا إجباره على خلع نفسه فرفض فقتلوه(3) ، وتمت البيعة لأحمد بن المتوكل ، وأُلقب بالمعتمد على الله في منتصف رجب سنة 256هـ/870م(4)، وفي عهده بدأ تراجع تسلط الأتراك .

يجب التنويه إلى أن حقبة سيطرة الأتراك، لم تنته بخلافة المعتمد، بل استمر نفوذهم وإن تراجع بشكل ملحوظ ،حتى خلافة المستكفي (333-334هـ/945-945م) ، ودخول معز الدولة بن بويه بغداد سنة 334هـ/945م(5)، وبداية عصر الوصاية البويهية(334-447هـ/945-1055م)

الواقع أن فترة الفوضى العسكرية ،أو فترة التحكم التركي، لم تنته بمقتل الخليفة المهتدي بالله، وجلس المعتمد على الله على سدة الخلافة؛ بل كانت بداية تراجع التسلط التركي، وبداية مرحلة استعادة هيبة الخلافة، والتي يرجع الفضل فيها إلى أبي أحمد الموفق، أخو الخليفة المعتمد وولي عهده الثاني، والذي وقع على عاتقه مواجهة تبعات، وأثار مرحلة الفوضى العسكرية، وما نتج عنها من ثورات واضطرابات وفتن، عصفت بالدولة خلال خلافة المعتمد، التي استمرت ثلاث وعشرون سنة، وهو ما ستعرض له في الفصل الثالث بالدراسة والتحليل بإذن الله تعالى .

(*) جارية المتوكل وأم ابنه المعتز سماها المتوكل بهذا الاسم لحسن جمالها وهو من الاضداد ، اختفت عند خلع ابنها من الخلافة وقبض عليها صالح بن وصيف وأخذ منها ألف دينار(1,000,000) وجواهر كثيرة ونفاها الى مكة وبقيت هناك حتى خلافة المعتمد على الله الذي أعادها الى سامراء وتوفيت سنة 264هـ/878م . (العمرى، مصدر سابق، ص ص 224-225).

(1) الطبري، ج9، مصدر سابق ، ص 387.

(2) ابن الأثير، ج7 ، مصدر سابق ، ص ص 218-224.

(3) اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي، ج3، مصدر سابق ص 237.

(4) النويري ، ج22 ، مصدر سابق ، ص 238.

(5) ابن الاثير، ج8، مصدر سابق ، ص 450



الفصل الثاني مصر العباسية: من الولاية إلى الدولة

المبحث الاول : الإدارة العباسية المباشرة لمصر

المبحث الثاني : الدولة الطولونية النشأة والتوسع

المبحث الأول: الإدارة العباسية المباشرة لمصر

أهمية مصر للخلافة العباسية

تعد مصر من أهم أقاليم العالم القديم، وسعت الدول المتعاقبة على المنطقة منذ أقدم العصور إلى ضمها إلى ممتلكاتها، لأهمية موقعها، وتحكمها في طرق التجارة العالمية، البرية والبحرية الرابطة بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، إضافة إلى مواردها الاقتصادية الكثيرة، وأهميتها السياسية، وقد دخلت مصر تحت السيادة الإسلامية سنة 19هـ/640م، حين فتحها الصحابي عمرو بن العاص⁽¹⁾، ومن ذلك الوقت أصبحت من أهم الأقاليم الإسلامية، والقاعدة التي انطلقت منها الفتوحات الإسلامية، لبلاد المغرب والأندلس في العصر الراشدي والعصر الأموي، وازدادت أهمية مصر في العصر العباسي، لا سيما بعد ظهور الدويلات المستقلة في المغرب الإسلامي والأندلس، تزامناً مع بداية ضعف الخلافة العباسية؛ وحيث أن أهمية مصر لا تدخل بشكل مباشر في صلب هذه الدراسة، عليه سنكتفي ببعض النقاط المتصلة بواقع العلاقة بين الخلافة والطولونيين.

أولاً: الأهمية السياسية والعسكرية

شكلت مصر والشام، الحدود الأمامية للعباسيين، في مواجهة الأخطار التي تهدد الخلافة من الشمال والغرب، والمتمثلة في البيزنطيين في الشمال، الذين سعوا بكل السبل لاستعادة سيطرتهم على بلاد الشام ومصر، التي كانت جزءاً من الإمبراطورية البيزنطية، قبل الفتح الإسلامي، والأمويين في الأندلس، الذين يتطلعون إلى استعادتها، باعتبار أنفسهم الورثة الشرعيين للخلافة الأموية⁽²⁾، وقد حاول البيزنطيون والأمويون التحالف ضد عدوهم المشترك، المتمثل في الخلافة العباسية⁽³⁾، كما أن مصر كانت من أهم القواعد البحرية الإسلامية، التي حافظت على التفوق البحري الإسلامي، في البحر المتوسط، حتى أثناء تدهور أوضاع الخلافة في العراق⁽⁴⁾، وأيضاً تعد مصر من مصادر التجنيد العسكري، حيث يأتي أغلب الجند المغاربة، الذين يشكلون نسبة كبيرة من جند الخلافة من حوف مصر⁽⁵⁾، إضافة إلى أن مصر والشام، يمثلان الدرع الواقى، وخط الدفاع الأول، عن إقليم الحجاز، الذي توجد به الأماكن المقدسة الإسلامية، بما تمثله من رمزية دينية تعتمد

1 (البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، فتوح البلدان، تح: عبدالله أنيس الطباع، عمر أنيس الطباع، بيروت: مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، 1987 م، ص 298.

2 (نعني، عبدالمجيد، تاريخ الدولة الأموية في الأندلس (التاريخ السياسي)، بيروت: دار النهضة العربية، (د.ط.ت)، ص 215-217.

3 (المقري، أحمد بن محمد التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج1، تح: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، (د.ط.)، 1968م، ص 346.

4 (يُنظر: حسب، فاطمة أحمد محمود، أمراء البحر في العصر العباسي في الفترة من (132هـ-320هـ/749-932م) السواحل الشامية والمصرية أنموذجاً، مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة - العدد التاسع والثلاثون، ص ص 2312-2392.

5 (زيدان، جرجي، تاريخ التمدن الإسلامي، ج1، بيروت: دار مكتبة الحياة، (د.ط.ت)، ص 164.

عليها الخلافة العباسية، في تثبيت شرعيتها، وأن سقوطها بيد خصوم الخلافة أو أعدائها، يفقدها واحداً من أهم مقومات وجودها وشرعيتها.

أما الأهمية السياسية لمصر، فتكمن في أن خضوعها للسيادة المباشرة للخلافة، يمكن الأخيرة من تحصين هذا الإقليم الحيوي، ومنع انتشار الدعوات السياسية، والمذاهب الدينية والفكرية، المناهضة للخلافة فيه، سواء من قبل العلويين أو الأمويين أو الخوارج، والحيلولة دون تكوين حواضن محلية لهذه الدعوات، يمكن الاعتماد عليها، في حال الغزو، أو استغلالها في تأسيس كيانات موالية للخصوم، وتعد هجرة الأندلسيين إلى الإسكندرية سنة 199هـ/815م، في زمن الحكم بن هشام الأموي⁽¹⁾، واستقرارهم فيها، وفشلهم في التوسع في مصر، وطردهم منها في ولاية عبدالله بن طاهر بن الحسين سنة 210هـ/825م⁽²⁾، مثلاً عملياً على نجاح التحصين الفكري والسياسي لمصر، لا سيما وأن هذه الهجرة وقعت في أعقاب الفتنة بين الأمين والمأمون 195-198هـ/811-814م، وفي ظل حالة من الاضطراب السياسي والأمني في مصر، غير أنها لم تنجح في اختراق المجال المصري والتوسع فيه، وكذلك اخفاق الفاطميين في اختراق مصر دعوياً، رغم نجاحهم الكبير في المغرب، قبل دخولهم مصر عسكرياً سنة 358هـ/969م⁽³⁾، يعد دلالة أخرى على نجاح العباسيين في تحصين مصر ضد الدعوات المناوئة لهم .

ومع ازدياد النفوذ الفارسي، ثم التركي في دار الخلافة، وتراجع دور العرب، خاصة بعد خلافة المعتصم، الذي أسقط العرب من الدواوين⁽⁴⁾، برزت أهمية مصر، كمركز من مراكز القوى القومية، باعتبارها إضافة إلى الشام وجزيرة العرب، تمثل الثقل العربي في معادلة توازن القوى في الدولة العباسية، وقد حاول بعض الخلفاء العباسيين الاستفادة من ذلك، في الحد من النفوذ الأعجمي، فسعى المتوكل إلى نقل العاصمة إلى دمشق، ذات الغالبية العربية سنة 243هـ/857م⁽⁵⁾، كما حاول المعتصم الفرار إلى مصر سنة 269هـ/882م، للتخلص من قبضة الموفق، واستعادة مكانته كخليفة للمسلمين⁽⁶⁾، أما المعتضد بالله، فقد سلك طريقاً مختلفاً للتقارب مع القوى العربية في مصر، بزواجه من قطر الندى، ابنة خمارويه بن أحمد بن طولون، سنة 282هـ/895م⁽⁷⁾، في إطار توطيد العلاقة مع الأسرة الطولونية التي كانت تحكم مصر.

(1) المقري، ج1، مصدر سابق، ص 339
(2) ابن خلدون، ج3، مصدر سابق، ص 317.
(3) المقرئ، أحمد بن علي، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، ج1، تح: محمد حلمي محمد أحمد، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، (د.ط)، 1996م، ص 97.
(4) اللبكي، ج1، مرجع سابق، ص 259.
(5) النويري، ج22، مصدر سابق، ص 211.
(6) الطبري، ج9، مصدر سابق، ص 620.
(7) ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج12، تح: محمد عبدالقادر عطا،

ثانياً: الأهمية الاقتصادية والتجارية

شكّلت مصر واحدة من أهم ركائز الاقتصاد العباسي، وذلك لما امتازت به من وفرة زراعية، وتنوع صناعي، وموقع جغرافي متقدم، يربط قارات العالم القديم؛ لذا كانت مصر من أهم مصادر إيرادات الخلافة، المتمثلة في الخراج والجزية⁽¹⁾، واحتلت المرتبة الثانية بعد السواد، حيث بلغ خراجها 37.5 مليون درهم سنوياً، وهو ما يمثل قرابة 12.5% من إجمالي إيرادات الخلافة العباسية، وفق تقديرات قدامة بن جعفر، في كتابه الخراج، الذي قدر جملة واردات الدولة، بما يقارب 300 مليون درهم سنوياً، في النصف الأول من القرن الثالث الهجري⁽²⁾

كما امتازت مصر بإنتاجها الزراعي الوفير، من الحبوب كالقمح والشعير، والكتان⁽³⁾ المستخدم في صناعة النسيج الفاخر، إلى جانب السكر والزيوت النباتية والجلود والبردي والملح⁽⁴⁾، وكانت هذه السلع تُصدر إلى مناطق متعددة من الدولة، أبرزها الحجاز، الذي اعتمد اعتماداً كبيراً على واردات مصر، لا سيما في مواسم الحج، ما جعلها الضامن الأول لاستقرار الحرمين الشريفين⁽⁵⁾، وحفظ مركز الخلافة الدينية والسياسية كما امتازت مصر بصناعة الطراز^(*)، وهي صناعة المنسوجات السلطانية الرسمية، التي تحمل أسماء الخلفاء وشارات الدولة، وقد لعبت هذه الصناعة دوراً رمزياً مهماً، في إظهار ولاء الولايات للخلافة، وكانت تصدر من مصر إلى الحجاز والمشرق والمغرب⁽⁶⁾، كما أن الدور الاقتصادي لمصر لم يقتصر على الإيرادات النقدية والعينية لدار الخلافة، بل تعداها إلى تقديم الدعم النقدي والعيني، لبعض الولايات الأخرى التابعة للخلافة العباسية، مثل ولاية إفريقية، حيث تشير بعض المصادر إلى أن جزءاً من خراج مصر كان يُرسل سنوياً لدعم إفريقية، إلى أن تم الغاء ذلك عندما عهد الخليفة هارون الرشيد بولاية إفريقية إلى إبراهيم بن الأغلب،

مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ط.ت)، ص ص 343-344.
1 (ينظر: المقرئزي، احمد بن علي بن عبد القادر، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئزية، ج1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م، ص ص 284-288.
2 (قدامة بن جعفر، الخراج وصناعة الكتابة، تح: محمد حسين الزبيدي، بغداد: دار الحرية للطباعة، (د.ط.)، 1981م، ص ص 182-184
3 (الكاشف، سيدة أسماعيل، مصر في فجر الإسلام (من الفتح العربي الى قيام الدولة الطولونية)، مرجع سابق، ص 266.
4 (المرجع نفسه، ص 272.
5 (المقرئزي، الخطط المقرئزية، ج1، مصدر سابق، ص 52.
* (الطراز: فارسي معرب وهم ما ينسج من الثياب الفاخرة للسلطان (الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني(1205/1790م)، تاج العروس، ج15، دار الهداية، ص 196)
6 (إبراهيم، مها سعد علي، الحياة الاقتصادية اليومية في مصر في عصر الولاة، مجلة كلية الآداب * جامعة حلوان، العدد 60، السنة 30، ص 605.

واشترط التنازل عن المبلغ السنوي الذي يُرسل من مصر (1).

وبرزت أهمية مصر بوصفها ممراً تجارياً عالمياً، حيث كانت محطة رئيسة في حركة التجارة بين الهند واليمن والحبشة من جهة، والبحر المتوسط وأوروبا من جهة أخرى، وقد عزز ذلك من ثراء الأسواق المحلية وتدفق الأموال، وهو ما جعل مصر مركزاً اقتصادياً وتجارياً حيويًا (2)، يصعب على الخلافة الاستغناء عنه أو التفريط فيه.

نظرة الخلافة للعلاقة بين مصر والشام

نتيجة لما تمثله مصر والشام من أهمية قصوى للخلافة العباسية، حيث يشكلان خط الدفاع الأول عن الحدود الشمالية والغربية لبلاد الإسلام، وفي الوقت ذاته، فإنهما يمكن أن يشكلوا خطراً داهماً، يهدد وجود الخلافة نفسها، في حال وقوعهما في يد خصومهما، لاسيما وأنهما من القواعد المهمة للدعوات المناهضة للخلافة من علوية وأموية.

ومن هنا برز أحد الثوابت في السياسة العباسية تجاه هذين الإقليمين، وهو الحرص على الفصل الإداري بين مصر والشام، ومنع نشوء أي ارتباط فعلي، أو وحدة إدارية بينهما، والإبقاء عليهما كولايتين منفصلتين تابعتين مباشرة للسلطة المركزية، مع حرصها على خلق علاقة ودية منضبطة بينهما، وعدم دخولهما في صدام مباشر، لأنهما يشكلان خط الدفاع المشترك عن حدود الخلافة.

وتجسدت هذه السياسة بوضوح، خلال ثورة عيسى بن الشيخ في الشام سنة 256هـ/870م (3)، حين

أذنت الخلافة لأحمد بن طولون، وأطلقت يده في الخراج (4)، مما مكنه من بناء قوة مالية وعسكرية قادرة على الوقوف وجه ابن الشيخ، الذي لا بد وأن يتطلع إلى مصر، غير أنها حين قررت القضاء على ابن الشيخ، لم تسند تلك المهمة إلى ابن طولون، على الرغم من استعداده وقربه من الشام، وأسندت المهمة إلى القائد التركي أماجور (5)، بسبب أن الخلافة لا ترغب في أن تجتمع مصر والشام في يد ابن طولون، ليشكل خطراً على الخلافة، أما حين أصبح خطر البيزنطيين يهدد الثغور الشامية بعد سقوط حصن لؤلؤة* سنة 264هـ/878م (6)،

(1) ابن الأثير، ج6، مصدر سابق، ص 153؛ ابن خلدون، ج3، مصدر سابق، ص 725.
(2) الكاشف، سيده إسماعيل، سرور، جمال الدين، عاشور، سعيد عبدالفتاح، تاريخ مصر الإسلامية، الهيئة المصرية للكتاب، (د.ط.)، 1993م، ص ص 126-127.
(3) ابن الأثير، ج7، مصدر سابق، ص 239.
(4) البلوي، أبي محمد عبدالله بن محمد المدني، سيرة أحمد بن طولون، تح: محمد كرد علي، دمشق: المكتبة العربية، ص 50.
(5) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج3، مصدر سابق، ص 238.
(* لؤلؤة قلعة قرب طرسوس فتحها المأمون (الحموي، معجم البلدان، ج5، مصدر سابق، ص 26).
(6) ابن الأثير ج7، مصدر سابق، ص 309.

وعجز الخلافة عن الوقوف في وجههم، لانشغالها بحركة الزنج، وتمرد الصفار، لم تجد مناصاً من ضم الثغور الشامية لأحمد بن طولون سنة 265هـ/879م⁽¹⁾، ليتولى الدفاع عنها نيابة عن الخلافة، فكان من نتائج ذلك، أن شكل اتحاد مصر والشام، تحت سلطة ابن طولون خطراً مباشراً على السلطة العباسية، عندما شجع ابن طولون الخليفة المعتمد على اللجوء إلي في مصر، مما أدى إلى توتر العلاقة بين الموفق وابن طولون، حتى وصلت إلى المواجهة العسكرية، في معركة الطواحين^(*) سنة 271هـ/884م⁽²⁾، وسوف يتم مناقشة ذلك بتفصيل أكثر عند الحديث عن العلاقة بين الموفق وابن طولون .

الإدارة المباشرة (132-254هـ/750-868م)

دخلت مصر تحت السيادة العباسية بمقتل آخر الخلفاء الأمويين، مروان بن محمد في 27 ذي الحجة 132هـ⁽³⁾ الموافق 09 أغسطس 750م ، وحرص الخلفاء العباسيون دائماً على إبقاء مصر تحت الإدارة المباشرة للخلافة، والتي مرت بمرحلتين متميزتين قبل قيام الدولة الطولونية ، المرحلة الأولى وهي مرحلة الولاية (132-213هـ / 750-828م)، حيث كان الخليفة العباسي يسند ولاية مصر إلى وال يقيم في الفسطاط، ويتولى شؤون البلاد بصلاحيات محدودة نسبياً، والمرحلة الثانية مرحلة الإنابة (213-254هـ/828-868م)، وفيها صارت تسند الولاية إلى أحد الامراء أو القادة الأتراك المتنفذين في الخلافة، الذي يمكث في دار الخلافة، ويرسل إلى الولاية من يديرها نيابة عنه.

أولاً: مرحلة الولاية المباشرة (132-213هـ/750-828م)

بدأ الحكم العباسي لمصر، بدخول الجيوش العباسية إليها بقيادة صالح بن علي بن عبدالله، الذي تمكن من قتل مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية، في قرية بوصير في صعيد مصر سنة 132هـ/750م، وأسند إليه أبو العباس السفاح حكم مصر⁽⁴⁾، وفي سنة 133هـ/751م، قام السفاح بتولية صالح بن علي الشام، فاستخلف

¹ زيود، محمد أحمد، العلاقات بين مصر والشام في العصر الطولوني والاخشيدي، دمشق: دار حسان للطباعة والنشر، 1989م، ص ص 34-35.

^{*} الطواحين موضع قرب الرملة بفلسطين، وقعت عندها المعركة بين ابي العباس بن الموفق وخمارويه بن أحمد بن طولون سنة 271هـ/884م (الحموي، معجم البلدان، ج4، مصدر سابق، ص 45)

² الطبري، ج10، مصدر سابق، ص 8.

³ ابن الأثير، ج7، مصدر سابق، ص 442

⁴ اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج3، مصدر سابق، ص 86.

على مصر أبا عون عبدالملك بن يزيد الأزدي⁽¹⁾، وفي آخر خلافة السفاح أسندت إلى صالح بن علي ولاية الشام ومصر وإفريقية، فدخل مصر سنة 136هـ/753م، وغادرها سنة 137هـ/754م إلى الشام، بسبب الاضطرابات التي حدثت بها، واستخلف على مصر أبا عون للمرة الثانية⁽²⁾، وفي خلافة المنصور الذي خلف أخاه السفاح سنة 136هـ/753م⁽³⁾، عهد في سنة 140هـ/757م بولاية مصر إلى أبي عون عبدالملك بن يزيد الأزدي، وعزله في العام التالي، وولاهها موسى بن كعب التميمي، وهو أحد النقباء، وعزله في نفس العام، وأسند ولايتها إلى محمد بن الأشعث الخزاعي⁽⁴⁾، ثم صرفه عنها سنة 143هـ/760م⁽⁵⁾، وولاهها حميد بن قحطبة بن شبيب الطائي^(*)، فدخلها سنة 144هـ/761م، ثم عزله قبل نهاية العام⁽⁶⁾، وأوكلها إلى يزيد بن حاتم المهلب، الذي استمر في ولايتها ثمان سنوات، وفي ولايته ظهرت دعوة محمد النفس الزكية^(**)، الذي أرسل ابنه علي داعية إلى مصر، فبايعه كثير من أهلها، غير أن حركة النفس الزكية انتهت بمقتله، ومقتل أخيه إبراهيم، وفي هذه السنة منع يزيد أهل مصر من الحج، بسبب ثورة النفس الزكية، وتوفي يزيد سنة 152هـ/769م⁽⁷⁾، واستخلف عبد الله بن عبد الرحمن بن معاوية بن حديج، الذي أقره المنصور إلى وفاته سنة 155هـ/772م⁽⁸⁾، واستخلف أخاه محمد بن عبدالرحمن، الذي توفي في العام التالي⁽⁹⁾، واستخلف موسى بن علي بن رباح اللخمي، الذي استمر في ولايتها حتى خلافة المهدي سنة 158هـ/775م، الذي أقره عليها حتى سنة 161هـ/778م⁽¹⁰⁾، حين ولاها عيسى بن لقمان الجمحي وصرفه عنها في العام التالي، وجعلها لواضح مولى

(1) الكندي، مصدر سابق، ص 101.

(2) المصدر نفسه، ص ص 102-105.

(3) ابن خلدون، ج 3، مصدر سابق، ص 227.

(4) ابن كثير، ج 13، مصدر سابق، ص 339.

(5) الكندي، مصدر سابق، ص ص 106-110.

(*) هو حميد بن قحطبة بن شبيب الطائي، كان والده أحد نقباء الدعوة العباسية، وقائد جيوشها المتوجهة إلى العراق، وكان حميد أحد نظراء النقباء وتولى قيادة الجيش بعد غرق والده، تولى العديد من المهام في خلافة السفاح والمنصور منها الجزيرة الفراتية ومصر وخراسان، توفي سنة 159هـ/776م (ابن العديم، أبو القاسم عمر بن أحمد بن هبة الله الحلبي(662هـ/1262)، بغية الطلب في تاريخ حلب، ج 6، تح: سهيل زكار، بيروت: دار الفكر، (د.ط.ت)، ص ص 2972-2975)

(6) ابن تغري بردي، ج 2، مصدر سابق، ص ص 349-350.

(**) هو محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب كانت دعوته متزامنة مع الدعوة العباسية وعند قيام الخلافة العباسية اختفى هو وأخوه إبراهيم ولم يبايعا للعباسيين وعندما ضيق المنصور على آل بيته خرج في المدينة سنة 145هـ/762م فأرسل له المنصور جيشاً بقيادة ابن عمه وولي عهده عيسى بن موسى تمكن من قتله ثم خرج أخوه إبراهيم في البصرة بعد شهر وتمكن المنصور من القضاء عليه. (ينظر: البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، أنساب الأشراف، ج 3، تح: سهيل زكار، رياض زركلي، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م، ص ص 319-353).

(7) الكندي، مصدر سابق، ص ص 111-117.

(8) الصفدي، ج 17، مصدر سابق، ص 128.

(9) الكندي، مصدر سابق، ص 118.

(10) المصدر نفسه، ص ص 119-120.

أبي جعفر المنصور⁽¹⁾، وهو أول مولى تسند إليه ولاية مصر في العصر العباسي، ثم ولاها المهدي ابن خالته منصور بن يزيد الرعيني سنة 162هـ/779م⁽²⁾، ثم عزله وأسندها إلى يحيى بن داوود الخرشي، الذي دخلها في أواخر عام 162هـ/779م، وعزل عنها في بداية عام 164هـ/781م⁽³⁾، وتولاها سالم بن سواده التميمي وعزل عنها بعد عام من ولايته، وتولاها إبراهيم بن صالح بن علي العباسي، من قبل المهدي سنة 165هـ/782م⁽⁴⁾، الذي خرج في أيامه دحية بن المعصب من نسل عبد العزيز بن مروان، داعياً إلى نفسه بالخلافة، فلم يوليه إبراهيم بن صالح كبير اهتمام، حتى استقل أمره وبسط سلطانه على أجزاء واسعة من مصر، مما جعل الخليفة المهدي يعزل إبراهيم بن صالح سنة 167هـ/783م⁽⁵⁾، ويوليها موسى بن مصعب الخثعمي، الذي قتل سنة 168هـ/784م أثناء قتالة مع أهل الحوف⁽⁶⁾، وفي سنة 169هـ/785م أرسل المهدي إليها الفضل بن صالح بن علي العباسي، الذي تمكن من القبض على دحية بن مصعب وقتله سنة 169هـ/785م⁽⁷⁾، واستمر حتى خلافة موسى الهادي سنة 169هـ/785م، الذي خلف والده المهدي فعزله وأسندها إلى عباسي آخر، هو علي بن سليمان بن علي بن عبدالله العباسي⁽⁸⁾، إلى أن سخط عليه الرشيد وعزله بموسى بن عيسى بن موسى بن محمد العباسي سنة 171هـ/787م⁽⁹⁾، وفي 172هـ/788م عُزل بعد أن تولى الإمارة سنة وخمسة أشهر، وتولى مكانه مسلمة بن يحيى البجلي سنة 173هـ/789م⁽¹⁰⁾، الذي تولى مكانه محمد بن زهير، الذي لم يلبث طويلاً حتى عزل، وتولى مكانه داود بن يزيد بن حاتم بن قبيصة في ذي الحجة سنة 173هـ/789م، وعُزل سنة 175هـ/791م، وأعيد موسى بن عيسى العباسي ثانية⁽¹¹⁾، وفي سنة 176هـ/792م عهدت إمارة مصر إلى إبراهيم بن صالح العباسي للمرة الثانية، ثم عُزل في العام ذاته⁽¹²⁾، وتولاها عبد الله بن المسيب بن زهير الضبي، الذي صرّف عنها في العام التالي، وخلفه إسحاق بن سليمان بن

1 (ابن تغري بردي ، ج2، مصدر سابق، ص ص 38، 40.

2 (الكندي، مصدر سابق، ص 121.

3(ابن الاثير، ج 6 ، مصدر سابق، ص 59.

4 (ابن تغري بردي، ج 2 ، مصدر سابق، ص 49.

5(الكندي، مصدر سابق، ص ص 123، 124.

* (حوف مصر : الشرقي من جهة الشام والغربي من جهة دمياط يحتويان على قرى كثيرة(الحموي، ج2، مصدر سابق، ص 322)

6 (اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج3، مصدر سابق ، ص 138.

7(المصدر نفسه ، ج 3 ، ص ص 142-143.

8 (الكندي، مصدر سابق ، ص 131.

9 (ابن تغري بردي ، ج 2 ، مصدر سابق ، ص 66.

10 (الكندي ، مصدر سابق، ص 132.

11 (المصدر نفسه ، ص 133.

12 (ابن تغري بردي، ج2، مصدر سابق ، ص 84.

علي العباسي، الذي زاد في الخراج، فثار أهل عليه الحوف⁽¹⁾، فعقد الرشيد لهرثمة بن أعين على جيش كبير وأرسله إلى مصر، ثم صرف إسحاق وتولاها هرثمة سنة 178هـ/794م، الذي لم يمكث بها طويلاً حيث أرسله الرشيد إلى إفريقية، وجعل على مصر عبد الملك بن صالح العباسي⁽²⁾، الذي أُستبدل في سنة 179هـ/795م بعبيد الله بن المهدي⁽³⁾، الذي أُستبدل بموسى بن عيسى للمرة الثانية، ثم أُعيد سنة 180هـ/796م وعُزل في العام التالي، وأُعيد إسماعيل بن صالح العباسي، الذي أُستبدل سنة 182هـ/798م بإسماعيل بن عيسى العباسي، الذي صُرف عنها وتولاها الليث بن الفضل في ذات العام⁽⁴⁾، وفي سنة 187هـ/802م تولاها أحمد بن إسماعيل بن علي العباسي إلى سنة 189هـ/804م⁽⁵⁾، حين تولاها عبد الله بن محمد بن إبراهيم الامام العباسي، الذي أُستبدل سنة 190هـ/805م، بالحسين بن جميل التختاخ، الذي عُزل سنة 193هـ/809م بمالك بن دلهم الكلبى⁽⁶⁾.

وفي خلافة الأمين وليها حاتم بن هرثمة بن أعين سنة 194هـ/810م، الذي كان والده من رجال المأمون، حيث حاول الأمين استمالة هرثمة عن طريق تولية ابنه مصر، ولكنه لم ينجح في مسعاه فعزله، وولاها جابر بن الأشعث الطائي سنة 195هـ/811م⁽⁷⁾، وفي سنة 196هـ/812م وليها عباد بن محمد بن حيان من قبل المأمون، وحدث القتال بين أنصار الأمين والمأمون في مصر، وبعد مقتل الأمين سنة 198هـ/814م وانفراد المأمون بالخلافة، ولى مصر المطلب بن عبد الله الخزاعي سنة 198هـ/814م، ثم صُرف عنها ووليها العباس بن موسى بن عيسى العباسي، الذي ثار عليه الجند وأعادوا المطلب، ثم خلفه السري بن الحكم بإجماع الجند، الذين ثار عليه وعزلوه ثم عاد إلى الولاية من قبل المأمون سنة 201هـ/816م⁽⁸⁾، ثم وليها أبو نصر بن السري سنة 205هـ/820م، ثم عزله المأمون وولى أخاه عبید الله بن السري سنة 206هـ/821م⁽⁹⁾، واستمرت مصر في اضطراب حتى سنة 211هـ/826م، عندما اسند المأمون ولايتها لعبد الله بن طاهر بن الحسين الخزاعي، الذي دخلها عام 211هـ/826م⁽¹⁰⁾، وفضل في ولايتها حتى تم تكليفه من قبل المأمون بولاية خراسان، بعد وفاة أخيه

1 (عبيد ، حسن ، مصر في أربعة عشر قرناً الحكام من عمرو بن العاص الى عبدالناصر ، القاهرة: دار النهضة العربية ، (د.ط.)، 1980م، ص 46.

2 (الطبري، ج8 ، مصدر سابق ، ص 256.

3 (ابن تغري بردي، ج2، مصدر سابق ، ص 95.

4 (الكندي ، مصدر سابق ، ص ص 137- 139.

5 (ابن تغري بردي، ج2، مصدر سابق ، ص 124.

6 (الكندي ، مصدر سابق ، ص ص 141- 146.

7 (المصدر نفسه، ص ص 146- 147.

8 (عبيد ، مرجع سابق، ص ص 50- 51.

9 (الكندي ، مصدر سابق ، ص ص 172- 173.

10 (ابن خلدون، ج3 ، مصدر سابق ، ص 317.

طلحة بن طاهر بن الحسين، ليصبح ثالث أمراء الاسرة الطاهرية(1)، وأسندت ولاية مصر إلى أبي إسحاق ابن الرشيد سنة 213هـ/828م(2)، لتبدأ مرحلة الحكم بالإنابة.

ثانياً: مرحلة الإنابة (213-254هـ/828-868م)

كانت البداية الفعلية لنظام الإنابة في مصر، بولاية أبي إسحاق بن الرشيد سنة 213هـ/828م ، الذي أقر عليها عيسى الجلودي، والذي كان يتولاها نيابة عن عبد الله بن طاهر(3)، ثم عزله سنة 214هـ/829م، وأسند الولاية إلى عمير بن الوليد، الذي قُتل في حربه مع أهل الحوف، فعاد الجلودي وتولى الولاية مرة أخرى(4)، وبسبب فتنة أهل الحوف، أقبل أبو إسحاق في أربعة آلاف من جنوده الأتراك للقضاء عليها، وعندما تم له ذلك، أسند ولاية مصر إلى عبدوية بن جبلة(5)، الذي يبدو أنه لم ينجح في ضبط البلاد، فطلبت الخلافة من الأفشين(6)، التوجه من برقة إلى مصر سنة 215هـ/830م، لضبط الأوضاع، لكنه لم يكن والياً رسمياً، ثم عاد إلى برقة، ليُستدعى من جديد في العام التالي، سنة 216هـ/831م(6)، دون أن تُسند إليه الولاية، إذ لم يذكره الكندي ضمن ولاية مصر، وفي سنة 217هـ/832م، دخل المأمون مصر، وأصلح من شؤونها(7)، ثم غادرها بعد أن ترك على ولايتها كيدر بن عبد الله(8)، الذي ظل في منصبه حتى وفاة المأمون، وتولي المعتصم الخلافة سنة 218هـ/833م(9).

أقرّ المعتصم كيدر بن عبد الله على مصر، الذي ورد عليه كتاب الخليفة، بإسقاط العرب من دواوين العطاء، فخرج يحيى بن الوزير الجروي في جمع من لحم وجذام، فقاتله مظفر بن كيدر وظفر به، وتولى حكم مصر بعد وفاة والده سنة 219هـ/834م باستخلاف منه(10)، إلى أن أسند المعتصم ولاية مصر إلى أبي جعفر أشناس سنة 221هـ/836م، الذي أناب عنه موسى بن أبي العباس حتى سنة 224هـ/838م(11)، حين استبدله

1 (النويري، ج22، مصدر سابق ، ص 164.

2 (الكندي ، مصدر سابق ، ص 185.

3 (ابن تغري بردي ، ج2، مصدر سابق ، ص ص 204-205.

4 ((الكندي ، مصدر سابق ، ص ص 185-187.

5 (الطبري، ج9، مصدر سابق، ص 622.

* (الافشين هو حيدر بن كاوس أحد القادة الأتراك اسند اليه المعتصم قيادة الحرب ضد بابك الخرمي حتى تمكن من القضاء عليه واسره وصلبه في سامراء ، ثم صلب الافشين بجواره عندما سخط عليه المعتصم بسبب خيانتة (ينظر: ابن الاثير، ج6، مصدر سابق ، ص 11) .

6 (الكندي ، مصدر سابق ، ص ص 189-191.

7 (اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج3، مصدر سابق ، ص 200.

8 (ابن تغري بردي، ج2 ، مصدر سابق ، ص 218.

9 (السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق ، ص 266.

10 (الكندي ، مصدر سابق، ص ص 193-194.

11 (المصدر نفسه ، ص 195.

بمالك بن كيدر، ثم خلفه علي بن يحيى الأرمني سنة 226هـ/840م⁽¹⁾، وفي خلافة الواثق وليها عيسى بن منصور، من قبل أشناس سنة 229هـ/843م⁽²⁾، وتوفي أشناس سنة 230هـ/844م، فضم الواثق مصر إلى القائد إيتاخ⁽³⁾، الذي أقر عيسى بن منصور على مصر، وفي خلافة المتوكل استمرت مصر بيد إيتاخ، الذي أناب عنه هرثمة بن النضر الجبلي سنة 233هـ/847م، وورد عليه كتاب المتوكل برفع محنة خلق القرآن ومنع الجدل فيه⁽⁴⁾، وبعد وفاة هرثمة تولاها علي بن يحيى الأرمني من قبل إيتاخ، وضل فيها حتى مقتل إيتاخ سنة 235هـ/849م⁽⁵⁾، حيث قسم المتوكل البلاد بين أولاده المنتصر والمعتز والمؤيد⁽⁶⁾، فكانت مصر تابعة لولي العهد المنتصر، الذي أناب عنه إسحاق بن يحيى بن معاذ سنة 235هـ/849م، ثم وليها خوط بن عبدالواحد بن يحيى سنة 236هـ/850م⁽⁷⁾، وفي سنة 238هـ/852م تولاها عنبسة بن إسحاق الضبي من قبل المنتصر، وكان آخر عربي يليها، وفي ولايته هاجم البيزنطيون دمياط واسروا عدداً من أهلها⁽⁸⁾، وفي سنة 242هـ/856م وصل إليها يزيد بن عبدالله التركي نائباً عن المنتصر، واستمر في ولايتها حتى سنة 253هـ/867م، وخلفه مزاحم بن خاقان من قبل المعتز⁽⁹⁾، وفي سنة 254هـ/868م جعلت ولاية مصر للقائد التركي باكيياك، الذي أرسل إليها ابن زوجته أحمد بن طولون⁽¹⁰⁾، وبعد مقتل باكيياك سنة 256هـ/870م جعلت مصر القائد التركي يارجوخ، الذي أقر عليها أحمد بن طولون، وبعد وفاة يارجوخ سنة 259هـ/872م، أقر المعتمد ابن طولون على مصر⁽¹¹⁾، وفي سنة 261هـ/874م عندما قسم المعتمد البلاد بين ابنه المفوض وأخيه الموفق، كانت مصر تابعة للمفوض تحت وصاية موسى بن بغا⁽¹²⁾، إلا أن هذه التبعية كانت صورية، حيث أصبحت مصر شبه مستقلة تحت سيادة أسرة أحمد بن طولون كما سيأتي في الفصل التالي.

سمات وخصائص الإدارة المباشرة

لا تختلف الإدارة العباسية لمصر كثيراً عما كانت عليه في العصور السابقة، من الناحية الإدارية غير

- 1 (ابن تغري بردي ، ج2، مصدر سابق، ص 245.
- 2 (الكندي ، مصدر سابق، ص 196.
- 3 (اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج3 ، مصدر سابق ، 213.
- 4 (الكندي، مصدر سابق، ص 197.
- 5 (النويري، ج22 ، مصدر سابق ، ص 202.
- 6 (ابن الأثير، ج7، مصدر سابق ، ص50.
- 7 (الكندي ، مصدر سابق، ص ص 198-199.
- 8 (ابن تغري بردي، ج2، مصدر سابق ، ص 293.
- 9 (الكندي، مصدر سابق، ص ص 202، 208.
- 10 (البلوي، مصدر سابق، ص 42.
- 11 (ابن كثير، ج14، مصدر سابق ، ص 541.
- 12 (السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ص ص 289-290.

أن الاختلاف كان في السياسة العباسية من وراء تلك الإدارة، وذلك لما لمصر من أهمية سياسية واقتصادية، جعلت الخلفاء العباسيين المتعاقبين يولونها أهمية كبيرة، ويحرصون على بقائها جزءاً من بلاد الخلافة، وعدم انسلاخها عنها، كما حدث لبعض البلاد، وخاصة في الغرب الإسلامي المتاخم لمصر، ويمكن إجمال أهم سمات وخصائص الإدارة العباسية المباشرة لمصر في مجموعة من النقاط منها:

(1) اتبع الخلفاء العباسيون الأوائل سياسة إدارية الهدف منها الحفاظ على وحدة البلاد، وتبعية الأقاليم لدار الخلافة وعدم انفصالها أو انشقاقها عنها، تقوم هذه السياسة على التغيير المتكرر للولاة، ونقلهم بين الأقاليم في فترات متقاربة، منعاً لاكتساب الولاة مكانة لدى أهل البلاد، تدفعهم إلى التمرد على الخلافة والتفكير في الاستقلال عنها، لا سيما وأنها اعتمدت في عصر قوتها بشكل كبير على شخصيات من البيت العباسي، من عمومة الخلفاء وإخوتهم وبني عموماتهم، وعلى بعض الشخصيات البارزة، التي كان لها دور في الدعوة العباسية، كالنقباء ونظراء النقباء والدعاة وقادة الجيوش العباسية أبان الثورة، وهذه الشخصيات كانت ترى أن لها فضل على الدعوة، ويجب أن يكون لها نصيب في الدولة، وقد واجهت الخلافة العباسية منذ سنواتها الأولى تمردات من بعض ولاة الأقاليم، والقادة خرجوا عن طاعة الخلفاء، ورفضوا تعليماتهم، مثل أبي مسلم الخراساني، الذي رفض أوامر المنصور، عندما ولاه مصر، وتشبث بخراسان⁽¹⁾، وعبدالله بن علي، الذي ولاه السفاح على الشام بعد انتصاره على آخر خلفاء بني أمية، مروان بن محمد، في معركة الزاب سنة 132هـ/749م، ورأى نفسه أحق بالخلافة من ابن أخيه المنصور⁽²⁾، وجمهور بن مرار العجلي سنة 138هـ/755م، وعبدالجبار بن عبد الرحمن الأزدي، الذي تمرد على المنصور في خراسان سنة 141هـ/758م⁽³⁾، لذلك حرص الخلفاء الأوائل على الاعتماد على الشخصيات المعروفة، مع استبدالها ونقلها من إقليم إلى آخر، وأيضاً لإبعادها عن مركز اتخاذ القرار في العاصمة.

ومصر لم تكن استثناءً من هذه القاعدة، بل على العكس تماماً؛ كانت النموذج المثالي لهذه السياسة، حيث أنها قابلة للتمرد والانفصال لأسباب عدة، منها بعدها النسبي عن دار الخلافة، وإمكاناتها الاقتصادية التي تؤهلها للانفصال، والأهم من ذلك أنها لم تكن قاعدة من قواعد الدعوة العباسية، مثل خراسان وفارس وما وراء النهر، بل هي أكثر ارتباطاً بخصوم العباسيين من الأمويين والعلويين، كما أنها لم تكن موطناً للمذهب الشيعي الأساس الديني الذي يستند إليه العباسيون، ففي خلافة السفاح (132-136هـ/749-753م) على قصرها تم استبدال فيها والي مصر مرتين، حين نقل صالح بن علي العباسي إلى الشام وأسندت ولاية مصر إلى أبي

(1) النويري، ج22، مصدر سابق، ص 48.

(2) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج3، مصدر سابق، ص 104-105.

(3) الهامي، ج1، مرجع سابق، ص 282، 283.

عون عبدالملك بن يزيد الأزدي، ثم أعيد إليها ثانية في آخر خلافة السفاح، عندما ضم إليه الشام وإفريقية ليعزل بعد تولى المنصور، أما خلافة المنصور والمهدي والرشيد فقد شهدت تغييرات عديدة لولاة مصر بلغت 39 مرة خلال 57 سنة، في الفترة من 136 - 193 هـ/753-809م، بمعدل تغيير كل سنة وخمسة أشهر، ثم أخذت في التراجع في خلافة المأمون، بعد اتباع نظام الإنابة، حيث أصبح يبقى الوالي العام ويستبدل النواب. (2) من السمات المهمة في عصر الخلفاء الأقوياء، هو الاعتماد على العرب في ولاية مصر وخاصة من أبناء البيت العباسي، حيث بلغ عدد من تولى مصر من أبناء البيت العباسي 20 والياً، مع تولى بعضهم لأكثر من مرة، منهم على سبيل المثال صالح بن علي بن عبدالله، وأبنائه إبراهيم والفضل وإسماعيل، وموسى بن عيسى ابن محمد بن علي، وأحمد بن إسماعيل بن علي، وعبدالله بن محمد بن إبراهيم الإمام، وعبيدالله بن المهدي وغيرهم، وكذلك بعض نقباء الدعوة العباسية وقادتها، من أمثال موسى بن كعب التميمي، وحמיד بن قحطبة بن شبيب الطائي، وأبوعون عبدالملك بن يزيد الأزدي، ومحمد بن الأشعث الخزاعي وغيرهم، ومع بداية ضعف الدولة وازدياد النفوذ التركي، أصبح الاعتماد بشكل كبير على العناصر الأجنبية، من أمثال يزيد بن عبدالله التركي، وكيدر بن عبدالله وابنيه مظفر ومالك، وعلي بن يحيى الأرمني، ومزاحم بن خاقان وابنه أحمد، وازجور التركي، وأحمد بن طولون وغيرهم ومن الملاحظ أن هناك أسر تولى عدد من أفرادها ولاية مصر، مثل أسرة صالح بن علي العباسي، ومحمد بن علي العباسي، والسري، وكيدر بن عبدالله وغيرهم.

(3) منذ خلافة المأمون أستحدث نظام جديد في الإدارة العباسية في مصر، وهو نظام الإنابة، حيث يسند الخليفة ولاية الإقليم إلى أحد الأمراء، مثل أبي إسحاق المعتصم، أو محمد المنتصر، أو القادة الأتراك المنتفذين في البلاط، من أمثال أشناس وإيتاخ وباكيباك ويارجوخ، وهذا الوالي يختار من ينوب عنه في إدارتها، وبصلاحيات محدودة نسبياً في الغالب، ويبقى الأمير أو القائد في دار الخلافة، وعلى الرغم من أن هذا النظام يعد خطوة في طريق الاستقلال، غير أن الوالي الفعلي للإقليم لا يغادر العاصمة، ويبقى تحت رقابة الخلافة، ومن ثم لن يتمكن من تكوين ولاءات محلية، وأتباع يساعده على الاستقلال⁽¹⁾، والدليل على صحة هذا الفرض، أنه عندما أطلقت يد أحمد بن طولون في مصر، في ولاية زوج أمه باكيباك، ثم صهره يارجوخ، استطاع أن ينشئ دولة شبه مستقلة عن الخلافة، كما أن نظام الإنابة لم يتبع فيه التوريث، فعند تولى الأمير الخلافة كما هي الحال في المعتصم والمنتصر، أو وفاة أو مقتل الوالي (المنيب) مثل أشناس وإيتاخ وباكيباك.

(4) الجدول التالي يوضح مقارنة بسيطة بين ولاية مصر في العهد الراشدي والأموي، وولاتها في العصر

(1) الكاشف، سيدة إسماعيل، أعلام العرب (أحمد بن طولون)، القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء و النشر، (د.ط.ت)، ص 44.

العباسي، قبل قيام الدولة الطولونية، يمكن ملاحظة أن الفترة الزمنية للعصر الراشدي والاموي (19هـ - 132هـ/640-750م) 113 سنة، وفي العصر العباسي (132هـ-254هـ/752م-688م) 122 سنة، بفارق 9 سنوات قمرية، وكان عدد الولاة في العصر الراشدي 6 ولاة، وفي العصر الأموي 25 والياً، أي بمجموع 31 والياً، بينما كان عدد الولاة في العصر العباسي 75 والياً، أي أكثر من الضعف، وكان متوسط الفترة الزمنية لكل وال في العصر الراشدي والأموي ثلاث سنوات و7 أشهر، والعصر العباسي سنة واحدة و7 أشهر، كما امتاز العصر الأموي بطول فترة بقاء الوالي في الولاية، حيث كان الأطول ولاية هو عبدالعزيز بن مروان 21 سنة، يليه مسلمة بن مخلد 19 سنة، ثم الوليد بن رفاعة 8 سنوات، بينما في العصر العباسي كانت الولاية الأطول ليزيد بن عبدالله التركي أقل من 11 سنة، ومن الملاحظ أن الولاة في العصر العباسي كانوا أقل مكناً في الولاية، حيث بلغ عدد الولاة العباسيين الذين عزلوا 60 والياً، والذين نقلوا إلى بلاد أخرى 4 ولاة، والذين توفوا في الولاية 7 ولاة، بينما كان عدد الذين قتلوا 4 ولاة، وكان عدد الولاة الذين عزلوا قبل إتمام السنة 41 والياً، في حين كان عددهم 5 ولاة في العصر الراشدي والأموي، أما من عزلوا في أقل من ستة أشهر 15 والياً، ولم يحدث ذلك في العصر الراشدي والأموي، ونلاحظ أيضاً من الجدول الاعتماد على الأقارب من أبناء الاسرة الحاكمة، فكان عدد ولاة مصر من بني أمية 5 ولاة، بينما بلغ العدد من بني العباس 20 والياً، وأن عدد الذين تولوا مصر أكثر من مرة 10 ولاة في العصر العباسي، بينما في العصر الراشدي والاموي 4 ولاة.

وجه المقارنة	العصر الراشدي والاموي	العصر العباسي
المدة الزمنية	من سنة 19هـ/640 إلى 132هـ/750م 113 سنة	من 132هـ/750 إلى 254هـ/868م 122 سنة
عدد الولاة	الراشدي 6 والاموي 25 المجموع 31 والياً	المجموع 75 والياً
المتوسط العام للولاية	3.6% تقريباً 3 سنوات و7 اشهر	1.6% تقريباً سنة و7 اشهر
أطول فترة ولاية	عبدالعزیز بن مروان 21 سنة	يزيد بن عبدالله 10 سنوات و7 اشهر
الولاة الذين عزلوا في اقل من سنة	5	41
الولاة الذين عزلوا في اقل من 6 اشهر	لا أحد	15
عدد الولاة من الاسرة الحاكمة	5 في العصر الاموي	20 والياً
الولاة الذين تولوا اكثر من مرة	4 في العصر الاموي	10

الجدول رقم (1) مقارنة من بين ولاة مصر في العصر الراشدي والاموي وولاتها في العصر العباسي قبل قيام الدولة الطولونية(*)

* (الجدول من تصميم الباحث استناداً الى كتاب الولاة وكتاب القضاة وكتاب النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة

من خلال المقارنة السابقة، يتضح مدى أهمية مصر للخلافة العباسية، وحرصها الدائم على بقائها تحت الإدارة المباشرة، وحذرها من تحولها إلى دولة تابعة لها، مثل دولة الأغالبة في إفريقية، والطاهرية في خراسان، والسامانية في ما وراء النهر؛ لذا كان استبدال الولاة في فترات متقاربة، والاعتماد بشكل كبير على أبناء البيت العباسي، وقادة الدعوة العباسية وأبنائهم، مع الحرص على عدم بقائهم لفترة طويلة، بعزلهم أو نقلهم إلى ولاية أخرى، مع اتباع بعض الإجراءات الإدارية، التي تحد من صلاحيات الوالي وتقيده سلطانته، كالفصل بين ولاية الصلاة الحرب، وولاية الخراج اللتان لا يتم جمعها إلا لبعض الشخصيات الموثوقة، واستقلال عامل البريد وتبعيته المباشرة للخلاف، والذي يعتبر عيناً للخلافة على ولايتها، وكذلك منصب القضاء، وذلك يؤيد الفرضية الأولى في هذه الدراسة والجدول رقم (1.4) يوضح ولاة مصر في العصر العباسي قبل قيام الدولة الطولونية.

المبحث الثاني : الدولة الطولونية النشأة والتوسع

تُنسب الدولة الطولونية إلى مؤسسها أحمد بن طولون، التركي الأصل، وعلى الرغم من أن الأسرة الطولونية، تعود في جذورها إلى أصول تركية، غير أن الدولة التي أقامتها عُدت دولة عربية إسلامية بامتياز، حيث انسلخت الأسرة الطولونية عن أصولها الأولى، وانقطعت صلاتها ببلادها الأصلية، ولم يبق من ذلك إلا الانتماء العرقي، الذي يظهر في اللقب أما من حيث الهوية الحقيقية، فإنها تعد أسرة حاكمة عربية الموطن واللغة والثقافة والانتماء، إذ نشأت في مصر وامتد سلطانها إلى بلاد الشام، وهي أقاليم يشكل العرب غالبية سكانها.

وظهورها الفعلي بدأ مع تولية أحمد بن طولون ولاية مصر سنة 254هـ/868م، نيابة عن زوج أمه باكيباك، أحد القادة العسكريين البارزين في البلاط العباسي⁽¹⁾، وقد استطاع ابن طولون بفضل كفاءته وحسن إدارته، أن يوطد أركان حكمه في مصر، مستفيداً من ضعف الخلافة العباسية في تلك المرحلة، وانشغالها بالاضطرابات الداخلية، والصراعات مع القوى الإقليمية، ومع استقرار سلطانها في مصر، اتجه أحمد بن طولون إلى توسيع نفوذه خارجها، فمد سلطته إلى بلاد الشام ليصبح بذلك مؤسساً لدولة إقليمية واسعة الامتداد، مستقرة وذات سلطة قوية، وإن ظلت تلتزم بالولاء للخلافة العباسية، وتعترف بالتبعية الاسمية لها.

وسيتم استعراض التسلسل التاريخي للأحداث التي مرت بها الدولة الطولونية، منذ نشأتها حتى سقوطها بشكل موجز، دون الخوض في تحليل علاقاتها بالخلافة بشكل مفصل، باعتبار أن تلك العلاقات سوف تُفرد لها مباحث خاصة، إضافة إلى تجنب التعرض للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا فيما يتصل مباشرة بموضوع الدراسة، باعتبار أن تلك الجوانب قد تناولتها العديد من الكتب والدراسات والأبحاث⁽²⁾.

أحمد بن طولون أصله ونشأته وعلاقته بالخلافة

تشير أغلب المصادر إلى أن والد أحمد بن طولون، كان مملوكاً تركياً يُدعى طولون، وقد أُرسِل ضمن الهدايا التي أرسلها نوح بن أسد الساماني، حاكم بخارى، إلى الخليفة المأمون سنة 200هـ/815م، وقد ترقى طولون في بلاط المأمون، حتى وصل إلى رئاسة حرس الخليفة، وتوفي سنة 240هـ/854م. تاركاً ولدين هما أحمد وموسى وبنيتين⁽³⁾، وقد ذكر ابن خلكان أن أحمد بن طولون وُلد سنة 220هـ/835م - في سامراء⁽⁴⁾،

(1) الهاشمي، عبدالمنعم، الخلافة العباسية، بيروت: دار ابن حزم، 2، 2006م، ص 394.
(2) محمود، حسن أحمد، حضارة مصر الإسلامية في العصر الطولوني، القاهرة: دار الفكر العربي، (د.ط.ت)؛ المصراحي، نعيمة سالم عاشور، الدولة الطولونية في مصر والشام (254-292هـ/867-904م)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب جامعة قاريونس.

(3) البلوي، مصدر سابق، ص 33.

(4) ابن خلكان، ج1، مصدر سابق، ص 174.

غير أن تأسيس سامراء كان سنة 221هـ/836م، ما يجعل من المرجح أن مولده كان في بغداد، أو أن هناك خطأ في تحديد تاريخ ولادته، أما والدته فأم ولد تُدعى قاسم(1)، تزوجت بعد وفاة طولون من بغا الشرابي، الذي قُتل على يد الخليفة المعتز سنة 254هـ/868م (2)، ثم تزوجت بعده من باكيباك(3) .

اهتم أحمد بن طولون في بدايات حياته بطلب العلم، وحفظ القرآن الكريم والتفقه في الدين، على خلاف أقرانه من أبناء الأتراك ، ويبدو أنه كان يرفض المشاركة في المؤامرات التي يقوم بها الأتراك ضد الخلفاء، مما دفعه إلى طلب الإذن له بالرحيل إلى الثغور الشامية، لطلب العلم والجهاد في سبيل الله، ومكث في طرسوس بضع سنوات، إلى أن أرسلت إليه والدته تطلب منه العودة، فعاد في عهد الخليفة المستعين، الذي حظي عنده بمكانة خاصة(4)، وأول ظهور له على مسرح الأحداث السياسية، كان بعد خلع الخليفة المستعين سنة 252هـ/866م(5)، الذي طلب أن يكون ابن طولون مرافقاً له في منفاه إلى واسط ومنها إلى الحجاز، وعندما طلبت أم الخليفة المعتز منه قتل المستعين مقابل ولاية واسط، كان رده أنه لن يقدم على قتل خليفة له في عنقه بيعة(6)، غير أنه في الواقع اتخذ موقفاً محايداً، فلم يدافع عنه، بل سلمه إلى سعيد الحاجب، الذي ذبحه، واكتفى ابن طولون بأن دفن جثمانه(7).

ولا يستبعد الباحث أن تكون قصة رفضه قتل المستعين، وإظهاره بمظهر الراض لتصرفات الأتراك، بعد مقتل المتوكل، إحدى إفرازات الحرب الدعائية، التي نشرها أنصاره أثناء صراعه مع الموفق، ليظهر وكأن دفاعه عن الخليفة المعتمد ضد استبداد أخيه، نابع من ولاء وعقيدة راسخة في نفسه، وليس من أجل مكاسب شخصية، فعلاقته بالأتراك الذين خلعوا المستعين وقتلوه قوياً جداً، إذ كان بغا الشرابي، زوج والدته، وكذلك باكيباك من المقربين من المعتز، وفي العام التالي لمقتل المستعين، أُسندت إليه ولاية مصر، نيابة عن باكيباك، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحادثة، نقلت عن ابن الداية والبلوي اللذان يعتبران من مؤرخي السلطة في الدولة الطولونية، كما أنه من المعلوم أن الأتراك في تلك الفترة لم يكن لهم ولاء ثابت، فهم يغيرون ولاءاتهم حسب تبدل مصالحهم، وابن طولون لن يكون استثناء للقاعدة.

وبصرف النظر عن الأسباب والدوافع، فقد أصبح أحمد بن طولون بعد أقل من عامين من مقتل

(1) المقرئزي، أحمد بن علي بن عبد القادر ، المقفى الكبير، ج1، تح: محمد البعلاوي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1991م ، ص 417.

(2) الطبري، ج9، مصدر سابق، ص ص 379-381.

(3) محمود، مرجع سابق ، ص 127.

(4) ابن سعيد، أبو الحسن علي بن موسى بن سعيد الأندلسي، المغرب في حلي المغرب، ص ص 74-75.

(5) الطبري، ج9، مصدر سابق، ص ص 348-354.

(6) البلوي، مصدر سابق، ص 40.

(7) ابن الاثير، ج7، مصدر سابق، ص 174.

المستعين، والياً على مصر نيابة عن زوج والدته، باكيباك، ويُرجح أن اختياره لم يكن نتيجة صلة القرابة تلك، رغم أهميتها، بل بسبب كفاءته وإمكاناته التي أثبتتها الأيام، فدخل مصر في شهر رمضان من سنة 254هـ/868م⁽¹⁾، وواجه أحمد بن طولون العديد من العقبات في بداية ولايته على مصر، بعضها نتيجة الأوضاع الداخلية للبلاد، والثورات التي شهدتها، وبعضها الآخر ناتج عن القيود الإدارية التي فرضتها الخلافة على ولاية مصر.

قيود الخلافة علي ولاية مصر

يمكن إجمال (القيود والإجراءات الإدارية) التي وضعت للحد من صلاحيات ولاية مصر في العصر العباسي في النقاط التالية:

- حاكم مصر في تلك المرحلة لم يكن والياً مستقلاً بولاياته، بل كان تابعاً وخاضعاً لوال آخر مقيم في سامراء، وهو صاحب السلطة العليا على البلاد، وكان هذا الوالي هو من يقرّ تعيين الولاية ومراقبة شؤونهم المالية والإدارية، لذلك كانت صلاحيات والي مصر محدودة، وكان عليه أن يوازن بين متطلبات الخلافة والاحتياجات المحلية، مما شكّل أحد أبرز التحديات التي واجهها أحمد بن طولون عند توليه الحكم.
- لم تكن أقاليم مصر جميعها تحت سلطة واليها مباشرة، إذ كانت الإسكندرية تحت إدارة إسماعيل بن دينار⁽²⁾، وبرقة تحت حكم أحمد بن عيسى الصغدي⁽³⁾، وكان ولاية هذه الأقاليم يتلقون تعليماتهم من الوالي المقيم في سامراء؛ لذا اقتصرت سلطة والي مصر على الفسطاط والمناطق المجاورة لها، وكانت مسؤولياته مقصورة على شؤون الصلاة والحرب فقط.
- البريد على أهميته الكبيرة، كان خارج سلطة الوالي، والذي لا يقتصر دوره في تلك العصور على تأمين الاتصال بين الأقاليم ودار الخلافة، بل يشبه في عمله أجهزة الاستخبارات الحديثة، إذ يزود الخلافة بكل ما يحدث في البلاد، دون أن يكون خاضعاً للوالي، فهو عين السلطة العليا في الإقليم، وكان يتولاه عند قدوم أحمد بن طولون شقيق الخادم، مولى قبيحة أم الخليفة المعتز⁽⁴⁾.
- الخراج الذي يعد عصب الدولة، ومحور استقرارها، ويمثل المصدر الأساسي لتمويلها، وإدارة شؤونها

(1) الكندي، مصدر سابق، ص 212.

(2) البلوي، مصدر سابق، ص 248.

(3) ابن سعيد، مصدر سابق، ص 80.

(4) محمود، حسن أحمد، الشريف، أحمد إبراهيم، العالم الإسلامي في العصر العباسي، القاهرة: دار الفكر العربي، ط5، (د.ت)، ص 428.

المالية، خارج سلطة الوالي، إذ كان يتولاه أحمد بن محمد بن المدبر^{(*) (1)}، ويُعد أحد القيود المهمة التي تحد من سلطات الوالي وتمنعه من التفكير في الاستقلال.

• كما أن القضاء، الذي يعد من السلطات ذات التأثير الكبير على العامة، كان خارج سلطة الوالي، إذ كان يتولاه القاضي بكار بن قتيبة^(**) منذ سنة 246هـ/860م⁽²⁾، وسوف تناقش هذه القيود وآثارها وكيفية تعامل ابن طولون معها في موضعها بإذن الله تعالى .

تشير الدراسات والأبحاث إلى أن طموح ابن طولون، كان يتجاوز حدود كونه نائبًا عن والي مصر، يتلقى التعليمات وينفذ الأوامر؛ بل كانت لديه روح طموحة تتطلع إلى أبعد من ذلك، وقد أُتيحت له الفرصة عفوًا ودون سعي منه، إذ وجد نفسه حاكمًا لبلاد غنية وبعيدة عن دار الخلافة، وبمناى عن مؤامرات الأتراك وصراعاتهم، فكانت البيئة المناسبة لتحقيق حلم صار يرسم أمام عينيه، - ولم يعد بعيد المنال - بأن يؤسس لنفسه ملكًا خاصًا به، تحت راية الخلافة العباسية، يستمد منها شرعيته، ويخضع لسلطتها الروحية.

خطوات ابن طولون لتحقيق الاستقلال

ولتحقيق هذا الهدف، كان لزامًا عليه التغلب على العقبات التي تعترض طريقه، فاتبع سياسة التدرج والسير بخطى ثابتة ومدروسة، وكانت أولى تلك الخطوات، هي إثبات ولائه للخلافة، وقدرته على الدفاع عن سلطانها، وضمان تدفق الخراج إليها، وجدارته بحكم ولاية بحجم وأهمية مصر، والمحافظة عليها في دائرة التبعية للعباسيين، دون الحاجة إلى طلب الدعم والمساعدة من الخلافة⁽³⁾، ذلك بالتصدي للحركات المناوئة لها والخارجة عنها والقضاء عليها.

ظهرت أولى هذه الحركات، بقيادة أحد العلويين يعرف ببغا الأصغر، واسمه أحمد بن محمد بن عبدالله

* أحمد بن محمد بن عبيد بن المدبر الكاتب ، تولى ديوان الخراج للمتوكل ، ثم تولى خراج الشام قبل ان يتولى خراج مصر الذي استمر فيه الى حين ضم الخراج الى ابن طولون ، فطلب من الخليفة المعتمد نقله الى فلسطين فبقي بها حتى دخول ابن طولون الى الشام فقبض عليه وسجنه ثم قتله سنة 270هـ/883م (الكتبي، محمد بن شاكر(764هـ/1363م)، فوات الوفيات، ج1، تح: إحسان عباس ، بيروت: دار صادر ، (د.ط) ، 1973م، ص 132).

⁽¹⁾ ابن سعيد ، مصدر سابق، ص 75.

** هو بكار بن قتيبة بن عبيدالله بن أبي بردعة الثقفي ، يرجع نسبه الى أبي بكر مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولد سنة 182هـ/798م أخذ الفقه والحديث وعلوم عصره على جماعة من أكابر علماء عصره من أمثال يزيد بن هارون وأبداوود الطيالسي وصفوان بن عيسى وأبي أحمد الزبيري وغيرهم كثير ، وكان على مذهب الامام أبي حنيفة النعمان ، تولى قضاء مصر في خلافة المتوكل على الله سنة 246هـ/860م واستمر فيه حتى خلافة المعتمد على الله حيث توفي سنة 270هـ/883م ، وقد سجنه أحمد بن طولون بعد رفضه الموافقة على فتوى خلع الموفق وأخرجه من سجنه في مرض موته ليتوفاه الأجل بعده بأيام معدودة عن عمر ناهز 88 سنة.(ابن حجر ، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد العسقلاني ، رفع الاصر عن قضاة مصر، تح: علي محمد عمر، القاهرة : دار الخانجي، ص 98 .)

⁽²⁾ جناحة ، رحاب السيد أحمد محمد ، محنة القاضي بكار بن قتيبة، 'حولية كلية اللغة العربية بايتاي البارود ، العدد 33، ص3247.

⁽³⁾ محمود ،مرجع سابق ، ص 41.

بن إبراهيم طباطبا⁽¹⁾، الذي بسط سلطانه على الحدود الغربية لمصر، بين الإسكندرية وبرقة، والتي كانت خارج سلطة ابن طولون، ثم توجه إلى الصعيد، فأرسل إليه ابن طولون جيشًا، بقيادة بهم بن الحسين تمكن من قتله سنة 255هـ/869م في خلافة المهدي⁽²⁾.

ويبدو أن الدكتور حسن أحمد محمود، قد جانبه الصواب، حين ذكر أن بغا الأصغر قد ادعى نسبًا علويًا وأنه تركي⁽³⁾، وأنه قادم من العراق، ولقبه ينتشابه مع بغا الصغير المعروف بالشرابي، الذي قتل في خلافة المعتز، قبل ظهور هذا العلوي، فالمصادر مثل الكندي⁽⁴⁾ والبلوي⁽⁵⁾ والاصفهاني⁽⁶⁾ تثبت نسبه ولم تشر إلى أنه ادعى ذلك.

ولم تكن هذه المحاولة العلوية الوحيدة في عهد ابن طولون، حيث خرج علوي آخر عرف بالصوفي، وهو إبراهيم بن محمد بن يحيى العلوي، الذي خرج سنة 253هـ/867م بالصعيد، ثم هرب إلى الواحات والتف حوله عدد من الأنصار، فعاد سنة 259هـ/873م فاصطدم مع أبي عبدالرحمن العمري الذي تمكن من هزيمته، فرجع منهزمًا إلى أسوان فعاث فيها فسادًا⁽⁷⁾، فأرسل إليه ابن طولون جيشًا تمكن من تشتيت شمله، ففر إلى عيذاب ومنها إلى الحجاز حيث قبض عليه واليها وأرسله إلى ابن طولون الذي طاف به في البلاد للتشهير به ثم أودعه السجن، ثم أطلق سراحه ليموت في المدينة⁽⁸⁾.

أما العمري، فإنه لم يكن خارجًا عن الخلافة بل كان مجاهدًا ضد البجة^(*)، ويدعى أبا عبدالرحمن عبدالحميد بن عبد العزيز العمري، ويرجع في نسبه إلى الخليفة الراشد عمر بن الخطاب⁽⁹⁾، وكان فقيرًا ورعًا، تلقى العلم في القيروان، ثم قدم إلى مصر وشهد هجوم البجة على المسلمين في يوم العيد، فجمع حوله الأنصار وشرع في الدفاع عن المسلمين ضد البجة والنوبة، انضم إليه العديد من المتطوعين، حتى أصبح قوة لها وزنها، فحارب البجة وفرض عليهم الجزية⁽¹⁰⁾، وقد اصطدم بالعلوي المعروف بابن الصوفي وهزمه،

(1) الاصفهاني، مصدر سابق، ص 536.

(2) الكندي، مصدر سابق، ص 212.

(3) محمود، مرجع سابق، ص 42.

(4) الكندي، مصدر سابق، ص 212.

(5) البلوي، مصدر سابق، ص 62.

(6) الاصفهاني، مصدر سابق، ص 536.

(7) البلوي، مصدر سابق، ص 62-64.

(8) المقريزي، المقفي الكبير، ج 1، مصدر سابق، ص 318-319.

(*) البجة أو البجا قبائل منتقلة تقطن المنطقة الواقعة السواحل الغربية للبحر الأحمر والنيل في جنوب مصر واختلف في أصل البجة وإن كانت اغلب الدراسات تشير إلى أنهم من الشعوب السامية وهم يشبهون العرب في الكثير من الخصائص مما جعل بعض لباحثين يرجعونهم إلى الأصل العربي. (ضرار، محمد صالح، تاريخ شرق السودان ممالك البجة ... قبائلها وتاريخها، الرياض: مكتبة التوبة، ط1، 2012م، ص 25-37)

(9) ابن الاثير، ج 7، مصدر سابق، ص 265.

(10) ضرار، مرجع سابق، ص 69.

على الرغم من أنه أرسل إلى ابن طولون، يعلمه بأنه ملتزم بطاعة الخلافة وليس خارجاً عنها، وأن غايته الجهاد في سبيل الله، والدفاع عن حدود المسلمين⁽¹⁾، غير أن ابن طولون كان يرفض وجود قوة منافسة له في مصر⁽²⁾، فأرسل إليه قوة لقتاله، في الوقت الذي كان يخوض فيه حرباً ضد البجة، فوقع بين قوتين، إلا أنه لم يهزم، واستمر في المناوشات مع جيش الطولونيين، إلى أن قام بعض غلمانه بقتله، وتقديم رأسه إلى ابن طولون، الذي عاقبهم على فعلتهم وغدرهم بسيدهم⁽³⁾.

وبهذا استتب الأمر لأحمد بن طولون، فلم تشهد مصر أي تمرد أو ثورات تذكر، طيلة حكم أحمد بن طولون وابنه خمارويه.

أما الخطوة الثانية، فهي سعي ابن طولون إلى جمع كافة السلطات في يده؛ ليصبح صاحب السلطة العليا في البلاد، وقد سبقت الإشارة إلى أن السياسة العباسية والإسلامية عموماً، كانت تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، فعند دخول ابن طولون إلى مصر، كان الخراج يتولاه أحمد بن محمد بن المدبر، والبريد يشرف عليه شقير الخادم، والقضاء بيد القاضي بكار بن قتيبة، وبرقة يحكمها أحمد بن عيسى الصغدِي، والإسكندرية عليها إسماعيل بن دينار⁽⁴⁾.

وكان أهم هذه السلطات هو الخراج، باعتباره مصدر الأموال، التي يقوم عليها كيان الدولة، وكان في ذلك الوقت بيد أحمد بن محمد بن المدبر، ذلك الرجل القوي المحنك، وصاحب النفوذ الواسع في البلاط، عن طريق أخيه إبراهيم بن المدبر، وعند وصول ابن طولون إلى القسطنطينية استقبله أهلها، وكان في مقدمتهم أحمد بن المدبر، الذي خرج في موكب مهيب، تحف به حراسة من ثلاثمائة غلام اختارهم بعناية، وتقدم إلى الوالي الجديد بهدية، قدرها عشرة آلاف دينار، غير أن ابن طولون اعتذر عن قبولها، على الرغم من أنه لم يكن ميسور الحال، الأمر الذي جعل ابن المدبر يتوجس منه خيفة، ثم أرسل إليه ابن طولون يعتذر عن عدم قبوله الهدية، ويطلب بدلاً منها مائة من غلمانه الذين كانوا يرافقونه، فاضطر ابن المدبر إلى القبول، ثم طلب من كاتبه أن يرفع كتاباً إلى الوزير، يحذره من ابن طولون، مبيئاً أن مثله لا ينبغي أن يولى عملاً بعيداً عن دار الخلافة، معللاً ذلك بأن من يرفض المال والعطايا ويطلب الرجال، إنما يدل على أن له طموحات واسعة، وإلى جانب تحذير ابن المدبر، قام شقير الخادم بالأمر ذاته⁽⁵⁾، لا سيما وأن عامل البريد كانت مهمته الأساسية رفع تقارير دقيقة إلى دار الخلافة عن تصرفات الولاية وتحركاتهم.

(1) البلوي، مصدر سابق، ص ص 64-67.

(2) زيود، مرجع سابق، ص 27.

(3) البلوي، مصدر سابق، ص 67.

(4) محمود/الشريف، مرجع سابق، ص 428.

(5) البلوي، مصدر سابق، ص ص 43-46.

وكان ابن طولون يدرك أنه لن يستطيع الوصول إلى ما يطمح إليه، في وجود هذين الرجلين، فدخل معهما في حرب غير معلنة، شخوصها في مصر، وأحداثها تدور في أروقة دار الخلافة في سامراء، ولحسن حظه إن شقير الخادم فقد سنده بخلع الخليفة المعنز، وتلاشي نفوذ والدته قبيحة، مما أتاح له الفرصة للقبض عليه والتتكيل به(1)، أما ابن المدبر فإنه تمكن بمساعدة باكيباك، من الحصول على قرار من الخليفة المهندي بعزله عن خراج مصر، وتكليف محمد بن هلال مكانه(2).

وفي سنة 256هـ/870م قُتل باكيباك على يد الخليفة المهندي، الذي قُتل بعده بفترة وجيزة(3)، وتمت البيعة للخليفة المعتمد على الله، وأسندت ولاية مصر إلى تركي آخر يُدعى يارجوخ، وهو حمو ابن طولون، فأطلق يارجوخ يد صهره في مصر، مضيئاً إليه إدارتي برقة والإسكندرية(4)، ومن جانب آخر تمكن ابن المدبر من العودة إلى عمله في خراج مصر، بمساعدة أخيه إبراهيم بن المدبر، فلم يعترض ابن طولون على عودته، وأظهر تعاونه معه(5)، وعندما استفحل أمر ابن الشيخ في الشام، وظهرت مطامعه في مصر، كتب الخليفة المعتمد إلى ابن طولون، يطلب منه الاستعداد لمواجهة ابن الشيخ، كما كتب إلى ابن المدبر أن يمد ابن طولون بما يحتاجه من الأموال، لتكوين جيش قوي يقف في وجه ابن الشيخ، وبذلك أخذت مكانة ابن المدبر في التراجع، فطلب من أخيه أن يتوسط له لدى الخليفة لنقله إلى بلد آخر، وقد تزامن ذلك مع كتاب الخليفة إلى ابن طولون يطلب منه المزيد من الأموال، فاحتج بأنه لا يمكنه ذلك وخراج البلاد في يد رجل آخر، عندها أرسل الخليفة نفيساً الخادم، بضم الخراج إلى ابن طولون، ونقل ابن المدبر ليتولى خراج فلسطين والأردن ودمشق، وأسند خراج مصر إلى أبي أيوب أحمد بن محمد بن اخت الوزير، الذي أصبح تابعاً لابن طولون، الذي عين له كاتباً من قبله، هو عبد الله بن دوشنة، ووضع لهما عيناً هو خادمه نعيم المعروف بأبي الذؤيب(6).

وبهذا تخلص ابن طولون من خصومه، الذين كانوا يشكلون خطراً عليه، وهما شقير الخادم، وابن المدبر، كما حصل من يارجوخ على الإذن بضم كل مقاطعات مصر وكورها تحت سلطته(7)، وفي سنة 258هـ/872م مات يارجوخ، فأطلقت يد ابن طولون في مصر، إذ أن أغلب المصادر لا تؤكد على تولي أحد القادة ولاية مصر حتى سنة 261هـ/875م، عندما تمت البيعة للمفوض والموفق، وتقسيم البلاد بينهما، فكانت

(1) الكاشف، أعلام العرب، مرجع سابق، ص 60.

(2) محمود، مرجع سابق، ص 40.

(3) ابن خلدون، ج 3، مصدر سابق، ص 379.

(4) البلوي، مصدر سابق، ص 42.

(5) الكاشف، أعلام العرب، مرجع سابق، ص 68.

(6) البلوي، مصدر سابق، ص 73.

(7) ابن سعيد، مصدر سابق، ص 80.

مصر، والتي هي من أعمال المغرب، داخلة في عمل جعفر المفوض، تحت وصاية موسى بن بغا(1)، الذي تربطه صلة قرابة بابن طولون؛ إذ أن كليهما متزوجان من بنات يار جوخ، ولم تكن ولاية المفوض وموسى بن بغا سوى ولاية صورية، حيث أضحى ابن طولون يملك قوة كبيرة، وتخضع له كل مقاطعات مصر.

وفي العراق أصبح الموقّق صاحب السلطة الفعلية، بعد بيعته ولياً للعهد سنة 261هـ/875م، وتعزّزت مكانته بانتصاره على الصقّار، في معركة دير العاقول سنة 262هـ/876م(2)، وتسلّمه قيادة الحرب ضد الزنج، وبدأ مشروعه الإصلاحية، الرامي إلى إعادة هبة الخلافة يتبلور بوضوح، إذ إنّ هدف أبي أحمد هو إعادة سلطان الخلافة على جميع بلاد المسلمين، في حين كان ابن طولون يسعى إلى الاستقلال بجزء مهم منها، الأمر الذي جعل الصدام بين الطرفين حتمياً، وكان الموقّق مدرّكاً منذ البداية، لما يحمله ابن طولون من أطماع وطموحات، فسعى إلى تقييد سلطانه بمختلف الوسائل السلمية، فبعثت نحرير مولى المتوكّل إلى مصر، يطلب من ابن طولون أن يمدّه بالأموال، والرقيق والشمع والطرّاز وغير ذلك، وفي الوقت نفسه وجّه الخليفة المعتمد رسالة إلى ابن طولون، يحذّره فيها من نحرير، ويطلعه بأنّ الموقّق إنما أرسله عيناً عليه، وأنّه يعمل على استمالة بعض رجاله، وتحريضهم ضدّه، استقبل ابن طولون نحرير استقبلاً يليق برسول وليّ العهد، وأفرد له محلاً لإقامته، ومنعه من الاتصال بأيّ من رجاله، واحتال بأسلوبه حتى تحصّل على الكتب التي كانت بحوزته، والمرسلة من الموقّق إلى بعض رجال ابن طولون، ثم دفع إليه الأموال التي طلبتها الخلافة، وأشهد على ذلك اليهود، وشيّعته حتى وصل حدود الشام(3)، غير أنّ الموقّق رأى أنّ المبلغ الذي أرسله ابن طولون أقل بكثير مما ينبغي على والي مصر إرساله إلى دار الخلافة، فكتب إليه يؤنّبه ويطلبه بالمزيد، وسوف نناقش ذلك كله في موضعه إن شاء الله تعالى .

وبهذا توترت العلاقة بين الطرفين، وأكد ابن طولون في رده على الموقّق أن مصر تدخل في أعمال الأمير المفوض، ولا يجوز للموقّق التدخل في شؤونها، استناداً إلى بنود بيعة سنة 261هـ/875م(4)، وعندها قرر الموقّق أن يستند إلى نفس الشرعية، التي يحتج بها ابن طولون، فطلب من موسى بن بغا، بصفته وصياً على الأمير جعفر المفوض، صاحب إقطاع المغرب أن يعزل ابن طولون عن مصر ويوليها أماجور، فكتب موسى إلى أماجور بذلك(5)، إلا أن الأخير لم يحاول دخول مصر، وعندما فشلت هذه المحاولة طلب الموقّق من موسى بن بغا، التجهّز لحرب ابن طولون، فخرج بجنده إلى الرقة أواخر عام 263هـ/877م، ومكث هناك

(1) الطبري، ج9، مصدر سابق، ص ص 514-515.

(2) ابن الكردبوس، ج1، مصدر سابق، ص 1565.

(3) البلوي، مصدر سابق، ص ص 80-81.

(4) الطبري، ج9، مصدر سابق، ص 514.

(5) البلوي، مصدر سابق، ص 85.

عشرة أشهر، ينتظر المدد والأموال من الموفق، الذي لم يرسلها إليه، فنار عليه الجند مطالبين بالأرزاق، مما اضطره إلى العودة إلى سامراء(1)، ليتوفى بعد ذلك بفترة قصيرة في سنة 264هـ/878م(2)، وسوف تناقش هذه الأحداث وآثارها في محلها بإذن الله تعالى .

ضم الشام والثغور الشامية

كانت قضية الثغور الشامية، من أبرز حلقات الصراع بين الموفق وابن طولون، فقد اتهم الموفق ابن طولون بالتقصير في حمايتها(3)، وأقنع الخليفة بضرورة تعيين رجل آخر للإشراف عليها، فكلف بذلك محمد ابن علي بن يحيى الأرمني ثم ازخور بن طرخان، إلا أن سقوط حصن لؤلؤة بيد البيزنطيين، أجبر الخلافة على إعادة الإشراف على الثغور إلى أحمد بن طولون(4)، الذي استغل هذه الأزمة والجهاد في سبيل الله، ذريعة للدخول إلى الشام وضمها إلى سلطانه، فتحرك في سنة 265هـ/879م، متجهًا إلى الثغور، وقد استقبله عمال مدن الشام، ومن بينهم علي بن أماجور – الذي خلف والده – بالترحاب ودخلوا في طاعته، لأن خروجه كان مبررًا بالجهاد وتأمين الثغور(5)، وقد اتبع ابن طولون سياسة حكيمة، بأن أبقى معظم عمال المدن في مواقعهم وأعمالهم، وبعد أن رتب سلطته في الشام توجه إلى الثغور، وهناك اصطدم مع سيما الطويل، الذي قُتل في اثناء حصار ابن طولون لانطاكية سنة 265هـ/879م(6)

تمرد العباس بن أحمد بن طولون

غادر ابن طولون مصر إلى الثغور تاركاً ابنه العباس نائباً عنه، يساعده كاتبه ومستشاره الخاص أحمد بن محمد الواسطي، وأوصى ابنه بعدم مخالفة مشورته، غير أن بطانة العباس زينت له التمرد على والده، فأخذ أموال الدولة، واقترض من التجار بضمن الخراج، وتوجه إلى برقة(7)، على الرغم من اعتراض الواسطي – الذي أخذه معه مكبلاً بالأغلال(8) – ومن برقة توجه العباس إلى إفريقية، ليتلقى هزيمة نكراء قرب حصن لبدة، على يد القوة التي أرسلها إبراهيم بن الأغلب، وقوة إلياس بن منصور النفوسي(*)، الذي

(1) الكندي، مصدر سابق، ص 217.

(2) ابن الجوزي، ج12، مصدر سابق، ص 196.

(3) ابن سعيد، مصدر سابق، ص 91.

(4) ابن الاثير، ج7، مصدر سابق، ص 310.

(5) ابن كثير، ج14، مصدر سابق، ص 565.

(6) ابن العديم، مصدر سابق، ص 47.

(7) ابن الاثير، ج7، مصدر سابق، ص 325.

(8) البلوي، مصدر سابق، ص 248.

(*) هو أبو منصور إلياس بن منصور النفوسي عينه الامام الرستمي أبو اليقضان بن أفلح بن عبدالوهاب حاكماً على جبل نفوسة وكان يتصف بالعلم والورع (باباعمي، محمد بن موسى وآخرون، معجم أعلام الأباضية من القرن الأول الهجري الى العصر الحاضر، ج2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط2، 2000م، ص 63).

استنجد به أهل لبدة⁽¹⁾، ليعود العباس منكسراً إلى برقة بعد أن خسر خسارة كبيرة ، وفي تلك الأثناء كان أحمد ابن طولون قد عاد إلى مصر، وأرسل إلى ابنه يطلب منه العودة إلى الطاعة، مقدماً له الأمان الذي أرسله له مع عدد من الفقهاء ورجال الدولة، على رأسهم القاضي بكار بن قتيبة قاضي مصر⁽²⁾، وعندما رفض العباس الانصياع لأوامر والده، أرسل إليه قوة جاءت به مقيداً، فجلده وأودعه السجن، ونكّل بمن حرضه على فعلته⁽³⁾.

ولم تكن هذه الازمة الوحيدة التي واجهت ابن طولون، فقد تمرد عليه غلامه لؤلؤ سنة 268هـ/881م، الذي قرر التخلي عن مولاه والانضمام إلى الموفق⁽⁴⁾.

وفي سنة 268هـ/881م كتب الخليفة المعتمد إلى ابن طولون، يشكو إليه ما آل إليه أمره، وكيف سلبه أخوه الموفق كل صلاحياته، ولم يترك له من الخلافة سوى صفتها⁽⁵⁾، فاستغل ابن طولون ذلك، وكتب إلى المعتمد يدعوه إلى مصر، واعدأ إياه بأنه سوف يعود إليه عزه وسلطانه، ويتحرر من قبضة الموفق⁽⁶⁾، فرحب الخليفة بالفكرة وخرج في عام 269هـ/882م، متظاهراً بالصيّد متوجهاً إلى الرقة، لالتحاق بابن طولون، غير أن الموفق علم بنوايا المعتمد، فكتب إلى عامل الموصل إسحاق بن كنداج، يطلب منه منع الخليفة من المغادرة، فقام ابن كنداج بالقبض على بعض مرافقي الخليفة، واجبره على العودة إلى سامراء⁽⁷⁾، وبهذا تمكن الموفق من أن يقوض مخطط ابن طولون، الرامي إلى نقل الخلافة إلى مصر، أو العودة به إلى دار ملكه والحكم باسمه وسوف تناقش تفاصيل ذلك في موضعها.

وبهذا أصبحت الحرب معلنة بين الموفق وابن طولون، حيث كانت ردة فعل الأخير، أن دعا فقهاء مصر والشام، وطلب منهم إصدار فتوى تقضي بخلع الموفق من ولاية العهد، ولعنه باعتباره ناكثاً للعهود ومخالفاً لشروط البيعة، وقد وافق الحاضرون، باستثناء ثلاثة فقهاء، هم القاضي بكار بن قتيبة، ومحمد بن إبراهيم بن زياد المواز^(*)، وفهد بن موسى^(**)⁽⁸⁾، ورغم صدور الفتوى وسجن القاضي بكار؛ لرفضه لها، إلا

(1) ابن الاثير، ج 7 ، مصدر سابق، ص 325.

(2) ابن سعيد، مصدر سابق، ص 119.

(3) ابن كثير، ج14، مصدر سابق، ص 565.

(4) الطبري، ج 9 ، مصدر سابق ، ص 614.

(5) النويري، ج22، مصدر سابق ، ص 245.

(6) البلوي، مصدر سابق، ص 281.

(7) ابن خلدون، ج3، مصدر سابق ، ص 412.

(*) محمد بن إبراهيم بن زياد الاسكندراني المعروف بالمواز، الفقيه المالكي له عدة مصنفات ، توفي سنة 281هـ/894م (الصفدي، ج1، مصدر سابق، ص 250)

(**) فهد بن موسى بن أبي رياح الأزدي الاسكندراني، قاضي الإسكندرية ، توفي سنة 270هـ/883م (ابن عساكر، ج48، مصدر سابق، ص ص 460-461).

(8) المقرئزي ، المقفي الكبير، ج 5 ، مصدر سابق ، ص 88.

انها أفرغت من مضمونها، ولم تحقق الغاية منها ، بل كانت لها آثار سلبية، وبالمقابل جعل الموفق اخاه المعتمد، يصدر قراراً بعزل ابن طولون عن الاعمال التي يتولاها، واسنادها إلى إسحاق بن كنداج، ولعن ابن طولون على المنابر ووصفه بأنه خارج عن الخلافة⁽¹⁾.

ولكن ابن طولون لم يعلن الخروج عن الخلافة، بل حصر الصراع بينه وبين الموفق، واطلق على نفسه مولى أمير المؤمنين، وأعلن أن هدفه هو تحرير الخليفة من تسلط الموفق واستبداده ، وقام بإرسال قوة إلى الحرمين لضمها إلى املاكه، غير أنه تلقى هزيمة أمام القوة التي أرسلها الموفق، وانضم إليها أهل الحرمين، كما مني بهزيمة أخرى في الثغور أمام يازمان المتغلب على طرسوس⁽²⁾ ، فاضطر إلى العودة إلى مصر، وقد انهكه المرض، ليتوفى في العاشر من ذي القعدة سنة 270هـ/883م⁽³⁾، بعد أن عهد بالحكم من بعده لابنه خماويه.

خماويه بن أحمد بن طولون

قبل وفاة ابن طولون بفترة وجيزة قرر الموفق، وربما بتأثير أو بطلب من الخليفة المعتمد، أن يعيد العلاقات الودية مع ابن طولون، فأرسل إليه كتاباً باسم الخليفة، مع أحد رجاله يدعى الحسن بن العطاف، يعرض عليه المصالحة، وایقاف اللعن المتبادل، وأن تعود العلاقات إلى ما كانت عليه، ولكن رسول الموفق عند وصوله إلى الرقة، بلغته الأنباء بوفاة أحمد بن طولون، فعاد أدراجه إلى سامراء⁽⁴⁾، وتوقف الموفق في انتظار ما تسفر عنه التغيرات في بلاط ابن طولون، مستغلاً الحدث لتحقيق بعض المكاسب على الأرض، قبل استئناف المصالحة مع خلف ابن طولون، فأصدر تعليماته إلى إسحاق بن كنداج، وابن أبي الساج بالتحرك نحو الشام، حتى يلحق بهم المدد من سامراء⁽⁵⁾ .

غير أن انتقال السلطة في مصر تم بشكل سلمي، ولم تحدث أي اضطرابات، فقد بايع الجند خماويه لحكم البلاد، امتثالاً لوصية والده ، ويبدو أنه وجد معارضة من أخيه الأكبر العباس، الذي كان في سجن والده، فما كان من خماويه إلا أن تخلص منه بقتله، واستتب له الأمر⁽⁶⁾، ليتفرغ للدفاع عن بلاد الشام، فالتقت جيوش الطولونيين مع قوات ابن كنداج وابن أبي الساج، وكان النصر حليف المصريين، بسبب تأخر المدد

(1) النويري، ج22، مصدر سابق ، ص 246.

(2) شاكر، محمود، التاريخ الإسلامي (الدولة العباسية)،بيروت: المكتب الإسلامي ، ط 6، 2000م ، ص 82.

(3) البلوي، مصدر سابق ، ص 343.

(4) المصدر نفسه ، ص 305.

(5) ابن الأثير، ج7، مصدر سابق ، ص ص 410-411.

(6) محمود، مرجع سابق، ص ص 97-98.

القادم من دار الخلافة⁽¹⁾، غير أن هذا النصر لم يكن حاسماً؛ فلم يمض وقت طويل حتى وصل أبو العباس بن الموفق بقواته، وانضم إلى ابن كنداج وابن أبي الساج، وأخذ في التوغل في بلاد الشام، وأخذت المدن تتساقط في يده حتى أقرب من فلسطين⁽²⁾، وفي الوقت ذاته، كان خمارويه قد تحرك بجيوشه نحو الشام، فالتقى بجيش الخلافة في موقعة الطواحين، قرب الرملة جنوب فلسطين سنة 271هـ/884م، وكان النصر في البداية لصالح أبي العباس، وانهزم خمارويه عائداً إلى مصر، وعندما انشغل جند الخلافة بجمع الغنائم، ظهر عليهم كمين للطولونيين يقوده سعد الأعسر، تمكن من إلحاق الهزيمة بأبي العباس، الذي تراجع إلى دمشق، فرفض أهلها فتح أبوابها، فتوجه إلى طرسوس⁽³⁾، واستولى خمارويه - الذي عاد عندما علم بالنصر - على بلاد الشام، بل دخل حدود العراق، فدخل الرقة والموصل، وأقيمت له الدعوة في الجزيرة الفراتية⁽⁴⁾.

ويبدو أن خمارويه كان ميالاً إلى السلم أكثر من والده، وهذا التوجه اتفق مع رغبة الموفق، الذي أصبح يسعى إلى إعادة ترتيب أوراقه، بعد القضاء على حركة الزنج، فأرسل خمارويه بالهدايا والتحف إلى الخليفة ورجاله مع ابن الجصاص^(*)، تعبيراً عن رغبته في إنهاء الخلاف، واعترافاً بولائه للخلافة، فرحب الموفق بهذا العرض، وعقد الصلح بين الطرفين، وكان من نتائجه؛ أن يتولى خمارويه وأولاده من بعده حكم مصر ثلاثين سنة، على أن يدفع للخلافة مبلغ ثلاثمائة ألف دينار⁽⁵⁾ عن كل سنة، ومبلغ مائتي ألف دينار عن السنوات الماضية⁽⁶⁾، وبهذا اعترفت الخلافة العباسية بحكم الطولونيين لمصر، وأن يصبح في أيديهم كافة الإدارات، بما في ذلك القضاء، الذي كان من اختصاصات الخلافة، حيث كان يعهد إلى قاضي القضاة تعيين القضاة في الامصار.

توطيد العلاقة مع الخلافة

حين تولى أبو العباس أحمد بن الموفق الخلافة، بعد وفاة عمه الخليفة المعتمد على الله سنة 279هـ/892م، وتلقب بالمعتضد بالله⁽⁷⁾، أرسل إليه خمارويه بالهدايا والأموال بمناسبة اعتلائه سدة الخلافة،

(1) ابن الأثير، ج7 مصدر سابق، ص ص 410-411.

(2) النويري، ج28، مصدر سابق، ص 11.

(3) الطبري، ج10، مصدر سابق، ص 8.

(4) ابن الأثير، ج7، مصدر سابق، ص 424.

(*) هو الحسين بن عبد الله بن الحسين المعروف بابن الجصاص الجوهري من أعيان التجار وذو ثروة كبيرة، عندما خلع المقتدر بالله وتمت البيعة لعبدالله بن المعتز كان من انصار الأخير الذي اختبأ عنده وعندما أعيد المقتدر سجن ابن الجصاص وصادر الكثير من أمواله، توفي ابن الجصاص سنة 320هـ/932م. (الكتبي، ج1، مصدر سابق، ص ص 372-373)

(5) المصراتي، مرجع سابق، 2010 م، ص 47.

(6) محمود، مرجع سابق، ص ص 114-117.

(7) السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ص 293.

مع مبعوثه الخاص المعروف بابن الجصاص⁽¹⁾ ، ولم يكتف بذلك، بل زاد بأن عرض على الخليفة، أن يشرفه بقبول ابنته أسماء – المعروفة بقطر الندى – زوجة لابنه وولي عهده علي⁽²⁾، – الذي أصبح لاحقاً الخليفة المكتفي بالله – غير أن المعتضد كان مدركاً للغايات الخفية التي أراد خمارويه تحقيقها من وراء هذا الزواج – السياسي بامتياز –، فأراد بدوره أن يحول دون ذلك، وفي الوقت نفسه أن يستثمر هذا العرض، لتوطيد الصلة وضممان الولاء، وهو الذي عرف خمارويه خصماً عنيداً، خاض معه حروباً طويلة، فقبل العرض، وأخبره بأنه سيزيده شرفاً، بأن تكون ابنته زوجة للخليفة نفسه⁽³⁾، ولم يكن بوسع خمارويه الرفض، فكان ذلك الزواج الأسطوري، الذي طغت أبعاده السياسية على آثاره الاجتماعية.

تزوج المعتضد من قطر الندى، بصداق بلغ ألف درهم⁽⁴⁾(1,000,000 درهم)، وشرع خمارويه في الإعداد لزفاف ابنته، وتهيئتها للرحيل إلى بغداد، وقد بالغ الكتاب والمؤرخون في وصف جهاز قطر الندى وما أنفقه والدها، إذ يزعم بعضهم أن الإنفاق كان السبب في إفلاس دولة الطولونيين⁽⁵⁾، وكيف أن خمارويه قد شيد على طول الطريق من القطائع إلى بغداد، قصوراً مجهزة بكل ما تحتاجه الأميرة، لتتشعر وكأنها لم تغادر قصر أبيها⁽⁶⁾، ولا يخفى على المتمعن مقدار المبالغة في تلك الروايات.

وبصرف النظر عن ذلك، فقد وصلت الأميرة قطر الندى إلى بغداد في سنة 282هـ/895م⁽⁷⁾، رفقة عمها خزرج بن أحمد بن طولون، ومبعوث أبيها ابن الجصاص، في موكب مهيب من جواريتها وغللمان أبيها، وأنزلت في دار صاعد في بغداد وكان المعتضد غائباً في الموصل⁽⁸⁾، وعند عودته دخل بها وحظيت عنده، غير أنها لم تعمر طويلاً، حيث توفيت سنة 287هـ/900م⁽⁹⁾، وستتم مناقشة حقيقة هذا الزواج وأسبابه وآثاره ونتائجه في الفصل الرابع بإذن الله تعالى .

سقوط الدولة الطولونية

بلغت الدولة الطولونية في عهد خمارويه ذروة مجدها واتساعها، إذ توسعت حدودها، وامتلكت قوة عسكرية وإدارية معتبرة، كما نجح خمارويه في الحصول على موافقة الخلافة على استقلاله بمصر، وتحويلها

(1) الطبري، ج10، مصدر سابق، ص 30.
(2) ابن خلكان، ج1، مصدر سابق، ص 250.
(3) ابن ظافر، مصدر سابق، ص 71.
(4) النويري، ج 28، مصدر سابق، ص 16.
(5) النويري، ج 28، مصدر سابق، ص 16؛ ابن خلكان، ج1، مصدر سابق، ص 250؛ الكاشف وآخرون، مرجع سابق، ص 178.
(6) ابن تغري بردي، ج3، مصدر سابق، ص ص 62-63.
(7) الطبري، ج10، مصدر سابق، ص 39.
(8) ابن تغري بردي، ج3، مصدر سابق، ص 87.
(9) ابن خلكان، ج2، مصدر سابق، ص 250.

إلى مملكة وراثية في عقبه، إلا أن مقتله المفاجئ، كان شرارة الانهيار، فلم تلبث الدولة بعده سوى عشر سنوات، عاشتها في فوضى وانحدار ملموس في استقرارها وقوتها.

ففي سنة 282هـ/895م - حينما كان خمارويه في بلاد الشام، وأثناء إقامة في دمشق، وصل إليه كتاب من بعض خواصه، يخبره بوجود علاقات مشبوهة بين بعض غلمانه وبعض جواريه، فطلب من نائبه في القصر إرسال الجوارى إلى دمشق لمعاقبتهم، مما دفع بعض الغلمان المتورطين في تلك العلاقات، والذين كانوا مرافقين له، إلى التخلص منه قبل انكشاف أمرهم، ونيلهم العقاب الشديد، فقاموا بذبحة في فراشه⁽¹⁾، ليلة الأحد السابع والعشرين من ذي القعدة سنة 282هـ/895م، وعمره اثنان وثلاثون سنة، وقام عامله على دمشق طغج بن جف، بتعقب أولئك الغلمان، فقتل منهم عشرين غلاماً⁽²⁾، ونُقل جثمان خمارويه إلى مصر، ودفن بالمقطم إلى جوار والده، وتجدر الإشارة إلى أن أغلب المصادر التي اطلع عليها الباحث، لا تعزو مقتل خمارويه إلى أسباب سياسية؛ بل إلى دوافع أسرية.

اجتمع قادة الجيش على البيعة لأكثر أبناء خمارويه، جيش الملقب بأبي العشائر، وكان صغير السن، فأحاط نفسه بالأحداث، وانغمس في اللهو، وأساء معاملة قادة الجيش ورجال الدولة⁽³⁾، مما دفع بعض القادة إلى الخروج عليه، ومطالبته بالتنحي واعتزال الحكم، كما توجه بعضهم إلى بغداد لمطالبة الخليفة بعزله، وانشق عنه بعض عماله، أهمهم طغج بن جف عامل دمشق⁽⁴⁾، وحين اشتدت ثورة الجند، أقدم الأمير على قتل اثنين من أعمامه، ورمى برأسيهما إلى الثائرين، فهاجمه بعض الجند وأجبروه على خلع نفسه⁽⁵⁾، واجتمع قادة الجيش على اختيار أخيه هارون بن خمارويه، الذي كان صغيراً لم يتجاوز العشر سنوات، فكان حكمه صورياً وتولى تدبير الحكم أبو جعفر بن أبي التركي، أحد أبرز رجال والده وجده⁽⁶⁾، واستمر هارون في الحكم قرابة تسع سنوات⁽⁷⁾، انفصلت خلالها أجزاء كبيرة من الدولة عن سلطانه، وانتشرت الفوضى والاضطرابات.

شجعت هذه الأحداث المتعاقبة الخليفة المكتفي بالله، الذي تولى الخلافة بعد والده المعتضد سنة 289هـ/902م⁽⁸⁾، على استعادة مصر إلى سيادة الخلافة المباشرة، فأرسل إليها سنة 292هـ/905م جيشاً قوامه

(1) ابن سعيد، مصدر سابق، ص ص 139-140

(2) ابن الجوزي، ج 12، مصدر سابق، ص 351.

(3) النويري، ج 28، مصدر سابق، ص 17.

(4) ابن تغري بردي، ج 3، مصدر سابق، ص 95.

(5) الكندي، مصدر سابق، ص 242.

(6) النويري، ج 28، مصدر سابق، ص 17.

(7) الكندي، مصدر سابق، ص 246.

(8) المسعودي، مروج الذهب، ج 4، مصدر سابق، ص 218.

عشرة آلاف جندي، وأوكل قيادته إلى محمد بن سليمان(*) الكاتب (1) الذي انشق عن الطولونيين مع لؤلؤ غلام ابن طولون أيام الموفق(2)، وتربطه علاقات قوية ببعض قيادات الجيش الطولوني، كما طلب من دميانة الرومي قائد الأسطول الشامي، الذي انشق أيضاً عن الطولونيين، مهاجمة مصر بحرًا، فدخل في قتال مع أسطول هارون بن خمارويه في النيل وكان النصر حليفه(3) ، وعندما اقترب محمد بن سليمان من مصر أرسل إلى قادة الجيش الطولوني يطلب منهم الانضمام إليه والتخلي عن هارون الذي أمسى نجمه يتجه إلى الأفول، فانضم إليه عدد منهم على رأسهم بدر الحمامي أبرز قادة الطولونيين، قُتل هارون في إحدى المعارك فاختر الجند عمه شيبان بن أحمد بن طولون، إلا أنه عجز عن مواصلة القتال فطلب الأمان لنفسه، فتمكن محمد بن سليمان من دخول القطائع ونهبها وقبض على الطولونيين واستولى على أموالهم وأرسلهم إلى بغداد بطلب من الخليفة المكتفي، الذي كان يهدف إلى استئصال الطولونيين من مصر بنقلهم إلى العراق وهدم عاصمتهم ومحو آثارهم، وعقد لعيسى النوشري(**) على مصر وطلب من محمد بن سليمان الكاتب العودة إلى العراق(4).

وعلى الرغم من الدور الكبير الذي قام به محمد بن سليمان الكاتب في استعادة مصر، إلا أنه لم يُكافأ بولاية مصر، بل طلب منه العودة إلى العراق، وعند وصوله حلب جاءته الأوامر بتسليم ما معه من أموال وعروض وعتاد قدر بحوالي مليوني دينار وأصدرت الأوامر إلى معاونيه بالقبض عليه وحبسه، ثم أرسل إلى بغداد مكبلاً بالأغلال(5)، وفي هذا دلالة على أن الخلافة لم تكن تثق بمن ينشق على سيده مهما قدم لها من خدمات، فها هو الخليفة المكتفي يسير على خطى جده الموفق فيسجن محمد بن سليمان كما فعل جده مع لؤلؤ.

ثورة ابن الخليفة (***)

بعد أن استأصل محمد بن سليمان الكاتب أسرة أحمد بن طولون، ورتب شؤون مصر، وصله أمر

* محمد بن سليمان الحنفي الكاتب، ولد بالعراق ورحل إلى مصر وتولى الكتابة للؤلؤ غلام ابن طولون، وهو من شجعه على الانشقاق عن مولاه، والتحق معه بالموفق، أسند إليه المكتفي حرب القرامطة، ثم أرسله في جيش إلى مصر لاستعادة مصر، ثم سجنه وصادر أمواله فمكث في السجن حتى أطلق سراحه في خلافة المقتدر. (الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الأعلام، ج1، بيروت: دار العلم للملايين، ط5، 2002م، ص 149)

(1) اليافعي، ابو محمد عبدالله بن أسعد بن علي بن سليمان(768هـ/1366م)، مرآة الجنان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، ج2، تح: خليل المنصور، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م، ص 164.

(2) الطبري، ج9، مصدر سابق، ص 614.

(3) ابن الاثير ج7، مصدر سابق، ص 536.

** أبو موسى عيسى بن محمد النوشري، ولاء المكتفي مصر بعد سقوط دولة الطولونيين ، حارب ابن الخليفة ، وضبط البلاد، توفي سنة 297هـ/910م (الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، مصدر سابق، ص 46)

(4) الكندي ، مصدر سابق، ص ص 248، 258.

(5) ابن تغري بردي، ج3 ، مصدر سابق ، ص 147.

*** للمزيد : ينظر ، مجاهد، حمادة محمد السيد ، ابن الخنجي ومحاولة إحياء الدولة الطولونية (292-293هـ/905-906م) ، حولية كلية الآداب، الزقازيق، العدد 42، ص ص 2409-2458.

الخليفة بالعودة إلى العراق، وعند وصوله مدينة حلب ألقى القبض عليه، وأودع السجن بأمر الخليفة(1)؛ فكان ذلك سبباً في تراجع بعض القادة الطولونيين، الذين كانوا يرافقونه عن استكمال الرحلة إلى بغداد، ومن بين هؤلاء القادة رجل اختلفت المصادر في اسمه ولقبه، والأشهر أنه إبراهيم بن الخليج، الذي قرر العودة إلى مصر وانضم إليه عدد كبير من بقايا الجيش الطولوني، وأنصار الطولونيين في الشام، فكُون قوة معتبرة تمكّن بها من السيطرة على بعض مدن الشام في طريقه نحو مصر، ففي شعبان سنة 292هـ/905م تمكن من دخول مدينة الرملة، بعد أن هزم عاملها العباسي، وصيف بن صوارتكين، وأقام الدعاء فيها أولاً للخليفة العباسي المكتفي بالله، ثم لإبراهيم بن خمارويه - السجين في بغداد -، ثم لنفسه بصفته نائباً عنه(2)، وبذلك أظهر التزامه بالشرعية العباسية وعدم خروجه عن الطاعة.

لكن الخلافة العباسية لم تعترف بإبراهيم بن الخليج، وعدّته خارجاً عن سلطانها، فأصدرت أوامرها إلى عاملها على مصر عيسى النوشري بالاستعداد لمواجهته، إلا أنّ ابن الخليج ما إن دخل مصر حتى كثر جمعه، واشتدّ أمره بانضمام بقايا الجيش الطولوني إليه، فضلاً عن مساندة المصريين الذين كانوا مرتبطين بالطولونيين، لكونهم أول من أقام دولة إسلامية مستقلة في مصر(3)، مما أدّى إلى هزيمة عيسى النوشري، وانسحابه إلى الإسكندرية، ليتمكّن ابن الخليج من دخول الفسطاط(4)، غير أن سياسته المالية، وإجحافه في جمع الضرائب، كانت من أبرز أسباب تراجع تأييد العامة له(5).

عندما استفحل أمر ابن الخليج، وأصبح يشكل خطراً يهدد بانفصال مصر من جديد، أرسل الخليفة المكتفي بالله سنة 293هـ/906م، جيشاً بقيادة أبي الأغر، وضمّ إليه أحمد بن كيغلق عامل دمشق، للقضاء على هذا التمرد؛ لكن هذا الجيش هُزم، فعهد الخليفة بعد ذلك بقيادة الحرب إلى فاتك مولى المعتضد، وجعل معه بدر الحمّامي(6)*، لما يمتلكه من خبرة في مصر، وما يربطه من علاقات ببقايا الجيش الطولوني، الذي كان أحد قادته، ودعمه بقوة بحرية، تمثّلت في الأسطول العباسي بقيادة دميانة، ولم يكتفِ الخليفة بذلك؛ بل أخذ في الاستعداد، وتجهيز الجند للرحيل إلى مصر، لاستئصال ابن الخليج(7)، ويُرجّح الباحث أن الخليفة لم يكن

(1) ابن العديم، زبدة الحلّ في تاريخ حلب، مصدر سابق، ص 56.

(2) ابن تغري بردي، ج3، مصدر سابق، ص 147.

(3) الكاشف وآخرون، مرجع سابق، ص 128.

(4) زيود، مرجع سابق، ص 176.

(5) المرجع نفسه، ص 177.

* (أبو النجم بدر بن عبدالله الحمّامي، يعرف بالكبير، مولى المعتضد بالله، تولى حرب القرامطة لخمارويه، ثم انضم إلى محمد بن سليمان الكاتب، وتولى فارس وكرمان واستمر بها حتى توفي بشيراز (ابن الجوزي، ج13، مصدر سابق، ص 189)

(6) الطبري، ج10، مصدر سابق، ص 119.

(7) المصدر نفسه، ج10، ص ص 128-129.

ينوي حقيقة المشاركة في الحرب، وإنما كان ذلك من قبيل الدعاية الحربية، ورفع الروح القتالية لدى الجنود، حينما يسمعون أن الخليفة قادم لمشاركتهم القتال، وقد التقى جيش الخلافة بقيادة فاتك والحمامي، مع قوات ابن الخليفة بالقرب من النويرة^(*)(1)، وتمكّن بدر الحمامي من استمالة بعض رجال ابن الخليفة، فانسحب منه أربعة آلاف جندي، انضموا إلى جيش الخلافة، وكان ذلك أحد أبرز أسباب الهزيمة، التي لحقت بابن الخليفة، الذي تراجع إلى الفسطاط، ليختبئ عند أحد أصدقائه، غير أنّ صاحبه ذاك دلّ على مكانه، فقبض عليه وأرسل إلى بغداد حيث قُتل⁽²⁾، وقد استمرت ثورته قرابة الثمانية أشهر⁽³⁾.

ولا تكمن أهمية هذه الثورة في نتائجها، فهي في واقع الأمر لم تحقق أي نتائج ملموسة، وإنما جاءت أهميتها، من امتدادها الشعبي وتضامن العامة معها، باعتبارها امتداداً لدولة الطولونيين، الذين حرصوا على التقرب من الرعية في مصر وغيرها، وهو ما سيناقش في موضعه من هذه الدراسة بإذن الله تعالى

* النويرة : ناحية من أعمال بهنسا ، وهي اليوم ضمن مديرية بني سويف . (ابن تغري بردي ، ج 3 ، مصدر سابق ، ص 154 هامش (1))

(1) الكندي ، مصدر سابق ، ص ص 260-261 .

(2) ابن تغري بردي ، ج 3 ، مصدر سابق ، ص 154 .

(3) زيود ، مرجع سابق ، ص 178 .



الفصل الثالث استعادة هيئة الخلافة: وسائل وتحديات

المبحث الأول : أوضاع الخلافة في عهد المعتمد على الله

المبحث الثاني : : تراجع تسلط القادة الأتراك

المبحث الثالث مشروع الموفق لاستعادة هيئة الخلافة

المبحث الأول أوضاع الخلافة في عهد المعتمد على الله (256-279هـ/870-892م)

قبل يومين من مقتل المهتدي، اجتمع قادة الأتراك في منزل يارجوخ، واتفقوا على اختيار أحد أبناء المتوكل، وهو أحمد بن جعفر، المعروف بابن فتيان، نسبة إلى والدته الرومية، ليكون الخليفة الخامس عشر باسم المعتمد على الله⁽¹⁾، وبايعته العامة بعد مقتل ابن عمه المهتدي بالله، يوم الثلاثاء السادس عشر من رجب سنة 256هـ/870م⁽²⁾، ولم يكن اختيار المعتمد عن كفاءة أو مقدرة أو خبرة أو سابقة بلاء، فالمصادر المعروفة لم تذكره قبل توليه الخلافة، وإنما جرياً على عادة المتغلبين الأتراك، في اختيار شخصية ضعيفة تكون طيعة في أيديهم، تمكنهم من تحقيق مآربهم في التحكم في مقاليد الخلافة، وكان القائد التركي موسى بن بغا، هو صاحب النفوذ الأكبر في خلافة المعتمد، غير أنه صار يفقد مكانته تدريجياً، لدى بني جلدته من الأتراك ناهيك عن غيرهم من الجند الساخطين على التسلط التركي، وذلك بسبب مشاركته في قتل الخليفة الزاهد المهتدي⁽³⁾.

تولى المعتمد الخلافة وهي في أسوأ أوضاعها السياسية والاقتصادية، فالخليفة لا حول له ولا قوة، ينصبه من قتل أباه أو أخاه أو ابن عمه، وبيوت الأموال خالية، وإيرادات الخلافة على قلتها مقسمة بين قادة الأتراك المتصارعين، والجند ثائرون يطالبون بأرزاقهم، والخراج في تراجع ملحوظ، والبلاد مقسمة بين الطامعين في الخلافة، والطامحين إلى الاستقلال عنها، فحركة الزنج تتمدد على مشارف دار الخلافة، وتعيث في الأرض فساداً، ويعقوب بن الليث الصفار يبسط سلطانه على أجزاء واسعة من خراسان وفارس، ويتطلع إلى العراق، والحسن بن زيد العلوي يؤسس دولة زيدية في طبرستان وبلاد الديلم، والخوارج ينشطون في نواحي الموصل والجزيرة الفراتية، والأعراب يقطعون السبل في نجد والبحرين وبوادي الشام، وثورات العلويين لا تنقطع، وأحمد بن طولون يسير نحو الاستقلال بمصر، ويتطلع إلى الشام، والبيزنطيون يتحينون الوقت لاستعادة الثغور الشامية والجزرية، الشكل (2.1) يوضح أوضاع الخلافة في ذلك الوقت .

مع هذه الأوضاع المتردية، وفي ظل خليفة ضعيف متشاغل بملذاته ولهوه⁽⁴⁾، برز مشروع إصلاح يهدف إلى استعادة هيبة الخلافة، وسيادتها على البلاد الإسلامية التابعة لها، نسب زنياً إلى الخليفة المعتمد على الله، ووقع عبء تنفيذه على عاتق أخيه، وولي عهده أبو أحمد طلحة الموفق بالله، ولفهم أبعاد هذا المشروع والسياسات التي أتبعته لإنجاحه — والتي خصصنا لها المبحث الثالث من هذا الفصل — كان لا بد من استعراض

1 (السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ص 289.

2 (الطبري، ج 9، مصدر سابق، ص 474.

3 (ابن الجوزي، ج 12، مصدر سابق، ص 100.

4 (السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ص 289

أوضاع الخلافة في الفترة التي تزامنت مع هذا المشروع، وارتبطت به بشكل أو بآخر.

أولاً: حركة الزنج

ظهرت حركة الزنج، التي يطلق عليها بعض المستشرقين ومن سار على نهجهم⁽¹⁾ ثورة الزنج^(*)، في خلافة المهدي بالله (255-256هـ/868-869م)، على يد رجل يدعى علي بن محمد، الذي ولد في قرية ورزنين^(**)، قرب مدينة طهران الحالية⁽²⁾، وقد اختلف في اسمه ونسبه وأصله، فالذهبي الذي يصفه بالخبيث، يذكر أنه علي بن محمد بن عبدالرحمن العبدي، نسبة إلى قبيلة عبدالقيس العربية، ويذكر أنه ادعى أنه من ولد زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب⁽³⁾، أما ابن الجوزي فيذكر أن اسمه بهبود، ويذكر أيضاً أنه انتحل نسباً علوياً⁽⁴⁾، أما بروكلمان فإنه يذكر أن نسبه فارسي، وأنه ادعى نسباً علوياً، غير أنه يتبع ذلك بملاحظة يجيز فيها النسب العلوي⁽⁵⁾، أما الطبري الذي كان معاصراً لحركة الزنج، فيذكر تفاصيل دقيقة عن صاحب الزنج، ويسميه علي بن محمد بن عبدالرحيم، وينسبه إلى عبدالقيس، ويذكر أنه ادعى نسباً علوياً⁽⁶⁾، مما يجعل ما ذهب إليه الطبري هو الأرجح، لا سيما وأن صاحب الزنج قبل خروجه في البصرة، كانت له محاولة في البحرين، موطن قبيلة عبدالقيس سنة 249هـ/863م⁽⁷⁾، مما يؤيد نسبه العبدي، بمحاولته الاستعانة ببني عمومته، خاصة وأن المصادر لا تذكر أنه كان يدعو إلى مذهب ديني، وإنما كان هدفه تحقيق أهداف شخصية، وتجميع الأعراب من أجل الإغارة والسلب والنهب⁽⁸⁾، غير أنه لم يمكث طويلاً في البحرين، حيث غادرها إلى الاحساء، وهناك التف حوله مجموعة من أعراب بني تميم وغيرهم⁽⁹⁾، غير أنه عندما لم يستطع تحقيق ما يصبوا إليه، فعاد إلى البصرة سنة 254هـ/868م، وحاول أن يستغل الفتنة بين البلاية والسعدية فيها⁽¹⁰⁾، فقبض عامل

(1) ينظر: غلبي، أحمد، ثورة الزنج وقائدها محمد بن علي، بيروت: دار الفارابي، ط3، 2007م؛ السامر، فيصل، ثورة الزنج، دمشق: دار المدى للنشر والتوزيع، ط2، 2000م.

(*) لا يمكن وصفها بالثورة لأنه لم يكن لها أهداف سامية تسعى لتحقيقها فالحركة لم تكن غايتها تحرير العبيد من اسيادهم وإنما هي محاولة من شخص طموح لاستغلال أوضاع الزنج المستضعفين لتكوين ملك خاص به فكان أولئك الزنوج هم وقود تلك الحروب التي خاضها صاحب الزنج، كما أن هذه الحركة لم تترك أثراً ملموساً في المجتمع بل أن الأوضاع عادت الى ما كانت عليه بمجرد القضاء على صاحب الحركة. الباحث

(**) ورزنين : قرية من قرى الري : الحموي ، معجم البلدان ، ج3، مصدر سابق ، ص 371 .

(2) غلبي، مرجع سابق، ص 49.

(3) الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج13، مصدر سابق ، ص132.

(4) ابن الجوزي، ج12 ، مصدر سابق، ص ص 228، 85 .

(5) بروكلمان، كارل ، تاريخ الشعوب الإسلامية ، تر: نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، بيروت : دار العلم للملايين، ط5 ، 1968م ، ص 215.

(6) الطبري، ج 9 ، مصدر سابق ، ص 410 .

(7) البلاذري، فتوح البلدان، مصدر سابق ، ص 106.

(8) غلبي، مرجع سابق ، ص 66.

(9) ابن الجوزي ج12 ، مصدر سابق ، ص 86.

(10) مسكوية، أبو علي الرازي ، تجارب الأمم، ج 4، تح: أبو القاسم إمامي، طهران: دار سروش لطباعة والنشر (د.ط)، 1997م،

البصرة محمد بن رجاء على بعض أصحابه، وبعضاً من أهل بيته وفر هو إلى بغداد⁽¹⁾، وبعد عزل محمد بن رجاء، قام زعماء البلائية والسعدية بفتح السجون وإخراج السجناء، ومن بينهم أنصار صاحب الزنج وأفراد أسرته⁽²⁾، فعاد إلى البصرة في رمضان 255هـ/869م، والتحق به مجموعة من أنصاره ممن انضم إليه في البحرين والاحساء وبغداد، الذين سوف يكون لهم دور بارز في قيادة جيوشه، من أمثال علي بن أبان المهلبي، ويحيى بن محمد البحراني، وسليمان بن جامع وغيرهم⁽³⁾، وأثناء إقامته بالبصرة درس أوضاع أهلها، ولاحظ الحياة البائسة التي يعيشها الزوج، الذين يعملون في كسح الأرض، وتجفيف المستنقعات ولا يجدون ما يسد رمقهم، حيث كان سادتهم يقدمون لهم قدرًا ضئيلاً من الطعام⁽⁴⁾، وأنهم يمتازون ببنية جسدية قوية، ومقدرة على الصبر وتحمل المشاق، مع انتشار الجهل الديني في صفوفهم، وعدم إمامهم بالشرائع الدينية، مما يعني ضعف الوازع الديني لديهم، مما يجعلهم أداة طيعة لتنفيذ أبشع الجرائم، إضافة إلى الحقد الدفين لدي غالبيتهم، بسبب سوء المعاملة التي كانوا يعانونها، وكانت الأوضاع السياسية في البصرة مواتية، في ظل حالة الضعف التي تمر بها الخلافة، فأخذ ينشر دعوته بين أولئك الزوج، ويدعوهم إلى التمرد على أسيادهم والتحرر من ربة العبودية، ويمنيهم الأمانى، بأنهم سوف يملكون الأموال والعبيد والجواري، ويجعل منهم سادة البلاد، واتخذ من الآية الكريمة⁽⁵⁾ ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾⁽⁶⁾ شعاراً وقد أول هذه الآية الكريمة وحرفها عن دلالتها الحقيقية، وهي الجهاد في سبيل من أجل رفع كلمة الله ونصرة دينيه، إلى اتخاذها دعوة للحرية والتحرر من العبودية، وبهذا الأسلوب استطاع أن يجند الآلاف من الزوج، وأخذ العبيد يفرون إليه من أسيادهم، وقد رفض إرجاع العبيد إلى أسيادهم مقابل المال الذي عرضوه عليه⁽⁷⁾، في رسالة لاتباعه؛ بأن هدفه هو تحرير العبيد واسترجاع حقوقهم ومساواتهم بأسيادهم.

وحيث أن حركة الزنج من المواضيع، التي تناولتها المصادر التاريخية القديمة بالتفصيل، وأفرد لها المؤرخون المعاصرون المصنفات، التي يمكن الرجوع إليها لمن يطلب المزيد^(*)، وطلباً للاختصار فإنه سنكتفي

ص223.

(1) ابن الاثير، ج7، مصدر سابق، ص 209.

(2) ابن خلدون، ج3، مصدر سابق، ص 377.

(3) الطبري، ج9، مصدر سابق، ص ص 41 - 413.

(4) أيوب، مرجع سابق، ص 114.

(5) ابن خلدون، ج3، مصدر سابق، ص 378.

(6) سورة التوبة، الآية 111.

(7) الطبري، ج9، مصدر سابق، ص 414.

(*) للمزيد يمكن الرجوع إلى: الطبري، ج9، مصدر سابق؛ ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج12؛ محمد عثمان جمال، الفتنة السوداء أو ثورة الزنج؛ أحمد العلبي، ثورة الزنج وقائدها علي بن محمد؛ فيصل السامر، ثورة الزنج، وغيرها.

بالتطرق لعقيدة الحركة، والعوامل التي أسهمت في استمرارها، والأسباب التي أدت إلى عدم توسعها.

عقيدة الحركة

اختلف المؤرخون القدماء والمعاصرون، حول العقيدة التي تبنتها حركة الزنج، وبعبارة أدق عقيدة علي بن محمد صاحب الزنج، ففي حين تُجمع المصادر بأنه ادعى النسب العلوي؛ غير أنه لم يدع إلى خلافة أو إمامة علوية، ولم تذكر اتصاله بأي من أشهر الفرق الشيعية في وقته، مثل الجعفرية أو الزيدية، بل أنه لم يستطع التوافق مع دعاة القرامطة الإسماعيلية، على الرغم من التشابه الكبير في الأساليب، الذي أثبتتها الأحداث⁽¹⁾، كما لم يظهر منه أي تقديس أو احترام لآل البيت، فيذكر المسعودي أن الزنوج المقربون من صاحب الزنج، كان أحدهم يمتلك العشرات من السبايا العلويات و الهاشميات⁽²⁾، أما فيما يتعلق بما ينسب إليه من شعر، يخاطب به بني العباس، ويصفهم فيه ببني عمومته⁽³⁾، فهي إما أن تكون منسوبة إليه، أو أنها لا تعدو أن تكون ضرباً من الدعاية السياسية.

ونتيجة للإفراط الشديد في القتل والسبي وانتهاك الحرمات، فإن العديد من المؤرخين يصنفون حركة الزنج على أنها حركة خارجية، مستندين إلى أسلوبها في التعامل مع المسلمين، ولاتخاذ صاحب الزنج للآية الكريمة ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُفْتَلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (4) شعاراً له ونقشها على راياته⁽⁵⁾، وإن كان أولها كما أسلفنا، وهذه الآية من أشهر شعارات الخوارج، الذين يطلقون على أنفسهم اسم الشراة^(*)، نسبة إلى هذه الآية الكريمة⁽⁶⁾، ويذكر ابن تغري بردي أن صاحب الزنج كان له منبراً في مدينته المختارة كان يصعد عليه " ويسب عثمان وعلي ومعاوية وطلحة والزبير وعائشة رضي الله عنهم"⁽⁷⁾، ولكن المصادر لا تذكر دليلاً قاطعاً على أن صاحب الزنج يدين بعقيدة الخوارج – وإن كان يفعل فعلهم – لا سيما وأنه لا يمكن الجمع بين النقيضين الخوارج والتشيع، لذا فهم ينسبون الزنج إلى الخوارج بناءً على تفسير بعض أفعالهم، ونظرة الدولة إليهم، فالمسعودي المتوفى سنة 346هـ/957م، الذي هو قريب العهد بالحركة، يقول مستنتجاً عقيدة صاحب الزنج " وظهر من فعله ما دل على تصديق ما رمي به من أنه كان يرى

1 (الطبري، ج0، مصدر سابق، ص 27.

2 (المسعودي، مروج الذهب، ج4، مصدر سابق، ص 166، 167.

3 (بني عمنا إنا وأنتم أنامل..... تضمنها من راحتها عقودها

الصفدي، ج21، مصدر سابق، ص 272.

4 (سورة التوبة، الآية 111.

5 (مسكوية، ج4، مصدر سابق، 399.

* (الشراة : اسم يطلق على عموم الخوارج وهو الاسم الذي يطلقونه على انفسهم لانهم يدعون انهم باعوا انفسهم لله تعالى استناداً

الى قوله تعالى " ومن الناس من يشتري نفسه ابتغاء مرضات الله " البقرة الاية 07 (ابن منظور، ج14، مصدر سابق، ص429)

6 (سورة البقرة، الآية 207.

7 (ابن تغري بردي، ج3، مصدر سابق، ص 48.

رأي الأزارقة من الخوارج، لأن أفعاله في قتل النساء والأطفال وغيرهم من الشيخ الفاني وغيره ممن لا يستحق القتل يشهد بذلك عليه⁽¹⁾، وما يؤكد عدم انتمائه إلى مذهب الخوارج، أن المصادر لا تذكر له محاولة التواصل أو التحالف مع الخوارج الصفرية، الذين ينشطون في نواحي الموصل والجزيرة الفراتية، أو الاباضية^(*) المنتشرون في عُمان.

مما سبق يمكن الاستنتاج بأن حركة الزنج، لم تقم على فكر ديني أو مذهبي، كما أنها لم تكن ثورة على وضع اجتماعي؛ وإنما قامت على تقاطع مصالح لبعض الفئات، التي وجدت فرصتها في ضعف الخلافة وتدهور أحوالها، فصاحب الزنج رجل طموح يسعى إلى تكوين ملك وسلطان، وجد في الزنوج المتذمرين الوسيلة التي توصله إلى تحقيق طموحاته، في حين وجد فيه الزنج الزعيم، الذي استطاع أن ينضم صفوفهم وينتشلهم من مستنقع العبودية، ويمكنهم من الانتقام من أسيادهم، الذين أذاقوهم الأمرين، أما الأعراب الذين ساندوه وكان منهم معظم قادته، وأبرز مساعديه، فإنهم وجدوا في هذه الحركة غايتهم في الإغارة والسلب والنهب؛ عليه فإن هذه الحركة كما يصفها الدكتور عمر فاروق فوزي بقوله: "إن هذا التناقض في عقيدة الحركة بين علوية وخارجية يفرغ الحركة من كل صفة عقائدية ويجعلها حركة مسلحة ضد السلطة ليس إلا"⁽²⁾ وإن حاول بعض المستشرقين وبعض الباحثين العرب أن يصبغ الحركة بصبغة اشتراكية ويصفها بالثورة الاجتماعية⁽³⁾.

المواجهة بين الزنج والخلافة

لن نتوسع في سرد أحداث الحركة، بل سنكتفي فقط بمجمل قصير فيما يتصل بالصراع في دار الخلافة، والذي هو موضوع هذه الدراسة، فقد سبقت الإشارة إلى أن الحركة بدأت في خلافة المهدي سنة 255هـ/869م⁽⁴⁾، واستطاعت في فترة وجيزة أن تصبح قوة، وأخذت في مهاجمة القرى والمدن للحصول على الأموال والسلاح، فهاجم صاحب الزنج البصرة سنة 255هـ/869م، ودخل في عدة معارك مع أهلها والجيوش التي أرسلتها الخلافة للدفاع عنها⁽⁵⁾، وتمكن من دخول الأبله سنة 256هـ/870م⁽⁶⁾، واستسلم أهل عبادان ودخل

1 (المسعودي، مروج الذهب، ج4، مصدر سابق، ص156.
* الأزارقة: هم أصحاب ابي راشد نافع بن الأزرق البكري، وهم فرقة من غلاة الخوارج، الاباضية وهو أصحاب عبدالله بن اباض التميمي وهم اكثر فرق الخوارج اعتدالاً، الصفرية: أصحاب زياد بن الأصفر (الشهرستاني، مصدر سابق، ص111، 131، 134)

2 (فوزي، الخلافة العباسية السقوط والانهايا، مرجع سابق، ص41.

3 (دياب، مرجع سابق، ص167.

4 (ينظر الفصل الثاني: ص66.

5 (الطبري، ج9، مصدر سابق، ص431.

6 (ابن خلدون، ج3، مصدر سابق، ص378.

الزنج الأهواز، وأسر إبراهيم بن المدبر صاحب الخراج⁽¹⁾، واستطاع صاحب الزنج أن يبسط سلطانه على أجزاء من جنوب العراق، الشكل (2.4) يوضح المناطق التي سيطر عليها الزنج، غير أنه لم يتخذ من المدن التي دخلها قاعدة له، على عادة الفاتحين، وإنما قام ببناء مدن جديدة خاصة به وبجنده، من أهمها عاصمته التي أطلق عليها المختارة، ومدينتي المنصورة والمنيعة، وكانت هذه المدن في أماكن منيعة مليئة بالمستنقعات والأشجار، وتخللها العديد من الأنهار الصغيرة، مما وفر لها حصانة طبيعية، إضافة إلى التحصينات التي أقامها الزنج من أسوار وحصون وخنادق.

وعلى الرغم من استفحال أمر الزنج والمواجهات التي حدثت بينهم وبين جند الخلافة، غير أن الخلافة في بداية الأمر لم توليها كبير اهتمام، ظناً منها بأنها لا تتعدى أن تكون تمرداً محلياً، قام به بعض العبيد يوشك أن يقضي عليه عمال المدن القريبة منه، لكن حسابات الخلافة لم تكن دقيقة، وأصبح صاحب الزنج يهدد دار الخلافة نفسها، مما جعل الخلافة ترسل الجيوش تبعاً، للقضاء على هذه الحركة منذ خلافة المهدي، وكانت قيادتها تسند إلى بعض القادة الأتراك، وهذه الجيوش وإن حققت بعض الانتصارات، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق نصر يُكبح جماح صاحب الزنج، وإن وقفت في وجه تمدده، فكانت تتلقى هزائم قاسية، وتعود أدرجها إلى سامراء ليأتي غيرها⁽²⁾، وكان لمقتل الخليفة المهدي، واختيار المعتمد للخلافة، وإسناده قيادة الجيوش لأخيه أبي أحمد الموفق، مما جعل قادة الأتراك، وخاصة موسى بن بغا، الذين أخذت مكائنتهم في التراجع يفقدون نفوذهم لدى الخلافة؛ لذا لم يُخلصوا النية في قتال الزنج، وربما أرادوا أن يطيلوا أمد هذه الحرب، لعلهم يستعيدون مكائنتهم وسلطانهم، كما أنهم كانوا يدركون أن انتصارهم على صاحب الزنج، والقضاء على حركته سوف يصب في مصلحة الموفق، صاحب السلطة الحقيقية، والذي كان مشغولاً في الجبهة الشرقية في حرب يعقوب بن الليث الصفار، الذي قصد العراق رافضاً أوامر الخليفة، وعروضه بالعودة إلى خراسان، كما سيأتي⁽³⁾، وفي سنة 259هـ/873م، أُسندت قيادة حرب الزنج إلى موسى بن بغا، بعد أن فشل القادة الذين أرسلهم في القضاء عليها، غير أنه بعد قيادته للحرب لفترة من الزمن، طلب من الخليفة إعفائه من القيادة⁽⁴⁾، في الوقت الذي كان الموفق يواجه تقدم الصفار، مما يدل على أن ذلك يدخل في الصراع الخفي بين الموفق والأتراك، وما أن تمكن الموفق من الانتصار على الصفار في دير العاقول سنة 262هـ/876م⁽⁵⁾، حتى أخذ في الاستعداد للقضاء على حركة الزنج بشكل مبرم، فقرر أن يتولى هذه الحرب بنفسه، يساعده ابنه أبو العباس

(1) الطبري، ج9، مصدر سابق، ص ص 472-473.

(2) المصدر نفسه، ج9، ص ص 470، 471.

(3) ينظر الفصل الثالث: ص 77.

(4) اللبيل، ج2، مرجع سابق، ص ص 162، 162.

(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، مصدر سابق، ص ص 514-515.

أحمد، واضعاً نُصب عينيه هدفين أساسيين، الأول القضاء على حركة الزنج واستعادة سلطة الخلافة على جنوب العراق ، والهدف الثاني هو القضاء على ما تبقى من نفوذ الأتراك، الذين فشلوا في حماية الخلافة وتحقيق انتصارات حاسمة على صاحب الزنج وأصحابه.

استعد الموفق لهذه المواجهة، ووفر لها كافة الإمكانيات المتاحة، وسخر موارد الدولة لتحقيق هذه الغاية، فطلب من الولايات التابعة للخلافة، أن تُرسل إليه بخراجها، فطلب من أحمد بن طولون أن يُرسل إليه بخراج مصر، فأرسل مبلغ ألفي ألف ومائة الف دينار⁽¹⁾ (220,000,000)، غير أن الموفق رأى أن المبلغ الذي أرسله ابن طولون كان قليلاً ؛ لذا أرسل إلى ابن طولون، كتاباً شديد اللهجة كان من أسباب الجفوة بين الرجلين⁽²⁾، وسوف يناقش ذلك في موضعه بمشيئة الله تعالى. بعد أن درس الموفق طبيعة الحرب مع حركة الزنج، وأسباب فشل الحملات السابقة في القضاء عليها، على الرغم من التفوق في العتاد والتدريب، ووجد أن من الأسباب، طبيعة الأرض التي يقاتل فيها الزنج، وما تمتاز به من كثرة الأشجار والمستنقعات، والتي يعرف الزنج دروبها ومسالكها، ويكون في أيديهم زمام المبادرة في القتال، ومهاجمة جند الخلافة في أماكن مجهولة لديهم⁽³⁾، لا سيما وأن جند الخلافة كانوا معتادين على الحروب التقليدية، ولا يحسنون الحرب في مثل هذه الظروف، فوضع خطة محكمة تهدف إلى اجتثاث حركة الزنج من جذورها، أخذاً في الحسبان أن ذلك يتطلب فترة طويلة من الزمن، وقد ساعده في ذلك الهدوء النسبي الذي ساد الجبهات الأخرى.

وليتغلب على طبيعة أرض المعركة، قام بجلب العديد من السفن الصغيرة، القادرة على الإبحار في الأنهار الصغيرة، لنقل الجند والعتاد والمؤن، وحتى يتمكن من إحكام الحصار على صاحب الزنج، قام بخطوتين مهمتين، الأولى هي بناء مدينة بالقرب من قاعدة صاحب الزنج، أطلق عليها اسم الموفقية، وشحنها بالسلاح والمؤن، وجلب إليها التجار و أرباب الصناعات، فأصبحت مدينة مزدهرة وقاعدة حربية، تفرض الحصار الدائم على مدن الزنج، التي أخذت في السقوط واحدة بعد الأخرى، أما الخطوة الثانية فهي قطع خطوط الإمدادات الجنوبية عن صاحب الزنج، التي يزوده بها حلفاؤه من الأعراب، فقام بشن غارات تأديبية على القبائل العربية في البحرين والإحساء، والتي كانت تساعد صاحب الزنج وتمده بالمؤن والرجال⁽⁴⁾.

أما الخطوة الأهم، فهي اتباع سياسة العفو والصفح والتسامح مع الزنوج، الذين يتركون صاحب الزنج وإكرامهم، واستخدامهم كمصدر للمعلومات، وأدلاء له على عورات العدو، وتشجيع رفاقهم في التخلي عن

(1) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج3، مصدر سابق، ص 239.

(2) البلوي، مصدر سابق، ص 80 .

(3) السامر، مرجع سابق، ص ص 96-97.

(4) الطبري، ج9، مصدر سابق، ص 607.

صاحب الزنج، فكان لهذه السياسة أثر كبير في القضاء على الحركة، فقد استسلم العديد من قادة الحركة، وانضموا إلى الموفق، من أمثال جعفر بن إبراهيم المعروف بالسجان⁽¹⁾، و وزير صاحب الزنج محمد بن سمعان⁽²⁾، وسليمان بن موسى الشعراني⁽³⁾، حتى إن انكلي، ابن صاحب الزنج طلب الأمان من الموفق، لولا أن والده منعه من ذلك⁽⁴⁾، كما أن الموفق لم يعتمد اعتماداً كلياً على القادة الأتراك في قيادة العمليات الحربية، على الرغم من مشاركتهم الفاعلة في الحرب، فهو على يقين بأنه ليس من مصلحتهم القضاء على الحركة؛ لذا اعتمد بشكل كبير على المواليين له، وخاصة ابنه أبي العباس أحمد (المعتضد بالله فيما بعد) .

وتحت شدة الحصار، وإصرار الموفق على اجتثاث حركة الزنج والقضاء عليها، تزامناً مع تحسن أوضاع الخلافة، وانفراج بعض أزماتها، حيث توصل إلى صلح مع عمرو بن الليث الصفار، وإرجاعه إلى طاعة الخلافة، والاعتراف به والياً على خراسان، وإسناد شرطة بغداد إليه⁽⁵⁾، وانضمام لؤلؤ غلام أحمد بن طولون بقواته إلى الموفق في حرب الزنج⁽⁶⁾، وفشل محاولة الخليفة المعتمد على الله الالتحاق بأحمد بن طولون في مصر⁽⁷⁾، كل هذه الأحداث، كان لها أثر إيجابي في مجريات الأحداث لصالح الموفق، فأخذت مدن الزنج تتساقط تباعاً، فسقطت المنبوعة ثم المنصورة⁽⁸⁾، وشدد الموفق الحصار على المختارة، حتى سقطت وقتل علي بن محمد صاحب الزنج، في يوم السبت الثاني من صفر سنة 270هـ/883م⁽⁹⁾، وطيف برأسه في مدن العراق احتفالاً بهذا النصر.

انتهت حركة الزنج التي استمرت لأكثر من أربعة عشر سنة (أربعة عشر سنة وأربعة أشهر وستة أيام)⁽¹⁰⁾، ولم تترك أثراً فكرياً أو اجتماعية على المدى البعيد، فلم تذكر المصادر التي اطلع عليها الباحث، ظهور حركات مشابهة، باستثناء بعض المحاولات الفردية لبعض بقايا قادة الحركة، لتحقيق أهداف شخصية. وفي هذا رد على دعوى بعض المستشرقين ومن نسج على منوالهم، بأن حركة الزنج هي ثورة اجتماعية، نادى بمنح العبيد حقوقهم، وطالبت بمساواتهم مع أسيادهم ومالكي رقبهم، أو أنها نتيجة للتمييز العنصري الذي جاء به الإسلام حسب زعمهم.

- 1 (ابن الأثير، ج7، مصدر سابق، ص 365.
- 2 (ابن الجوزي، ج12، مصدر سابق، ص 224.
- 3 (ابن خلدون، ج3، مصدر سابق، ص 407.
- 4 (الطبري، ج9، مصدر سابق، ص 642.
- 5 (ابن خلدون، ج3، مصدر سابق، ص 416.
- 6 (البلوي، مصدر سابق، ص 276.
- 7 (ابن كثير، ج14، مصدر سابق، ص 582.
- 8 (ابن خلدون، ج3، مصدر سابق، ص 400.
- 9 (ابن الجوزي، ج12، مصدر سابق، ص 235.
- 10 (المصدر نفسه، ج12، ص 235.

والسؤال الذي يطرح نفسه؛ إذا كانت حركة الزنج لم تقم على عقيدة دينية أو فكر إنساني، ولم تسع لتحقيق أهداف نبيلة، فلماذا صمدت واستمرت قرابة العقد والنصف من الزمن؟ ولماذا لم تستطع التوسع في البلاد، على الرغم من الظروف المواتية في بعض الأوقات؟ ويمكن الإجابة على هذا التساؤل بشقيه، من خلال استعراض العوامل التي أسهمت في استمرار الحركة لفترة طويلة، والأسباب التي حالت دون توسعها وانتشارها.

العوامل التي ساعدت على استمرار الحركة

- ضعف الخلفاء العباسيين، ووقوع الخلافة تحت تسلط القادة الأتراك المتصارعين.
- كثرة الخارجين على الخلافة، مثل الصفار في خراسان، والخوارج في الجزيرة الفراتية، والعلويين في طبرستان، ومحمد بن واصل(*) في فارس، واستقلال بعض الأقاليم عن الخلافة، وإن حافظت على التبعية الإسمية للخلافة، مثل الطاهريين في خراسان، والسامانيين في ما وراء النهر، وأحمد بن طولون في مصر.
- عدم تبني الحركة لدعوة دينية واضحة، مما جعلها لا تشكل خطراً كبيراً على الخلافة، حيث كانت غايات صاحب الزنج وأصحابه، تكاد تنحصر في السلب والنهب، مما جعل الخلافة تؤجل القضاء عليها حين ظهور خطر أكبر، مثلما حدث عندما قصد يعقوب الصفار دار الخلافة(1).
- طبيعة الأرض التي كانت تدور فيها المعارك كانت مناسبة للزنج، الذين يعرفون دروبها ومسالكها، ويحسنون القتال فيها، وصالحة لحرب العصابات ونصب الكمائن، وعصية على الجيوش النظامية غير المدربة على الحرب في مثل هذه التضاريس(2).
- اتخاذ صاحب الزنج لمدن خاصة به وبجنوده، وعدم الاستقرار في المدن المأهولة، مما ضمن له عدم الاختراق من الداخل؛ حيث كان سكان مدن الزنج جميعاً مشتركين في المصير نفسه، مما ساعد ذلك في عدم نسرب أخباره إلى أعدائه.
- الصراع الخفي بين الموفق وقادة الأتراك، الذين كانت تُسند إليهم قيادة الحملات ضد حركة الزنج، وعدم رغبتهم في تحقيق انتصارات تكون ثمارها للموفق، الذي يؤمن بأن مشروعه الإصلاحية لا يمكن

* محمد بن واصل بن إبراهيم التميمي خرج على والي فارس الحارث بن سيماء سنة 256هـ/870م، واستولى على البلاد، فأرسل موسى بن بغا جيشاً بقيادة عبدالرحمن بن مفلح، فهزم الجيش وأسر قائده، وعند اقتراب يعقوب الصفار من فارس عاد ابن واصل إلى طاعة العباسيين، وفي سنة 261هـ/875م، هاجم الصفار فارس وهزم ابن واصل الذي فر ثم قبض عليه وسجن (ابن الجوزي، ج12، مصدر سابق، ص 108؛ ابن كثير، ج11، مصدر سابق، ص ص 24، 29، 30)

¹ (ابن خلدون، ج3، مصدر سابق، ص ص 390-391.

² (محمد، مرجع سابق، ص ص 183-184 .

أن ينجح دون القضاء على نفوذ الأتراك، وبالمقابل كان الموفق يُقحم قادة الأتراك في حرب الزنج، دون أن تتوفر لهم القوة الكافية لتحقيق نصر حاسم، بهدف إضعاف موقفهم وذهاب هيبتهم أمام الجند وعامة الناس.

- محاولات صاحب الزنج السابقة في البحرين والاحساء⁽¹⁾، والتحاق أنصاره به بعد إعلان حركته، مما وفر له دعماً قوياً، ومصدراً من مصادر الإمدادات، ساعده في الصمود أمام الحصار، الذي فرضه عليه الموفق، قبل أن يتمكن الأخير من الإيقاع بالقبائل العربية المتحالفة مع صاحب الزنج⁽²⁾.

الأسباب التي حالت دون انتشار الحركة وتوسعها

تضافرت أسباب كثيرة وعوامل عدة، للحد من انتشار الحركة، وتوسيع مناطق سيطرتها، ربما كانت آثاراً غير مباشرة أو انعكاسات لبعض العوامل التي أسهمت في استمرارها ومن هذه الأسباب:

- ظهور الحركة في منطقة البصرة القريبة من دار الخلافة، مما جعل الخلافة على ضعفها تتمكن من الوقوف في وجه الحركة وتحد من تمددها شمالاً.
- ظهرت الحركة في بيئة طاردة، حيث لم يستطع صاحب الزنج جذب سكان المدن، التي دخلها نتيجة لاعتماده على العبيد الفارين منها.
- الإفراط الشديد في استخدام القوة والعنف، وارتكاب الجرائم، حيث قتل ما يزيد عن ثلاثمائة ألف من أهل البصرة⁽³⁾، والاعتماد على عمليات السلب والنهب والتخريب.
- عدم تبني الحركة لأي معتقد ديني، أو فكري يمكن من خلاله استقطاب الأنصار، فكان اعتمادها الأساسي على الزوج، الذين لا يربطهم بالحركة سوى المصلحة الشخصية، لذا أخذوا في التسلل إلى الموفق عندما منحهم الأمان وعفا عنهم، حين شعروا بقرب نهاية الحركة⁽⁴⁾.
- لم يتمكن صاحب الزنج من عقد تحالفات مع القوى المناوئة للخلافة، على الرغم من محاولاته، فقد رفض يعقوب الصفار عرضه، ورد عليه بسورة الكافرون⁽⁵⁾، بل أنه فشل حتى في التحالف مع دعاة القرامطة الإسماعيلية⁽⁶⁾، على الرغم من التشابه الكبير في أسلوب التعامل مع المسلمين، القائم على

(1) ابن كثير، ج14، مصدر سابق، ص 511.

(2) الطبري، ج9، مصدر سابق، ص 607.

(3) الدوري، عبدالعزيز، دراسات في العصور العباسية المتأخرة، بغداد: شركة الرابطة للنشر والتوزيع المحدودة، (د.ط)، 1945م، ص 88.

(4) الطبري، ج9، مصدر سابق، ص 642.

(5) ابن خلدون، ج3، مصدر سابق، ص 391.

(6) الطبري، ج10، مصدر سابق، ص 27.

العنف والتتكيل.

- انتساب صاحب الزنج إلى آل البيت وارتكابه للعديد من الفظائع ضد الأمنيين ومن ضمنهم آل البيت(1)، مما نتج عنه رفض شديد من قبل أهل البيت وشيعتهم والمتعاطفين معهم، لا سيما وإن الحركة ظهرت في منطقة ليست بعيدة عن الكوفة موطن الشيعة .
- مما سبق يمكن أن نخلص، إلى أنه على الرغم من أن حركة الزنج كانت من الحركات الخطيرة، التي هددت أمن الخلافة العباسية، وأسهمت في نشر الفوضى والاضطراب خاصة في جنوب العراق؛ ويمكن اعتبارها من الأسباب غير المباشرة، التي جعلت عامة الناس تلتف حول الخلافة الضعيفة، وتحرص على استعادتها لمكانتها وهيبتها، إضافة إلى أن عبء المسؤولية وقع في المقام الأول على القادة الأتراك، الذين كانوا السبب المباشر في إضعاف الخلافة وتردي أوضاعها، وكان فشلهم في القضاء على هذه الحركة، من الأسباب التي جعلت الناس تتطلع إلى قيادة جديدة، تنتشل الخلافة من حالة الوهن والضعف، وتستعيد لها مكانتها، وكان أبو أحمد الموفق تلك الزعامة المنشودة، التي استطاعت أن توظف الواقع لخدمة أهدافها، ومن ذلك استغلال حركة الزنج في كسب التأييد الشعبي، والقضاء على بقايا نفوذ الأتراك في دار الخلافة.

ثانياً: الصفاريون

من الحركات أو التمردات التي قضت مضجع الخلافة العباسية في فترة ضعفها، بل وهددت أمنها، ما عرف بالدولة الصفارية، التي انطلقت من سجستان، وتمددت في بلاد السند وخراسان وفارس، حتى وصلت إلى مشارف دار الخلافة في سامراء، الشكل (2.5)، وهذه الدولة تنسب إلى أسرة فارسية من عامة الشعب، تدرج أحد أفرادها وهو يعقوب بن الليث الصفار، من عامل حرفي يمتهن صقل النحاس، حتى أصبح سيد المشرق الإسلامي، والقوة الأكبر في المنطقة، بل إنه فكر في الدخول إلى سامراء، وتنصيب خليفة من اختياره.

ولد يعقوب بن الليث الصفار، مؤسس الدولة الصفارية في سجستان، من أسرة فارسية من عامة الناس وكان يعمل صفاراً(2)، انضم هو وأخوه عمرو إلى المطوعة لقتال الخوارج، الذين كانوا ينشطون في نواحي سجستان منذ سنة 237هـ/851م، تحت قيادة صالح بن النضر الكناني، الذي استولى على سجستان، ثم خلفه درهم بن الحسين، الذي برز في أيامه يعقوب بن الليث الصفار، وعينه حاكماً لمدينة بست، ولما لمع نجم الصفار، اختاره الجند خلفاً لدرهم سنة 247هـ/860م(3)، والذي تمكن خلال فترة وجيزة من القضاء على بقايا

1 (المسعودي، مروج الذهب، ج4، مصدر سابق، ص ص 166، 167.

2 (الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، مصدر سابق، ص 513.

3 (ابن خلكان، ج6، مصدر سابق، ص 402.

الخوارج، ونشر الأمن والسلم في البلاد، وأخذ في التوسع، فاستولى على كابل والسند ومكران وهيرات وبوشنج⁽¹⁾، وفي سنة 256هـ/870م استولى على كرمان، بعد أن ضمها له الخليفة المعتز بالله، في الوقت الذي أسند ولايتها إلى عامل فارس علي بن حسين بن شبل، بهدف الإيقاع بين الطرفين، لتخلص من أحدهما، فتمكن الصفار من هزيمة علي بن حسين ودخول فارس⁽²⁾، وأخذ في التمدد في بلاد المشرق الإسلامي، على حساب الطاهريين، وفي سنة 260هـ/874م دخل نيسابور، عاصمة الطاهريين، وأسر محمد بن عبدالله بن طاهر، ثم أرسل بالهدايا إلى الخليفة المعتمد في سامراء، مبرراً له ما قام به من مهاجمة نيسابور، واسقاط الدولة الطاهرية، إلى طلب أهل خراسان، وضعف محمد بن عبدالله وعدم قدرته على ضبط البلاد، ولكن بسبب نفوذ الطاهريين في بغداد، رفض الخليفة الاعتراف بسلطة الصفار على خراسان، وطلب منه إطلاق سراح ابن طاهر والعودة إلى بلاده⁽³⁾، ولكن يعقوب لم يصغ إلى أوامر الخليفة الضعيف، والذي يواجه العديد من الاضطرابات في البلاد، عندها جمع عبيدالله بن عبدالله بن طاهر حجاج خراسان والري وطبرستان وجرجان وما جاورها، وقرأ فيهم كتاب الخليفة، الذي يصف فيه الصفار بأنه مغتصب وخارج عن الخلافة⁽⁴⁾، وهذا العمل زاد يعقوب إصراراً وتعنتاً، وقرر المسير إلى العراق، معلناً لاتباعه أنه يسعى إلى مقابلة الخليفة، وتقديم فروض الولاء والطاعة له، وكان يضمّر غير ذلك، وقد حاولت الخلافة استرضاء الصفار، وثنيه عن القدوم إلى العراق، فأصدر الخليفة كتاباً بتوليته خراسان وطبرستان وجرجان والري وشرطة بغداد⁽⁵⁾، أي إسناد الأعمال التي كانت للطاهريين إليه⁽⁶⁾، لكن يعقوب الصفار كان له هدف أكبر من خراسان والمشرق، فهو لم يعلن خروجه عن الخلافة، ولكنه كان يصطحب معه عبدالله بن الواثق، لينصبه خليفة بعد دخوله سامراء ويتحكم من خلاله في مقاليد الخلافة، على غرار ما كان يفعله القادة الأتراك .

وفي 21 رجب سنة 262هـ الموافق 23 أبريل 876م التقى جيش الخلافة بقيادة الموفق، وبصحبة الخليفة المعتمد، مع جيش يعقوب الصفار في دير العاقول، وقد باشر المعتمد القتال بنفسه في هذه المعركة وهذه وربما كانت المرة الأولى التي يشارك فيها خليفة عباسي القتال بنفسه بعد المتوكل، وكان لذلك أثر كبير على جند الخلافة، وجند الصفار الذين انضم العديد منهم للقتال تحت راية خليفتهم، عندما اتضحت لهم حقيقة الصفار، وأنه ليس كما يدعي قادم لمقابلة الخليفة، وتقديم فروض الولاء والطاعة، فدارت الدائرة على يعقوب الصفار

1 (ابن خلدون، ج3، مصدر سابق ، ص 376، 385، 386.

2 (الطبري، ج 9، مصدر سابق ، ص 382.

3 (المصدر نفسه، ج9 ، ص 507.

4 (المصدر نفسه، ج9 ، ص 512

5 (ابن العماد الحنبلي، عبد الحي أحمد بن محمد العسكري، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج3، ، تح: عبدالقادر الأرناؤوط، دمشق: دار ابن كثير، 1988م ، ص 273.

6 (اليافعي، ج2، مصدر سابق ، ص 130.

وانهزم جنده، وغرق كثير منهم في النهر، واستولى الموفق على كثير من أمتعته، وجرح يعقوب الصفار في المعركة، وعاد منهزماً إلى نيسابور⁽¹⁾، وأتقذ محمد بن عبدالله بن طاهر من الأسر، وأعيد والياً على خراسان وإن كانت ولاية صورية، إذ لم يغادر بغداد وبقيت خراسان في يد الصفاريين⁽²⁾.

وعلى الرغم مما قام به يعقوب الصفار، وما كان يخطط له، غير أن الموفق حاول التفاوض معه وترضيته، وإرجاعه إلى سابق عمله، والاعتراف به والياً على خراسان⁽³⁾؛ حتى يتفرغ لحرب صاحب الزنج، لكن يعقوب الصفار لم يعمر طويلاً، إذ توفي في 14 شوال سنة 265هـ⁽⁴⁾ 9 فبراير 879م، وانتقلت السلطة إلى أخيه عمرو بن الليث، الذي جنح إلى السلم ومصالحة الخلافة، فأسندت إليه ولاية خراسان وما تابعها وشرطة بغداد⁽⁵⁾، ولكن الموفق بعد أن تنفس الصعداء، بالقضاء على حركة الزنج 270هـ/883م، وأراد إعادة ترتيب أوقفه، قرر عزل عمرو بن الليث عن عمله، فجمع حجاج خراسان وقرأ عليهم كتاب الخليفة بعزل عمرو الصفار ولعنه على المنابر⁽⁶⁾، ثم أعاد الاعتراف به سنة 276هـ/889م، ثم عزله في العام التالي⁽⁷⁾، والواقع أن عمرو بن الليث استمر في سلطانه، حيث أن اعتراف الخلافة وعدمه لم يكن يغير في الواقع شيئاً، وفي خلافة المعتضد بالله سنة 279هـ/892م، الذي أعترف به وأرسل له العهد واللواء⁽⁸⁾، غير أنه كان يكيد له في الخفاء، حيث سعى إلى الإيقاع بينه وبين إسماعيل بن أحمد الساماني^(*)، صاحب ما وراء النهر، حيث أرسل المعتضد كتاباً إلى الصفار يضم إليه بلاد ما وراء النهر⁽⁹⁾، وفي ذات الوقت أرسل إلى إسماعيل يثبته في عمله، ويحثه على قتال الصفار، ويزين له ذلك، بقوله بأن خراسان هي مملكة أجداده الفرس، وهو أولى بحكمها باعتباره سليل الأكاسرة، وليس مثل الصفار الذي هو من السوقة وعامة الناس⁽¹⁰⁾.

وعلى الرغم من محاولات إسماعيل الساماني تقادي الحرب مع الصفار، إلا أن الأخير أصر على دخول بلاد ما وراء النهر، فدخل في حرب مع السامانيين فكانت هزيمته وأسر سنة 287هـ/900م، وأرسل

1 (الطبري، ج9 ، مصدر سابق ، ص ص 516 – 518.
2 (الدوري، دراسات في العصور العباسية المتأخرة، مرجع سابق ، ص 115.
3 (ابن خلكان، ج6 ، مصدر سابق ، ص 419.
4 (المصدر نفسه ، ج6 ، ص 420.
5 (ابن الأثير، ج7، مصدر سابق ، ص 327.
6 (ابن الجوزي، ج12، مصدر سابق ، ص ص 243- 244.
7 (الدوري ، دراسات في العصور العباسية المتأخرة، مرجع سابق ، ص 90.
8 (الطبري، ج10، مصدر سابق ، ص 30.
* (إسماعيل بن أحمد بن أسد بن سامان، أحد ملوك الدولة السامانية في ما وراء النهر توفي سنة 295هـ/908م (الصفدي، ج9، مصدر سابق، ص55)
9 (ابن الجوزي، ج12، مصدر سابق ، ص 377.
10 (نظام الملك الطوسي ، سير الملوك سياست نامه ، تر: يوسف بكار ، بيروت: دار المناهل ، (د.ب.ط)، 2007م، ص 58.

إلى بغداد ليودع السجن، ثم قتل في بداية خلافة المكتفي بالله⁽¹⁾ (289-295هـ/902-908م)، والصفاريون لم يخلعوا طاعة الخلافة العباسية، التي لم تعترف بسلطتهم في أغلب الأوقات، واستمروا بالدعاء للخليفة ونقش اسمه على النقود، ويعد يعقوب الصفار أول من أدخل اسمه في الخطبة، بعد اسم الخليفة، وعمر الصفار أول من نقش اسمه على الدنانير، الأمر الذي لم يفعله الطاهريون والسامانيون⁽²⁾.

والدولة الصفارية كانت شوكة في خاصرة الخلافة العباسية، إلا أنه كان لها أثر غير مباشر لصالح الخلافة، تمثل في منع الاستقلال التام للدويلات الفارسية في خراسان وما وراء النهر، وتمسكها بالشرعية المستمدة من الخلافة، لوجود العدو المشترك وهو الصفاريون، إضافة إلى أنها تولت الوقوف في وجه الدولة العلوية في طبرستان، ومنعها من التوسع على حساب الخلافة العباسية، في الوقت الذي كانت فيه الدولة الطاهرية قد دخلت طور الانهيار، وقد استغل الخلفاء العباسيون الصراع بين تلك الدويلات، في الحفاظ على تبعية بلاد المشرق الإسلامي للخلافة، وعدم انسلاخها كما حدث في بلاد المغرب الإسلامي، التي خرجت نهائياً عن سلطان العباسيين.

ثالثاً: الزيديون في طبرستان^(*)

كثيرة هي محاولات الطالبين الخروج على الخلافة العباسية، وكان معظمها يبوء بالفشل، بسبب التسرع أو اختيار التوقيت غير المناسب، والمكان غير المناسب، باستثناء الدولة الزيدية في طبرستان، التي تعد أولى المحاولات الناجحة جداً للعلويين في المشرق الإسلامي، وقد ارتبطت بلاد طبرستان وما جاورها من بلاد الديلم - والتي كان غالبية سكانها من غير المسلمين الداخلين في عهد المسلمين - بالمذهب الزيدي منذ زمن الرشيد (170-193هـ/786-809م)، عندما فر أحد العلويين الناجين من موقعة فخ^(**) سنة 169هـ/786م، يدعى يحيى بن الحسن بن الحسن إلى طبرستان سنة 176هـ/792م، واستطاع أن يكون نواة دولة، هناك

¹ الطبري، ج10، مصدر سابق، ص88.

² الدوري،، دراسات في العصور العباسية المتأخرة، مرجع سابق، ص119.

^{*} (لم تنقطع محاولات الطالبين وخروجهم ضد العباسيين حيث لا يكاد يخلو عصر خليفة من الخلفاء من خروج الطالبين نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : خروج يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين في الكوفة سنة 250هـ/864م ومقتله على يد محمد بن عبدالله بن طاهر، وفي سنة 251هـ/865م خرج بالكوفة أيضاً الحسين بن محمد بن حمزة بن عبد الله بن الحسين بن علي بن الحسين، وفي نفس السنة خرج بمكة إسماعيل بن يوسف بن إبراهيم بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي، وفي سنة 255هـ/869م خرج بمصر احمد بن محمد بن عبدالله من ولد الحسن بن الحسن وقتله احمد بن طولون، وفي خلافة المهدي خرج بالكوفة علي بن زيد بن الحسين بن عيسى بن زيد بن علي بن زيد وغيرهم (الطبري، ج9، مصدر سابق، ص ص 266، 328، 346؛ ابن الجوزي، ج12، مصدر سابق، ص ص 49، 108؛ الاصفهاني، مصدر سابق، ص 526).

^{**} فخ واد قرب مكة وقعة فيه معركة بين الحسين بن علي بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، الذي خرج على العباسيين في خلافة الهادي الذي أرسل له جيشاً بقيادة العباس بن محمد بن علي العباسي، فلتقوا يوم التروية سنة 169هـ/786م، فقتل الحسين بن علي وعدد من أهل بيته (الحموي، معجم البلدان، ج4، مصدر سابق، ص ص 237-238)

وجمع حوله الأنصار، لكن الرشيد تمكن من استدراجه ومنحه الأمان، وكتب له العهود والمواثيق إلى أن استسلم له، ثم سجنه في بغداد⁽¹⁾، منذ ذلك الوقت أصبحت طبرستان وبلاد الديلم قاعدة المذهب الزيدي .

وفي خلافة المستعين بالله(248-252هـ/862-866م)، خرج أحد العلويين بالكوفة يدعى يحيى بن عمر ابن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين⁽²⁾ سنة 250هـ/864م، واجتمع معه عدد من الشيعة، ولكن عامل بغداد محمد بن عبدالله بن طاهر أرسل له جيشاً تمكن من قتله، والقضاء على ثورته⁽³⁾، فكافأ المستعين محمد بن عبدالله بن طاهر، على هذا الانتصار بإقطاعات في طبرستان، التي كانت تحت حكم أخيه سليمان بن عبدالله، الذي أساء عماله إلى أهالي البلاد وإلى الديلم، ولما قدم وكيل محمد بن عبدالله بن طاهر لاستلام الأراضي، التي أقطعها الخليفة لمولاة، ضم أراضٍ مجاورة لها، ليست مملوكة لأحد، كان يستغلها الأهالي، مما أثار حفيظة السكان، فتحرك جماعة منهم وقرروا الثورة على الطاهريين، فاتصلوا بأحد العلويين المقيمين في طبرستان، وعرضوا عليه البيعة، إلا أنه اعتذر منهم ودلهم على أحد أقاربه، يدعى الحسن بن زيد بن محمد بن إسماعيل ابن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، المقيم بالري فأرسلوا إليه، فقدم إليهم فبايعوه في سنة 250هـ/864م⁽⁴⁾، وخلصوا طاعة الطاهريين والعباسيين، وتمكن الحسن بن زيد من هزيمة سليمان بن عبدالله بن طاهر، ودخل أمل وهاجم سارية ودخلها، بعد أن فر سليمان عنها وترك أهله، الذين أرسلهم إليه الحسن بن زيد في جرجان⁽⁵⁾، ثم امتد سلطان العلويين إلى الري وجرجان⁽⁶⁾ الشكل (2.3).

وفي الوقت الذي كانت فيه الدولة العلوية في طبرستان تتوسع على حساب الطاهريين، الذين أمست دولتهم تقترب من نهايتها، كانت الخلافة مشغولة في حرب الزنج، في جنوب العراق والأهواز⁽⁷⁾، برزت قوة جديدة على مسرح الأحداث، تمثلت في يعقوب بن الليث الصفار، الذي تمكن من دخول نيسابور واسقاط الدولة الطاهرية سنة 259هـ/873م، كما مر معنا، والذي وجد نفسه في مواجهة مباشرة مع الحسن بن زيد، وقد أراد يعقوب الصفار التقرب من الخلافة العباسية، التي رفضت منحه الاعتراف بسيادته على خراسان، وطالبته بالعودة إلى سجستان، وأراد أن يثبت ولاءه للخلافة وجدارته في حكم البلاد، فهاجم الري وجرجان وطبرستان، واضطر الحسن بن زيد إلى الانسحاب إلى الجبال، ليدخل في حماية حلفائه من الديلم، ولم يتمكن الصفار من

1 (ابن الجوزي، ج 9، مصدر سابق، ص ص 16-17.

2 (الاصفهاني، مصدر سابق، ص 506.

3 (الطبري، ج9، مصدر سابق، ص ص 266-271.

4 (ابن كثير، ج14، مصدر سابق، ص ص 476-477.

5 (الطبري، ج9، مصدر سابق، ص ص 274-275.

6 (ابن الأثير، ج7، مصدر سابق، ص ص 241، 249.

7 (الفقي، عصام الدين عبدالرزاق، الدول المستقلة في المشرق الإسلامي منذ مستهل العصر العباسي حتى الغزو المغولي، القاهرة: دار الفكر العربي، 1999م، ص 62.

القضاء عليه، وعندما غادر الصفار طبرستان استعادها الحسن بن زيد ثانية(1).

توفى الحسن بن زيد سنة 270هـ/883م، وتولى بعده أخوة محمد بن زيد(2)، الذي واجه خطر السامانيين بعد انتصارهم على عمرو بن الليث الصفار وأسرته سنة 288هـ/901م، واعتراف الخلافة بسلطانهم على خراسان وطبرستان وما جاورها، حيث تمكنوا من الإستيلاء على أغلب البلاد التي كانت تحت سيطرة العلويين، وقتل محمد بن زيد(3) في إحدى المعارك سنة 289هـ/902م(4)، وانحسرت الدولة الزيدية في أجزاء محدودة من بلاد الديلم، غير أنها لم تندثر نهائياً، فما لبثت أن بُعثت من جديد على يد الحسن بن علي الأطروش سنة 301هـ/913م(5).

والدولة العلوية في طبرستان لم تدخل في مواجهات مباشرة مع الدولة العباسية، باستثناء القوة التي أرسلها المعتز بقيادة موسى بن بغا إلى الري، والذي أرسل مفلحاً لقتال الحسن بن زيد، وتمكن من طرده من طبرستان، غير أن خلع المعتز وبيعة المهدي؛ جعلت موسى بن بغا يترك طبرستان، ويعود إلى العراق فعاد الحسن بن زيد إلى طبرستان ثانية(6)، أما باقي المواجهات تولاها نواب الخلافة في المشرق، الطاهريين ثم الصفاريين ثم السامانيين.

والدولة العلوية في طبرستان، على الرغم من أنها أول الدول المستقلة استقلالاً تاماً عن الخلافة العباسية، وتتبنى مذهباً دينياً يختلف عن مذهب الخلافة؛ لكن الواقع يجعل هذه الدولة من العوامل غير المباشرة في الحفاظ على حدود الدولة العباسية، حيث شكلت خطراً عربياً يهدد الدويلات الفارسية، التي ظهرت في المشرق الإسلامي، وسعت إلى أحياء أمجاد فارس، مما جعل تلك الدويلات تتمسك بالتبعية الاسمية للخلافة العباسية، ولم تعلن استقلالها التام، ومما يجب الإشارة إليه أن الدولة العلوية في طبرستان، هي السبب في نشر المذهب الزيدي(7) في تلك البلاد، وظهور الدويلات الزيدية و من أهمها الدولة البويهية، التي فرضت الوصاية على الخلافة العباسية لأكثر من قرن من الزمن من 334-447هـ/ 945-1055م(8).

هذه أهم الحركات المناهضة للخلافة العباسية أو الخارجة عليها، وكان بجانبها العديد من الاضطرابات

1 (الطبري، ج 9، مصدر سابق، ص 508-510.

2 (الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 13، مصدر سابق، ص 137.

3 (ابن خلدون، ج 3، مصدر سابق، ص 439.

4 (الأصفهاني، مصدر سابق، ص 542.

5 (المسعودي، مروج الذهب، ج 4، مصدر سابق، ص 245.

6 (الطبري، ج 9، مصدر سابق، ص 406-409.

7 (ينظر الفصل الثالث: ص 79.

8 (حمود، سوزي، الدولة العباسية مراحل تاريخها وحضارتها، بيروت: دار النهضة العربية، 2015م، ص 171.

والفتن، التي شهدتها بلاد الخلافة، منها ثورات الخوارج في الموصل والجزيرة الفراتية(*)، وبعض التمردات الداخلية مثل وثوب محمد بن واصل التميمي بفارس سنة 256هـ/870م⁽¹⁾، وخروج ابن الشيخ في الشام⁽²⁾.

* من الأمثلة على ثورات الخوارج خروج محمد بن عمر الشاري في الموصل سنة 248هـ/862م ، وخروج مساور الشاري في الموصل أيضاً سنة 254هـ/868م ودخوله في حروب مع جند الخلافة حتى وفاته سنة 263هـ/877م واختيار اتباعه لهارون بن عبدالله البجلي، حتى مقتله على يد المعتضد سنة 283هـ/896م، وغيرها (ابن الجوزي، ج12، مصدر سابق ، ص 5 ؛ ابن خلدون، ج3 ، مصدر سابق ، ص ص 364، 409، 410 ، 334)
⁽¹⁾ ابن الأثير، ج7 ، مصدر سابق ، 241.
⁽²⁾ ابن كثير، ج14، مصدر سابق ، ص 525.

المبحث الثاني تراجع هيمنة القادة الأتراك

لم يكن مشروع استعادة هيبة الخلافة، الذي بدأت ملامحة تظهر بشكل تدريجي في خلافة المعتمد على الله، وليد عصره، بل هو نتيجة لما تمخضت عنه الأحداث في زمن فوضى سيطرة الأتراك، والذي يمكن أن يشبه، ببذرة زرعت في زمن المتوكل على الله، وسقيت في عهد المنتصر بالله والمستعين بالله، وأورقت في عصر المعتز بالله، وأزهرت في خلافة المهدي بالله، وأثمرت في أيام المعتمد على الله، وقطف ثمارها المعتضد بالله وابنه المكتفي بالله، وذبلت في أيام المقتر بالله، وقد تظافرت مجموعة من العوامل والأسباب والظروف المتناقضة أحياناً، في الحد من نفوذ وسطوة القادة الأتراك، فاستعادت الدولة سلطتها على الجيش، واسترجعت سيادتها على العديد من الأقاليم، التي كانت خرجت عن سلطة الخلافة، ولم يبق لها عليها سوى السلطة الروحية، والمظاهر الشكلية فقط، ويمكن اجمال هذه الظروف والعوامل في :

أولاً: الصراع والتنافس بين القادة الأتراك

بدأ ظهور أسماء القادة الأتراك على المسرح السياسي الإسلامي، منذ خلافة المعتصم بالله، من أمثال الأفشين وأشناس وإيتاخ وبغا ووصيف، الذين أسندت إليهم قيادة الجيوش، وأوكلت لهم مهام القضاء على بعض الفتن، لا سيما بعد فشل محاولة العباس بن المأمون الانقلاب على عمه المعتصم، بمساندة بعض القيادات العربية والفارسية⁽¹⁾، مما جعل المعتصم يعتمد اعتماداً كلياً على الأتراك، عملاً بوصية سلفه المأمون⁽²⁾، فأسقط العرب والفرس من الدواوين⁽³⁾، وفي عهد الواثق بالله لم يعد الأتراك يتولون المهام العسكرية فقط، بل صارت تُسند إليهم المهام الإدارية، فاضحوا هم من يتقلدون الولايات التابعة للخلافة، يرسلون إليها من ينوب عنهم، ويبقون هم في سامراء، فقد قسم الواثق البلاد بين أشناس وإيتاخ، وخلع عليهم ولقبهم بالسلطين⁽⁴⁾. وبوفاة الواثق بالله الذي لم يترك ولياً للعهد من بعده، أصبح قادة الأتراك هم أهل الحل والعقد، حيث آل إليهم أمر اختيار الخليفة، فهم من استبعد ابن الواثق لصغر سنه، وأجلس جعفر المتوكل على الله على سدة الخلافة⁽⁵⁾، وبعد إقدامهم على قتل الخليفة المتوكل على الله، ووزيره الفتح بن خاقان سنة 247هـ/861م⁽⁶⁾، أصبحوا هم أصحاب السلطة الفعلية، والخليفة لا حول له ولا قوة، حسب وصف ابن الطقطقا⁽⁷⁾، غير أن المنتبع

1 (الطبري، ج 9، مصدر سابق، ص 71.

2 (المصدر نفسه، ج 8، ص ص 649-650..

3 (اللملم، ج 1، مرجع سابق، ص 259.

4 (اليقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج 3، مصدر سابق، ص 213.

5 (ابن العمراني، مصدر سابق، ص 115.

6 (السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ص 278.

7 (ابن طباطبا، مصدر سابق، ص 243.

لسياستهم مع الخلفاء وتصرفاتهم المتناقضة، وصراعاتهم المتكررة، يقف على أنه لم يجمعهم هدف واضح، يسعون إلى تحقيقه، يمكنهم من الحفاظ على استمرار تحكمهم في مقاليد السلطة؛ بل دخلوا في صراعات ومنازعات ذهب نتيجتها العديد منهم، وكانت لأسباب شخصية ومادية.

ولعل أفضل توصيف لحال الأتراك مع الخلافة، ما دعا إليه بغا الكبير عند اجتماع قادة الأتراك، وابن الخصيب لاختيار الخليفة، بعد وفاة المنتصر بالله، حيث أشار عليهم بقوله: "نجيء بخليفة نهابه ونفرقه فنبقى معه، وان جننا بمن يخافنا حسد بعضنا بعضاً فقتلنا أنفسنا" (1)، فلم يجد من يصغي إليه، وأجمع الحاضرون على استبعاد أحمد بن المعتصم، واختيار أحمد بن محمد بن المعتصم، الذي تلقب بالمستعين بالله (2)، ويبدو أن بغا الكبير لم يكن حريصاً على مصلحة الأتراك، بقدر حرصه على مصالحه الخاصة، فجنده بعد فترة وجيزة يتأمر مع وصيف، على أحد شركائه في اختيار المستعين بالله وهو أوتامش ويقتلانه، رغم استجارته بالخليفة (3)، ثم يعملان على التخلص من أداتهم التي استخدمها في قتل المتوكل على الله، وهو باغر التركي (4)، الذي جمع حولة جماعة من الأتراك، ممن شاركوا معه في قتل المتوكل، واتفق معهم على قتل المستعين بالله وبغا الكبير ووصيف، محرصاً لهم بقوله: "الزموا الدار حتى نقتل المستعين وبغا ووصيفاً، ونجىء بعلي بن المعتصم أو بابن الوثاق، فنقعه خليفة حتى يكون الأمر لنا، كما هو لهذين اللذين قد استوليا على أمر الدنيا، وبقينا نحن في غير شيء" (5)، ويتضح من ذلك أن صراع الأتراك لم يكن لتحقيق أهداف سياسية، وإنما انطلاقاً من حسد بعضهم بعضاً، وطمعاً في تحقيق مصالح شخصية، تتمثل في الاستحواذ على أكبر قدر من أموال الدولة.

ولكن قتل باغر على يد وصيف وبغا الكبير، قبل أن يتمكن من تنفيذ مخططه، وسع هوة الشقاق بين الأتراك، الأمر الذي اضطر المستعين بالله أن يرحل إلى بغداد، خوفاً من أنصار باغر، الذين عندما فشلوا في استرضاء الخليفة، وإقناعه بالعودة إلى سامراء، قاموا بإخراج المعتز بالله من السجن، ومبايعته بالخلافة (6) واشتعلت الحرب بين المعتز بالله والمستعين بالله، التي انتهت بخلع المستعين لنفسه ثم قتله (7)، وبعد خلع المستعين أصبح قادة الأتراك الذين ألحوا بالأمس على المنتصر، أن يخلع أخويه المعتز والمؤيد خوفاً من أن يؤول الأمر إليهما، هم رجال المعتز وأنصاره، فقد قتل وصيف على يد الجند الثائرين على المعتز مطالبين

1 (فوزي ، الخلافة العباسية السقوط والانهييار، مرجع سابق ، ص 26.

2 (المرجع نفسه، ص 26.

3 (الطبري، ج9، مصدر سابق، ص ص 263، 264.

4 (النويري، ج22، مصدر سابق، ص 222.

5 (الطبري، ج9، مصدر سابق، ص ص 279، 280.

6 (السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ص 285.

7 (ابن الأثير، ج7، مصدر سابق ، ص ص 273، 274.

بأرزاقهم⁽¹⁾، ولم يقف الصراع بين قادة الأتراك، بل انتقل إلى أبنائهم، فهذا موسى بن بغا يترك جبهة القتال في طبرستان، ليعود إلى سامراء ليقتل صالح بن وصيف⁽²⁾، ليس نصرة للخليفة، ولا حرصاً على الدين والدولة، بل حسداً له بسبب استيلائه على أموال قبيحة أم المعتز، وما صادره من أموال الوزراء والكتاب^(*) (3). هذا التخبط والتغير في المواقف، تبعاً لما تقتضيه المصالح الشخصية دون حساب للعواقب، دليل على عدم وجود مخطط مدروس، لتحقيق هدف محدد على المدى البعيد، بل هو صراع على مصالح شخصية أنية، ويختلف بشكل كبير عما انتهجه القادة الأتراك، في العصور اللاحقة، حيث أصبحت السيطرة على مقاليد الخلافة، هدف بعيد وُضع له منهج مدروس لتنفيذه، ولعل في الشهادة التي يوردها الصولي، خير شاهد على ذلك، حيث يقول إنه عندما عُهد إليه بتربية الراضي وأخيه المتقي، أبناء الخليفة المقتدر بالله، أراد أن يدرسهما الفقه واللغة والشعر والتاريخ، ولكن شخصيات في بلاط الخليفة أفهمته " ما نريد أن يكون أولادنا أدباء ولا علماء، وهذا أبوهم قد رأينا كل ما نحب فيه وليس بعالم. فاعمل على ذلك"⁽⁴⁾، وفي هذا دلالة واضحة على أن المتحكمين في الخلافة في عهد المقتدر بالله، من أمثال مؤنس الخادم، وابن أبي الساج، والوزراء، وحريم القصر، كان لديهم هدف واضح، وهو إبقاء الخلافة في يد خليفة ضعيف، يضمن لهم استمرار سيطرتهم على مقاليدها⁽⁵⁾، لذا نجد أن المقتدر بالله كان الأطول خلافة في من سبقه من الخلفاء العباسيين، حيث دامت خلافته 25 عاماً من سنة 295-908/320-932م، أعيد خلالها مرتين إلى الخلافة، الأولى عند افشال محاولة عبدالله بن المعتز^(**) سنة (296هـ/909م)⁽⁶⁾، والثانية عند محاولة بعض الجند تنصيب محمد بن المعتض بالله خليفة، الذي لُقّب بالقاهر سنة 317هـ/929م ولكن المقتدر أُعيد إلى الخلافة بعد ثلاثة أيام⁽⁷⁾، وهذا يدل على وجود

1 (فوزي ، الخلافة العباسية السقوط والانهييار، مرجع سابق ، ص 28.

2 (ابن خلدون، ج3 ، مصدر سابق، ص 372.

* (استولى صالح بن وصيف على أموال قبيحة ام المعتز بعد أن ظهرت في أعقاب مقتل ابنها المعتز، حيث وجد عندها 1,300,000 دينار غير الياقوت واللؤلؤ والزمرد وغيرها من المجوهرات، وهي التي رفضت أن تقتدي حياة ابنها بخمسين ألف دينار، كما قام بمصادرة أموال وزير المعتز أحمد بن إسرائيل الأنباري وأبو نوح عيسى بن إبراهيم الكاتب وعذبهما حتى الموت لانهما اشارا على المعتز بالله قتل صالح بن وصيف (النويري، ج22، مصدر سابق ، ص234 ؛ الصفيدي، ج6، مصدر سابق ، ص ص 152 ، 153).

3 (اللميلم، ج2، مرجع سابق ، ص 90.

4 (الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى بن عبد الله ، أخبار الراضي بالله والمتقي لله (تاريخ الدولة العباسية)، تح: ج هيورث دن، مصر: مطبعة الصاوي ، 1935م ، ص 26.

5 (فوزي ، الجيش والسياسة في العصر الأموي ومطلع العصر العباسي، مرجع سابق ، ص 158.

** (عبدالله بن المعتز بالله بن المتوكل على الله الامير العباسي، ولد سنة 247هـ/861م، شاعر وكاتب ، أخذ الأدب عن أبي العباس المبرد وأبي العباس ثعلب وغيرهم ، له العديد من المصنفات في ضروب الادب والشعر منها طبقات الشعراء، وكتاب البديع، وكتاب الجوامع والصيد، وكتاب السرقات، وكتاب أشعار الملوك وغيرها ، قتل سنة 296هـ/909م، بعد محاولته خلع الخليفة المقتدر بالله (ابن خلكان، ج3، مصدر سابق، ص ص 76 ، 77).

6 (ابن كثير، ج14 ، مصدر سابق ، ص 749.

7 (ابن الساعي، مصدر سابق، ص 79.

مشروع لضمان استمرار سيطرة قادة الجيش على الخلافة، والذي تبلور في خلافة الرازي بالله، فيما عرف بإمرة الأمراء، حيث أصبح قادة الجند الذين لديهم قوة تابعة لهم، هم أصحاب السلطة الفعلية، من أمثال توزون والبريدي ومحمد بن رائق⁽¹⁾، والواقع أن صراعات قادة الأتراك، والتي كانت تنتهي باستبدال الخلفاء، من العوامل المهمة التي عجلت بزوال حقبة الفوضى، عند ظهور شخصية قوية، استطاعت أن تنتزع قيادة الجيش من يد الأتراك المتصارعين، وتعيد للخلافة شيئاً من قوتها وهيبتها.

ثانياً: جهود خلفاء فترة الفوضى

أدرك خلفاء بني العباس مغبة اعتمادهم على العنصر التركي في قيادة الجيوش، وإدارة البلاد وتقديمه على العرب والفرس، الذين قامت على أكتافهم الدولة العباسية، وشعروا بالخطر الذي يتهدد الخلافة منذ عصر المعتصم، غير أن الخطر أصبح ظاهراً للعيان ولموسماً بعد وفاة الواثق بالله سنة 232هـ/846م⁽²⁾، حيث تصدر القادة الأتراك المشهد السياسي، باختيارهم الخليفة المتوكل، الذي كان يدرك أن القوة التي جاءت به إلى سدة الخلافة، قادرة على استبداله بغيره متى رأت أن وجوده يشكل خطراً على مصالحها، ويعلم بأنه ليس لديه القوة التي تمكنه من الدخول في مواجهة مباشرة مع الأتراك، الذين يتحكمون في مفاصل الدولة، ففي أيدهم القوة المتمثلة في الجيش وفي أيدهم المال، حيث كانت البلاد مقسمة بين أشناس وإيتاخ في زمن الواثق⁽³⁾، لذا اتبع المتوكل سياسة النفس الطويل، فأخذ بالتقرب إلى العامة والفقهاء برفع محنة خلق القرآن، ثم أخذ يعمل في سحب البساط من تحت أرجل الأتراك، وحتى لا يكرر خطأ أخيه الواثق، بعدم تسمية ولياً للعهد، أخذ المتوكل البيعة بولاية العهد لثلاثة من أبنائه، هم المنتصر فالمعتز ثم المؤيد على الترتيب، واتباع ذلك بتقسيم البلاد بينهم، بعد أن تخلص من إيتاخ⁽⁴⁾، إضافة إلى مجموعة من الخطوات تمت الإشارة إليها سابقاً⁽⁵⁾، والخطوات التي أقدم عليها المتوكل لم تكن تخفى على زعماء الأتراك، من أمثال بغا الكبير ووصيف، وأن الهدف منها هو استئصال شأفة الأتراك، والعودة بالخلافة إلى زمن قوتها، ففرروا التخلص منه قبل أن يتخلص منهم، فقاموا بقتله هو ووزيره الفتح بن خاقان، بالتواطؤ مع ابنه المنتصر بالله سنة 247هـ/861م⁽⁶⁾.

قتل المتوكل وتمت البيعة لابنه المنتصر بالله، الذي على الرغم من قصر مده خلافته، التي لم تتجاوز الستة أشهر، إلا أنه حاول خلالها الحد من سلطة الأتراك، فقام بإبعاد وصيف بإرساله على رأس جيش لقتال

1 (للمزيد ينظر: الألسي، ناريمان صادق عبدالقادر، الخلافة العباسية وعصر إمرة الأمراء (رسالة ماجستير غير منشورة)،

جامعة الملك عبد العزيز - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - قسم التاريخ، 1979م - 1980م

2 (السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ص 273.

3 (اليقوبي، تاريخ اليقوبي، ج3، مصدر سابق، 213.

4 (الهامي، مرجع سابق، ص 600.

5 (ينظر الفصل الأول: ص 13.

6 (ابن خلدون، ج3، مصدر سابق، ص ص 349، 350.

الروم، وأمره بالمرابطة في الثغور أربع سنوات(1)، وكان يجاهر برغبته في الانتقام من الأتراك، الذي كان يسميهم قتلة الخلفاء(2)، ولكنه كان مستضعفاً تطارده تهمة قتل أبيه، فأجبر على خلع أخويه المعتز والمؤيد من ولاية العهد، خوفاً من أن تؤول الخلافة إليهما فينتقمان من قتلة والدهما، والباحث يميل إلى أن إصرار ابن الخصيب وزعماء الأتراك على خلع المعتز والمؤيد، كان ضمن مؤامرة تحاك في الخفاء للتخلص من المنتصر، واختيار خليفة يكون طوع إرادتهم، فالمنتصر لم يلبث بعد خلع أخويه سوى شهر وبضعة أيام ليلاقي حتفه(3)، واغلب المصادر تشير بأصابع الاتهام إلى الأتراك كما أسلفنا.

أما المستعين الذي خلف المنتصر باختيار زعماء الأتراك، بغا الكبير وأوتامش وبغا الشرابي(3) واستوزر أوتامش، فكان أول خليفة عباسي يستوزر تركيا، وكانت بيوت الأموال تحت تصرف أوتامش وشاهك الخادم وأم المستعين، الأمر الذي أثار حفيظة بغا الكبير ووصيف، فعملاً على التخلص من أوتامش، فرحب المستعين بمقتله ولعنه على المنابر، محاولاً توسيع شقة الخلاف بين زعماء الأتراك، واتبع ذلك بخطوة أخرى في نفس الاتجاه، حيث أسند مهام بغا الكبير إلى باغر التركي، وحرص بغا ووصيف على قتله(4)، وتمكن بهذه الخطوة غير المقصودة من تقسيم الأتراك إلى فريقين متصارعين، وكان نتيجة ذلك خلع المستعين والبيعة للمعتز، الذي وصل في عهدة الصراع ذروته، وعمل المعتز على تقريب العناصر غير التركية إلى جانبه، خاصة العرب والأبناء والمغاربة وغيرهم، من مكونات الجيش، التي أبدت تذمرها من عبث الأتراك بالخلافة، فتخلص من بغا الشرابي، وقُتل وصيف على يد الجند الثائرين(5)، لكن المعتز لم تكن لديه الخبرة الكافية، ونتيجة لخوفه من إخوته وبني عمومته، وعدم اعتماده عليهم، قام بسجن ولي عهده المؤيد ثم قتله(6)، وقام بنقي أخيه أبي أحمد بن المتوكل، الذي قاد الجيش الذي أرغم المستعين على خلع نفسه، كما نفي عمه علي بن المعتصم(7)، ونفي محمد بن الواثق إلى بغداد(8)، لأنه كان يخشى أن يتكرر معه ما حدث مع المستعين بالله، وأن يجتمع الأتراك على غيره، ويمكن أن نستنتج من تصرف المعتز هذا، أن الأتراك كان نفوذهم منحصراً في سامراء، وأن تصرفات الأتراك كانت لحظية وغير مدروسة، وتتسم بالتهور والعجلة وفرض الأمر الواقع؛ لذا اكتفى

1 (ابن كثير، ج14، مصدر سابق، ص 460.

2 (الطبري، ج9، مصدر سابق، ص ص 252- 253

* (تم خلع المعتز والمؤيد في 28 صفر سنة 248هـ/862م وكانت وفاة المنتصر في 5 ربيع الاخر من نفس السنة (الطبري، ج9، مصدر سابق، ص 251 .)

3 (ابن خلدون، ج3، مصدر سابق، ص 354.

4 (ابن كثير، ج14، مصدر سابق، ص 480.

5 (الطبري، ج9، مصدر سابق، ص 374.

6 (اللبيلم، ج2، مرجع سابق، ص 67.

7 (ابن الجوزي، ج12، مصدر سابق، ص 64.

8 (الدوري، دراسات في العصور العباسية المتأخرة، مرجع سابق، ص 66.

المعتز بإبعاد المرشحين للخلافة إلى بغداد، كما أن المعتز لم يستغل الخلاف بين مكونات الجيش، لاعتماده على الأتراك في حرب الأتراك، ومما زاد الأمر سوءاً، خلو بيوت الأموال في الوقت الذي كان فيه الجند يطالبون بأرزاقهم، فأجبر على التنازل عن الخلافة مكرهاً ثم قُتل⁽¹⁾.

أجبر صالح بن وصيف وباكيباك المعتز على خلع نفسه، واختاروا للخلافة محمد بن الواثق الذي تلقب بالمهتدي بالله، والذي رفض أن يقبل الخلافة دون أن يقابل المعتز، ويسمع منه عجزه عن الاستمرار في الخلافة وخلعه لنفسه طائعاً⁽²⁾، وهي محاولة من المهتدي لفرض شخصيته على الأتراك، لاستعادة شيئاً من هيبة الخلافة، وإن كان ذلك لا يعدو أن يكون إجراءً شكلياً دون مضمون، فقد أخذ الأتراك المعتز بعد أن خلع نفسه من حضرة المهتدي، وأودعوه السجن، ليخرجوه بعد أيام وقد فارق الحياة، دون أن يحرك المهتدي ساكناً، وسجن المعتز وقتله لم يكن بأمره ولا إرادته، وكان المهتدي يختلف عن سابقه، بشخصية قوية تمتاز بالحزم والشجاعة والورع، وكانت سياسته تقوم على أساس أن إصلاح الخلافة، يبدأ بإصلاح الخليفة نفسه، فبدأ بنفسه فقلل نفقات الخليفة وآل بيته، وحطم أدوات اللهو، وباع حيوانات الرهان، وأحدث خيمة للمظالم جلس فيها بنفسه، وقرب العلماء والفقهاء، وتشبه بعمر بن عبدالعزيز⁽³⁾، فاكسب مكانة كبيرة في قلوب الناس، والتفت حوله شرائح من الجند، فجاهر بعدائه لزعماء الأتراك، بل إنه أشهر سيفه في وجوههم، مهدداً إياهم بأنه ليس كمن سبقه: "ولست كمن تقدمني مثل أحمد بن محمد المستعين، ولا مثل ابن قبيحة؛ والله ما خرجت إليكم إلا وأنا متحفظ، وقد أوصيت إلى أخي بولدي، وهذا سيفي؛ والله لأضربن به ما استمسك قائمه بيدي"⁽⁴⁾، وعمل على ضرب قادة الأتراك بعضهم ببعض، فأرسل سراً إلى موسى بن بغا، الذي كان في طبرستان لمحاربة الحسن بن زيد، يستعديه على صالح بن وصيف⁽⁵⁾، وبعد أن تخلص من صالح بن وصيف، أرسل إلى باكيباك يحثه على قتل موسى بن بغا، غير أن الأخير تظن إلى غايات المهتدي، فأخبر موسى بكتاب المهتدي، فقرر الأتراك التخلص من المهتدي⁽⁶⁾، بل أن المهتدي لم يتردد في قتل باكيباك⁽⁷⁾، مراهناً على الجند من غير الأتراك، الذين التفوا حوله؛ ولكن عدم وجود قيادة موحدة لأولئك الجند؛ جعلتهم ينهزمون أمام قوة الأتراك، الذين قبضوا على المهتدي وحاولوا إرغامه على خلع نفسه فأبى، فقاموا بقتله كما أسلفنا.

وإذا كان المهتدي لم يستطع في حياته القضاء على سيطرة الأتراك على الخلافة، واستبدادهم بالخلفاء؛

(1) أيوب، مرجع سابق، ص 110.

(2) النويري، ج2، مصدر سابق، 233.

(3) السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، 287.

(4) الطبري، ج9، مصدر سابق، ص 442.

(5) المسعودي، مروج الذهب، ج4، مصدر سابق، ص 49.

(6) فوزي، الجيش والسياسة في العصر الأموي ومطلع العصر العباسي، مرجع سابق، ص 103.

(7) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج3، مصدر سابق، ص 237.

فإن مقتله كان نهاية عصر فوضى الأتراك، وبداية استعادة الخلافة لهيبتها، فموسى بن بغا ومفلح وغيرهم من قادة الأتراك، ممن جاءوا بالمعتمد إلى سدة الخلافة، لم يجدوا مناصاً من الرضوخ لما كان يسعى إليه المهدي، والخضوع لرغبة مكونات الجيش، وإصرارهم على أن تسند قيادة الجيش إلى أحد إخوة الخليفة؛ فكان اختيار أبي أحمد بن المتوكل لقيادة الجيش نقطة التحول في مسيرة الخلافة العباسية.

ثالثاً: تدمير مكونات الجيش من تصرفات القادة الأتراك

كان تشكيل الجيش الإسلامي في بداية العصر العباسي، على النمط الذي كان عليه في العصر الأموي، فكان قوامه العرب والفرس، ففي خلافة المنصور كان يتألف من أربع فرق أساسية، هي اليمانية ومضر وربيعية والخرسانية أي الفرس⁽¹⁾، وهو الأساس الذي قام عليه الجيش العباسي، زمن الدعوة العباسية في خراسان تحت قيادة أبي مسلم الخراساني، إضافة إلى الموالي والمماليك، الذين ازداد الاعتماد عليهم أكثر، حتى إن المهدي (158-169هـ/775-785م) أنشأ ديواناً خاصاً أطلق عليه ديوان الموالي والغلمان⁽²⁾، وفي خلافة المأمون ازداد تجنيد غير العرب والفرس، وخاصة من بلاد ما وراء النهر وما جاورها، حتى أصبحوا يشكلون قوام الجيش العباسي في عهد المعتصم بالله، الذي أسقط العرب والفرس من الدواوين، وأصبح الاعتماد الأساسي للخلافة على أولئك الجند، الذين أطلق عليهم تجاوزاً الأتراك، على الرغم من أنهم ينتمون إلى بلاد مختلفة، مثل فرغانة وأشروسنة والصغد والشاش وغيرها، ويرجع ذلك لسببين الأول: أن العرب كانوا يطلقون على سكان بلاد ما وراء النهر، من غير الفرس اسم الترك أو الأتراك، وهو اسم جنس لمجموعة من القبائل التي تقطن تلك البلاد، وخاصة القبائل البدوية المرتحلة، التي تعيش في تلك البلاد وما جاورها⁽³⁾، والسبب الثاني: أن أشهر قادة الجيش العباسي في فترة سيطرة الجند على الخلافة كانوا من الأتراك.

وقبل الخوض في موضوع تدمير مكونات الجيش من تردي أوضاع الخلافة، ينبغي التوقف عند نقطة مهمة، ألا وهي حقيقة تكوين الجيش العباسي، فأغلب المصادر التي تعرضت لذلك تشير إلى أن المعتصم كان يكثر من شراء الأتراك، ويضمهم إلى صفوف جيشه، وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها، ولكن ضخامة تلك الأعداد التي بلغت مئات الألوف، لا يمكن التسليم بأنها جاءت عن طريق الرق والشراء، في زمن تكاد تكون فيه

¹ فوزي، فاروق عمر، تاريخ النظم الإسلامية دراسة لتطور المؤسسات المركزية في الدولة في القرون الإسلامية الأولى، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010م، ص 225.

² فوزي، الجيش والسياسة في العصر الأموي ومطلع العصر العباسي، مرجع سابق، ص 265.

³ (كتاجي، زكريا، الترك في مؤلفات الجاحظ ومكانتهم في التاريخ الإسلامي حتى أواسط القرن الثالث الهجري، بيروت: دار الثقافة، (د.ط)، 1972م، ص ص 27-28.

الفتوحات الإسلامية قد توقفت(*)، لذا يجب البحث عن تفسير منطقي لهذه الحقيقة؛ لذا نفترض أن الجيش العباسي في عصر المأمون والمعتصم، لم يكن يعتمد على تجنيد الرقيق فقط، بل هناك مصدراً آخر للتجنيد هو الارتزاق، أي تجنيد الشباب من بلاد ما وراء النهر كمرتزقة في الجيش الإسلامي، ويمكن تعليل ذلك إضافة إلى ضخامة تلك الأعداد، مع شبه توقف الفتوحات الإسلامية، بأن المأمون كان يكتب إلى السامانيين عماله على ما وراء النهر، بشأن تجنيد الأتراك (1)، فلو كان أولئك الأتراك جاؤوا نتيجة للفتوحات لطالبهم بنصيب الخلافة منهم كونهم غنائم، كذلك فإن الجيش العباسي كان يضم فرقة كبيرة يطلق عليها اسم المغاربة، والتي تذكر المصادر أن المعتصم كان يجلبهم من حوف مصر واليمن(2)، ومن المعلوم أن مصر لم تكن دار حرب، منذ فتحها سنة 19هـ/640م على يد عمرو بن العاص(3)، وإذا كان هؤلاء الجنود أصلهم رقيق وأسرى، لماذا لا نجد ذكراً للبيزنطيين والأرمن وغيرهم في الجيش العباسي، على الرغم من أن الحدود الشمالية لبلاد الإسلام، لم تنقطع فيها الغزوات والحروب طيلة العصر العباسي، وإذا كان ذلك نتيجة الشراء والأسر، لماذا انقطع التجنيد بعد خلافة المتوكل على الله، مع أن الأوضاع في بلاد ما وراء النهر لم تتغير؛ بل على العكس من ذلك فإن السامانيين ازدادوا قوة في العصور التالية، ومما يؤيد فرضية الارتزاق، أن الكثير من المجندين في الجيش العباسي احتفظوا باسمائهم، مثل أشناس وبغا وأوامش وإيتاخ وباغر وباكيباك وغيرهم، على غير ما عهدناه في العصور السابقة من تغيير أسماء المماليك إلى أسماء عربية، إضافة إلى أن الجند الأتراك كان لهم ولاء كبير

(*) بالرجوع إلى ما تذكره المصادر والدراسات حول أعداد الجند في عهد المعتصم باعتباره عصر الذروة في تجنيد الأتراك وغيرهم، نجد أن تلك الأرقام تصل إلى أرقام كبيرة لا شك في أنها مبالغ فيها، فيذكر الذهبي أن جيش المعتصم في فتح عمورية ما بين المائتي ألف وخمسمائة ألف جندي (الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 10، مصدر سابق، ص 297)، وحيث أن أغلب المصادر تؤكد على أن غالبية جيش المعتصم كان من الأتراك فهذا يعني أن نصف الجيش على أقل تقدير من الأجانب، وهذا الرقم لا يختلف كثيراً عن العدد الذي يذكره صاحب كتاب مختصر تاريخ العرب عند حديثه عن عدد الأتراك عند انتقال المعتصم إلى سامراء حيث يذكر منتان وأربعون ألفاً (أمير، مرجع سابق، ص 248)، مع ملاحظة أن الشاكرية والابناء والعرب لم ينتقلوا إلى سامراء بل بقوا في بغداد، فإذا سلمنا بصحة هذه الأعداد وإذا كان ممالك المعتصم قبل توليه الخلافة كانوا ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف حسب روايتي اليعقوبي والكندي، وأن المعتصم تولى الخلافة في سنة 218هـ/833م وانتقل إلى سامراء في أواخر سنة 220هـ/835م أو بداية سنة 221هـ/836م على اختلاف الروايات فإن الفترة من خلافته إلى الانتقال إلى سامراء أقل من ثلاث سنوات؛ وعليه فإن مقدار الزيادة خلال هذه الفترة بلغ مائة وستة وثلاثون ألفاً (136000) أي بمعدل سنوي قدره خمسة وأربعون ألفاً وثلاثمائة وثلاثون (45333) من الجنود الشباب القادرين على حمل السلاح سنوياً، فإذا كانت هذه الأعداد عن طريق الشراء أو الأسر فيجب أن يضاف إليهم أضعافهم من النساء والأطفال الذين هم أكثر عرضة للأسر والسبي، وإذا عممنا ذلك على حواضر الإسلامية بنسب مختلفة وعلى مدار قرنين من الزمن من بداية الفتوحات الإسلامية حتى عصر المعتصم لا بد أن تتغير التركيبة السكانية في العراق والشام والجزيرة الفراتية، غير أن الواقع خلاف ذلك تماماً فتلك الأعراق اندمجت في المجتمعات العربية واذبت فيها واكتسبت خصائصها مما يدل على كونها أقلية بالنسبة لعدد السكان الأصليين، وهذا يثبت فرضية أن تلك الأعداد التي دخلت الجيش العباسي ليس عن طريق الرق فقط بل دخلوا كمرتزقة ولفترة زمنية محدودة لا تتجاوز الأربعة عشر سنة خلافة المعتصم والوائق، وبالتالي مهما كانت الأعداد كبيرة فلن تؤثر في التركيبة السكانية للبلاد. الباحث

(1) فوزي، الجيش والسياسة في العصر الأموي ومطلع العصر العباسي، مرجع سابق، ص 141.

(2) ابن لاثير، ج 6، مصدر سابق، ص 453؛ زيدان، ج 1، مرجع سابق، ص 164.

(3) البلاذري، فتوح البلدان، مصدر سابق، ص 298.

للخلافة العباسية على الرغم من ضعفها، مما يدل على دخولهم في طاعتها طواعية، واستناداً إلى فرضية الارتزاق السابقة، يمكن فهم الروابط العرقية التي جمعت مكونات الجيش العباسي، والأسباب التي جعلت المعتصم يقسم مدينة سامراء تقسيماً عرقياً، ليفصل بين مكونات الجيش ويمنع الاحتكاك بينها(1).

ومن المعروف أن الجيوش متى توقفت عن الغزو، والحروب واستقرت في ثكناتها، يكثر تمرداتها ومطالبتها بالأرزاق، وحيث أن موارد الخلافة في الفترة موضوع الدراسة كانت محدودة، وما يصل منها يذهب إلى القادة الأتراك، المتحكمين في مقاليد الخلافة، الأمر الذي أدى إلى تدمير مكونات الجيش الأخرى، غير المستفيدة من الفوضى، والأوضاع التي آل إليها حال الخلافة، وسخطها على القادة الأتراك، السبب المباشر في ذلك، ففي سنة 249هـ/863م ثار الجند من الشاكرية والأبناء، وانضمت إليهم العامة ساخطين على تحكم الأتراك في الخلافة، ففتحوا السجون، وقطعوا بعض الجسور، ونهبوا الدواوين في بغداد(2)، وبعد ذلك بأقل من شهر، هاجم مجموعة من المغاربة وغيرهم السجن في سامراء، وأخرجوا من فيه فخرج إليهم أوتامش وبغا الكبير في من معهم من الأتراك، فقتلوا جماعة منهم، وأحرقوا حوانيت التجار وبعض المنازل(3)، وعندما حدث التنافس بين أوتامش من جهة، وبغا ووصيف من جهة أخرى، حرض وصيف وبغا الجند على أوتامش، الذين اتهموه بأخذ ارزاقهم، وقاموا بقتله وقتل كاتبه(4)، ومن ذلك اعتراض الأبناء على اختيار الأتراك للمستعين بالله للخلافة، ودخولهم في قتال مع الأتراك، استمر ثلاثة أيام، تراجع في نهايتها الأبناء، بعد أن فرق المستعين الأموال في الجند(5)، وفي خلافة المعتز الذي عمل على تقريب المغاربة والعرب والأبناء، وتمكن بمساعدتهم من التخلص من بغا الشرابي، الذي شكل هاجساً له، حيث قُتل على يد وليد المغربي(6)، وقام المغاربة بحرق جثته(7)، وحين خلع الأتراك المعتز وبيعوا للمهتدي، انتفض الشاكرية في بغداد، ونادوا بالبيعة لأبي أحمد بن المتوكل(8)، لما يحظى به من مكانة لدى الجند، بعد دوره المميز في الحرب بين المعتز والمستعين، وربما كان هذا هو السبب الذي دفع المهتدي بالله إلى نفيه إلى الحجاز(9).

وفي خلافة المهتدي وصل الخلاف بين الأتراك وخصومهم، من مكونات الجيش الأخرى، خاصة المغاربة

1 (الميليم، ج2، مرجع سابق، ص ص 218-222.

2 (ابن الجوزي، ج12، مصدر سابق، ص 20.

3 (الطبري، ج9، مصدر سابق، ص ص 262، 263.

4 (اليقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج3، مصدر سابق، ص 228.

5 (المصدر نفسه، ج3، ص 227.

6 (الهامي، ج2، مرجع سابق، ص 33.

7 (النويري، ج22، مصدر سابق، ص 231.

8 (ابن الأثير، ج7، مصدر سابق، ص 201.

9 (اليقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج3، مصدر سابق، ص 236.

والأبناء ذروته، فهاجم المغاربة الجوسق ودخلوا في قتال مع الأتراك، وأسفر ذلك الخلاف عن مقتل زعيمين من زعماء المغاربة، هما محمد بن راشد، ونصر بن سعيد، على يد رجال باكيباك⁽¹⁾، وقد أحسن المهدي استغلال الخلاف بين المغاربة والأتراك أحسن استغلال، وتدل المراسلات التي جرت بينه وبين قادة الجند الثائرين، ليس على الخليفة وإنما لنصرتة، والتي تولاها عبدالله بن الوائق، حيث طالب الجند بضرورة إسناد قيادة الجيش إلى أحد إخوة الخليفة – وكان المرشح لها هو عبدالله بن الوائق – وأن لا تبقى القيادة في يد الأتراك⁽²⁾، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن الجند هددوا الزعماء الأتراك، موسى بن بغا وبكيباك ومفلحاً من مغبة التعرض للخليفة بسوء، وأنه إذا حدث ذلك فإن حياتهم ستكون الثمن⁽³⁾، فأذعن قادة الأتراك لمطالب الجند، وأرسلوا إليهم بالكتب التي تحمل التزامهم بالسمع والطاعة للخليفة⁽⁴⁾، وهذا يدل على أن الكتلة المعارضة لتحكم القادة الأتراك في الخلافة كانت تمثل قوة كبيرة، جعلت المهدي بالله يستشعر بالقوة، ويزداد إصراراً على تحقيق الهدف الذي تبناه منذ توليه الخلافة، وهو استئصال شأفة الأتراك، وإعادة هيبة الخليفة، لا سيما وأنه نال حب وتأييد العامة والفقهاء؛ لما اتصف به من عدل وزهد وتقشف⁽⁵⁾، مما جعله لا يتورع عن التخلص من أكبر قادة الأتراك نفوذاً وهو باكيباك، في خطوة جريئة، شُبهت بما قام به جده المنصور، حين أقدم على قتل أبي مسلم الخراساني^{(6)(*)}، ولكن النتيجة اختلفت على الرغم من تشابه الغايات والأسلوب، – ليقضي الله أمراً كان مفعولاً – فقد ثار أتباع باكيباك على المهدي ومن معه من الجند، وانضم إليهم إخوانهم من الأتراك، الذين كانوا مع الخليفة، ونتيجة لعدم وجود قيادة موحدة للجند الموالي للمهدي، لم يتمكنوا من الصمود في وجه الأتراك؛ مما أدى إلى مقتل الخليفة المهدي⁽⁷⁾، وانسحاب الأتراك الذين كانوا في صفوف المهدي وتخليهم عنه فيه إشارة واضحة، إلى مدى التذمر الذي وصل إليه الجند، والذي لم يقتصر على العرب والفرس والأبناء والمغاربة والشاكرية فقط، بل تعداهم إلى الأتراك أنفسهم.

1 (الطبري، ج9، مصدر سابق، ص 369.
2 (حمادة، محمد ماهر، الوثائق السياسية والإدارية العائدة للعصور العباسية المتتالية 247-656هـ/861-1258م، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط3، 1985م، ص 110.
3 (ابن الأثير، ج7، مصدر سابق، ص 223.
4 (حمادة، مرجع سابق، ص ص 110-111.
5 (الخطيب البغدادي، ج4، مصدر سابق، ص ص 553 – 558.
* (عبدالرحمن بن مسلم الخراساني، اسند اليه إبراهيم الامام قيادة الدعوة في خراسان، فأقام الدعوة للعباسيين، وبعد قيام الدولة تولى أعمال خراسان للسفاح ومن بعده للمنصور الذي استعان به على التخلص من عمه عبدالله بن علي، ولكن المنصور رأى فيه خطراً على الخلافة خاصة بعد ان رفض ولاية مصر وتمسك بخراسان، فاستدرجه المنصور وقتله سنة 237هـ/754م (ابن خلكان، ج3، مصدر سابق، ص ص 145-155)
6 (الأزدي، أبو زكرياء يزيد بن محمد بن الياس بن القاسم، تاريخ الموصل، تح: علي حبيبة، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، (د.ط)، 1967م، ص 164.
7 (الطبري، ج9، مصدر سابق، ص ص 462-468.

إضافة إلى الظروف والعوامل التي سوف يتم التعرض لها في موضعها⁽¹⁾، هناك أسباب أخرى أسهمت بشكل كبير في تراجع سلطة الأتراك، وسيطرتهم واستبدادهم بالخلفاء، أمام المد الإصلاحية الذي تبناه الخلفاء على ضعفهم، بمساندة الجند والعامّة، منها الأخطار الخارجية المحدقة بالبلاد، ففي خلافة المستعين تزامنت ثورة الجند في بغداد مع وصول الأنبياء بمقتل عمر بن عبيدالله، وعلي بن يحيى الأرمني، في غزو الروم، الأمر الذي جعل الناس تنصرف عن الثورة، وتستجيب لنداء النفير لنصرة الثغور⁽²⁾، كما أن الخلفاء كانوا يستغلون الأخطار التي تهدد بلاد المسلمين للتخلص من قادة الأتراك، وقد مر معنا كيف أرسل المنتصر وصيفاً لقتال الروم، وأمره بالمرابطة بالثغور أربع سنوات⁽³⁾، وكيف جهز المعتز جيشاً لحرب الحسن بن زيد، جعل قيادته إلى موسى بن بغا ومفلح⁽⁴⁾، وعند خلع المعتز وبيعة المهدي، وعزم موسى بن بغا العودة، كاتبه المهدي بعدم الحضور⁽⁵⁾، وعند قدوم موسى بن بغا إلى سامراء ومقتل صالح بن وصيف، جهزه الخليفة مع باكيك ومفلح لحرب مساور بن عبد الحميد الشاري بالكحيل⁽⁶⁾، أما حركة الزنج التي كانت تتمدد بالقرب من دار الخلافة، فكانت من الأسباب التي جعلت الناس تلتف حول الموفق، لاسيما بعد عجز قادة الأتراك من تحقيق نصر يذكر عليها.

ومن الاسباب التي أسهمت في تراجع نفوذ الأتراك، وجود قوة فارسية تعد المنافس الأقوى لهم، تتحكم في ولاية من أهم ولايات المشرق الإسلامي، وهي خراسان مهد الدعوة العباسية، إضافة إلى ولاية بغداد وشرطتها وشرطة سامراء، والمتمثلة في أسرة طاهر بن الحسين الخزاعي، الذين شكّلوا معارضة فارسية عربية، تستند إلى قوة مستقلة يمكن أن تدعمها عند الحاجة، لذا نجد أن أغلب الحركات المناهضة للأتراك كانت تخرج من بغداد، حيث كانت قبضة الأتراك أضعف منها في سامراء، ونفوذ الطاهريين أكبر، فعندما خلع المنتصر أخويه من ولاية العهد، أرسل بكتاب إلى محمد بن عبدالله بن طاهر في بغداد، يوضح له فيه خلفيات الموضوع، خوفاً من ظهور معارضة في بغداد⁽⁷⁾، ويذكر اليعقوبي في تاريخه " ولم يكن أصحاب المستعين لأحد أخوف منهم لصاحب خراسان"⁽⁸⁾، يعني طاهر بن عبدالله بن طاهر، الذي توفي في خلافة المستعين، فطلب الأتراك من المستعين أن يُسند ولاية خراسان، لأخيه محمد بن عبدالله بن طاهر خلفاً له، والذي رفض

(1) ينظر الفصل الثالث : ص 97.

(2) النويري، ج22، مصدر سابق، ص 220.

(3) شاكر، ج2، مرجع سابق، ص 50.

(4) الطبري، ج9، مصدر سابق، ص ص 373، 378.

(5) ابن الأثير، ج5، مصدر سابق، ص 205.

(6) الطبري، ج9، مصدر سابق، ص 455.

(7) حمادة، مرجع سابق، ص 86.

(8) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج3، مصدر سابق، ص 227.

محتجاً، بأن أخاه قد أوصى لابنه من بعده⁽¹⁾، وكان هدف الأتراك هو إبعاد الطاهريين عن بغداد، لما يشكلونه من قوة داعمة للخلافة، وعندما شعر المستعين بخطر أنصار باغر التركي، لجأ إلى محمد بن عبدالله بن طاهر في بغداد⁽²⁾، ومعه وصيف وبغا الكبير، الذين لم يعد لهما دور يذكر في بغداد، بعد أن كانا أصحاب السلطة الفعلية في سامراء، وكان محمد بن عبدالله بن طاهر، هو قائد الحرب وهو من دخل في المفاوضات مع أبي أحمد، وأجبر المستعين على خلع نفسه⁽³⁾، ومما يؤكد على دور الطاهريين أن المعتز، الذي كانت سياسته تقوم على الاعتماد على غير الأتراك، أرسل إلى محمد بن طاهر بن عبدالله بن طاهر في خراسان، يطلب منه أن يمدّه بقوة تسانده، فأرسل إليه قوة بقيادة عمه سليمان بن عبدالله بن طاهر، ولكن الأتراك المتغلبين على المعتز، أصروا على عدم بقاء هذه القوة في سامراء وأن ترسل إلى بغداد⁽⁴⁾.

ومن الأسباب غير المباشرة في تراجع نفوذ الأتراك، وسيطرتهم على الخلافة، وجود بغداد كقاعدة للحرس القديم للخلافة العباسية، المتمثل في العرب والفرس، ومركز قوي للمعارضة المناهضة للأتراك، ونفوذهم منذ زمن المتوكل، الذي سبق وأن أشرنا، إلى أنه عندما أراد التخلص من إيتاخ، استدرجه إلى بغداد للقضاء عليه، وأن المستعين بالله لجأ إلى بغداد عندما شعر بخطر أنصار باغر؛ مما دفع الأتراك إلى محاولة استرضائه وإعادته إلى سامراء، خوفاً من نقل العاصمة إلى بغداد، وعندما أصر على عدم العودة، وجدوا أن استبدال الخليفة أهون عليهم من نقل الخلافة خارج سامراء، فجاءوا بالمعتز، كما أنها كانت دائماً المكان الذي يُرسل إليه الخلفاء من يخشونهم من أبناء الخلفاء، خوفاً من أن يبايع الأتراك أحدهم⁽⁵⁾، باعتبارها العاصمة التاريخية للعباسيين، والأكثر ارتباطاً بها وولاءً لها، وعندما أراد الموفق أن يحتجز المعتمد بعد محاولته الهروب إلى ابن طولون في مصر، قام باحتجازه في بغداد⁽⁶⁾ وسوف نناقش دوافع ذلك في موضعه.

إضافة إلى ذلك توقف تجنيد الأتراك الجدد واستجلابهم، ورحيل الجيل الأول منهم، الذين على رغم من اعتناقهم الإسلام؛ إلا أنهم احتفظوا بثقافتهم البدوية وأسمائهم التركية، وظهور جيل جديد من المولدين من أبنائهم، الذين نشأوا في البيئة الإسلامية، وتأثروا بالحضارة العربية الإسلامية، التي صقلت أخلاقهم وحسنت طباعهم، فتغير سلوكهم، وأصبحوا يشعرون بالانتماء إلى هذه البلاد، على خلاف أسلافهم، من أمثال صالح ابن وصيف، وموسى بن بغا، ومحمد بن أوتامش وغيرهم، وهذا الأمر لا يسري على القادة فقط، بل ينسحب

1 (اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج3، مصدر سابق، ص 227.

2 (ابن خلدون، ج3، مصدر سابق، ص 359.

3 (ابن كثير، ج14، مصدر سابق، ص ص 484-485.

4 (اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج3، مصدر سابق، ص 233.

5 (المصدر نفسه، ج3، ص 234.

6 (النويري، ج22، مصدر سابق، ص 245.

على الجند الأتراك الذين حل أبناءؤهم محلهم.

هذه الظروف والعوامل التي أسهمت في خلق المناخ المناسب لانطلاق عملية إصلاحية، تهدف إلى استعادة هيبة الخلافة وانتشالها من الفوضى، التي تسببت فيها سيطرة الأتراك، واستعادة مكانتها ودورها المنوط بها، في الدفاع عن الإسلام وبلاده، وهذه الغاية لم تكن مطلباً للخلفاء العباسيين فقط، بل هي غاية عامة تجتمع عليها شرائح المجتمع الإسلامي كافة، بما في ذلك قادة الأتراك - السبب المباشر في الفوضى - لأنهم على يقين بأن بقاءهم وبقاء مصالحهم، والحفاظ على المكاسب التي حققوها، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود الخلافة، لذا عملوا على التخلص من الخليفة التقي الشجاع المهدي بالله، وجاءوا بخليفة مستضعف منهمكاً في ملذاته منصرفاً عن شؤون الحكم، ولكن الرياح جرت بما لا تشتهي سفن الأتراك، فإصرار الجند على إسناد القيادة الجيش إلى أحد أبناء البيت العباسي، جاء بأبي أحمد طلحة بن المتوكل، - الموفق - ، الذي حمل على عاتقه عبء استعادة هيبة الخلافة، وانتهج سياسة حكيمة، هدفها الأول القضاء على نفوذ الأتراك، وإعادة الجيش إلى مهامه الأصلية، وهي حماية الخلافة والدفاع عنها، دون أن يكون له دور في سياساتها، والموفق لم يدخل في صدام مباشر مع القادة الأتراك، الذين حاولوا بكل السبل إفشال مشروعه؛ حفاظاً على مصالحهم الشخصية.

أهم العوامل التي أسهمت في تراجع تسلط الأتراك

يمكن إجمال أهم العوامل التي أسهمت في تراجع نفوذ القادة الأتراك، وتراخي قبضتهم على الخلافة في النقاط التالية :

- قدسية الخلافة ومكانتها الدينية والاجتماعية في قلوب الناس، بما في ذلك القادة الأتراك .
- عدم وجود مشروع مدروس، ومنهج محدد عند الأتراك، للسيطرة على الخلافة، وإنما الهدف هو تحقيق مصالح شخصية ضيقة.
- التنافس الشديد والصراع بين القادة الأتراك، حول التحكم في الخلافة، والاستحواذ على مواردها، الأمر الذي أدى إلى مقتل العديد منهم نتيجة لذلك.
- مساعي الخلفاء العباسيين الدؤوبة، منذ عصر المتوكل للتخلص من سيطرة الأتراك، واستعادة هيبة الخلافة.
- تدمير مكونات الجيش العباسي المختلفة، من سياسة الأتراك واستنثارهم بموارد الدولة المحدودة، واستبدالهم بالخلفاء وقتلهم و خلعهم.
- وجود المعارضة الفارسية القوية، المتمثلة بالطاهريين في خراسان و بغداد.
- وجود بغداد بمختلف مكوناتها السكانية، كقاعدة داعمة للخلافة ورافضة لتسلط العسكر عليها.

- توقف تجنيد الأتراك الجدد في الجيش العباسي، والاعتماد على أبناء المجندين، الذين اندمجوا في المجتمع الإسلامي وتأثروا بحضارته، وأصبحوا يشعرون بالانتماء إليه على خلاف أسلافهم.
- انعزال الأتراك في سامراء، وعدم وجود رابطة عرقية أو قومية تربطهم بالمجتمع المحيط بهم.
- الأخطار الأجنبية المحدقة بالخلافة، وبلاد المسلمين عموماً والتفاف الناس حول الخلفاء، والرجوع باللائمة على قادة الأتراك، واعتبارهم السبب المباشر لتردي أوضاع الخلافة.

المبحث الثالث مشروع الموفق لاستعادة هيبة الخلافة

الموفق نشأته وشخصيته

هو الناصر لدين الله أبو أحمد طلحة الموفق بن جعفر المتوكل بن محمد المعتصم بن هارون الرشيد بن محمد المهدي بن عبدالله المنصور العباسي⁽¹⁾، ولد في الثاني من ربيع الأول عام 229هـ الموافق للأول من ديسمبر عام 843م، وأمّه أم ولد رومية اسمها إسحاق⁽²⁾، وهو الأخ الشقيق لولي العهد المخلوع، إبراهيم المؤيد⁽³⁾، ويبدو أن سمات النجابة قد ظهرت عليه منذ نعومة أظفاره، لذا أوكل والده المتوكل على الله، تأديبه وتعليمه إلى الزبير بن بكار^(*)، الذي غرس فيه حب العلم والأدب والفقه والتاريخ، ونحله كتابه الذي سماه الأخبار الموفقيات^(**)⁽⁴⁾، وذلك قبل أن يكون للموفق دور سياسي في خلافة المعتمد على الله، حيث توفي الزبير بن بكار في سنة 256هـ/870م⁽⁵⁾، وهي السنة التي أستدعي فيها الخليفة المعتمد على الله أبا أحمد من الحجاز لتولي قيادة جيش الخلافة⁽⁶⁾.

قتل والده المتوكل سنة 247هـ/861م وعمر أبي أحمد ثمانية عشر عاماً، وعلى الرغم من صغر سنه، إلا أنه الوحيد من أولاد المتوكل، الذي حاول أخذ الثأر من قتلة والده، فترصد لبغلون – أحد المشاركين في قتل المتوكل – عند دخوله القصر وضربه بحديدة فقتله، فاحتجزه المنتصر بالله لساعات ثم أطلق سراحه⁽⁷⁾، فكان هذا أول ذكر لأبي أحمد في الأحداث التي مرت بها الخلافة، وبعد بضع سنوات كان له دور كبير في الأحداث، بل كان هو المحرك الفعلي لها ففي سنة 251هـ/865م، أوكل إليه الخليفة المعزز

(1) الخطيب البغدادي، ج 2، مصدر سابق، ص ص 493، 494.
(2) ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، رسائل ابن حزم الأندلسي، ج 2، تح: إحسان عباس، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 2، 1983م، ص 121.
(3) الطبري، ج 9، مصدر سابق، ص 362.
(*) الزبير بن بكار بن عبدالله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي، ولد سنة 172هـ/788م من أسرة عرفت بالعلم والأدب فكان فقيهاً ومحدثاً وأديباً وشاعراً ونسابة وقاضياً، من مؤلفاته كتاب أنساب قریش، وكتاب الموفقيات، وكتاب نوادر أخبار النسب وكتاب أخبار العرب وأنسابها وغيرها كثير، تولى قضاء مكة في خلافة المتوكل واستمر به حتى وفاته سنة 256هـ/870م (الحموي، شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي، معجم الأديباء إرشاد الأريب في معرفة الأديب، تح: إحسان عباس، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993م، ص ص 1322-1326).
(**) يبدو أن الكتاب كان يحمل عنواناً مختلفاً غير الموفقيات؛ لأن أبا أحمد بن المتوكل لم يعرف بلقب الموفق إلا بعد أن أصبح ولياً للعهد سنة 261هـ/875م ومن المعلوم أن الزبير بن بكار توفي سنة 256هـ/870م قبل أن يحمل أبو أحمد هذا اللقب ومن المعروف أن الأمراء العباسيين كانوا لا يلقبون وإنما تكون الألقاب للخلفاء ولأولياء العهود: الباحث
(4) بكار، الزبير، الأخبار الموفقيات، تح: سامي مكي العاني، بيروت: عالم الكتاب، ط 3، 1996م، ص 10.
(5) ابن خلكان، ج 2، مصدر سابق، ص 32.
(6) الطبري، ج 9، مصدر سابق، ص 475.
(7) اللملم، ج 2، مرجع سابق، ص 22.

بالله قيادة جيشة لحرب المستعنين في بغداد⁽¹⁾، فقام بحصارها لمدة عام، أحكم خلالها الحصار على المدينة، مما اضطر محمد بن عبدالله بن طاهر، إلى الدخول معه في مفاوضات انتهت بخلع المستعنين لنفسه، والبيعة للمعز سنة 252هـ/866م⁽²⁾، ودخل أبو أحمد سامراء دخول الفاتحين، واستقبله أخوه الخليفة المعز بالله، وخلع عليه وتوجه، غير أن ذلك الوفاق بين الأخوين لم يدم طويلاً، حيث لم تمض سوى ستة أشهر حتى أمر المعز بحبس هو وشقيقه المؤيد⁽³⁾، وبعد أن تخلص المعز من أخيه المؤيد، قام بنفي أبا أحمد إلى واسط ثم البصرة ثم بغداد، ليكون تحت الإقامة الجبرية⁽⁴⁾.

وهذا يدل على أن أبا أحمد كان من الشخصيات البارزة المرشحة لتولي الخلافة، والتي يخشاها المعز، والسؤال هنا إذا كان هذا الزعم صحيحاً، فلماذا لم يتخلص منه كما فعل مع المؤيد؟ ويمكن تفسير ذلك أن المعز كان يخشى ردة فعل الجند، من العرب والمغاربة والأبناء والفرغانة والأشروسنة، الذين قادهم أبو أحمد في حربه ضد المستعنين، ويحظى بمكانة عالية لديهم، لا سيما وأنهم القوة التي يعتمد عليها المعز، لتنفيذ سياسته ضد الأتراك، أو ربما أن المعز كان يدخر أبا أحمد للمعركة القادمة، التي كان يتوقع حدوثها في أي لحظة، في حال قدوم الأتراك على خلعه وتنصيب خليفة آخر، وأياً كانت الأسباب، فإن أبا أحمد ظل محتجزاً في بغداد، حتى خلع المعز والبيعة للمهدي⁽⁵⁾، وعندما وصل كتاببيعة المهدي إلى سليمان ابن عبدالله بن طاهر، أرسل إلى أبي أحمد وأخذه إلى داره، مما جعل الجند في بغداد يهاجمون دار سليمان، ويدخلون في قتال مع جنوده، وينادون بالبيعة لأبي أحمد، إلى أن وصلت الأموال من سامراء ووزعت في الجند الثائرين⁽⁶⁾.

وفي هذا دلالة واضحة، على أن أبا أحمد كان يشكل خطراً على زعماء الأتراك المتحكمين في الخلافة، وأنه يحظى بمكانة رفيعة لدى الجند والعامّة في بغداد وسامراء، ومن المرجح أن هذا هو السبب المباشر وراء نفي المهدي له، إلى الحجاز كما أسلفنا، بصرف النظر عن المبررات التي يوردها بعض الباحثين، تعاطفاً ودفاعاً عن الخليفة المهدي، كشخصية إصلاحية امتازت بالورع والتقوى والالتزام الديني⁽⁷⁾، وعندما قتل المهدي سنة 256هـ/870م، واختار زعماء الأتراك المعتمد على الله، الذي استدعى أخاه أبا

(1) الطبري، ج9، مصدر سابق، ص290.
(2) المصدر نفسه، ج9، صص363-364.
(3) ابن خلدون، ج3، مصدر سابق، ص364.
(4) المسعودي، مروج الذهب، ج4، مصدر سابق، ص449.
(5) الطبري، ج9، مصدر سابق، ص393.
(6) النويري، ج22، مصدر سابق، ص233.
(7) مندورة، ابتسام أكرم، الموفق بالله طلحة بن المتوكل العباسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، قسم الدراسات العليا للتاريخ والحضارة الإسلامية، 1402/1403هـ، صص30-31.

أحمد من مكة، وأسند إليه قيادة الجيش، ومقاليد الخلافة، وتفرع لمذاته كما يصف ابن الطقطقا⁽¹⁾، فحمل على عاتقه مسؤولية النهوض بالخلافة، والدفاع عنها واستعادة هيبتها، وفرض سلطانها على البلاد، واستمر في ذلك بقية حياته، حتى وافته المنية، في الثاني والعشرين من صفر سنة 278هـ/891م وكان سبب وفاته أنه أصيب بداء النقرس^(*)(2).

والمنتبع لحياة الموفق ومسيرته السياسية قبل خلافة المعتمد على الله، يتضح له جلياً أن أبا أحمد كان صاحب شخصية قوية، ويحظى باحترام وتأييد شرائح واسعة من الجند والعامّة، الأمر الذي يضعه في الصف المواجه مع قادة الأتراك، ويشكل خطراً على مصالحهم، وسوف يتبادر إلى الأذهان التساؤل التالي لماذا قبل قادة الأتراك بتولي الموفق قيادة الجيش، بعد تخلصهم من الخليفة المصلح المهدي؟

الموفق وقيادة الجيش

أغلب المصادر التاريخية التي تعرضت لاختيار الموفق لقيادة الجيش، تشير إلى أن الخليفة المعتمد على الله هو من اختار أخاه أبا أحمد⁽³⁾ لهذه المهمة، وهذه حقيقة لا غبار عليها، غير أن تلك المصادر لم تتعرض للدوافع والأسباب الحقيقية وراء هذا الاختيار، وهل كان هذا الاختيار نابع من قناعة شخصية للخليفة المعتمد على الله، أم أن هناك ظروف ودوافع أخرى وراء ذلك؟ والباحث يفترض أن تلك المصادر – التي كان بعض مؤلفيها كالطبري والمسعودي وغيرهما معاصرين للأحداث أو قريبين منها – إنما نسبت الاختيار زمنياً إلى المعتمد، ليس باعتباره صاحب القرار الحقيقي، وإنما باعتباره خليفة العصر، كما هو الحال عندما نسبت كل إنجازات الموفق السياسية والعسكرية إلى المعتمد بصفته الخليفة فقط.

ومن المعلوم أن الخليفة المعتمد، وصل إلى الخلافة عن طريق قادة الأتراك، الذين كان لهم دور مباشر أو غير مباشر في التخلص من سلفه⁽⁴⁾، لإفشال مشروعه الهادف إلى القضاء على نفوذ الأتراك، وتسلمهم واستبدالهم بالخلفاء، ومن ثم فإنه ليس من مصلحتهم إسناد قيادة الجيش إلى أمير عباسي قوي مثل أبي أحمد، عرف بمعارضته لنفوذ الأتراك وتسلمهم، مما جعله عرضة للسجن والنفي والإبعاد⁽⁵⁾، ويعد

(1) ابن طباطبا، مصدر سابق، ص 250.

(*) النقرس : وبكسر النون المشددة وسكون القاف ، ورم يصيب مفاصل الكعبين وأصابع الرجلين (الفيروزبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط، ج1، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت :مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط8، 2005م ، ص 578)

(2) ابن كثير، ج14، مصدر سابق، ص 639.

(3) الطبري، ج9، مصدر سابق، ص 476؛ ابن كثير، ج14، مصدر سابق، ص 535؛ النويري، ج22، مصدر سابق، ص 238-239؛ الهامي، ج2، مرجع سابق، ص 93.

(4) ابن خلدون، ج3، مصر سابق، ص 379.

(5) الهامي، ج2، مرجع سابق، ص 31.

اختياره امتداداً للمشروع الذي بدأه المهدي بالله، وهذا يقودنا إلى افتراض صفقة سياسية لم يكن الخليفة طرفاً فيها، بل أداة لتنفيذها، بينما الأطراف الفاعلة فيها هي القيادات المتصارعة لمكونات الجيش العباسي. ولإثبات هذه الفرضية، وتفسير الكيفية التي وصل بها الموفق إلى قيادة الجيش، على الرغم من تعارض ذلك مع مصالح القادة الأتراك المتحكمين في الخلافة، الذين اختاروا خليفة ضعيفاً هو المعتمد على الله، ليكون طوع إرادتهم، ينبغي قراءة الأحداث التي شهدتها الأيام الأخيرة من خلافة المهدي، وعلى ضوء النتائج التي أسفرت عنها تلك الأحداث، فقد وصل الخلاف بين مكونات الجيش العباسي ذروته، حين ثار الجند من العرب والأبناء والمغاربة والاشروسنة والفرغانة وبعض الأتراك، ليس ضد الخليفة، بل لنصرته ضد قادة الأتراك المتسلطين على الخلافة، منذ مقتل المتوكل على الله سنة 247هـ/861م، وأعلنوا وقوفهم مع الخليفة، وطالبوا بأن تسند قيادات فرق الجيش إلى إخوة الخليفة وآل بيته؛ بل أرسلوا بكتاب تهديد إلى قادة الأتراك، يحذرونهم من مغبة التعرض للخليفة بسوء⁽¹⁾، وبذلك أصبح الخليفة المهدي يستند إلى قوة تسانده وتتصره على مخالفيه، الذين أعلن الحرب عليهم حين خرج على زعماء الأتراك شاهراً سيفه مؤكداً لهم بأنه ليس كمن سبقه من الخلفاء⁽²⁾.

وهذه القوة التي التفت حول الخليفة القوي العادل الورع، جعلت قادة الأتراك يستشعرون الخطر المحدق بهم، وأن الدائرة أصبحت تضيق عليهم، وأنهم لن يفقدوا مناصبهم ومكانتهم ونفوذهم فحسب؛ بل إنهم سوف يجدون أنفسهم أمام القضاء، ليحاسبوا على ما ارتكبوه من جرائم، وتجاوزات في حق الخلافة والخلفاء؛ لذا قرروا أن يتخلصوا من الخليفة المهدي، قبل أن تجتمع في يديه الخلافة، وقيادة الجند وهذا ما اتفق عليه موسى بن بغا وباكيبيك، عندما فشلت محاولة المهدي في الإيقاع بينهما، فعاد باكيبيك إلى سامراء متظاهراً بالطاعة، غير أن الخليفة تفتن إلى المخطط فبادر بقتله⁽³⁾، ودخل في قتال مع أنصاره بقيادة أخيه، وانتهت المعركة بقتل المهدي، عندها سارع قادة الأتراك من أمثال يارجوخ ومفلح وغيرهم، باختيار خليفة جديد يكون طوع إرادتهم، فأخرجوا المعتمد من الجوسق ونصبوه خليفة⁽⁴⁾، ووضعوا باقي فرق الجيش أمام الأمر الواقع، وحتى لا تجتمع فرق الجيش المعارضة للأتراك على رفض البيعة للمعتمد، وافشال مشروع قادة الأتراك، لم يجد أولئك الزعماء مناصباً من الرضوخ والقبول بتنفيذ بعض مطالب الجند، وأهمها إسناد قيادة الجيش إلى أحد إخوة الخليفة، وحيث أن الخلافة انتقلت من أبناء الواثق إلى أبناء المتوكل، فكان

1 (الطبري، ج9، مصر سابق، ص 446.

2 (المصدر نفسه، ج9، ص 442

3 (فوزي، الخلافة العباسية السقوط والانهيار، مرجع سابق، ص 20.

4 (الطبري، ج9، مصدر سابق، ص 467.

المرشح الأوفر حظاً لها، هو أخو الخليفة المعتمد أبو أحمد الموفق، الذي يحظى بمكانة لدى الجند وخاصة من غير الأتراك.

و كاد قادة الأتراك أن ينجحوا في مخططاتهم، واستمرار سيطرتهم على الخلافة، وامتصاص ثورة الفرق الأخرى، بالقبول بتنفيذ بعض مطالبهم الشكلية، التي أفرغت من مضمونها الحقيقي، فكانت أهداف تلك الصفقة تتمثل في:

- تنصيب خليفة ضعيف منهمك في ملذاته منصرفاً عن شؤون الخلافة .
- ضمان بقاء سيطرة العسكر على الخلافة والتحكم فيها، من خلال التحكم في الخليفة المعتمد.
- إسناد القيادة العامة للجيش لأبي أحمد بن المتوكل؛ إرضاءً لفرق الجيش الأخرى، مع بقاء قيادة الفرق المختلفة بيد القادة الأتراك، على خلاف ما كان يطالب به الجند الثائرون أيام المهدي⁽¹⁾
- إن تحكم العسكر في الخليفة وقيادة الفرق العسكرية، يجعل القيادة العامة للجيش التي أسندت إلى أبي أحمد، لا تعدو أن تكون منصباً شرفياً، مثل منصب الوزراء والكتاب الذين لا حول لهم ولا قوة.

هذا هو المخطط المتصور، الذي كاد أن ينجح ، لولا أن الموفق لم يكن مجرد أمير عباسي يسعى إلى منصب قيادي تحت رعاية الأتراك، بل كان يطمح إلى أبعد من ذلك، ويهدف إلى تحقيق مشروع، يستعيد به لخلافة أبنائه وأجداده هيبته ومكانتها وسلطانها، تدفعه همة عالية وروح تواقفة للوصول إلى أعلى المراتب، ومما لا شك فيه أن الموفق كان يطمح إلى الجلوس على سدة الخلافة يوماً، فقبل أن يكون ولياً للعهد بعد ابن أخيه القاصر⁽²⁾، فهو يتطلع إلى كرسي المنصور والرشيد والمأمون والمعتمد وليس إلى كرسي المستعين أو المعتز، وأن يكون خليفة يأمر فيطاع، وليس خليفة يؤمر فيطيع، لذا كان عليه أن يستعيد لسدة الخلافة هيبته ومكانتها، ويظهرها من سلطان المتحكمين، واستبداد المستبدين، قبل أن يجلس عليها، فوضع لنفسه مشروعاً مدروساً، مستكماً ما بدأه أسلافه، مستفيداً من أخطائهم، مستغلاً أوضاع الخلافة والظروف التي تمر بها، مسخراً لها في صراحة مع خصومه من الأتراك دون أن يعلن الحرب عليهم.

موقف القادة الأتراك من الموفق ومشروعه

تزامن اختيار الموفق لقيادة الجيش العباسي، مع تراجع ملحوظ لسطوة القادة الأتراك ونفوذهم لأسباب

⁽¹⁾ الطبري، ج9، مصدر سابق، ص 447.

⁽²⁾ ابن كثير، ج14، مصدر سابق، ص 241.

تمت الإشارة إليها سابقاً⁽¹⁾، وكان أبرز القادة الأتراك في تلك الفترة، القائد موسى بن بغا الكبير، الذي جاء بالمعتمد على الله إلى الخلافة، وصاحب النفوذ الأكبر⁽²⁾، ويذكر الدكتور عمر فاروق فوزي ضمن الأسباب التي أوردتها لنجاح مشروع الموفق، لاستعادة هيبة الخلافة هذه العبارة: "طغيان شخصية القائد التركي موسى بن بغا على سائر القادة العسكريين الآخرين الذين انضموا تحت لوائه، فخفف ذلك من حدة الشقاق والصراع بين فرق الجند المختلفة"⁽³⁾، والباحث يرى أن هذه العبارة فيها بعض المبالغة، لا سيما وأن المنتبج لحياة موسى بن بغا السياسية، يلاحظ أن مكانته أخذت في التراجع تدريجياً، خاصة بعد مقتل الخليفة المهتدي بالله، ويمكن إعادة صياغة العبارة باستبدال عبارة "طغيان شخصية موسى بن بغا" بعبارة "تفرد أو انفراد موسى بن بغا بالقيادة بسبب عدم وجود منافسين أقوى من القادة الأتراك"، وتفرد موسى بن بغا بالقيادة ليس دليلاً على قوته وتعاونته مع الموفق، إنما يعني عدم وجود قيادات أخرى قوية تساعده في صراعه مع الموفق.

والواقع أن خلافة المعتمد على الله لم تشهد صراعاً بين القادة الأتراك، كما هي الحال في عهد سابقة؛ غير أن ذلك لا يعني أن موسى بن بغا ومن ورائه الأتراك، كانوا على وفاق تام مع الموفق، ومؤيدين ومناصرين لمشروعه الإصلاحية، الذي يهدف في المقام الأول إلى القضاء على تسلط الجند على الخلافة والتحكم فيها، ورغم أنهم لم يعلنوا ذلك؛ إلا أنهم عملوا في الخفاء على إعاقة المشروع، الذي يتعارض مع مصالحهم وأطماعهم.

ومن الملاحظ أن السنوات الأولى من خلافة المعتمد، وتولى الموفق قيادة الجيش، لم تكن للموفق سلطات واسعة، مقارنة بالفترة التي أعقبت انتصاره على الصفار سنة 262هـ/876م⁽⁴⁾، ففي سنة 256هـ/870م أسندت إلى الموفق قيادة الجيش، وتولى قيادة الحرب ضد صاحب الزنج سنة 258هـ/872م⁽⁵⁾، وقد تمكن من تحقيق بعض الانتصارات على الزنج، بمساعدة مجموعة من القادة الأتراك، من أبرزهم القائد مفلح المقرب من موسى بن بغا، الذي قتل بسهم طائش في المعركة، التي هزم فيها الموفق سنة 258هـ/872م⁽⁶⁾.

وعلى الرغم من عدم وجود رواية صريحة تتهم الموفق بالتخلص من مفلح، أو تربط بين مقتله والأسباب التي دفعت الخليفة المعتمد إلى تنحية الموفق عن قيادة حرب الزنج، وإسناد القيادة إلى موسى بن

(1) ينظر الفصل الثالث: ص 97

(2) فوزي، الجيش والسياسة في العصر الأموي ومطلع العصر العباسي، مرجع سابق، ص 153

(3) المرجع نفسه، ص 152، 153.

(4) سبط ابن الجوزي، ج 2، مصدر سابق، ص 130.

(5) ابن خلدون، ج 3، مصدر سابق، ص 383.

(6) النويري، ج 22، مصدر سابق، ص 239.

بغا سنة 259هـ/873م⁽¹⁾، في مشهد يمكن قراءته بوصفه تحركاً سياسياً محسوباً، لاستعادة الأثر الك لمكانتهم السابقة، وطموح موسى بن بغا في أن يكون القضاء على حركة الزنج، الذي يرى أنه أصبح وشيكاً، بعد الانتصارات التي حققتها جيوش الخلافة في المعارك بقيادة الموفق، أن يكون النصر الحاسم على يديه، فيستعيد مكانته التي تراجعت مع سطوع نجم الموفق، فاستغل مقتل مفلح وهزيمة الموفق، مستنداً إلى مكانته لدى المعتمد، ورغبة الأخير في الحد من تنامي مكانة أخيه، الذي يشكل خطراً مشتركاً على الأثر الك وعلى الخليفة في الوقت ذاته، فعزل الموفق عن حرب الزنج وإسناد القيادة إلى موسى بن بغا.

وعلى الرغم من أن العلاقة بين مقتل مفلح، وهزيمة الموفق، وصعود نجم موسى بن بغا ليست مثبتة بشكل مباشر في المصادر التاريخية، غير أن المعطيات والنتائج، وتحليل الأحداث، يسمح بتكون فرضية تحليلية منطقية، تعكس عمق التنافس بين مراكز القوى في دار الخلافة، لا سيما وأن عزل الموفق وتولية موسى ابن بغا، جاء بعد فترة وجيزة من مقتل مفلح، إضافة إلى محاولات موسى بن بغا تحقيق نصر حاسم على صاحب الزنج، ولكن ظهور عدد من التمردات والخروج عن سلطان الخلافة، في المشرق الإسلامي التابع إدارياً لموسى بن بغا، في فارس وخراسان وغيرها، وعدم اهتمام الموفق بصفته القائد العام للجيش بهذه الأحداث، الأمر الذي دفع موسى بن بغا إلى طلب الاعفاء من مهامه، في قتال الزنج وولاية المشرق، وعودة الموفق لقيادة الحرب ضد الزنج⁽²⁾.

وهذا لا يعني خروج موسى بن بغا من المشهد السياسي، ففي سنة 261هـ/875م عندما أعاد المعتمد ترتيب شؤون الخلافة، وتنصيب وليين للعهد، وقسم البلاد بينهما على نظام الإنابة، حيث جعل المشرق لأخيه وولي عهده الثاني الموفق، في حين جعل المغرب لابنه وولي عهده الأول جعفر المفوض، تحت وصاية موسى ابن بغا⁽³⁾، ومن المعلوم أن المغرب العباسي كان يقتصر على بلاد مصر والشام، الخاضعة فعلياً لأحمد بن طولون، وبهذا أصبح موسى بن بغا يستند إلى قوة تركية قوية، تسانده في صراعه الخفي مع الموفق، وسوف نتعرض لتفاصيل ذلك في الفصل الرابع عند الحديث عن العلاقة بين الخلافة والطولونيين.

التوظيف السياسي لحركة الزنج

سبقت الإشارة إلى أن الصراع في دار الخلافة، كان من الأسباب التي أسهمت في استمرار حركة الزنج⁽⁴⁾، على الرغم من افتقارها إلى مقومات البقاء، حيث حرصت الأطراف المتصارعة والمتمثلة في الموفق

⁽¹⁾ ابن كثير، ج14، مصدر سابق، ص 543.

⁽²⁾ الدوري، دراسات في العصور العباسية المتأخرة، مرجع سابق، ص 91

⁽³⁾ ابن الأثير، ج7، مصدر سابق، ص ص 278-279.

⁽⁴⁾ ينظر الفصل الثاني : ص 66.

من جهة وقادة الأتراك من الجهة المقابلة، على استغلال خطر الزنج لتحقيق بعض المكاسب السياسية، وكان من مصلحة الطرفين، عدم القضاء على الحركة، فقادة الأتراك يرون أن النصر على الزنج، وزوال خطرهم يصب في مصلحة الموفق، ويرفع مكانته لدى الجند والعامّة، بصفته القائد العام للجيش العباسي، وأن النصر سوف ينسب إليه، ولو تم على يد الأتراك، وأنه سوف يستغل ذلك للحد من نفوذهم، وسوف يتفرغ لهم، وبالمقابل فإن الموفق اتبع سياسة تقوم على إطالة أمد الحرب، لتحقيق بعض الأهداف التي تخدم مشروعه الرامي إلى القضاء على تسلط القادة الأتراك على الخلافة ومن هذه الأهداف:

- استنزاف قوة صاحب الزنج، الذي يفتقر إلى العمق والامتداد الشعبي، باعتماده على الزنوج الأبقين، الذين لا تجمع بينهم روابط قومية أو دينية، ولا يجمع بينهم سوى لون البشرة والبغض لساداتهم.
- استنزاف قوة الأتراك، بتناقص الجنود الموالين لهم، بسبب المعارك غير الحاسمة، وطول أمد الحرب مع عدم وجود العوض، بسبب توقف تجنيد الأتراك، وجلبهم من بلاد ما وراء النهر.
- تحجيم حركة الزنج وحصرها في مناطق محدودة، ومنعها من التوسع على حساب الخلافة، وتشثيت قوتها بخوض معارك في جبهات متفرقة .
- إبعاد الجند الأتراك عن دار الخلافة، للحد من التمردات التي يثيرونها بين الحين والآخر للمطالبة بالأرزاق.
- إظهار ضعف القادة الأتراك ، وعجزهم عن حماية الخلافة بالقضاء على خطر الزنج، وتحميلهم المسؤولية عن تردي أوضاع الخلافة، بسبب صراعاتهم وجرائمهم في حق الخلفاء(1).
- التفرغ لمواجهة أخطار ومشاكل أخرى تهدد الدولة(2)، مثل يعقوب بن الليث الصفار في خراسان ،ومحمد بن زيد في طبرستان ، ومحمد بن واصل في فارس، وخطر توسع أحمد بن طولون .
- التمهيد للعودة إلى المشهد بقوة، بعد أن يكون قد أنهك خصومه من الزنج والأتراك، ليظهر في صورة البطل المنقذ، وحامي الخلافة والمدافع عن الدين(3)، لا سيما بعد النصر الكبير الذي حققه في دير العاقول سنة 262هـ/876م(4).

1 (اللملم ، ج 2 ،مرجع سابق ، ص ص 173-174.

2 (فوزي، الخلافة العباسية السقوط والانهيار، مرجع سابق ، ص 44.

3 (السامر، مرجع سابق ، ص ص 127-128.

4 (ابن الجوزي، ج12، مصدر سابق، ص 173.

ومن خلال استعراض الأحداث وربطها بالنتائج، يتضح أن الموفق اتبع خطة مدروسة لتحقيق هذه الأهداف، فبعد توليه قيادة الحرب المباشرة لحرب الزنج ما بين عامي 258-259هـ/872-873م⁽¹⁾، عُزل لأسباب غامضة، وأسندت القيادة لموسى بن بغا⁽²⁾، الذي مكث في هذه المهمة لمدة سنتين، ثم طلب من الخليفة إعفائه منها⁽³⁾، ولكن الموفق لم يتول القيادة المباشرة لحرب الزنج، بل ضلت في يد القادة الأتراك، حتى بعد انتصاره على الصفار في دير العاقول سنة 262هـ/876م⁽⁴⁾، ذلك النصر الكبير الذي غير من موازين القوى في المنطقة لصالح الموفق، وكان من المنطقي أن يستغل في حرب الزنج، إلا أن الموفق لم يتولى القيادة المباشر للحرب حتى سنة 267هـ/880م⁽⁵⁾، أي أنه مكث خمس سنوات، وهو يترك أمر مواجهة الزنج على عاتق القيادات التركية، وهذا يدفع إلى القول بأن سياسة الموفق كانت تهدف إلى إضعاف قوة الأتراك، واطهارهم بمظهر العاجز ويمكن تأكيد ذلك من خلال الإجراءات التالية:

- التغيير المتكرر لقيادات الحرب ضد الزنج وفي فترات متقاربة⁽⁶⁾، مع أن حرب الزنج لم تكن حرباً تقليدية، وتحتاج إلى خبرة وتمرس ومعرفة بتضاريس الأرض ودروبها، وذلك على النقيض مما فعله الموفق عندما أصبح قائد الحرب، حتى أنه عندما أصيب في إحدى المعارك أوقف المعارك حتى شفيت جراحه، ولم يسند القيادة إلى غيره، على الرغم من وجود ابنه أبا العباس⁽⁷⁾.
- إبعاد القادة الأتراك المقربين من موسى بن بغا، بتكليفهم بمهام بعيدة عن ساحات القتال ضد الزنج، مثل إسحاق بن كنداج الذي تولى الموصل⁽⁸⁾، وابن أبي الساج الذي أرسل إلى مكة⁽⁹⁾.
- عدم الاهتمام بتجهيز الجيوش بالعدة والعتاد، فالطبري الذي كان معاصراً للأحداث، لا يذكر تفاصيل عن الجيوش التي ترسلها الخلافة لقتال الزنج، بل يكتفي بذكر أسماء القادة وتفاصيل المعارك، في حين نراه يصف الجيش الذي قاده أبو أحمد ومفلح بقوله: "فما رأينا مثل هذا

(1) النويري، ج22، مصدر سابق، ص 239.

(2) الطبري، ج9، مصدر سابق، ص 504.

(3) فوزي، الخلافة العباسية السقوط والانهايار، مرجع سابق، ص 35.

(4) المسعودي، مروج الذهب، ج4، مصدر سابق، ص 161-162.

(5) ابن الجوزي، ج12، مصدر سابق، ص 211.

(6) ينظر: ابن الأثير، ج7، مصدر سابق، ص 236-260.

(7) الهامي، ج2، مرجع سابق، ص 175.

(8) ابن العديم، أبو القاسم عمر بن أحمد بن هبة الله الحلبي، زبدة الحلب في تاريخ حلب، تح: خليل المنصور، بيروت: دار الكتب العلمية، 1996م، ص 1499.

(9) الطبري، ج9، مصدر سابق، ص 553-554.

الجيش أحسن عدة، وأكمل سلاحاً وعتاداً، وأكثر عدداً وجمعاً⁽¹⁾ وكذلك الجيش الذي أعده الموفق بعد استلامه قيادة الحرب سنة 267هـ/880م⁽²⁾.

• التراخي والتريث المتعمد في عدم قيادة الحرب على الزنج، بعد الانتصار على الصفار، وعدم استغلال هذا النصر والروح المعنوية العالية لدى الجند، في حرب صاحب الزنج، والتأخر خمس سنوات من سنة 262هـ/876م حتى سنة 267هـ/880م، مع وجود الاستقرار النسبي الذي مرت به البلاد خلال تلك الفترة.

عليه فإنه يمكن القول بأن الموفق أحسن استغلال خطر الزنج، كوسيلة ساعدت في إضعاف خصومه من القادة الأتراك، والحد من نفوذهم، وفي الوقت نفسه، استخدم ذات الخطر كوسيلة لدعم موقف الخلافة ورفع مكانتها، وإبراز أهميتها كرابطة جامعة للمسلمين في جميع بقاع الأرض، بما في ذلك البلاد التي كانت خارجة عن سلطان الخلافة السياسي والإداري، وقد بدأ الخطاب الدعائي والتعبوي منذ استفحال خطر الزنج، غير أنه لم يصبح سلاحاً فعالاً له أثر كبير، ليس في الحرب ضد الزنج فحسب، بل في علاقة الخلافة بمحيطها، إلا بعد أن أمسك أبو أحمد الموفق بمقاليد الخلافة، وأصبح صاحب السلطة الفعلية بعد انتصاره على الصفار ثم توليه القيادة المباشرة لحرب الزنج سنة 267هـ/880م⁽³⁾.

وقد تضافرت مجموعة من العوامل والأسباب في نجاح الخطاب الدعائي المضاد لحركة الزنج، وأسهمت في تقبله لدى شرائح واسعة من المجتمع الإسلامي، بمختلف أطيافهم السياسية والمذهبية، وساعدت على التفاف المسلمين حول الخلافة العباسية، تحت راية الإسلام الجامعة وهذه العوامل تمثلت في :

• عدم تبني حركة الزنج لمذهب ديني واضح ففي الوقت الذي أدعى فيه صاحب الزنج النسب العلوي والانتساب إلى آل البيت⁽⁴⁾، نجده يرفع شعاراً يتطابق مع شعارات الخوارج، وينتهج أسلوبهم في التعامل مع المسلمين⁽⁵⁾، وفي المقابل فإن الخلافة تبنت مذهب أهل الحديث، الذي أصبح المذهب السائد في الدولة، بعد رفع محنة خلق القرآن، وتراجع فكر المعتزلة، منذ زمن المتوكل على الله⁽⁶⁾، لا سيما وأن الفرق الإسلامية المعارضة للخلافة، لم تتبلور أفكارها وتتحول إلى مذاهب دينية، فالجعفرية (الامامية) والزيدية ما زالت في الطور السياسي، ولم تتحول إلى المذهب العقدي، وكذلك الخوارج

1 (الطبري، ج9 ، مصدر سابق ، ص 492.

2 (المصدر نفسه، ج9 ، ص ص 566-568.

3 (ابن كثير، ج14 ، مصدر سابق ، ص ص 573-575.

4 (علبي، مرجع سابق، ص ص 94-95.

5 (ابن خلدون، ج3 ، مصدر سابق ، ص 378.

6 (النويري، ج22 ، مصدر سابق ، ص 206.

الذين يعتمدون الخروج المسلح .

- انتشار الحركة في منطقة البصرة وجنوب العراق والأهواز، وهذه المنطقة ليس لها عمق سكاني في الجنوب والغرب، فهي محصورة بين البلاد الخاضعة لسلطان الخلافة في الشمال والشرق والصحراء، فهي شبه معزولة عن العالم، مما جعل الخلافة تمتلك المصدر شبه الحصري للأخبار والمعلومات.
- انتشار الحركة في بيئة طاردة، وعدم اهتمام صاحب الزنج بالخطاب الدعائي، واعتماده على العنف المفرط، مما فتح المجال أمام خطاب الخلافة ليكون سائداً.
- سيطرة الخلافة على بلاد الحرمين الشريفين، وتحكمها في طرق الحجيج، وشرافها على مناسك الحج، والذي يعد أكبر تجمع سنوي للمسلمين، مما مكن الخلافة من إيصال خطابها التعبوي إلى جميع المسلمين عن طريق الحجاج، إضافة إلى أن اعتماد صاحب الزنج وحلفائه من الأعراب على السلب والنهب، والتعرض لقوافل الحجيج، مما جعل الحجاج يتجنبون المرور بالبلاد التي يسيطر عليها الزنج، وجعل الحركة في عزلة شبه تامة.

هذه العوامل ساعدت الموفق من الاستفادة من خطر الزنج، لكسب التأييد والنصر والمؤازرة من مختلف طبقات المجتمع الإسلامي؛ لذا كان ينبغي عليه أن يجد توصيفاً دينياً وفكرياً لصاحب الزنج وأنصاره، ليظهرهم على أنهم يشكلون خطراً داهماً، لا يهدد الخلافة العباسية فقط، بل يهدف إلى القضاء على الإسلام، وهدم قواعده وأساسه، فاعتمد خطاباً دينياً يصنف الزنج، على أنهم زنادقة وكفار ومارقون من الدين، فصفة الكفر والتي هي النقيض لصفة الإيمان، تستوجب على المسلمين الجهاد والدفاع عن الدين الإسلامي ومقدساته، بصرف النظر عن المذهب الذي يعتنقه المسلم، ومن المعلوم أن الجهاد في الإسلام، يتطلب وجود إمام يقود الأمة إلى الجهاد، وهذا الإمام هو أمير المؤمنين العباسي.

وتهمة الزندقة كما هو معروف هي صناعة عباسية بامتياز، استخدمت في السياسة العباسية منذ خلافة المنصور وابنه المهدي، الذي أنشأ ديواناً مستحدثاً أطلق عليه ديوان الزندقة، أسنده إلى عمر الكلواذي الذي لاحق الزنادقة وقتل العديد منهم⁽¹⁾، كما استخدمت هذه التهمة في تصفية خصوم الخلافة بشكل فردي، أما استخدامها السياسي وبشكل موسع، لم يحدث إلا في خلافة المعتمد على الله، ضد حركة الزنج، وبالنظر إلى اتهام الحركة بالزندقة على ضوء المعطيات والنتائج، يتضح أن هذا الخطاب ناتج عن دراسة وفهم عميقين للأوضاع السياسية والدينية في بلاد المسلمين، فعلى الرغم من ادعاء صاحب الزنج للنسب العلوي⁽²⁾، إلا أن

⁽¹⁾ عطوان، حسين، الزندقة والشعبية في العصر العباسي الأول، بيروت: دار الجيل، (د.ط.ت)، ص ص 25-26.

⁽²⁾ اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج 3، مصدر سابق، ص 238..

الخطاب تجاهل ذلك الادعاء، تجنباً لإثارة أنصار العلويين من الشيعة، والمتعاطفين مع آل البيت، لا سيما وأن الحركة ظهرت في جنوب العراق، قريباً من الكوفة موطن الشيعة، ومن ناحية أخرى فإن اتخاذ صاحب الزنج الآية الكريمة ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾⁽¹⁾، وهي شعار الخوارج، والتشابه الكبير بين أسلوبه وأسلوب الأزارقة، مما جعل بعض المؤرخين ينسبونه إليهم⁽²⁾، فإن الخطاب العباسي لم يتعامل مع صاحب الزنج على أنه خارجي، حتى إن الطبري الذي يطلق لفظ خارجي على الخوارج، الذين ينشطون من حين إلى آخر، لا يستخدم هذا اللفظ ويستبدله بلفظ الخبيث، وربما يرجع عدم وصف الخطاب الرسمي للزنج بالخوارج، يرجع أسباب عدة، منها الحيلولة دون تمكن صاحب الزنج من عقد تحالفات مع الخوارج، الذين يظهرون بين الفينة والأخرى، إضافة إلى الحرص على جذب أو تحييد القعدة من الخوارج^(*) في بلاد الخلافة، والأهم من ذلك هو أن وصف الزنج بالخوارج لا يخرجهم عن الدين، ومن ثم يعطل دعوة الجهاد، التي تهدف إلى جمع المسلمين حول الخلافة، وحرب الخوارج لم تصنف يوماً على أنها جهاد في سبيل الله، بل هي حرب على فئة خارجة عن جماعة المسلمين، وحيث إن أغلب المتطوعين للجهاد هم من الأتقياء والعلماء والفقهاء ورجال الدين، أو المتأثرين بهم، وهؤلاء يميلون إلى اعتزال الحرب بين المسلمين؛ لذا كان وصف صاحب الزنج وأتباعه بأنهم زنادقة، خارجون عن ملة الإسلام، ويشكلون خطراً أكبر من خطر الكفار، الذين من الممكن مهادنتهم، وقد نجح هذا الخطاب في الإسهام في تحقيق مجموعة الأهداف منها :

- التفاف المسلمين حول السلطة الشرعية المتمثلة في الخلافة العباسية، وازدياد أهميتها ومكانتها عند العامة، بصفتها حامية الدين والمدافعة عن المقدسات، وارتفعت هذه المكانة مع زيادة الانتصارات التي حققتها جيوشها، حتى توجت بالانتصار النهائي ومقتل صاحب الزنج سنة 270هـ/883م⁽³⁾.
- حث المسلمين في جميع البلاد الإسلامية على الجهاد تحت راية الخلافة، مما أجبر حكام الدول المستقلة عن الخلافة، للرضوخ للضغط الشعبي، والمشاركة في دعم الخلافة بالأموال والجنود، مثل ما فعل عمرو بن البيث الصفار⁽⁴⁾، وأحمد بن طولون⁽⁵⁾، على الرغم من خصومتها الشديدة

(1) سورة التوبة، الآية 111.

(2) المسعودي، مروج الذهب، ج 4، مصدر سابق، ص 256.

(*) "القعدية قوم من الخوارج كانوا يقولون بقولهم ولا يزورن الخروج بل يزبنونه" : 68. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (852 هـ / 1448م)، فتح الباري بشرح صحيح الامام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، ج 1، تح: عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، المكتبة السلفية، (د.ت)، ص 432.

(3) الطبري، ج 9، مصدر سابق، ص 656.

(4) ابن الأثير، ج 7، مصدر سابق، ص 372.

(5) البلوي، مصدر سابق، ص ص 79-80.

مع الموفق.

- تبرير الإنفاق الضخم على الحرب، وفرض ضرائب جديدة، ومطالبة أقاليم الدولة بإرسال الأموال إلى دار الخلافة.
- تقوية موقف الموفق أمام خصومه، وتبرير انفراده بالحكم دون الخليفة، بل والحجر على الخليفة نفسه، وقد استخدم إسحاق بن كنداج خطر الزنج كذريعة لإجبار الخليفة المعتمد على العودة إلى بغداد، وإفشال مخطط أحمد بن طولون الرامي إلى لجوء الخليفة إليه (1)، واستخدامه كوسيلة شرعية لقتال الموفق.
- تصوير الموفق على أنه البطل المنفذ، الذي يقف في وجه الأخطار التي تهدد الإسلام والمسلمين؛ على رغم من الخطاب الإعلامي القوي، الذي شنّه أحمد بن طولون واصفاً الخليفة المعتمد بأنه أسير في يد أخيه الموفق (2)، ويجب نصرته وإعادته إلى مكانته الطبيعية.

سياسة الموفق تجاه الصفاريين

امتدت العلاقة بين الخلافة العباسية والدولة الصفارية لفترة طويلة، من خلافة المعتز بالله (252-255هـ/866-868م) إلى خلافة المكتفي بالله (289-295هـ/902-908م)، وامتازت في الغالب بالتوتر، وتباينت بين الولاء الظاهري والمواجهة المباشرة، مع حرص الطرفين على الإبقاء على خيط رفيع يربط بينهما، فالخلافة التي كانت تمر بحالة من الضعف والفوضى، تحرص على المحافظة على الحد الأدنى من سلطاتها على البلاد التي يسيطر عليها الصفاريون، ولو بشكل صوري، لا سيما وأنه قد ظهرت قوة إسلامية منافسة للعباسيين، صحيح أنها لم تعلن الخلافة، غير أنها لا تعترف بالخلافة العباسية، ولا تعتنق مذهبها الديني، وهم العلويون في طبرستان وبلاد الديلم (3)، أما الصفاريون فانهم حريصون على البقاء تحت الشرعية العباسية، بسبب المرجعية الفكرية والدينية التي يتبناها انصارهم من المطوعة، القائمة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومحاربة أعداء الدين، تحت راية ولي الأمر الشرعي، المتمثل في الخلافة العباسية.

مرت العلاقة بين الخلافة والصفاريين، بأربع مراحل متعاقبة، تغيرت فيها تلك العلاقة وفقاً لما تمليه المصالح، والظروف المحيطة، فكانت المرحلة الأولى، مع ظهور يعقوب بن الليث الصفار في سجستان، كقائد للمطوعة في حرب الخوارج، تحت لواء الخلافة، وأخذ في التقرب إلى الخلافة بإثبات طاعته وولائه لها،

(1) ابن الأثير، ج7، مصدر سابق، ص ص 395-396.

(2) البلوي، مصدر سابق، ص ص 281، 300-301.

(3) الفقي، مرجع سابق، ص ص 50-65.

فحارب الخوارج، وملوك الترك، وأرسل برؤوس بعضهم إلى سامراء، تعبيراً عن ولائه وتبعيته للخلافة⁽¹⁾، ولكنه أخذ في التمدد، وتوسيع سلطانه، فضم العديد من المدن، مستغلاً ضعف الطاهريين، وعندما شعرت الخلافة بازدياد قوته، حاول الخليفة المعتز الإيقاع بينه وبين والي فارس، علي بن الحسين بن قريش، للتخلص من أحدهما فضم مدينة كرمان لكليهما، ف وقعت الحرب بينهما، وكان النصر حليف يعقوب الصفار⁽²⁾.

على الرغم من انتصارات يعقوب الصفار، وازدياد قوته وضعف الطاهريين، وتطلعه إلى خراسان، غير أنه لم يهاجمها، وأراد أن يأتيه التقليد من الخليفة؛ لذا قرر أن يُثبت جدارته وخدمته للخلافة فهاجم العلويين في طبرستان، الذين يشكلون الخطر الأكبر على الخلافة، وتمكن من الانتصار على الحسن بن زيد، الذي فر إلى حلفائه من الديلم⁽³⁾، وقدم هذا النصر إلى الخليفة، كدليل على كفاءته وولائه وجدارته بأن تسند إليه ولاية خراسان، بدلاً عن الطاهريين، الذين عجزوا عن حماية البلاد، وهُزموا أمام الحسن بن زيد سنة 250هـ/864م⁽⁴⁾، لكن نفوذ الطاهريين ومكانتهم لدى الخلافة، وحاجتها إليهم خاصة في بغداد، وقفت حجر عثرة في طريق طموحات يعقوب الصفار، الذي تيقن بأن الخلافة لن تقلده خراسان، فقرر أن يستولي عليها بالقوة، ويضع الخلافة أمام الأمر الواقع، فدخل نيسابور سنة 260هـ/874م، بعد أن أسر محمد بن طاهر⁽⁵⁾، وأرسل بالأموال والهدايا إلى الخليفة، مبرراً له أن دخوله نيسابور كان بناءً على طلب وجهاء خراسان وأعيانها؛ بسبب عجز الطاهريين عن حماية البلاد وإدارتها، ولكن ذلك لم يقنع الخلافة التي أرسلت إليه كتاباً تأمره فيه بالعودة إلى سجستان، وإطلاق سراح محمد بن طاهر⁽⁶⁾، وعندما لم يرضخ الصفار لأوامر الخلافة، جُمع حجاج خراسان وقرئ فهم كتاب الخليفة، الذي وصف فيه يعقوب الصفار بالخارج عن الخلافة⁽⁷⁾، كما حاولت الخلافة استمالة بعض عمال الصفار إلى جانبها، بإرسال مراسيم توليتهم من الخليفة⁽⁸⁾، وبهذا وصلت العلاقة بين الطرفين إلى درجة كبيرة من التوتر، لتدخل في المرحلة الثانية من العلاقة.

فعندما رفضت الخلافة الاعتراف بسلطة الصفار على خراسان، وأرادت تحريك المسلمين ضده عن طريق الحجاج، وتحريض عماله على الانشقاق عنه، أدرك يعقوب بأنه لا سبيل إلى كسب رضا الخلافة، مادامت السلطة في يد الموفق؛ لذا قرر أن يتبع أسلوب القادة الأتراك القائم على (إن لم تستطع نيل رضا

1 (ابن خلكان، ج6 ، مصدر سابق ، ص ص 402، 403

2 (الطبري، ج9 ، مصدر سابق ، ص 382.

3 (المصدر نفسه، ج9 ، ص ص 508-511.

4 (المصدر نفسه، ج9 ، ، ص ص 274-275.

5 (الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج12 ، مصدر سابق ، ص 514

6 (اللملم ، ج2، مرجع سابق ، ص 177.

7 (الدوري ، دراسات في العصور العباسية المتأخرة ، مرجع سابق ، ص 115.

8 (ابن خلكان، ج6، مصدر سابق ، ص413.

الخلافة استبدل الخليفة)، فقرر أن يأتي بخليفة يكون طوع أمره، ويتحكم من خلاله ليس في المشرق فقط، بل بالخلافة كلها، فاستغل لجوء عبدالله بن الواثق إليه، وما يتمتع به من مكانة لدى العامة والجند، بصفته أخو الخليفة الزاهد المهدي بالله وأقرب مساعديه⁽¹⁾، إلا أنه نتيجة لطبيعة التركيبة الدينية لأنصاره من المطوعة، لم يستطع الإعلان عن مخططه؛ خوفاً من ردة فعلهم، لذا أظهر لهم أنه ينوي التوجه إلى العراق، للتشرف بلقاء الخليفة وتقديم فروض الطاعة له⁽²⁾، والمصادر - التي اطلع عليها الباحث - لم تشر بشكل مباشر، إلى أن الصفار كان يسعى إلى تنصيب عبدالله بن الواثق خليفة، إلا إن المعطيات تؤيد ذلك، وفي مقدمتها موقف الخلافة، حيث أرسل الخليفة المعتمد بكتاب إلى يعقوب الصفار، يطلب منه عدم القدوم إلى دار الخلافة، ويرسل له كتاب التقليد على خراسان، وشرطة بغداد وسامراء⁽³⁾ مما يدل على أن الخلافة قررت التضحية بالطاهرين، مقابل تراجع الصفار عن مشروعه، لكن الصفار لم يمتثل لأوامر الخليفة، ولم يعد يقنع بولاية خراسان التي كانت غاية طموحه في السابق، بل صار يتطلع إلى الخلافة نفسها.

وأصبح لا مفر من المواجهة، التي وقعت في دير العاقول، قرب واسط في رجب 262هـ أبريل 875م وكانت النتيجة هزيمة جيش الصفار، بعد أن انحاز بعض جنوده إلى صفوف جيش الخلافة، عندما رأوا خليفة المسلمين يباشر القتال بنفسه، ضد يعقوب الصفار الذي كان يوههم بأنه تحت طاعة الخليفة⁽⁴⁾، وإخراج الموفق لأخيه الخليفة المعتمد للقتال مع جنوده، حيث لم يحدث خروج خليفة للقتال بنفسه منذ عهد المتوكل على الله (232-247هـ/846-861م)، د ليل على حنكة الموفق الذي أدرك كيف يستفيد من المرجعية الدينية لأنصار الصفار، وبالمقابل نجده لم يشرك المعتمد في حرب الزنج، على الرغم من استمرارها لفترة طويلة، وقربها من دار الخلافة، لعلمه بأن أنصار صاحب الزنج جماعة من العبيد الأبقين، الذين يفتقرون إلى الوازع الديني، ولا يحملون أي قدسية للخلافة، مما يعني أن خروج الخليفة إليهم لن يغير من الأمر شيئاً، على خلاف أنصار الصفار.

بهزيمة الصفار في دير العاقول، بدأت المرحلة الثالثة من العلاقة بين الخلافة العباسية والدولة الصفارية، والتي تغيرت فيها موازين القوى، فالخلافة اكتسبت قوة مادية ومعنوية، جعلتها الطرف الأقوى في المعادلة السياسية والحربية، ولكن الحسابات السياسية لا تقاس بمقياس القوة والضعف، وإنما بمقياس المصالح السياسية؛ لذا نجد الموفق لم يحاول تعقب فلول الصفار والقضاء عليه، على الرغم من هزيمته وإصابته

(1) الطبري، ج9، مصدر سابق، ص 444.
(2) ابن خلدون، ج3، مصدر سابق، ص 390.
(3) ابن الاثير، ج7، مصدر سابق، ص 327.
(4) الطبري، ج9، مصدر سابق، ص ص 516-517.

بجروح، وكذلك لم يحرض السامانيين في ما وراء النهر بمهاجمة خراسان في غياب الصفار، أو حتى يؤلب أنصار الطاهريين ويحثهم على الخروج، ويمكن تفسير ذلك، بأن الموفق أراد أن يبقي الصفار كقوة لحفظ التوازن في المنطقة، لمنع توسع العلويين جنوباً، ولردع السامانيين ومنعهم من التفكير في الاستقلال عن الخلافة، بل أن سياسة الموفق لم تقف عند هذا الحد، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، حيث أرسل إلى الصفار كتاباً باسم الخليفة، يسترضيه فيه ويقره على ولاية خراسان(1)، في خطوة استباقية أراد منها الحيلولة دون تحالف الصفار مع صاحب الزنج، فيقع الموفق بين كفي الكماشة، وعلى الرغم من أن الصفار رفض عرض الخلافة وتمسك بالمواجهة(2)، غير أن الموفق حقق هدفه من منع التحالف، بسبب أن موقف الخلافة المتسامح مع يعقوب الصفار، سوف يزيد من مكانتها لدى أنصار الصفار من المطوعة، الذين لن يجدوا له مبرراً في التحالف مع الكفار.

أما موقف يعقوب الصفار من الزنج، فيبدو أنه صار أقل حدة عما كان عليه، فبعد الرد القاسي بسورة الكافرون(3)، نجده يتوصل معهم إلى نوع من المسالمة في الأهواز، بين قواته وقوات الزنج، فهو إذا كان لا يستطيع أن يتحالف مع صاحب الزنج، ضد عدوهما المشترك الموفق، بسبب رفض أصحابه لمثل هذا التحالف، فانه فضل عدم الدخول في صدام مع الزنج، تكون نتيجته خدمة للموفق؛ لذا فضل الحياد السلبي.

لم يلبث يعقوب الصفار طويلاً بعد دير العاقول، إذ توفي سنة 265هـ/879م(4)، وانتقلت السلطة بعده لأخيه عمرو بن الليث الصفار، لتبدأ المرحلة الرابعة والأخيرة من علاقة الخلافة بالصفاريين، كان عمرو أكثر مرونة من أخيه يعقوب، فمنذ توليه السلطة أرسل إلى الخلافة يعلن دخوله في طاعتها(5)، بل قام بإرسال الجنود والأموال لدعم الموفق في حربه مع الزنج(6)، واستمرت العلاقة بين الطرفين بين الشد والجذب إلى خلافة المعتضد بالله، الذي قلد عمرو بن الليث خراسان رسمياً سنة 279هـ/892م(7)، إلا أنه لم يلبث أن سعى إلى الإيقاع بينه وبين إسماعيل بن أحمد الساماني، حيث أرسل إلى عمرو تقليداً بضم بلاد ما وراء النهر، وفي الوقت نفسه حرض إسماعيل على ضم خراسان، باعتباره سليل الأكاسرة والأحق بحكم بلاد فارس من الصفار، الذي هو من عامة الرعية(8)، وعلى الرغم من تقطن إسماعيل الساماني لأهداف الخليفة، ومحاولته

1 (ابن خلكان، ج6، مصدر سابق، ص 419.

2 (الدوري، دراسات في العصور العباسية المتأخرة، مرجع سابق، ص 115.

3 (ابن خلدون، ج3، مصدر سابق، ص 391.

4 (ابن خلكان، ج6، مصدر سابق، ص 420.

5 (شاكر، ج2، مرجع سابق، ص 83.

6 (ابن الأثير، ج7، مصدر سابق، ص 372.

7 (الطبري، ج10، مصدر سابق، ص 30.

8 (نظام الملك الطوسي، مصدر سابق، ص 58.

تجنب الحرب مع الصفار، غير أن الأخير أصر على غزو بلاد ما وراء النهر، مما أدى إلى هزيمته وأسرته وإرساله إلى بغداد سنة 287هـ/900م⁽¹⁾، ليقضي باقي أيامه في السجن، إلى أن مات أو قتل في بداية خلافة المكتفي بالله سنة 289هـ/902م⁽²⁾.

مما سبق يمكن أن نخلص إلى أن الخلافة العباسية حاولت أن تستفيد من الصفاريين، واستخدامهم كقوة إقليمية، لحفظ التوازن في المنطقة، وحتى عندما حدث القتال بين الخلافة والصفار، لم يكن هدف الخلافة القضاء على الصفاريين كقوة، وإنما كان هدفها هو إجهاض مشروع الصفار، الرامي إلى نقل الخلافة من أولاد المتوكل إلى أولاد الواثق، وحرص الموفق على أن يبقى الصفاريون كخصوم، لا أن يتحولوا إلى أعداء، ويتحالفوا مع الزنج، فمد إليهم يد الصلح والمسامحة، مستفيداً من المرجعية الدينية التي يحملها أتباع الصفار من المطوعة، والتي ترفض الخروج على ولي الأمر، مما جعل الصفاريين يتمسكون بالشرعية العباسية، حتى وهم يشهرون السلاح في وجه الخليفة.

موقف الموفق من الخلافة

لم يكن صعود أبي أحمد إلى صدارة المشهد السياسي، بعد مقتل الخليفة المهدي وتولية المعتمد سنة 256هـ/870م⁽³⁾، نتيجة اختيار حر من أخيه الخليفة المعتمد، كما تشير أغلب المصادر، بل جاء نتيجة صفقة سياسية فرضتها التوازنات، بين مراكز القوى داخل مؤسسة الخلافة، فالموفق لم يكن حاضراً عندبيعة المعتمد، حيث كان منفياً في الحجاز، فوجد الموفق نفسه قائداً للجيش العباسي، بصلاحيات محدودة، في منصب يكاد يكون شرفياً، في الوقت الذي يتحكم الأتراك في مقاليد الخلافة، وفي أيديهم إدارة البلاد التي قسمت بين موسى ابن بغا، الذي له ولاية المشرق، ويارجوخ الذي له ولاية المغرب⁽⁴⁾، أما الموفق فلم تسند إليه أي ولاية يمكن أن توفر له إيرادات مالية، تدعم موقفه السياسي؛ لذا نجد أن سلطة الموفق خلال السنوات الخمس الأولى من خلافة المعتمد، من 256هـ/870م إلى 261هـ/875م، كانت محدودة، فقد أوكلت إليه حرب الزنج سنة 257هـ/871م، ثم استبعد عنها لأسباب غير معروفة سنة 258هـ/872م، وأسندت إلى موسى بن بغا⁽⁵⁾، غير أن أبا أحمد بحنكته السياسية وخبرته العسكرية، ومنزلته عند الجند والعامّة، استطاع أن يحكم قبضته على الجند، حيث لم تذكر المصادر حدوث اضطرابات، أو تمردات تذكر خلال قيادته للجيش مثلما كان يحدث في السابق.

⁽¹⁾ ابن الأثير، ج7، مصدر سابق، ص ص 501-502.

⁽²⁾ ابن كثير، ج14، مصدر سابق، ص 718.

⁽³⁾ ابن تغري بردي، ج3، مصدر سابق، ص 24.

⁽⁴⁾ البلوي، مصدر سابق، ص 46.

⁽⁵⁾ ابن كثير، ج14، مصدر سابق، ص 543.

في سنة 259هـ/873م، حدثت تغييرات إدارية مهمة، أوجبت على الخلافة إعادة ترتيب أوراقها، ففي هذه السنة طلب موسى بن بغا من الخليفة المعتمد إعفاءه من قيادة الحرب ضد صاحب الزنج، وإدارة بلاد المشرق، بسبب الاضطرابات والفتن التي عجز عن القضاء عليها⁽¹⁾، فأصبحت ولاية المشرق شاغرة، وتزامن ذلك مع وفاة يار جوخ، فأصبحت ولاية المغرب شاغرة كذلك⁽²⁾، فقرر الخليفة المعتمد سنة 261هـ/875م إعادة ترتيب البيت العباسي، وربما بتوجيه من الموفق، فقرر المعتمد أن يسلك أسلوب والده المتوكل، في تعيين وليين للعهد، وأن يقسم البلاد بينهما، وكان من المنطقي أن يكون أبو أحمد هو ولي العهد الأول، باعتباره الأكبر سناً ولأن المفوض كان قاصراً⁽³⁾، ولكن يبدو أن القوى المتنفذة في دار الخلافة - قادة الأتراك - وخاصة موسى ابن بغا، والذي طلب الإعفاء من إدارة المشرق، إلا أنه مازال يشكل قوة لها تأثيرها في اتخاذ القرار؛ فكان يخشى من أن يتولى الموفق ولاية العهد، فإذا توفي المعتمد أصبح هو الخليفة، وبيده السلطة الشرعية للخلافة والسلطة الفعلية وهي الجيش، وهذا يشكل خطراً على الأتراك ومصالحهم، لذا أصروا على أن يكون الطفل جعفر بن المعتمد ولياً للعهد، ومن بعده عمه الموفق، فمتى رحل المعتمد ضمنوا وجود خليفة ضعيف تحت أيديهم، كما أن ذلك يجعل وصول الخلافة إلى الموفق أمراً مستبعداً، إذا طال عمر المفوض، وربما أراد موسى بن بغا ومن معه من هذه المناورة، أن يضعف موقف الموفق، وأن يقوي موقفه السياسي فقد تضمن عهد البيعة أن تسند إلى الموفق ولاية المشرق، التي تشهد العديد من الاضطرابات والفتن، حركة الزنج جنوب العراق، ومحمد بن واصل في فارس، ويعقوب الصفار في خراسان، والعلويون في طبرستان، وهي الفتن التي عجز موسى بن بغا عن القضاء عليها، أراد استغلالها كسلاح ضد خصمه الموفق، في حين جعل ولاية المغرب، والتي تشمل مصر والشام إلى المفوض، تحت وصاية موسى بن بغا، وولاية المغرب تعد من أكثر البلاد استقراراً، وأكثرها إيرادات مالية، تحت سيطرة أحمد بن طولون، حليف موسى بن بغا والتابع له شكلياً، والذي أصبح لاحقاً يمثل القيادة التركية القوية المناوئة للموفق، ومشروعه الإصلاحية الهادفة إلى استرجاع هيبة الخلافة، وسوف يتم التعرض لتفاصيل العلاقة بين الموفق وابن طولون في الفصل الرابع بإذن الله تعالى. ومن المؤكد أنه لضمان استمرار هذه التسوية، قد أخذت على الموفق الأيمان المغلظة بعدم النكث، واعتمدوا على شخصية الموفق الملتزمة دينياً^(*)، لذا نجد الموفق على الرغم من تحكمه في الخلافة تحكماً

⁽¹⁾ فوزي، الخلافة العباسية السقوط والانهييار، مرجع سابق، ص 35.

⁽²⁾ ابن كثير، ج 14، مصدر سابق، ص 541.

⁽³⁾ ابن الأثير، ج 7، مصدر سابق، ص 278-279.

^{*} لم تذكر المصادر التي اطلع عليها الباحث أن الموفق قد غدر بأحد أعدائه بل أنه كان يفي بوعوده حتى مع رجال صاحب الزنج الذين منحهم الأمان، كما أنه لم يعرفه عنه شيء من المجون أو اللهو كما هو الحال مع أخيه المعتمد: الباحث

مطلقاً، منذ سنة 264هـ/878م حتى وفاته سنة 278هـ/891م⁽¹⁾، لم يحاول خلع المعتمد أو إجباره على التنازل عن الخلافة، أو تقديم نفسه على المفوض؛ في حين نجد أن ابنه المعتضد، عندما آلت إليه قيادة الجيش مكان والده سنة 278هـ/891م⁽²⁾، لم تمض سوى فترة وجيزة حتى أجبر عمه على خلع ابنه المفوض، وجعله ولياً للعهد⁽³⁾؛ ويمكن تعليل ذلك، بأن المعتضد لم يكن مقيداً بأيمان الطلاق والعتاق، مثل أبيه إضافة إلى أن المعتضد عرف بالشدة وسفك الدماء⁽⁴⁾، مما يعني أنه لم يكن شخصية تقية .

هذا التفسير يمكن أن يكون منطقياً لعلاقة الموفق بالخلافة، ولكن هناك تفسير سياسي ينبغي عدم إهماله، وهو أن الموفق درس أحوال الخلافة، فوجد أن هذه المؤسسة تتكون من قوتين أساسيتين، الأولى تملك الشرعية وتحمل المسؤولية أمام الأمة، وتفترق إلى القوة ويمثلها الخليفة، والقوة الثانية تملك القوة ولا تتحمل المسؤولية، وهي صاحبة السلطة الفعلية، ويمثلها الجيش بمكوناته المختلفة، لذا فضل أن يكون على رأس القوة، التي تحكم ولا تُسأل، كما أنه كان لا يأمن أن يتمرد الجند، كما حدث مع بعض الخلفاء السابقين، عندها سوف يقف في صف جنوده، وإذا لزم الأمر خلع المعتمد، وجاء بأحد إخوته الآخرين، وبذلك يضمن البقاء كصاحب السلطة الفعلية في الدولة، وهذا هو الواقع، حيث إن المعتمد منذ سنة 264هـ/878م، لم يعد له من الخلافة سوى اللقب والدعاء، لذا حاول الفرار مرتين للتخلص من هذا الوضع⁽⁵⁾.

وبيعة سنة 261هـ/875م، تبدو في ظاهرها أنها ليست في صالح الموفق، بل تصب في مصلحة خصومه من الأتراك، إلا أنه استطاع أن يقلب السحر على الساحر، فبدلاً من أن تكون ولاية المشرق المضطرب، ومنصب ولي العهد الثاني، من العقبات التي تعيق مشروعه الإصلاحية، جعلها من عوامل قوته، وأكسبته الشرعية والدعم المالي، فبعد هزيمته ليعقوب الصفار في دير العاقول سنة 262هـ/876م⁽⁶⁾، أصبح الموفق هو صاحب السلطة الفعلية في الدولة، ولم يعد للخليفة سوى اللقب، و حاول المعتمد التخلص من سلطة أخيه بالفرار من دار الخلافة سنة 264هـ/878م، رفقة ابنه المفوض إلى الحجاز، غير أن الموفق تمكن من منعه، ولم يرجعه إلى سامراء، بل جعله ينتقل إلى واسط دون أن يقيد حركته، وفي سنة 269هـ/882م قرر المعتمد للحاق بأحمد بن طولون، متظاهراً بأنه يقصد الصيد، فأرسل الموفق إلى عامل الموصل، إسحاق بن كنداج يطلب منه منع الخليفة من اللحاق بأحمد بن طولون، واجباره على العودة إلى بغداد، ليوضع تحت

(1) ابن الجوزي، ج12، مصدر سابق، ص304.

(2) ابن خلدون، ج3، مصدر سابق، ص418.

(3) السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ص291-292.

(4) المصدر نفسه، ص293.

(5) البلوي، مصدر سابق، ص291-293.

(6) ابن الجوزي، ج12، مصدر سابق، ص173.

الإقامة الجبرية في دار ابن الخصيب⁽¹⁾، وهنا يتبادر إلى الأذهان سؤالان الأول لماذا لم يستغل الموفق مغادرة الخليفة لدار الخلافة لإعلان نفسه خليفة؟ والثاني لماذا لم يقم الموفق بالتحفظ على الخليفة المعتمد في سامراء أو الموقفية، وجعل إقامة الخليفة في واسط أو بغداد؟.

ويمكن الإجابة عن السؤال الأول بفرضية، أن الموفق أخذت عليه العهود والمواثيق، وقُيد بأيمان الطلاق والعتاق، التي كانت من الإجراءات المتبعة عند أخذ البيعة⁽²⁾، وربما كان يخشى أن يتكرر ما حدث بين المستعين والمعنز، وأنه متى فعل ذلك فإن خصومه قد يستغلون ذلك، حجة للحرب عليه خاصة ابن طولون، الذي دعا إلى خلع الموفق ولعنه على المنابر، واستصدر الفتاوى بجواز خلع؛ لأنه نكث العهد، وحجر على خليفة المسلمين، وتدخل في شؤون بلاد المغرب، التي هي من أعمال المفوض، واعتبر ذلك نكثاً للعهود التي قطعت عليه عند البيعة⁽³⁾، فكيف إذا أعلن نفسه خليفة في وجود خليفة شرعي.

أما لماذا لم يقم الموفق باحتجاز الخليفة في سامراء سنة 264هـ/878م، فإن ذلك يرجع إلى أن سامراء هي قاعدة النفوذ التركي، وربما كان يخشى أن يتمكن الأتراك من الوصول إلى الخليفة المتذمر من تسلط أخيه، ويجعلونه يصدر أمراً بعزل الموفق، ومحاربتة تحت غطاء الشرعية؛ لذا فضل أن يبقى الخليفة في واسط بعيداً عن دائرة نفوذ الأتراك، أما في سنة 269هـ/882م، فإن الأمر اختلف كثيراً فإن الخليفة أصبح يستند إلى قوة كبيرة، متمثلة في أحمد بن طولون، لذلك رأي أنه من الأنسب تحديد إقامة الخليفة في بغداد، مركز المعارضة العربية والفارسية الرافضة لسلطة الأتراك، ولم يحمله إلى جواره في الموقفية، لأن وجود الخليفة المحتجز قريباً من الجنود المحاربين، قد يستغله خصومه في تأليب الجند عليه، عندما يرون خليفته يشبه الأسير، ويتكرر معه ما حدث مع يعقوب الصفار في دير العاقول.

مما سبق يمكن أن نستنتج أن الموفق لم يكن زاهداً في الخلافة، بل كان يتطلع إليها بحرص شديد، ويطمح إلى أن يعيد لها مكانتها قبل أن يتقلدها، إضافة إلى أن شخصيته الملتزمة دينياً، كانت تمنعه من نكث العهود والمواثيق، وقد أخذت عليه أغلظ الأيمان بالوفاء، وأن لا يسمح لخصومه أن يستغلوا الخلاف بينه وبين أخيه، لإشعال حرب في البيت العباسي، تؤدي إلى تقويض كل ما بناه الموفق طيلة السنوات الماضية، ومن أجل تحقيق هدفه الأسمى وضع مشروعاً محكماً، عمل عليه لسنوات عديدة، وظف فيه كل الظروف والأحداث التي شهدتها خلافة المعتمد، من أجل القضاء على نفوذ الأتراك، وتسلمتهم على الخلفاء، وإعادة الخلافة لمكانتها

1 (الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، مصدر سابق، ص548.

2 (ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد، الفتاوى الكبرى، ج3، دار الكتب العلمية: بيروت، 1987م، ص298.

3 (البليوي، مصدر سابق، ص295-296.

وفرض سلطانها على البلاد الخاضعة لها، وقد واجه العديد من العقبات والصعاب، التي حاول بها خصومه من الأتراك، وأصحاب المصلحة في بقاء الخلافة ضعيفة ومنهكة، إعاقة هذا المشروع الإصلاحية، واستطاع الموفق إضعاف شوكة الأتراك، وارجاع الجيش العباسي إلى دوره الطبيعي، وهو حماية الخلافة لا التحكم فيها، و استفاد خصوم الموفق من وجود حليف قوي من بني جلدتهم، كان دائماً يقف من ورائهم، وهو أحمد بن طولون حاكم مصر والشام، الذي شكل مع الموفق محور العلاقة بين الخلافة والدولة الطولونية، وهو موضوع الفصل الرابع.



الفصل الرابع مصر بين طموحات ابن طولون وتطلعات الموفق

- المبحث الأول : سياسة ابن طولون في تثبيت قواعد الدولة
- المبحث الثاني : جهود الموفق للحد من طموحات ابن طولون
- المبحث الثالث : واقع التبعية والانفصال: السمات والمظاهر

المبحث الأول: سياسة ابن طولون في تثبيت قواعد الدولة

لم يكن أحمد بن طولون مجرد نائب، يقتصر دوره على تنفيذ أوامر الوالي المقيم في سامراء، بل تجاوزت طموحاته هذا الإطار الضيق، فكان يتطلع إلى إنشاء كيان سياسي مستقل، مع احتفاظه بالولاء الرمزي للخلافة العباسية، التي يستمد منها شرعيته أمام الرعية، ويجنّبهُ شبهة الخروج على وليّ الأمر، ويُذكر في هذا السياق، أنّه رفض المشاركة في قتل الخليفة المخلوع المستعين بالله، بحجة أنّ في عنقه بيعة له⁽¹⁾، وهو موقف قد يُفهم منه تمسّكه بالشرعية، غير أنّ سياق الأحداث اللاحقة، يكشف أن دوافعه لم تكن دينية خالصة، إذ لم يمنعه ذلك من تولّي الحكم نائباً عمّن كان من المشاركين في عزل المستعين وقتله، وقد اتسمت خطواته نحو الاستقلال بالتدرج والتخطيط المحكم، فبدأ بتوطيد سلطانه في مصر، ثم اتجه تدريجياً إلى ترسيخ استقلاله بها⁽²⁾.

وكانت سياسة ابن طولون، تقوم على مسارين متوازيين، الأول يرتكز في دار الخلافة، وهو ذو أهمية بالغة، حيث تعتمد عليه علاقته بالخلافة، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمتغيرات والأحداث التي تعيشها سامراء، والمسار الثاني هو إحكام قبضته على البلاد، ووضعها تحت سلطانه، وتوسيع حدودها والتقرب إلى الرعية، باعتبارها البديل المحتمل لشرعية الخلافة، وهذا المسار يرتكز في مصر وما جاورها من البلاد الداخلة تحت سلطان ابن طولون وخلفائه من بعده، وقد قامت تلك السياسة على تثبيت القواعد الأساسية للاستقلال والحفاظ عليه .

وحيث أن الخلافة كانت تحرص بشكل مستمر، على بقاء مصر تحت الإدارة المباشرة للخلافة ؛ لذا عملت على الحد من سلطات الولاية، وعدم بقائهم لفترات طويلة، كما استحدثت نظام الإنابة، الذي سبقت الإشارة إليه⁽³⁾ كنوع من الضمان لبقاء التبعية، غير أن الصراع في دار الخلافة وتنافس الأتراك على التحكم فيها، أضعف سلطتها ليس في مصر فقط بل في العراق أيضاً، وفي تلك الظروف أُسندت ولاية مصر إلى أحمد بن طولون، صاحب الطموح السياسي الكبير، نيابة عن باكيباك أحد أبرز القيادات التركية، في خلافة المعترز بالله سنة 254هـ/868م⁽⁴⁾، فاستفاد ابن طواون من الصراع بين القوى المختلفة في دار الخلافة، في تثبيت قواعد حكمه في مصر، وعندما تولى الموفق قيادة الجيش العباسي، وبأشر شؤون الخلافة سنة 257هـ/871م⁽⁵⁾، وبدأ في تنفيذ مشروعه الرامي إلى استعادة هيبة الخلافة وسلطانها، وجد نفسه مشغولاً بالفتن والاضطرابات

(1) السيوطي، تاريخ الخلفاء ، مصدر سابق، ص 285.

(2) محمود، مرجع سابق، ص 33.

(3) ينظر الفصل الثاني: ص 43.

(4) ابن الأثير، ج 7، مصدر سابق، ص 188.

(5) ابن كثير، ج 14، مصدر سابق، ص 535.

التي يشهدها المشرق، مثل حركة الزنج، وتمرد الصفار وغيرها، مما شغله عن الالتفات إلى مصر⁽¹⁾، وفي سنة 261هـ/875م تم إعادة ترتيب ولايات الدولة، وتعيين وليين للعهد، فكان تكليف الموفق بالمشرق المثقل بالاضطرابات والفتن، في حين جعلت ولاية المغرب التي تمثلها مصر، وتمتاز بالاستقرار الأمني والمالي، تحت إدارة جعفر المفوض ابن الخليفة المعتمد، وولي عهده الأول، وبوصاية موسى بن بغا⁽²⁾، مما يوحي بأن هذا التقسيم كان بتدبير من قادة الأتراك، وربما بتواطؤ مع الخليفة المعتمد، لإضعاف موقف الموفق وتقوية خصومه من الأتراك، ونتج عن ذلك إطلاق يد أحمد بن طولون في مصر.

والواقع أن ابن طولون لم يحقق استقلاله بمصر بسهولة ويسر، بل اتبع سياسة حكيمة مكنته من إثبات ولائه للخلافة، مستفيداً من الصراع بين الموفق وقادة الأتراك، الذين رأوا فيه حليفاً مهماً من أبناء جلدتهم، كما استغل الخلاف بين الموفق، صاحب السلطة الفعلية في الدولة، والمعتمد صاحب الشرعية، وقد واجهت ابن طولون العديد من الصعاب والعقبات في طريق تحقيق استقلاله، دون الخروج عن شرعية الخلافة، فتعامل مع تلك العقبات والصعاب، بروية وحكمة سياسية، تمكن من خلالها أن يُرسى قواعد حكم وراثي استمر في أسرته لعدة عقود، وكان من أبرز تلك العقبات القيود التي فرضتها الخلافة على ولاية مصر للحيلولة دون انفصالها عنها أو انسلاخها منها وقد سبقت الإشارة إليها⁽³⁾.

تعامل ابن طولون مع قيود الخلافة

لم تكن قيود الخلافة على ابن طولون، وليدة عصرها أو مستحدثة في حينها، بل كانت امتداداً لتطور الإدارة الإسلامية منذ نشأتها، فقد اعتمدت سياسة الدولة الإسلامية على سياسة الفصل بين السلطات الإدارية والمالية والقضائية في الولايات منذ وقت مبكر، حيث سن الخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه الفصل بين عمال الخراج وولاية البلاد، وذلك لضمان الرقابة ومنع جمع السلطات في يد واحدة، وفصل القضاء وجعله يتبع الخليفة مباشرة⁽⁴⁾، ضماناً لاستقلاله ونزاهته، وهو ما سار عليه الخلفاء من بعده⁽⁵⁾، وفي العصر الأموي سارت الإدارة على النهج الراشدي، وأضافوا إليها عملاً جديداً، هو البريد الذي استحدثته معاوية

(1) الهامي، ج2، مرجع سابق، ص5.

(2) ابن خلدون، ج3، مصدر سابق، ص390.

(3) ينظر الفصل الثاني: ص48.

(4) السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ص111.

(5) ابن الأثير، ج2، مصدر سابق، ص403.

ابن أبي سفيان رضي الله عنه⁽¹⁾، والذي أصبح يُعتمد عليه في مراقبة الولاية والعمال، وتتبع أحوال البلاد⁽²⁾، هذه الأدوات مجتمعة تشكل الهيكل الإداري للدولة، وفي العصر العباسي ظهرت الحاجة إلى مزيد من التنظيم، فظهر في عصر هارون الرشيد (170-193هـ/786-809م) منصب قاضي القضاة، والذي أسنده إلى أبو يوسف القاضي^(*) سنة 170هـ/786م⁽³⁾، الذي صار المسؤول عن تعيين القضاة وعزلهم ومحاسبتهم، وفي عهد المأمون ظهر نظام إداري جديد، هو نظام الإنابة، حيث أسند ولاية مصر سنة 213هـ/828م إلى أخيه أبي إسحاق بن الرشيد (المعتصم)، الذي لم ينتقل إلى مصر، وإنما استقر في بغداد، وأرسل من ينوب عنه في حكم مصر⁽⁴⁾، فظهر نظام الوكلاء والنواب، الذين لا يخضعون لسلطة الوالي المقيم (النائب) بل يتبعون الوالي الأصيل، مما زاد من تقييد صلاحيات ولاية الأقاليم، والهدف من ذلك هو منع محاولات الولاية الاستقلال بالبلاد عن السلطة المركزية.

أسندت ولاية مصر إلى أحمد بن طولون، صاحب الشخصية القوية الطموحة، فتح الباب أمام تحولات جذرية في حكم مصر، حيث استفاد من أوضاع الخلافة، والخلافات والصراعات بين قادة الأتراك، إضافة إلى الأوضاع الإقليمية في التخلص من تلك القيود، ليمسك بيده كافة السلطات الإدارية والعسكرية والمالية في البلاد، فعند تولي ابن طولون لمصر، كانت الإدارة فيها مقسمة بين مجموعة من الأشخاص، فكان ابن طولون على الصلاة والحرب، وتحت سلطانه الفسطاط والعسكر، في حين كانت الإسكندرية بيد إسماعيل ابن دينار⁽⁵⁾، وبرقة يتولاها أحمد بن عيسى الصغدني⁽⁶⁾، وعمال الكور لا يخضعون للوالي مباشرة⁽⁷⁾، والخراج بيد أحمد بن محمد بن المدبر⁽⁸⁾، والبريد بيد شقير الخادم، والقضاء يتولاها بكار بن قتيبة⁽⁹⁾، وكان هؤلاء العمال يدينون بالولاء للخليفة أو للوالي المقيم في دار الخلافة، وهم في تنافس مستمر، جعل سلطة الوالي تكاد تكون

(1) القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج14، بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ط.ت)،

ص 413.

(2) المعاينة، زريف مرزوق، نشأة الدواوين وتطورها في صدر الإسلام، دبي: مركز زايد للتراث والتاريخ، (د.ط.)، 2000م،

ص 177

(*) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الانصاري ولد سنة 93هـ/712م وتوفي سنة 182هـ/798م، صاحب الامام أبي حنيفة (الضبي البغدادي، أبوبكر محمد بن خلف بن حيان، أخبار القضاة، ج3، تح: عبد العزيز مصطفى المراغي، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، 1947م، ص ص 254-264.

(3) ابن خلكان، ج6، مصدر سابق، 379.

(4) ابن تغري بردي، ج2، مصدر سابق، ص ص 204-205.

(5) البلوي، مصدر سابق، ص 46.

(6) ابن سعيد، مصدر سابق، ص 80.

(7) محمود، مرجع سابق، ص 36.

(8) البلوي، مصدر سابق، ص 43.

(9) محمود/ الشريف، مرجع سابق، ص 428.

اسمية، مما جعل ابن طولون يعمل على جمع هذه السلطات في يده، وكان من أهم هذه الاعمال هو عمل البريد، وقد سبقت الإشارة إلى أن ابن طولون جاء إلى مصر نيابة عن باكيياك، أحد القادة الأتراك المسيطرين على الخليفة المعتز بالله (252-255هـ/866-868م)، ويبدو أن اختياره لم يكن برضا الخليفة، أو على الأقل برضا والدته قبيحة، التي سبق وأن طلبت من ابن طولون، قتل الخليفة المخلوع المستعين بالله، مقابل ولاية واسط فرفض قتل خليفة سبقت له مبايعته⁽¹⁾، لذا وربما بإيعاز من أم الخليفة، أُسند عمل البريد إلى شقير الخادم غلام قبيحة، ومن المعلوم أن وظيفة البريد في ذلك الوقت، لم تكن تقتصر على نقل الرسائل بين حاضرة البلاد وأقاليمها، وإنما كان منوطاً بها دور أكثر أهمية، يشبه إلى حد كبير دور الاستخبارات العامة أو أمن الدولة في العصر الحديث، وبعبارة أخرى هو عين (جاسوس) علني للخليفة على عمالة، يزوده بأخبارهم وتحركاتهم دون أن يخضع لسلطتهم⁽²⁾.

فكان عامل البريد شقير أحد العقبات، التي كان على ابن طولون التخلص، منها ليتحرر من رقابة السلطة المركزية، أو على الأقل الحد منها، ولحسن حظ ابن طولون، أن شقير الخادم فقد القوة التي كان يستند إليها بخلع المعتز، ونفي أمه قبيحة إلى مكة، بعد أن صادر صالح بن وصيف كثيراً من أموالها⁽³⁾، وارتفعت مكانة باكيياك الداعم الرئيسي لابن طولون، غير أن شقير لم يعزل عن عمله واستمر في معارضته لابن طولون حتى خلافة المعتمد على الله، حيث كتب هو وأحمد بن المدبر عامل الخراج إلى الخليفة، يحذرانه من طموحات ابن طولون وتطلعاته⁽⁴⁾، ولكن علاقة الأخير بالحسن بن مخلد^(*) وزير المعتمد، أفضلت تلك المساعي؛ حيث كان ابن مخلد يُرسل إليه الكتب التي يرسلها شقير وابن المدبر إلى الخلافة⁽⁵⁾، إضافة إلى علاقته الوثيقة بيارجوخ الذي خلف باكيياك على ولاية مصر، بعد مقتله سنة 256هـ/870م⁽⁶⁾، وتمكن من إبعاد شقير وضم البريد لابن طولون⁽⁷⁾.

أما العقبة الأصعب فكانت عامل الخراج، أحمد بن محمد بن المدبر صاحب النفوذ الكبير، والمستند

(1) ابن سعيد، مصدر، سابق، ص 75.

(2) أيوب، مرجع سابق، ص ص 222، 223.

(3) النويري، ج 22، مصدر سابق، ص 233.

(4) ابن سعيد، مصدر سابق، ص 79.

(*) الحسن بن مخلد بن الجراح البغدادي تولى الوزارة للمعتمد مرتين وكان كاتباً للموفق فجمع بين الاثنين سخط عليه المعتمد وصادر أمواله، التحق بابن طولون ولاء نظارة الأقاليم فخافه العمال فدسوا إلى ابن طولون أنه عين للموفق عليه فحبسه ثم أرسله إلى عامله على انطاكية لحبسه وتعذيبه توفي سنة 271هـ/884م. (الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 13، مصدر سابق، ص ص 7-8).

(5) الكاشف، أعلام العرب، مرجع سابق، ص 60.

(6) الطبري، ج 9، مصدر سابق، ص 457.

(7) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج 3، مصدر سابق، ص 239.

إلى مكانة أخيه إبراهيم بن المدبر⁽¹⁾، وكان أحمد بن المدبر يتولى خراج مصر منذ سنة 248 هـ/862م، في ولاية يزيد بن عبدالله⁽²⁾، وكانت له مكانة كبيرة ويتحرك بصحبة مائة من غلمانه⁽³⁾، وعند وصول ابن طولون حاول التقرب إليه فتقدم إليه بهدية قدرها عشرة آلاف دينار لكن ابن طولون اعتذر عن قبولها ولكنه استغل هذا العرض استغلالاً سياسياً، حيث أرسل إليه يعتذر عن عدم قبوله الهدية، ويطلب منه بدلاً عنها أن يتنازل له عن فرقة الحرس الخاصة به؛ فاضطر إلى القبول⁽⁴⁾، وطلب من كاتبه أن يكتب إلى الوزير، يحذره من أن ابن طولون لا يصلح لأن يكون في عمل بعيداً عن دار الخلافة، معللاً ذلك بأن من يرفض المال والعروض ويستهدي الرجال؛ فإن له همة كبيرة وطموح بعيد⁽⁵⁾، وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه من أن الخلافة كانت تخشى من استقلال مصر، متى أسندت ولايتها إلى شخص ذو همة عالية، وطموح سياسي كبير، وعلى الرغم من علاقة الود الظاهرة بين الرجلين، إلا أن الصراع الخفي لم ينقطع بينهما، وتمكن ابن طولون بواسطة باكيياك من الحصول من الخليفة المهدي على أمر بعزل ابن المدبر، عن الخراج وتولية محمد بن هلال، ولكن ابن المدبر استطاع بمساعدة أخيه إبراهيم، العودة إلى عمله في خلافة المعتمد⁽⁶⁾، وأعاد ابن المدبر المحاولة لعزل ابن طولون عن مصر، بمساعدة شقير الخادم بالكتابة إلى المعتمد، ولكن هذه المساعي باءت بالفشل بسبب نفوذ ابن طولون وعلاقته بالحسن بن مخلد وزير المعتمد⁽⁷⁾ كما اسلفنا، واستمر الخلاف بين الرجلين، إلى أن جاءت الفرصة، حين طلب الخليفة المعتمد من ابن طولون، أن يرسل إليه أموالاً غير تلك التي ترسل إلى بيت المال، الذي يسيطر عليه الموفق، فاعتذر إليه، بأنه لا يمكنه توفير الأموال والخراج بيد رجل آخر، لا يخضع لسلطانه؛ عندها أرسل الخليفة نقيساً الخادم، بكتاب تقليد ابن طولون خراج مصر⁽⁸⁾، وتولية ابن المدبر خراج فلسطين والأردن ودمشق⁽⁹⁾، ويبدو أن ظاهر العلاقة بين الرجلين كان ودياً، على الرغم من الدسائس والمؤامرات المتبادلة بينهما، فتذكر الدكتورة سيدة الكاشف، نقلاً عن ابن سعيد ما نصه " أن ابن المدبر زوج ابنته إلى خمارويه بن أحمد بن طولون ومهرها بما كان له من عقار ثابت في مصر لم يكن يستطيع نقله منها"⁽¹⁰⁾ والغريب أن يكون ابن المدبر هو من زوج ابنته من خمارويه، على غير المؤلف بل أنه هو من

(1) محمود، مرجع سابق، ص 34.

(2) المرجع نفسه، ص 40.

(3) البلوي، مصدر سابق، ص 44

(4) المصدر نفسه، ص 45.

(5) ابن سعيد، مصدر سابق، ص ص 77، 78.

(6) محمود، مرجع سابق، ص 40.

(7) الكاشف، أعلام العرب، مرجع سابق، ص 62.

(8) الكندي، مصدر سابق، ص 217.

(9) محمود، مرجع سابق، ص 41.

(10) الكاشف، أعلام العرب، مرجع سابق، ص 68.

دفع المهر بتنازله عن عقاراته في مصر، والأهم من ذلك كله أن هذه الرواية التي تذكرها الكاشف، لا تنطبق مع ما ذكره ابن سعيد والبلوي، اللذان يؤكدان المصاهرة وأن ابن المدبر وهب عقاراته بمصر لابن طولون، من باب التلطف والتقرب إليه وكسب وده(1)، وأياً كانت الحقيقة فقد تخلص ابن طولون من خصم قوي كان يتحكم في أساس السلطة وهو المال، وعندما أضيفت الشام إلى أعمال ابن طولون سنة 267هـ/880م نكل بابن المدبر وصادر أمواله ثم صالحه على ستمائة ألف دينار(2).

وقبل أن نطوي صفحة ابن المدبر، ينبغي الإجابة على سؤال مهم وجوهري، يتبادر إلى الأذهان ويبرز تناقضاً واضحاً في الحقائق، ألا وهو أين الموفق من كل هذه الأحداث والتغيرات، لا سيما وابن طولون يقف في صف معارضيهِ من الأتراك؟ وكيف يمكن أن نصف الخليفة المعتمد بأنه عاجز ومسلوب الإرادة وهو القادر على إحداث تغييرات جوهرية، ليس على مستوى الأشخاص فحسب بل على مستوى النظام الإداري برمته، بعزل شقير الخادم ونقل ابن المدبر، ونقل صلاحيات البريد والخراج إلى ابن طولون؟

وللإجابة على هذه الأسئلة ينبغي البحث عن أسباب قوية، جعلت الموفق يتراجع ويفسح المجال لخصومه، ومن بينهم ابن طولون لكسب مواقف تبدو في ظاهرها أنها في غير مصلحة الموفق وفريقه، ويظهر فيها الخليفة المستضعف، وكأنه صاحب الإرادة وبيده القرار، والباحث يرجع ذلك إلى أسباب وعوامل تتمثل في الأول: أن الفترة الأولى من خلافة المعتمد والممتدة من 256هـ/870م إلى 261هـ/875م لم يكن للموفق سلطة كبيرة، وكانت قيادته للجيش تكاد تكون صورية، والسلطة الفعلية كانت بيد موسى بن بغا ويارجوخ، اللذين تحت إدارتهما المشرق والمغرب، والمتحكما في الخليفة، ويمثلان القوة التي يستند إليها ابن طولون، وأغلب التغيرات المشار إليها وقعت في تلك الفترة، أما السبب الثاني: فهو حركة الزنج وما سببته من استنزاف لموارد الدولة والحاجة الماسة إلى الأموال، والقيود التي فرضتها بيعة 261هـ/875م على الموفق، والاستقلال الإداري والمالي لولايتي المشرق والمغرب، وعجز الموفق عن عزل ابن طولون، أو إلزامه بدفع مبالغ إضافية لدعم جيش الخلافة، باعتبار أن الحرب تقع في حدود ولاية المشرق، ويتوجب الإنفاق عليها من خراج المشرق، ويتضح ذلك من خلال المراسلات بين الموفق وابن طولون، لذا لجأ الموفق إلى الخليفة باعتباره الأقرب إلى حزب الأتراك، وابن طولون ليطلب منه الأموال، فهو إن لم يتحصل على المال بشكل مباشر؛ فإنه سوف يوفر على نفسه جزءاً من نفقات الخليفة، التي كانت تصله من بيت المال، أما السبب الثالث: والأهم هو تمرد ابن الشيخ واستيلائه على الأموال التي أرسلها ابن المدبر(3)، وتشكيله خطراً على الخلافة بعدم اعترافه بخلافة

1 (البلوي، مصدر سابق، ص 60؛ ابن سعيد مصدر سابق، ص 83.

2 (ابن تغري بردي، ج3، مصدر سابق، ص 43.

3 (ابن الأثير، ج7، مصدر سابق، ص 239.

المعتمد، وحيث أنه من المسلمات التاريخية، أن من يستولى على الشام دائماً يتطلع إلى مصر؛ لذا كان لزاماً على الخلافة، توفير الحماية لمصر من تهديدات ابن الشيخ، وحيث أنها كانت عاجزة عن حماية نفسها، من خطر الزنج والصفار وغيرهما من المتمردين، لم تجد بداً من إطلاق يد أحمد بن طولون في مصر، ليتمكن من تكوين جيش قوي يقف في وجه أطماع ابن الشيخ، ويقضي عليه إذا اقتضى الأمر، لذلك لم يعترض الموفق عن عزل شقير، أو نقل ابن المدبر إلى فلسطين، وجمع كل أقاليم مصر في يد ابن طولون، الذي تمكن من تكوين جيش قوامه مائة ألف جندي⁽¹⁾

ومن العقبات الأخرى التي تمكن ابن طولون من تجاوزها، هي توحيد مصر تحت ادارته، فقد تمكن من إقناع الخليفة عن طريق صهره يارجوخ، بضم كل ولايات مصر وكورها تحت سلطة واحدة⁽²⁾، أما القضاء فقد ضل تابعاً للخلافة، على الرغم من أن ابن طولون قد سجن قاضي مصر بكار بن قتيبة سنة 269هـ/882م، عندما رفض التصديق على خلع الموفق⁽³⁾، بهذا استطاع ابن طولون خلال سنوات قليلة أن يجعل من مصر دولة مستقلة، تدين بالولاء الشكلي للخلافة العباسية، وهذا الاستقلال كي يستمر لا بد أن يرتكز على قواعد أساسية لتثبيت أركانه وقد أحسن ابن طولون استخدامها.

سياسات ابن طولون للوصول إلى الاستقلال

أولاً: التقرب إلى الخلافة وإثبات الولاء لها

لم يكن بالإمكان التخلص من قيود الخلافة المشار إليها⁽⁴⁾، والتي من الصعب، إن لم يكن من المستحيل الوصول إلى الاستقلال مع وجودها، دون وجود سند شرعي يدعم موقف ابن طولون، ويحبط مخططات خصومه الرامية إلى عزله، وهو يدرك تماماً أن معركة استقلال مصر تدور في سامراء⁽⁵⁾، لذا عمل بكل الطرق، على الحفاظ على علاقة ودية مع الخليفة ورجال البلاط، على الرغم من إدراكه بأن التخلص منه كان من أولويات الموفق؛ لإنجاح مشروعه الرامي إلى استعادة هيبة الخلافة، واستئصال شأفة الأتراك، غير أن المصادر لم تذكر أن ابن طولون كان له أي دور مباشر في الصراع الدائر في دار الخلافة، باستثناء السنوات الأخيرة عندما حدثت المواجهة بينه وبين الموفق بشكل سافر، بل كان يحرص على الابتعاد عن الصراع وإظهار الولاء والطاعة للخليفة، وعدم ذكر المصادر لشواهد على مشاركته في الصراع، لا ينفيتها؛ لأن ارتباطه

(1) زيود، مرجع سابق، ص 51.

(2) ابن سعيد، مصدر سابق، ص 80.

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12، مصدر سابق، ص 602.

(4) ينظر الفصل الثاني: ص 48.

(5) محمود، مرجع سابق، ص 46.

بعلاقة جيدة مع ثلاثة من أكبر زعماء الأتراك، الذين كانوا من أقطاب الصراع وهم باكيباك ويارجوخ وموسى ابن بغا، لا يمكن تفسيره إلا بوجود تعاون خفي معهم، ومن المؤكد أنه كان من المستفيدين من تلك الصراعات. في الفترة ما بين عامي 254هـ/868م – 261هـ/874م، حرص ابن طولون على إثبات ولائه وطاعته للخلافة، بالقضاء على العديد من الحركات المناوئة لها، التي قام بها العلويين وغيرهم والتي سبقت الإشارة إليها⁽¹⁾، واستطاع من خلالها، أن يثبت أنه رجل الخلافة الأنسب في مصر، وبدأ يحصد ثمار جهوده، متبعاً سياسة حكيمة، تقوم على التودد إلى الخليفة، والتقرب إلى أصحاب النفوذ بالهدايا، وشراء الذمم، مستفيداً من الروابط الأسرية التي تجمعهم بكبار رجال الدولة، من أمثال باكيباك ويارجوخ وموسى بن بغا وغيرهم، إضافة إلى صداقاته القديمة في البلاط، ومن أبرزها علاقته بالحسن بن مخلد، الذي أصبح وزيراً للمعتمد، كما أنه كان عند الضرورة، يُرسل أخلص رجالة وكتابه بالهدايا إلى الخليفة وكبار القادة، ففي سنة 262هـ/876م أرسل كاتبه أحمد بن محمد الواسطي إلى سامراء، حيث تمكن من إقشال مخطط الموفق، الرامي إلى استدراج ابن طولون إلى سامراء، وإبعاده عن مصر⁽²⁾.

وعندما احتدم الخلاف بينه وبين الموفق، وتحول إلى حرب معلنة، حصر الصراع بينه وبين الموفق، ولم يجعل الخليفة طرفاً فيه، بل على العكس تماماً، نصب نفسه مدافعاً عن الخليفة، الذي وصفه بالأسير وأنه محجور عليه من قبل الموفق⁽³⁾، الذي يصفه بأنه ناكث للعهد، يجب خلع واستعادة الخليفة لمكانته ودوره، وأطلق على نفسه مولى أمير المؤمنين، وكان يعلن الموفق على المنابر، بعد أن يدعوا للمعتمد وابنه المفوض⁽⁴⁾، ولم يقطع الأموال عن الخليفة، وكان يرسلها له سنوياً دون علم الموفق، حيث بلغت الأموال التي أرسلها ابن طولون إلى المعتمد، ما بين عامي 261هـ/875م و 265هـ/879م مليونين ومائتي ألف دينار⁽⁵⁾ (2,200,000)، بمعدل سنوي حوالي 55 ألف دينار سنوياً، ولم يتوقف عن إرسالها حتى في أقصى درجات التوتر بينه وبين الموفق، بل وهو على فراش الموت أوصى ابنه خمارويه، بأن لا ينقطع عن إرسال مائة ألف دينار إلى الخليفة المعتمد، مؤكداً له أن ذلك تستوجه البيعة التي في عنقه للخليفة⁽⁶⁾.

ولم يكتف بتوثيق علاقته بالخلافة، ورجال البلاط العباسي من كبار القادة والوزراء والكتاب، بل

(1) ينظر الفصل الثاني : ص 50.

(2) النعيمي، محمد عبد الكريم أحمد، الطولونيين والاشيديين في مصر وعلاقتهم بالخلافة العباسية، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2020م، ص 95.

(3) القصير، هيلة بنت محمد بن علي، أثر المصاهرة في تطور العلاقات بين الخلافة العباسية والدولة الطولونية، مجلة عصور، العدد 30-31، ديسمبر 2016م، ص 121.

(4) البلوي، مصدر سابق، ص 298.

(5) المصدر نفسه، ص 363.

(6) المصدر نفسه، ص 338.

تعداهم إلى الطبقة الوسطى، وهي طبقة التجار، فيذكر ابن سعيد الأندلسي، أن ابن طولون كان يودع الأموال لدى تجار العراق، ليشترى بها ذمم بعض القادة، فإذا قبل أحدهم التوجه لحرب ابن طولون، أسرع إليه التجار وطالبوه بديونهم لديه؛ متعللين بأنهم يخافون من ضياع أموالهم، فهم لا يثقون بعودة من يخرج لحرب ابن طولون، الذي لديه مائة ألف عنان، مما يجعله يتراجع عن قبول المهمة⁽¹⁾، وهذه الرواية لا تخلو من المبالغة، لا سيما وأن مصدرها ابن سعيد الأندلسي، الذي ينقل عن ابن الداية مؤرخ الطولونيين، فمهما كانت قيمة تلك الديون؛ لا يمكن أن تعادل ما يمكن أن يجنيه من تسند إليه ولاية مصر، أما حقيقة رفض بعض القادة لحرب ابن طولون واعتذارهم، فيرجع لأسباب أخرى، أهمها أن غالبيتهم كانوا من الأتراك، الذين يدركون أن مصيرهم مرتبط بمصير ابن طولون، ويعتبرونه سندهم في مواجهة الخطر الذي يتهددهم، وهذا لا يعني تجاهل الدور الذي يقوم به التجار.

ومن النقاط المهمة في علاقة ابن طولون بالخلافة، وجود طيفور وكيل أعمال ابن طولون في العراق، وما يقوم به من دور كبير في خدمة سيده⁽²⁾، والغريب أن المصادر لم تذكر أنه تعرض له أحد، على الرغم من التوتر الشديد في العلاقة بين ابن طولون والموفق، ووصولها إلى الخلع واللعن على المنابر، بل والمواجهة العسكرية المباشرة، وأنه لم يتعرض للسجن أو المصادرة، باعتباره وكيلاً لرجل خارج عن الخلافة، وهذا يدل على أن العداء بين الموفق وابن طولون، كان عداءً تمليه وتحكمه ضرورات السياسة وليس عداءً شخصياً.

ثانياً: التقرب إلى الرعية

التمسك بالشرعية المستمدة من الخلافة، لم يكن غاية في حد ذاته، بل كان ضرورة وشرطاً أساسياً من شروط تحقيق الاستقلال، وأما الغاية فهي الحصول على القبول والرضا من الناس، الذين يشكلون القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها أي استقلال، فغالبيتهم أهل مصر والشام من المسلمين السنة، الذين يرون الخروج على ولي الأمر خروجاً عن الدين⁽³⁾، وأن معظمهم يرجعون إلى القبائل العربية، التي تأنف من حكم الأجنبي، وتأبى الانصياع لحاكم لا تعترف به الخلافة العربية، ولو بشكل صوري، إضافة إلى أن القاعدة الشعبية قد تكون بديلاً عن شرعية الخلافة، في حال تحول الإمارة من إمارة استكفاء إلى إمارة استيلاء، وهذا أمر متوقع عند ابن طولون، بل حدث فعلياً عندما استصدر الموفق قراراً من الخليفة؛ بعزل ابن طولون ولعنه على المنابر

(1) ابن سعيد، مصدر سابق، ص 295.

(2) البلوي، مصدر سابق، ص 107.

(3) للمزيد ينظر: النجار، ياسر عبد الحميد، حكم الخروج عن الحاكم في الفقه - الإسلامي دراسة فقهية مقارنة - مجلة جامعة المدينة العالمية (مجمع) العدد الثاني عشر، إبريل 2015.

واعتبره خارجاً عن الخلافة (1).

لذا حرص ابن طولون منذ استلامه ولاية مصر، على التقرب إلى الرعية، والإحسان إليهم، وإقرار الأمن والعدل والاستقرار في البلاد، الذي هو من الأسباب المباشرة للازدهار الاقتصادي، الذي ينعكس إيجاباً على عامة الناس، فقد بلغ خراج مصر في عهد ابن طولون أربعة ملايين وثلاثمائة ألف دينار (2)، في الوقت الذي أسقط فيه ابن طولون، العديد من الضرائب المجحفة، عندما تم إسناد عمل الخراج إليه، وهي الضرائب التي كان يفرضها ابن المدبر، مثل ضريبة المراعي والمسايد والأخشاب، واحتكار النطرون (*) (3)، كما قام ابن طولون بسك الدينار الأحمدى (الطولوني)، وتشدد في وزنه وجودته وعاقب المخالفين (4)، ومن المعلوم أن قوة النقد دليل على قوة الاقتصاد.

وكان الطولونيين يستعينون بأهل البلاد، في الأعمال الإدارية والعسكرية، ويفضلونهم على العراقيين (5)، حيث ينقل ابن سعيد، حواراً دار بين أحمد بن طولون وأحد أصدقائه، هو أحمد بن خاقان، نقلاً عن الأخير بقوله: " لما استكتب أحمد بن طولون جعفر بن عبدالغفار اضطرب في عمله فقلت له: يحتاج هذا الكاتب من هو أوفى منه وزناً ، فقال لي: أحتمله لأنه مصري، فقلت له: أراك أيها الأمير تفضل الكاتب المصري على الكاتب البغدادي، قال: لا والله ، ولكن أصلح الأشياء لمن ملك بلداً أن يكون كاتبه منه، وأن يكون شمل الكاتب فيه، فإنه يجتمع له في ذلك البلد أمور صالحة منها أن تكون بطانة الكاتب وحاشيته في ذلك البلد فيجوز مرفقه على فريق من أهله " (6) ، وكان ابن طولون يسعى إلى نشر العدل في البلاد، فكان يجلس للمظالم بنفسه يومين في الأسبوع (7)، وكان يحسن إلى الفقراء والمساكين، ويكثر من الصدقات وأعمال البر (8)، حتى أن صدقاته بلغت ألفي دينار في الشهر (9)، ولم يقتصر إحسانه على المسلمين فقط، بل شمل كل طوائف المجتمع،

(1) ابن خلدون، ج3، مصدر سابق، ص 413.

(2) ابن سعيد، مصدر سابق، ص 132.

(* النطرون: نوع من الأملاح يتكون من كربونات الصوديوم وبيكربونات الصوديوم وكلوريد الصوديوم (ملح الطعام) وسلفات الصوديوم ويوجد في مصر بوفرة خاصة في وادي النطرون والبحيرة وله استخدامات عديدة منها الاستخدامات الطبية والتحنيط وتنظيف خيوط النسيج كما يستخدم في طقوس التعميد عند النصارى. (لوكاس، الفريد، المواد والصناعات عند قدماء المصريين، تر: زكي إسكندر، محمد زكريا غنيم، القاهرة: دار الكتاب المصري، (د.ط.ت)، ص 282).

(3) محمود، مرجع سابق، ص 52.

(4) الكاشف وآخرون، مرجع سابق، ص 146-147.

(5) البلوي، مصدر سابق، ص 106.

(6) ابن سعيد، مصدر سابق، ص 83.

(7) المقرئ، الخطط المقرئية، ج3، مصدر سابق، ص 362.

(8) السيوطي، جلال الدين بن عبدالرحمن بن محمد بن عثمان الخضيرى، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ج1، نج: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار احياء الكتب العلمية، 1967م، ص 595.

(9) ابن تغري بردي، ج3، مصدر سابق، ص 17.

من اليهود والنصارى⁽¹⁾، فيذكر البلوي أنه في مرضه الذي توفى به، خرج المسلمون بمصاحفهم واليهود بتوراتهم والنصارى بأناجيلهم، يسألون الله له الشفاء⁽²⁾، وكان يقيم المطابخ في قصره، ويقدم الطعام للناس ولا يمنع أحداً من الدخول، وكان يجلس في شرفة قصره، ينظر إلى الناس وهم يُطعمون، ويقول هذا من شكر النعم⁽³⁾، وهو أول من أنشأ البيمارستان^(*) في مصر سنة 258هـ/872م⁽⁴⁾.

ولم تقتصر سياسة التقرب على المصريين، بل شملت كل البلاد التي دخلت تحت سلطانه، فقد أمر جنوده بالانسحاب أمام أهل طرسوس، عندما طلبوا منه مغادرة بلدتهم؛ لأن كثرة جنده تسببت في غلاء الأسعار، فتظاهر بالهزيمة أمامهم؛ حتى تزداد هيبته أمام الأعداء⁽⁵⁾، وطرسوس من أهم الثغور الشامية، والأكثر عرضة لغزوات البيزنطيين، لقربها من الحدود، وهذا التصرف ينم عن حكمة سياسية، تبرز مدى حرصه على مصلحة المسلمين ولو على حساب مصلحته الخاصة⁽⁶⁾، ومن مظاهر تقربه إلى الرعية في بلاد الشام، أنه حين دخل دمشق سنة 267هـ/880م، أكثر من الاحسان إلى أهلها بما فيهم النصارى، حتى إنهم صاروا يفضلونه على ولاة بني العباس، بل خلفائهم⁽⁷⁾، وعندما احترقت كنيسة السيدة مريم في دمشق، أنفق سبعة آلاف دينار على من احترقت منازلهم⁽⁸⁾، وكان من عاداته الإبقاء على العمال السابقين، الذين يدخلون في طاعته، غير أنه عزل عيسى الكرخي عامل حمص، نزولاً عند رغبة أهلها⁽⁹⁾، كما أولى اهتماماً خاصاً بقبر معاوية بن أبي سفيان، وأوقف عليه من يقرأ عليه القرآن ويوقد الشموع⁽¹⁰⁾، وربما كان الهدف من ذلك التقرب إلى أهل الشام ذوي الميول الأموية، والكيد للموفق⁽¹¹⁾، والتقرب من خلالهم إلى الدولة الأموية في الأندلس، التي تتطلع إلى استعادة أمجاد الأمويين في الشرق، وليكسب حليفاً ضد خصمه الموفق، وتهديده بأن الشرعية يمكن أن تستمد من الغرب بدلاً عن الشرق إذا دعت الضرورة.

ومن جانب آخر، فإن أحمد بن طولون وأولاده، نشأوا في بيئة عربية، جعلتهم ينسلخون عن ثقافتهم

(1) محمود، مرجع سابق، ص 59.

(2) البلوي، مصدر سابق، ص 330.

(3) ابن خلكان، ج 1، مصدر سابق، ص 173.

(*) البيمارستان أو المارستان: بكسر اراء وقيل بفتحها فارسي معرب وهو بيت المرضى (الزبيدي، ج 36، ص 167)

(4) الفلقشندي، ج 3، مصدر سابق، ص 392.

(5) النويري ج 20، مصدر سابق، ص 4.

(6) الجنزوري، علية عبدالسميع، الثغور البرية الإسلامية على حدود الدولة البيزنطية في العصور الوسطى، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006م، ص 44.

(7) زيود، مرجع سابق، ص 51.

(8) ابن تغري بردي، ج 3، مصدر سابق، ص 14.

(9) النويري، ج 28، مصدر سابق، ص 3.

(10) المصدر نفسه، ص 58.

(11) حمود، مرجع سابق، ص 128

التركية، ويعتبرون أنفسهم عرباً، فهم يتكلمون العربية لغة البلاد التي ولدوا وعاشوا فيها ، ولا يخفى تقرب ابن طولون إلى العرب والاعتزاز بهم، فالمدقق في أسماء بعض أبنائه وكناهم، يجد أنها تحمل رسائل واضحة في التقرب من القبائل العربية، خاصة وأن أغلب تلك الأسماء غير شائعة الاستخدام في ذلك العصر، واقتران الاسم بالكنية وحمل دلالة واحدة، يدل على أن اختيار الأسماء لم يكن عفويًا؛ بل يحمل في طياته دلالات يمكن أن تفسر على أنها تقرباً إلى العرب، ومن هذه الأسماء أبو العشائر مضر، وأبو الكرم ربيعة، وأبو معد عدنان، وأبو الكراديس خزرج، وأبو شجاع كندة، وأبو المفوض غسان، وأبو المقانب شيبان، وأبو حبشون عدي(1)، ويلاحظ أن هذه الأسماء موزعة على القبائل العربية الكبيرة، مثل مضر وربيعه وعدنان والخزرج وكندة وشيبان وغيرها، وهي تمثل أشهر القبائل العربية العدنانية والقحطانية، وكذلك الكنى فهي إما أن تكون ذات الكنية للجد الأول للقبيلة، مثل عدنان ومضر وشيبان، أو أنها تحمل دلالة رمزية، كالكرم والشجاعة والقوة، مثل أبو شجاع وأبو الكراديس وأبو الكرم، وللأسف أن المصادر المتاحة لم تزودنا بأسماء بقية أولاده، البالغ عددهم ثلاثة وثلاثين ولداً(2)، والتي لا يستبعد أن تكون مشابهة لهذه الأسماء، أما بناته فجميع اسمائهن عربية، وتحمل إحداهن اسم قبيلة عربية هي تغلب(3)، ومن خلال هذه الأسماء يمكننا أن نفترض أن ابن طولون كان يحاول التقرب إلى القبائل العربية في مصر والشام، عن طريق نحل أبنائه أسماء تلك القبائل.

ومما يؤكد على حسن سياسة ابن طولون وتقربه إلى رعيته واحسانه إليهم، ما شهد به خصمه الموفق، حين بلغته وفاته بقوله: " ... رعيته شاكرون، ومعاملوه حامدون، وبه متبركون، وأعماله عامرة، وأموالها على يديه راخية، وأصحابه مغتبطون، حسن السياسة، جميل الفعل، كثير المعروف.. " (4)

وقبل أن ننهي هذه الفقرة يجب التعقيب على نقطة مهمة، تتعلق بأخلاق أحمد بن طولون وأسلوب تعامله، فقد اتفقت أغلب المصادر، التي ترجمت لأحمد بن طولون، أو تناولت سيرته وتاريخه، على وصفه بالورع والتقوى، والجهاد في سبيل الله، وأنه كان حافظاً للقرآن الكريم، طالباً للعلم(5)، كثير الإحسان إلى الفقراء والمساكين، غزير الصدقات، محباً لأعمال البر، وهي صفات تشير إلى شخصية ورعة ملتزمة، تتقي الله وتخشاه(6)، غير أن هذه الصورة المثالية سرعان ما تتبدد في ذات المصادر أو بعضها، إذ نجدها تذكر أنه كان ظالماً، شديد البطش، مسرفاً في سفك الدماء، فابن تغري بردي الذي وصفه بالتقوى والورع، يعود ليناقض

(1) النويري، ج28، مصدر سابق، ص ص 9-10.

(2) البلوي، مصدر سابق، ص 349.

(3) النويري، ج28، مصدر سابق، ص 10.

(4) البلوي، مصدر سابق، ص 359.

(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج13، مصدر سابق، ص 94.

(6) ابن تغري بردي، ج3، مصدر سابق، ص 4.

نفسه، فيذكر أنه كان ظالمًا متعسفًا كثير سفك الدماء، وإن عدد من مات في سجونه بلغ ثمانية عشر ألفاً(1)، ويؤكد ابن خلكان في ترجمته أن مجموع من قُتل صبرًا أو مات في سجونه بلغ الرقم نفسه(2)

وهذا العدد الهائل، إذا ما قُسم على مدة حكمه البالغة ستة عشر عاماً، فإن المتوسط اليومي يزيد عن ثلاثة أشخاص، وإذا كان عدد من مات في السجون بلغ هذا الحد، فمن الطبيعي أن يكون عدد من دخلها ثم خرج منها أضعافاً مضاعفة، وهو ما يعكس حجم القسوة والشدة في نظامه السياسي، ومن ثم فإن هذه الأرقام يصعب التوفيق بينها وبين ما نُسب إليه، من صفات التقوى والورع، وقد يزعم البعض أن أولئك السجناء كانوا من الجناة، وأن ما لحقهم من عقوبات كان جزاءً لما ارتكبوه من جرائم، غير أن هذا القول لا يصمد أمام النقد؛ لأن تنفيذ أحكام القضاء، التي كانت تصدر بحق المذنبين، لا تُنسب إلى الوالي مباشرة، بل إلى القضاة، كما أن من يُنفذ أحكاماً عادلة، لا يُوصف بالظلم والتعسف وسفك الدماء، بل بالعدل والإنصاف.

ويرى الباحث أن الصفات الحميدة المنسوبة إلى أحمد بن طولون، ولا سيما الورع والتقوى ومخافة الله، كانت أظهر ما تكون في بدايات حياته، حينما كان يعترض على تجاوزات أقرانه من الأتراك، ويؤثر البُعد عن سامراء، ويفضّل الانخراط في الرباط والجهاد، إلا أن الحال تبدل بعد أن تولى حكم مصر والشام، إذ بات شغله الشاغل هو تثبيت سلطانه والدفاع عن مُلكه، فلم يتساهل مع أي محاولة للمساس بسلطته أو تهديد نفوذه، حتى إنه لم يتردد في جلد ابنه وسجنه حين حاول الخروج عليه(3)، أما احتفاظه ببعض الخصال الحميدة، كالإحسان، والبر، وإطعام الطعام، والصدقات، فإنها قد تكون جزءاً من نمط حياته، الذي جُبل عليها، وليست بدوافع دينية، أو لعلها سياسة مدروسة تهدف إلى كسب الأنصار، في الوقت الذي يقابل فيه خصومه بالعقوبة والبطش.

ثالثاً: تكوين الجيش

الاستقلال وإن تحققت شروطه، وتوفر له المناخ المناسب، لا يمكن أن ينجز ويستمر ما لم تتوفر له القوة التي تحميه وتحافظ عليه، وهذا ما لم يغيب عن ابن طولون، فمصر في عصر الإدارة المباشر لم يكن لها جيش مستقل خاص بها، مما جعل الخلافة ترسل بقوات للقضاء على الثورات والتمردات، وهذا دليل على أن الجيش في مصر العباسية لم يكن قوة يعتمد عليها(4)، ومرد ذلك إلى سياسة الخلافة الهادفة إلى الحفاظ على تبعية مصر المباشرة لها.

(1) ابن تغري بردي، ج3، مصدر سابق، ص 13.

(2) ابن خلكان، ج1، مصدر سابق، ص 173.

(3) ابن الأثير، ج 7، مصدر سابق، ص 325-326.

(4) ينظر: الكندي، مصدر سابق، ص ص 180، 181، 190.

لهذا فإن ابن طولون بعد أن تحصل على الإذن من الخلافة، بجمع مصر تحت حكمه، بضم برقة والإسكندرية، وأصبح صاحب السلطة المطلقة في اختيار عمال الكور^(*)، بعد إطلاق يده في مصر^(**) بعد وفاة يارجوخ سنة 259هـ/873م⁽¹⁾، شرع في تكوين جيش مصري، وساعده في ذلك انشغال الخلافة بحروبها في المشرق مع الزنج، والحسن بن زيد، والصفار، وعجزها عن إمداد مصر بالجنود، لإخماد الفتن والثورات التي ظهرت في السنوات الأولى من ولاية ابن طولون، وتمكن من القضاء عليها، دون طلب المدد من الخلافة⁽²⁾، ثم كان تمرد ابن الشيخ في الشام، الذي شكل خطراً مزدوجاً على الخلافة وعلى مصر، عندها أطلق المعتمد يد أحمد بن طولون في مصر، وطلب منه الاستعداد لمواجهة محتملة مع ابن الشيخ، الذي كان يتطلع إلى مصر⁽³⁾، وكتب إلى أحمد بن المدبر عامل الخراج، بأن يمدّه بما يحتاج إليه من المال⁽⁴⁾ – وذلك قبل أن يُسند خراج مصر إلى ابن طولون – ، فبدأ في تكوين جيش قوي، كان قادراً على القضاء على ابن الشيخ، ولكن الحسابات السياسية اقتضت عدم إسناد هذه المهمة إليه، لأن ذلك يعني استبدال خطر بخطر، وستعرض لذلك عند الحديث عن تمرد ابن الشيخ في موضعه⁽⁵⁾

والمحصلة هي أن أحمد بن طولون أصبح يملك جيشاً قوياً، قوامه مائة ألف جندي من الأتراك والسودان والعرب⁽⁶⁾ وغيرهم، فيذكر المقرئ في الخطط، أن جيش ابن طولون يتكون من أربع وعشرين ألفاً من الأتراك، وأربعين ألفاً من السودان، وسبعة آلاف من المرتزقة الأحرار، الذين هم أهل البلاد، وبهذا يكون قوام الجيش واحد وسبعين ألفاً، وتضاعف عدد الجيش في عهد خمارويه، ليلبغ أربعمائة ألف مجند من طوائف مختلفة⁽⁷⁾، ومن الملاحظ أن ابن طولون وخلفاءه تجنبوا الخطأ الذي وقع فيه الخليفة المعتصم (218-227هـ/833-841م) من قبلهم، والأيوبيين من بعدهم، في الاعتماد على عنصر بشري واحد لتكوين الجيش⁽⁸⁾، لذا فالدولة الطولونية لم تعرف تمردات الجند، بسبب التوازن البشري بين مكونات الجيش⁽⁹⁾، إضافة إلى اهتمام

* الكور: جمع كورة وهي وهي كل منطقة جغرافية تجتمع فيها مجموعة من القرى والأرياف (الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج2، تح: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، ط4، 1987م، ص 810)
 ** لم تذكر المصادر التي اطلع عليها الباحث أن موسى بن بغا تم تكليفه بولاية مصر خلفاً ليارجوخ بل كان وصياً على ولي العهد جعفر المفوض الذي أسندت إليه ولاية المغرب. الباحث

(1) ابن كثير، ج14، مصدر سابق، ص 541.
 (2) المعاضيدي، خاشع، الجميلي، رشيد عبدالله، تاريخ الولايات العربية والإسلامية في المشرق والمغرب، جامعة بغداد، 1979م، ص ص 219-220.

(3) الكاشف، أعلام العرب، مرجع سابق، ص 64.

(4) المقرئ، الخطط المقرئية، ج1، مصدر سابق، ص 869.

(5) ينظر الفصل الرابع: ص 139

(6) زيود، مرجع سابق، ص 35.

(7) المقرئ، الخطط المقرئية، ج1، مصدر سابق، ص 177.

(8) محمود، مرجع سابق، ص ص 47-48.

(9) الكاشف، أعلام العرب، مرجع سابق، ص 128.

ابن طولون بجنوده، وعدم التأخر في دفع رواتبهم، حتى إنه كان يدفعها مسبقاً قبل موعد استحقاقها⁽¹⁾، وكان يصدق على غلمانه المقربين، فيذكر ابن سعيد الأندلسي أنه أحضرت إلى أحمد بن طولون مجموعة من الجواري الحسان، فوزعها على غلمانه وأثرهم بها عن نفسه⁽²⁾، ومن اهتمامه بجنده أنه كان شعاره "أنا أدفع بمالي عن رجالي، وبرجالي عن نفسي"⁽³⁾.

ولم يقتصر اهتمامه بالجنود، بل أولى البحرية اهتماماً خاصاً، واعتنى بدور الصناعة، فكان أسطولاً قوياً، خاصة بعد أن تازمت العلاقة بينه وبين الموفق، وخاف أن يغزوه في مصر⁽⁴⁾، فيذكر البلوي تفاصيل مهمة عن الأسطول الطولوني، من حيث أعداد المراكب وأنواعها وأحجامها⁽⁵⁾.

مما سبق يمكن القول بأن أحمد بن طولون تمكن من امتلاك القواعد الأساسية، التي يمكن أن يقوم عليها الاستقلال في ذلك الوقت، والمتمثلة أولاً الشرعية المستمدة من تقليد الخلافة، والدعاء للخليفة ونقش اسمه على النقود والطرز، وثانياً: القبول لدى الرعية، الذي يدعم الشرعية ويمكن أن يكون بديلاً عنها، ثالثاً المال الذي يساعد في تثبيت أركان الاستقلال، ورابعاً: الجيش القوي الذي يحمي الاستقلال ويدافع عنه.

وبالمقابل كان هناك خصماً عنيداً، يتطلع إلى استعادة الخلافة لمكانتها، وبسط سلطانها المباشر على كافة بلاد المسلمين، ويعلم أن استقلال مصر يشكل خطراً على مشروعه، لذلك وقف الموفق ومن بعده ابنه المعتضد، بكل قوة لمنع هذا الاستقلال، وبحذر شديد خشية أن تنسلخ مصر عن جسم الدولة، كما حدث في الدويلات الإسلامية في الغرب الإسلامي، وهذا ما سوف يتم استعراضه في المبحث التالي بإذن الله تعالى .

(1) محمود، مرجع سابق، ص 48.

(2) ابن سعيد، مصدر سابق، ص 93.

(3) المصدر نفسه، ص 95.

(4) محمود، مرجع سابق، ص 49.

(5) البلوي، مصدر سابق، ص 87.

المبحث الثاني : جهود الموفق للحد من طموحات ابن طولون

شكّلت فكرة استقلال مصر، هاجساً مستمراً أقلق الخلافة العباسية منذ نشأتها، الأمر الذي دفعها إلى اتخاذ جملة من الوسائل السياسية والإدارية الرادعة، للحيلولة دون وقوع ذلك، وحين أسندت ولاية مصر إلى أحمد بن طولون سنة 254هـ/868م، كانت الخلافة تمر بأصعب مراحلها، وتعيش حالة من الاضطرابات والفتن، وحتى لا يفكر ابن طولون في الاستقلال، تمسكت الخلافة بالقيود المفروضة على الولاة، والتي سبقت الإشارة إليها⁽¹⁾، ومن أبرز الدلائل على يقظة الخلافة وتخوفها، ما رفعه أحمد بن المدبر عامل خراج مصر، إلى الوزير، محدثاً من ابن طولون منذ الأيام الأولى لتسلمه الولاية، مؤكداً أن مثله لا ينبغي أن يكلف بعمل بعيداً عن دار الخلافة⁽²⁾ وكذلك ما فعله شقير عامل البريد، كما أن أماجور بعد نجاحه في القضاء على تمرّد ابن الشيخ، بعث إلى الخليفة بكتاب يبيّن فيه أنّ قوة ابن طولون باتت تشكّل خطراً أعظم من خطر ابن الشيخ⁽³⁾ غير أنّ تردّي أوضاع الخلافة، واضطراب البلاد، وكثرة الفتن، أجبر الخليفة على التهاون مع ابن طولون، والتخفيف من القيود المفروضة عليه، أملاً في الاستفادة منه كحليف، خشية أن ينقلب إلى عدو.

وعند تولّى المعتمد على الله الخلافة سنة 256هـ/870م، عقب مقتل المهدي بالله، وبضغط من مكونات الجيش، عهد إلى أخيه أبي أحمد طلحة الموفق بقيادة جيش الخلافة⁽⁴⁾، غير أنّ الموفق وجد نفسه أمام تحديات جسيمة، في مقدمتها مؤامرات القادة الأتراك، وقلة موارد الدولة المالية، إضافة إلى الفتن التي تعصف بالأقاليم، فحركة الزنج تتمدد في جنوب العراق، ويعقوب الصفار يستولي على أجزاء واسعة من فارس وخراسان، والحسن بن زيد يعلن قيام دولة علوية في طبرستان وبلاد الديلم، في حين ينشط الخوارج في الجزيرة الفراتية. أما ابن الشيخ فقد تمرّد في الشام، رافضاً الاعتراف بالخليفة الجديد⁽⁵⁾، وهو الخطر الأقرب إلى مصر والأشدّ تهديداً لها، إذ درجت السوابق التاريخية على أن من يستولي على الشام يجعل مصر خطوته التالية.

تمرد ابن الشيخ وانعكاساته

خلف أحمد بن عيسى بن الشيخ^(*)، والده في إمرة أجناد الشام وفلسطين بعد وفاته، واستولى على نحو سبعمائة ألف دينار، كان أحمد بن المدبر قد بعث بها إلى الخلافة، فأرسل الخليفة المهدي حسين الخادم

(1) ينظر الفصل الثاني : ص 48.

(2) ابن سعيد، مصدر سابق، ص 77.

(3) البلوي، مصدر سابق، ص 56.

(4) ابن طباطبا، مصدر سابق، ص 250.

(5) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج3، مصدر سابق، ص 238.

(*) أحمد بن عيسى بن الشيخ الشيباني، الأمير: صاحب آمد وديار بكر. وليهما للمعتزّ العباسي. ولما قتل المعتزّ استقلّ بهما. واستمر إلى أن توفي بديار بكر سنة 285هـ/898م (الزركلي، مرجع سابق، ص 191).

لمطالبته بإرجاع الأموال، والالتزام بالطاعة، غير أنه اعتذر بأنه أنفقها على جنده(1)، وفي خضم هذه الأحداث قُتل الخليفة المهتدي سنة 256هـ/870م، وبويع للمعتمد، لكنّ ابن الشيخ رفض الاعتراف به(2)، عندئذٍ حاول المعتمد إبعاده عن الشام، فقلّده ولاية أرمينية، مقابل البيعة، فقبل ذلك، ولبس السواد شعار العباسيين، غير أنّه لم يتخلّ عن الشام، بل أبقى سلطته عليها، وأرسل نائباً عنه إلى أرمينية ليديرها باسمه(3).

أدركت الخلافة حينها أنّ خطر ابن الشيخ يتفاقم، في وقت لم تكن تملك فيه طاقة لخوض حروب متزامنة على جبهات متعددة، ومن أولوياتها تأمين مصر من تهديده، فكتب المعتمد إلى أحمد بن طولون يطلب من الاستعداد لمواجهة ابن الشيخ(4)، وقد أحسن ابن طولون استغلال هذه الفرصة، فشرع في بناء جيش قوي بعد أن ألزم الخليفة أحمد بن المدبر بمدّه بالأموال اللازمة(5)، فأخذ يشتري المماليك من السودان والروم والأتراك، ويستعين بالمرتزقة من العرب والمصريين، حتى أصبح لديه خلال سنوات قليلة جيش قوامه مائة ألف مقاتل(6)، ثم تقدّم نحو حدود الشام بعد أن وجّه إلى ابن الشيخ كتاباً يدعوه فيه إلى العودة إلى الطاعة، وردّ الأموال، لكنّه لم يلق استجابة(7).

في هذه الأثناء كان الموقّق قد شرع في مشروعه الإصلاحية، وهو يخوض صراعاً خفياً مع القادة الأتراك المسيطرين على سامراء، وبخبرته السياسية والعسكرية، أدرك أنّ تكليف ابن طولون بقتال ابن الشيخ مجازفة خطيرة، قد تنقلب على الخلافة نفسها، إذ ربما يتحوّل الخطر المحدق بمصر إلى تهديد مباشر للعاصمة، فضلاً عن أنّ أي انتصار يحرزه ابن طولون، سيكون في مصلحة خصوم الموفق من الأتراك، الذين يمثّلهم ويحكم مصر باسمهم، لذلك قرر أن يسند المهمة إلى القائد التركي أماجور، محققاً بذلك جملة أهداف منها: إبعاد ابن طولون عن الشام، وإضعاف نفوذ أماجور بإخراجه من سامراء، ثم إعداد الساحة لاحقاً لمواجهة محتملة بين ابن طولون وأماجور نفسيهما، ويؤيد ذلك أنّه حين أصدر الخليفة قراراً بعزل ابن طولون وتولية أماجور، امتنع الأخير عن دخول مصر ومقاتلة ابن طولون(8)، بل إنّ ابنه علي بن أماجور استقبل ابن طولون حين دخل الشام في طريقه إلى الثغور وأعلن طاعته له(9).

(1) النويري، ج22، مصدر سابق، ص 238.

(2) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

(3) ابن الأثير، ج7، مصدر سابق، ص 239.

(4) البلوي، مصدر سابق، ص50.

(5) المصدر نفسه، ص50.

(6) المقرئ، الخطط المقرئية، ج1، مصدر سابق، ص 177.

(7) البلوي، مصدر سابق، ص 50.

(8) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج3، مصدر سابق، ص 238.

(9) النويري، ج28، مصدر سابق، ص 3.

أما بخصوص المواجهة مع ابن الشيخ، فقد أرسل الموفق أماجور على رأس ألف جندي، فبعث ابن الشيخ ابنه منصور في عشرين ألفاً، والتقى الجمعان قرب دمشق، فانتصر أماجور على قلة عدده، وقُتل منصور ودخل أماجور دمشق ظافراً⁽¹⁾، سنة 256هـ/870م⁽²⁾، والغريب أنّ ابن الشيخ لم يستأنف القتال، بل انسحب عبر الساحل نحو أرمينية ليستلم ولايتها⁽³⁾، ويبدو أنّ ذلك جاء ثمرة اتصالات سرية بينه وبين الخلافة، انتهت إلى تسوية سياسية، انسجمت مع سياسة الموفق، القائمة على توظيف الخصوم، واستثمارهم بدل القضاء عليهم، وهي السياسة التي طبّقها مع عدد من منافسيه، كيعقوب بن الليث الصقّار وأخيه عمرو، ومحمد بن واصل التميمي، وغيرهم.

على الرغم من نجاح الموفق من إنهاء تمرد ابن الشيخ، وإعادته إلى الطاعة بالطرق السياسية والعسكرية، دون الحاجة إلى مساعدة أحمد بن طولون، غير أنّ هذا التمرد أسفر عن تمكن ابن طولون من تكوين قوة، أصبحت تشكل هاجساً للخلافة، وعقبة حقيقية في طريق مشروع استعادة هيبتها، وسلطانها على البلاد التابعة لها.

وحيث إنّ موضوع هذه الدراسة يتناول واقع العلاقات السياسية وانعكاساتها، فإنه من الضروري التوقف عند مسألة سبقت الإشارة إليها، وعدم تجاوزها دون بحث وتحليل، فقد ذُكر أنّ الجيش الذي أرسلته الخلافة؛ لقتال ابن الشيخ بقيادة أماجور، كان قوامه ألف جندي، ليواجه جيش ابن الشيخ بقيادة منصور بن الشيخ البالغ عدده عشرين ألفاً⁽⁴⁾، وانتهت المعركة بانتصار أماجور، ومقتل منصور ومساعدته، وهذا النصر الساحق، مع الفارق الكبير في العدد، يثير العديد من التساؤلات، لاسيما وأن الجيش الصغير القادم من العراق لا يملك تحصينات، ولا يستطيع نصب الكمائن، على عكس جيش ابن الشيخ، الذي كان يفوقه أضعافاً عدة، وكان يستعد أصلاً لمواجهة جيش ابن طولون، الذي قُدّر - بحسب المصادر - بمائة ألف مقاتل، ثم إن ابن الشيخ لم يواصل القتال بعد مقتل ابنه، بل فضّل الانسحاب إلى أرمينية، على الرغم من تفوقه العددي، وكونه في أرض تدين له بالولاء، ومن الطبيعي أن يُفترض أنّ جيش المتبقي مع ابن الشيخ، كان أضخم من الجيش الذي بعث به مع ابنه لملاقاة أماجور.

ومهما يكن من أمر، فإن التساؤل الذي يطرح نفسه هو: كيف جازف الموفق بإرسال قوة صغيرة قوامها ألف جندي، لقتال رجل يمتلك أكثر من عشرين ألفاً، دون أن يأخذ في الاعتبار عامل التفوق العددي

(1) ابن سعيد، مصدر سابق، ص 81.
(2) الطبري، ج9، مصدر سابق، ص 474
(3) ابن سعيد، مصدر سابق، ص 81
(4) النويري، ج22، مصدر سابق، ص 238.

وظروف الأرض المساندة لابن الشيخ؟ ثم إن هزيمة أماجور - لو وقعت - كانت ستصب بالضرورة في مصلحة ابن طولون، الذي سيغدو الملاذ الأخير للخلافة، أما إذا افترضنا أن الموفق كان يدرك ضعف ابن الشيخ وهشاشة موقفه، وأنه لن يصمد طويلاً في وجه أماجور، فإن ذلك يثير سؤالاً آخر: لماذا أطلقت الخلافة يد ابن طولون في مصر، وشجّعته على بناء جيش ضخم؟ أليس في ذلك خلق عدوّ قوي يُستبدل به العدو الضعيف؟ والراجح أن هناك خطأ في الأرقام التي تناقلتها المصادر حول قوة الجيشين⁽¹⁾، وأن جيش أماجور - في الحقيقة - كان يفوق عدد جيش ابن الشيخ.

مساعي الموفق للحد من تطلعات ابن طولون نحو الاستقلال

تصف الدكتورة سيدة الكاشف الصراع بين الموفق وابن طولون بأنه " كان صراعاً بين السلطة المركزية في الخلافة العباسية التي تحاول أن تفرض سيطرتها على كل الدولة الإسلامية، وبين السلطة الإقليمية التي تريد أن تتحرر وتستقل عن هذه السيطرة"⁽²⁾، فبعد أن تمكن أماجور من القضاء على تمرّد ابن الشيخ وتسلّم ولاية الشام، سارع بمراسلة الخلافة، محذراً من خطر أحمد بن طولون، حيث جاء في كتابه: "أما بعد، فإنه قد اجتمع لأحمد بن طولون أكثر مما كان قد اجتمع لأحمد بن عيسى بن الشيخ، والخوف منه أعظم، وإن كان فيه من الفضل ما لم يكن في ابن الشيخ"⁽³⁾، ولم يكن هذا التحذير الأول، إذ سبقه تحذير مماثل من أحمد ابن المدير وشقير الخادم⁽⁴⁾، فكانت هذه التحذيرات تتسجم مع إدراك الموفق المسبق لطموحات ابن طولون، وتؤكد قناعته بضرورة التحرك بأسلوب ودّي لا يثير الشكوك؛ لذا طلب من الخليفة المعتمد أن يوجه كتاباً إلى ابن طولون يدعوه للحضور إلى سامراء، لتولّي شؤون دار الخلافة، وقد أورد البلوي نص الكتاب الذي جاء فيه: "أما بعد، فإننا رأينا أن نرد إليك أمر دار الحضرة وتدبير مملكتنا، فإذا قرأت كتابنا هذا فاستخلف على قصرك من أحببت، والبلد لك وباسمك، واشخص لما ندبناك له ورأيناك أهلاً له، والسلام"⁽⁵⁾، ويتضح من صياغة الكتاب أنّها كُتبت بأسلوب ودّي، ينطوي على كثير من التطمين والتكريم؛ إذ إن عبارة المعتمد: ((فإننا رأينا أن نرد إليك أمر دار الحضرة))، تحمل معنى الاعتراف بفضل ابن طولون وسابقته، وكأن الخليفة يرمي في الوقت نفسه إلى تكريمه، من خلال إعادته إلى الوظيفة التي كانت لوالده طولون ثم صارت إليه، غير أن المعتمد، وهو يدرك أن ولاية مصر في نظر ابن طولون أهم بكثير من أمر دار الخلافة، المرتبط بشخص الخليفة المعرّض للخلع في أي وقت، لذا حرص على طمأنته بأن ولاية مصر ستظل في يده على نظام الإنابة،

1 (ابن عساكر، ج47، مصدر سابق، ص 312؛ الطبري، ج9، مصدر سابق، ص 475.

2 (الكاشف، أعلام العرب، مرجع سابق، ص 83.

3 (البلوي، مصدر سابق، ص 56

4 (المصدر نفسه، ص 56

5 (المصدر نفسه، ص ص 56، 57.

وله أن يختار من يراه مناسباً لإدارتها نيابةً عنه، لكن ابن طولون، بحنكته السياسية، كان يدرك أن الغاية الحقيقية من هذه الدعوة هي إبعاده عن مصر، وربما التخلّص منه بعد ذلك، فبادر بإيفاد كاتبه أحمد بن محمد الواسطي، محملاً بالهدايا والتحف والأموال إلى الخليفة ورجال البلاط⁽¹⁾، وقد نجح الواسطي بفضل شبكة علاقات سيده في سامراء، في تثبيت ابن طولون في ولايته⁽²⁾، بل وتحصل له على الإذن بجلب بعض أفراد أسرة ابن طولون إلى مصر، وليس من المستبعد أن يكون ليارجوخ دور في هذه النتيجة⁽³⁾ إذ إن قبول ابن طولون بعرض الخلافة كان يعني بالضرورة إقصاء يارجوخ عن ولاية مصر.

بذلك نجح أحمد بن طولون في إفشال مسعى الموفق، الرامي إلى إبعاده عن مصر، ولا يُستبعد أن يكون لخصوم الموفق في البلاط دورٌ في ذلك، إذ كانت مصالحهم تقتضي بقاء ابن طولون في مصر، خصماً عنيداً للموفق، وخليفاً لهم في الوقت نفسه، يجمعهم العداء المشترك له، وبفشل هذه المحاولة الودية، أصبح لزاماً على الموفق البحث عن وسيلة أخرى، للحد من طموحات ابن طولون، ما دام إبعاده سلمياً أمراً غير ممكن.

فكانت الخطوة التالية هي محاولة تقليص صلاحياته، بإعادة أحمد بن المدير إلى عمله⁽⁴⁾، بعد أن كان ابن طولون قد سعى في عزله في خلافة المهندي بمساعدة باكيباك⁽⁵⁾، إذ إن وجود شخصٍ مناوئ لابن طولون في مصر، كان ينسجم مع سياسة الخلافة الهادفة إلى الحد من نفوذه.

وإلى جانب الحد من صلاحياته المالية، لجأ الموفق إلى سياسة استنزاف موارد مصر، عبر مطالبة ابن طولون بالمزيد من الأموال، بحجة المشاركة في حرب الزنج، التي اشتدت في تلك الفترة⁽⁶⁾، فضلاً عن مطالبة الخليفة المعتمد بأموال إضافية لمصروفاته الخاصة⁽⁷⁾، كما كُلف ابن طولون بتمويل معونة الثغور الشامية⁽⁸⁾، وهي خطوة تبدو في ظاهرها توسيعاً لصلاحياته، غير أن حقيقتها كانت عبئاً ثقيلاً؛ إذ إن تلك الثغور تُعد خط التماس المباشر مع البيزنطيين، وتحتاج إلى نفقات ضخمة للدفاع عنها⁽⁹⁾، فضلاً عن كونها منطقة غير خراجية.

- (1) ابن سعيد، مصدر سابق، ص 83.
- (2) محمود، مرجع سابق، ص ص 34-35.
- (3) الكاشف، أعلام العرب، مرجع سابق، ص 68.
- (4) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج 3، مصدر سابق، ص 238.
- (5) البلوي، مصدر سابق، ص 56.
- (6) الهامي، ج 2، مرجع سابق، ص 109.
- (7) ابن سعيد، مصدر سابق، ص 87.
- (8) البلوي، مصدر سابق، ص 91.
- (9) الكاشف، أعلام العرب، مرجع سابق، ص 69.

توتر العلاقة بين الموفق وابن طولون

عندما استعفى موسى بن بغا من قيادة حرب الزنج سنة 259هـ/873م، تولى طلحة بن المتوكل (الموفق) القيادة المباشرة لها، فوجد نفسه بحاجة ماسة إلى الأموال لتغطية نفقاتها، خاصةً بعد القيود المالية التي فرضتها عليه بيعة سنة 261هـ/875م⁽¹⁾، وفي هذا السياق، بعث الموفق نحرير مولى المتوكل، إلى أحمد بن طولون يطلب منه إرسال الأموال والطراز والرقيق والشمع، لدعم جهوده ضد الزنج، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل حمّله أيضاً رسائل إلى بعض رجال ابن طولون، في محاولة لاستمالتهم وتحريضهم على التمرد عليه⁽²⁾.

ويبدو أن التوتر بين الخليفة المعتمد وأخيه الموفق، قد بلغ آنذاك حدّاً دفع الخليفة إلى تقديم مصالحه الخاصة، على مصلحة الدولة، فكتب إلى ابن طولون محذراً إياه من نحرير، ومخبراً بأنه عين للموفق عليه، ومطالباً إياه بأن يوجّه الأموال إلى الخليفة لا إلى الموفق⁽³⁾.

استقبل ابن طولون نحرير بحفاوة، وأفرد له مقرّاً للإقامة، لكنه حال دون اتصاله برجاله، وتمكّن بخدعة من الاطلاع على الرسائل، التي بعثها الموفق إلى بعض خاصته، مثل بدر الخيفي (صاحب ضياع الموفق في مصر) وأحمد بن عيسى الصغدي؛ فقتل الأول، ووجد الثاني وحلق رأسه ولحيته، ثم دفع إلى نحرير الأموال المقررة من خراج مصر، وشيّعه حتى مغادرته⁽⁴⁾.

ولم تقف محاولات الموفق عند هذه الواقعة، إذ تذكر المصادر مؤامرات أخرى تكشف عن استمرار الحرب الخفية بين الطرفين، فقد كان لابن طولون صديق قديم في العراق، دعاه إلى مصر ليكرمه بعدما تولى الولاية، فاعتذر الصديق؛ متعللاً بمشقة السفر، وبعد مدة، أرسل الصديق نفسه يستأذنه في القدوم إلى مصر، فرحّب به ابن طولون، لكنه تحقّق عبر وكلائه في سامراء، من تغيّر حال الرجل، وارتباطه بدار الخلافة، فساوره الشك في أن الموفق قد جنده ليكون عيناً عليه، وعند وصوله إلى القطائع أكرمه ظاهراً، ثم قبض على بعض غلمانته وهددهم حتى اعترفوا بحقيقته، ليكتشف معه ثمانين كتاباً من الموفق موجّهة إلى رجاله وقادته في مصر⁽⁵⁾.

كما يورد البلوي وابن سعيد واقعة أخرى، وهي أن أحد المقرّبين من الموفق، كان يكثر من الوقعة في ابن طولون والتحريض عليه، فكتب ابن طولون إلى وكيله طيفور، يأمره باستمالة الرجل وإحسان معاملته ودفع الأموال له، حتى يكفّ لسانه، ثم دبّر طيفور أمراً أوصل بالوشاية به إلى الموفق، الذي قبض عليه

(1) ابن الجوزي، ج12، مصدر سابق، ص 163.

(2) ابن سعيد، مصدر سابق، ص 87.

(3) البلوي، مصدر سابق، ص 80.

(4) المصدر نفسه، ص ص 80-81.

(5) ابن سعيد، مصدر سابق، ص ص 110-111.

وسجنه، وبذلك تخلص ابن طولون من أحد خصومه بواسطة الموفق⁽¹⁾.

صراع الشرعية

كانت الأموال التي أرسلها ابن طولون مع نحرير، نحو ألفي ألف ومائة الف دينار⁽²⁾ (2,100,000)، وقد اعتبر الموفق هذا المبلغ قليلاً، ورأى أنه يجب على والي مصر إرسال المزيد، فأرسل إلى ابن طولون كتاباً شديد اللهجة، يأمره فيه بإرسال المزيد من الأموال، فردّ عليه ابن طولون بكتاب طويل⁽³⁾، يتضمن عبارات التبجيل والاحترام، ويتدرج في أسلوبه من العتاب واللوم إلى التهديد والوعيد، وهذا الكتاب يصف ما وصلت إليه العلاقة بين الرجلين، ويرسم ملامح المرحلة القادمة من تلك العلاقة، وسوف نستعرض أهم ما ورد في الكتاب مع التركيز على الخطاب السياسي، الذي تحمله العبارات المتعاقبة.

استهل ابن طولون كتابه بمعاتبة الموفق - الذي يناديه بالأمر - على حدة خطابه وقسوة كلماته، ثم انتقل إلى إبراز فضله على الخلافة، ودوره في الدفاع عنها، معاتباً على عدم تقدير جهوده، و الاعتراف بإنجازاته، ثم ارتفعت وتيرة الخطاب، لتشير إلى أن مصر لا تدخل في سلطان الموفق، وبذلك ليس من صلاحيات الموفق التدخل فيها، واستند في ذلك إلى بنود البيعة، التي قسمت البلاد بين الموفق والمفوض، واشترطت على كلّ منهما عدم التدخل في شؤون الآخر⁽⁴⁾، مذكراً بأن ما يقوم به الموفق من محاولات عزله أو الانتقاص منه، يُعدّ نقضاً لتلك البيعة ومخالفة لشروطها، ثم يضيف بأسلوب فيه نوع من التهديد المبطن، أن أنصاره وأوليائه طلبوا منه أن يسقط اسم الموفق من الخطبة، وأن يُزيل رسمه من الطراز، أي عدم الاعتراف به ولياً للعهد، غير أنه لم يستجب لهم، مفضلاً الحفاظ على المودة، ولزوم الطاعة، والصبر على الإساءة، لينتقل بعدها إلى التهديد المباشر، إذ يطلب من الموفق ألا يضطره إلى ما يكره، وأن يجعل ما أعدّه من قوة ورجال وعتاد في خدمة الخلافة والدفاع عنها، يتحول إلى قوة مناهضة لها، تقف إلى جانب خصومها وأعدائها، مذكراً إياه بأن هناك من يرى نفسه أحق بالخلافة من العباسيين، وأنهم متى أمنوا جانبه، وزال عنهم خطره، أعلنوا مطالبهم، فكيف إذا أصبحت القوة التي تمنعهم، وتحول دون ظهورهم عوناً لهم، ومؤيدة لهم في مطالبهم، ثم يعيره بعجزه عن القضاء على صاحب الزنج، الذي ادعى النسب العلوي، ولم يستند إلى قوة أوباش البصرة وعبدها، - حسب تعبيره -، وهو على مقربة منه، وعلى الرغم من ذلك عجز عن هزيمته والقضاء عليه، ويختتم كتابه بنصيحة تحمل في طياتها تهديداً ضمنياً، بعدم تحويل مائة ألف سيف كانت في طاعته إلى قوة تقف في صف

(1) البلوي، مصدر سابق، ص ص 107-108.

(2) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج3، مصدر سابق، ص 239.

(3) ينظر: نص الكتاب عند البلوي، مصدر سابق، ص ص 82-85؛ ابن سعيد، مصدر سابق، ص ص 89-91.

(4) ابن الجوزي، ج12، مصدر سابق، ص 163.

خصومه دون سبب وجيه.

ويُظهر الكتاب بجلاء مدى القوة التي بلغها ابن طولون، حتى بات يقف موقف النذ للموفق، متحاشياً التعرض لمركز الخليفة، صاحب السلطة الشرعية، التي يستمد منها شرعية حكمه، وفي الوقت نفسه، يلوّح بورقة مهمة في يده، وهي أنه متى شعر بالخطر على ملكه، فلن يتوانى عن استبدال الشرعية العباسية بشرعية أخرى، تتوافر فيها شروط الإمامة، بل إنه سيكون صانعها، وصاحب الفضل عليها لا العكس.

أثار رد ابن طولون حفيظة الموفق، فقرر أن يستند إلى الشرعية التي يحتج بها ابن طولون، ليعزله عن مصر، فطلب من موسى بن بغا، بصفته الوصي على جعفر المفوض صاحب إقطاع مصر، أن يعزل ابن طولون عن مصر، ويسند ولايتها إلى أماجور والي الشام، فرضخ موسى لأوامر الموفق، إذ كانت مكانته قد أخذت في التراجع أمام صعود نجم الموفق، فكتب إلى أماجور بولاية مصر، وطلب منه المسير إليها، غير أن أماجور لم يفعل، لأنه لا يملك من القوة ما يمكّنه من ضمان النصر على ابن طولون، الذي يملك جيشاً قوياً له وزنه في المنطقة⁽¹⁾، ومن الطبيعي أن ابن طولون لن يتنازل عن مصر دون قتال، وربما كان يدرك أن الموفق يهدف الي ضرب القادة الأتراك بعضهم ببعض؛ للقضاء على نفوذهم في أي مكان، بل ولا يُستبعد أن يكون لموسى بن بغا يد في ذلك، بأن يكتب إلى أماجور بولاية مصر، ثم يُرسل إليه سرّاً يأمره بعدم التوجّه إليها.

وحين تقاعس أماجور عن الدخول إلى مصر وحرب ابن طولون، طلب الموفق من موسى بن بغا سنة 263هـ/877م، التوجّه بنفسه إلى مصر، لحرب ابن طولون⁽²⁾، الذي أخذ في الاستعداد والتجهز لمواجهة جيش الخلافة، فتوجه ابن بغا إلى الرقة، ومكث بها عشرة أشهر، ينتظر أن يمده الموفق بالأموال والعتاد استعداداً للمواجهة، ولكن الموفق لم يُرسل له المدد، مما جعل جنوده يثورون عليه، مطالبين بأرزاقهم المتأخرة، فاضطر إلى العودة إلى سامراء⁽³⁾، ليقضي فيها مدة يسيرة حتى توفاه الأجل في سنة 264هـ/878م⁽⁴⁾، وبذلك يكون الموفق قد استراح من أكبر عقبة في طريقه، لإحكام قبضته على مقاليد الحكم، بعد أن كاد يقضي على نفوذ الأتراك في دار الخلافة، ويصبح صاحب السلطة المطلقة فيها، بعد أن حجر على الخليفة المعتمد، حيث أنه بعد سنة 264هـ/878م، لم تعد المصادر تذكر أي دور حقيقي للمعتمد في الأحداث، وما ينسب إليه من إنجازات إنما تكون بصفته خليفة العصر وليس بصفته الفاعل الواقعي.

(1) البلوي، مصدر سابق، ص 85.

(2) ابن الأثير، ج، مصدر سابق، ص 306

(3) الطباخ، محمد راغب بن محمود، أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، تح: محمد كمال، حلب: دار الفلم العربي، ط2، 1988م، ص 195.

(4) ابن الجوزي، ج12، مصدر سابق، ص 196.

ولكن ما هي الدوافع الكامنة وراء إرسال موسى بن بغا لحرب ابن طولون، ولماذا لم يمدد الموفق بالأموال والعتاد، ويحثه على الإسراع في التوجّه إلى مصر؟ يفترض الباحث أن الموفق لم يكن هدفه من ذلك حرب ابن طولون، بل أراد إبعاد موسى بن بغا عن دار الخلافة، وأن سبب عدم مده بالأموال يرجع إلى خشية الموفق، من تحالف موسى بن بغا مع ابن طولون ضده، وبذلك يشكلان خطراً عليه، ولن يعدهما الوسيلة في الحصول على تأييد الخليفة المعتمد، الذي وصل إلى حالة من التذمر من سياسة أخيه، دفعته إلى محاولة الهروب من دار ملكه، كما أن الموفق أراد أن يظهر موسى بن بغا بمظهر العاجز عن خدمة الخلافة، فهو يفشل في حرب ابن طولون، كما فشل سابقاً في حرب الزنج، وطلب الإغفاء من قتالهم، وبهذا أراد الموفق أن يضرب الشرعية بالشرعية، ويظهر ابن طولون على أنه متمرّد على الخلافة، وأن خروج موسى بن بغا لحربه، بصفته الوالي الشرعي لبلاد المغرب، والتي من ضمنها مصر، دليل على تمرده وعصيانه، وبذلك استطاع الموفق أن يحقق هدفين في خطوة واحدة، الأول: إبطال حجة ابن طولون المستندة إلى الشرعية المستمدة من الخلافة، والثاني، إبعاد موسى بن بغا، والتقليل من هيئته ومكانته لدى الجند وخاصة الأتراك.

علاقة الموفق بأزمات الدولة الطولونية

أولاً: أزمة الثغور الشامية

سبقت الإشارة إلى أن سياسة الاستنزاف المالي⁽¹⁾، شملت تحميل معونة الثغور الشامية على مصر، باعتبارها من الجبهات النشطة، التي تحتاج إلى إنفاق كبير للدفاع عنها، غير أنّ الموفق لم يقتصر على هذا الجانب المالي فحسب، بل حاول توظيف قضية الثغور سياسياً في صراعه مع ابن طولون. في سنة 263هـ/877م اتهم الموفق ابن طولون بالتقصير في أمر الثغور، وأنه لا يوليها الأهمية التي تستحقها، وأقنع الخليفة بضرورة نزع ولاية الثغور من ابن طولون، وإسنادها إلى غيره⁽²⁾، وكلف بها محمد ابن علي بن يحيى الأرمني، الذي اصطدم عند وصوله مع سيما الطويل الموالي لابن طولون، حيث حرض الأخير أهالي طرسوس على الأرمني، فقاموا بالقبض عليه ثم قتلوه، وبعد مقتل الأرمني⁽³⁾، تم تكليف أرخوز ابن أولغ طرخان خلفاً له، لكنه أساء معاملة أهالي طرسوس⁽⁴⁾، وعندما طالب المكلفون بحصن لؤلؤة من الصقالبة^(*)، بالمعونة التي كانت تصلهم من ابن طولون، وأبلغوا أنهم سيضطرون إلى تسليم الحصن للبيزنطيين

(1) ينظر الفصل الرابع : ص 144.

(2) ابن سعيد، مصدر سابق، ص 91.

(3) البلوي، مصدر سابق، ص 89.

(4) محمود، مرجع سابق، ص 82.

(* الصقالبة أمة أوروبية تقطن البلاد ما بين القسطنطينية وبلاد البلغار يمتازون بألوانهم المائلة إلى الحمرة وشعورهم الصفراء (الحموي، معجم البلدان، ج3، مصدر سابق، ص 416)

في حال عدم وصولها، قام أهل طرسوس بجمع خمسة آلاف دينار لدعم الحصن، إلا أن أرخوز لم يرسلها وأخذها لنفسه⁽¹⁾، فسلم الصقالبة الحصن للبيزنطيين⁽²⁾، وهو ما شكّل ضربة قوية للمسلمين؛ نظراً لأهمية الحصن في الدفاع عن حدودهم، عندها اضطرت الخلافة إلى إعادة الإشراف على الثغور لأحمد بن طولون⁽³⁾، الذي أرسل إليها طغشي بن بلبن⁽⁴⁾، وربما كان ما قام به أرخوز جزءاً من تصارع القوى في دار الخلافة، أو بالتنسيق مع ابن طولون، وعلى الأرجح أنه من تدبير موسى بن بغا، لإضعاف موقف الموفق وإجبار الخلافة على إعادة الثغور لابن طولون، الذي توجه إليها بنفسه سنة 264هـ/878م⁽⁵⁾، لتحقيق هدفين: الأول إثبات قدرته على حماية الثغور والدفاع عن حدود بلاد المسلمين، وتفنيد ادعاءات خصومه بتقصيره في حمايتها، والثاني وهو الأهم ضم بلاد الشام الواقعة في طريقه إلى مملكته، فدخل الشام وهو يحمل راية الجهاد والدفاع عن بلاد المسلمين، مما اضطر ولاة الشام، وعلى رأسهم علي بن أماجور، إلى الدخول في طاعته، وتقديم العون له دون مقاومة⁽⁶⁾، إذ كانوا يعلمون أن الوقوف في وجهه سيؤثر على مكانتهم لدى الرعية، التي كانت ترى فيه المدافع عن الإسلام وبأمر من الخليفة، وبعد ترتيب أمور الشام، توجه إلى الثغور حيث اصطدم ببعض قادتها، أمثال يازمان وسيما الطويل⁽⁷⁾، الذين يُرجح أن معارضتهم لابن طولون، كانت بتحريض من الموفق⁽⁸⁾. من ذلك يتضح أن الثغور الشامية تحولت إلى بؤرة صراع بين القوى المتصارعة، كل طرف يحاول استغلالها لتحقيق مكاسب سياسية، فكانت هذه الجولة من نصيب الأتراك وابن طولون، الذي استعاد مهمة الإشراف على الثغور، وتمكن من خلالها من بسط سلطانه على بلاد الشام، غير أن هذه الجولة لم تكن خاتمة الصراع، إذ استغل الموفق تمرد العباس بن أحمد بن طولون على والده، إن لم يكن هو المحرك الخفي لهذا التمرد، لتبدأ جولة جديدة من الصراع.

ثانياً: علاقة الموفق بتمرد العباس على والده

أغلب الدراسات والأبحاث والكتب، التي تعرضت لتمرد العباس بن أحمد بن طولون على والده – التي اطلع عليها الباحث – تناولت هذا الحدث على أنه أزمة داخلية، من أزمات الدولة الطولونية ولم تربط ذلك

(1) ابن الأثير، ج7، مصدر سابق، ص 309.

(2) ابن كثير، ج14، مصدر سابق، ص 560.

(3) ابن خلدون، ج3، مصدر سابق، ص 421.

(4) ابن سعيد، مصدر سابق، ص 92.

(5) الكندي، مصدر سابق، ص 219.

(6) المصدر نفسه، ص 219.

(7) البلوي، مصدر سابق، ص 94-95.

(8) شبيب، بشار عبدالجبار، مصر دراسة الجغرافية التاريخية من الفتح العربي حتى نهاية العصر الاخشيدي (أطروحة دكتوراة غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بغداد، 2012م، ص 473.

بالصراع بين الموفق وابن طولون، وإن لم تستبعد ذلك أو ترجحه⁽¹⁾ ولعل ذلك يعود إلى أن تلك الدراسات تناولت الحدث من خلال تأريخه، ولم تتعرض للصراع بين الطرفين بشكل مفصل، كما أن تمرد العباس وقع قبل الفترة التي احتدم فيها الصراع بين الموفق وابن طولون بعد سنة 269هـ/882م، غير أن الواقع يثبت أن الصراع بين الطرفين، يعود إلى سنوات أقدم، وإن لم يطفئ على السطح بشكل مباشر، فعند ربط الأحداث والبحث عن نقاط التقاطع بينها، يمكن للباحث أن يستنتج علاقة قد تشير إلى أن أصابع الموفق، كانت حاضرة في تمرد العباس على والده⁽²⁾، فقد مر معنا أن الموفق كان من المعارضين على ضم الثغور إلى ابن طولون، وحاول نزعها منه، لكن الحسابات السياسية ومصالح الدولة العليا، أجبرته على القبول بالأمر الواقع، فعودة الثغور إلى سلطة ابن طولون، أهون من ضياعها وسقوطها في يد البيزنطيين، وعندما أعيدت الثغور إلى إدارة الطولونيين، غادر ابن طولون مصر تاركًا ابنه العباس نائبًا عنه في مصر، مع كاتبه أحمد بن محمد الواسطي، غير أن العباس، وبتحريض من بعض المحيطين به، استحوذ على أموال الدولة، واقترض من التجار، وتوجه إلى برقة مصطحباً معه الواسطي مكبلاً بالأغلال⁽³⁾، ولم يمكث ببرقة طويلاً حيث غادرها متجهًا نحو إفريقية، مدعيًا أنه يحمل كتابًا من الخليفة المعتمد بولاية إفريقية بديلاً لإبراهيم بن الأغلب⁽⁴⁾، إلا أن ابن الأغلب لم يعترف بذلك، ووصل العباس إلى حصن لبدية، فدخله واستباحه، فاستنجد أهله بإلياس بن منصور الزناتي صاحب نفوسة، الذي هب لنجدتهم واشترك مع القوات التي أرسلها ابن الأغلب، واجتمعت قوات الأغلبة والرسثمييين ضد العباس، وكانت النتيجة هزيمة وهلاك غالبية جنده، ما اضطره إلى العودة إلى برقة منكسرًا⁽⁵⁾، وهناك أرسل إليه والده يطلب منه العودة إلى مصر على أن يصفح عنه، غير أنه رفض عرض والده، مما دفع ابن طولون إلى إرسال قوة أجبرته على العودة مكبلاً ليُجلد ويودع السجن⁽⁶⁾.

هذه الأحداث تناولتها المصادر والمراجع بشيء من التفصيل، ونحن هنا لا نكتفي بسردها، بل نحاول تتبع خيوطها لاكتشاف مؤشرات، قد تدل على وجود تأثير خفي للخلافة في تحريك العباس ضد والده، فإذا نظرنا إلى السنوات ما بين 262هـ/875م إلى 265هـ/879م⁽⁷⁾ نجد أن هذه الفترة اشدت فيها التوتر بين الموفق وابن طولون، ووصل إلى درجة المواجهة العلنية، في 263هـ/877م، كانت أزمة الثغور الشامية التي سبقت

1) لشيوخ، محمد محمد مرسي، تاريخ مصر الإسلامية (بدون دار نشر)، (د.ط)، 2001م، ص 101؛ الكاشف، أعلام العرب، مرجع سابق، ص 95.

2) المرجع نفسه، ص ص 64-65.

3) البلوي، مصدر سابق، ص ص 244-246.

4) ابن ظافر، مصدر سابق، ص ص 65-66.

5) النويري، ج 28، مصدر سابق، ص ص 5-6..

6) الطبري، ج 9، مصدر سابق، ص 545.

7) محمود، مرجع سابق، ص 69.

الإشارة إليها⁽¹⁾، وفي أواخرها كان خروج موسى بن بغا لحرب ابن طولون، وفي سنة 265هـ/879م كان تمرد العباس، ومادامت الحرب قد أعلنت بين الطرفين، فإنه من الطبيعي استخدام كل الأسلحة والأساليب، ومن بينها التآمر والتحريض وإثارة الفتن والاضطرابات⁽²⁾، وقد سبقت الإشارة إلى محاولات الموفق استقطاب بعض رجال ابن طولون، وتحريضهم للخروج عليه، وإذا كانت وصلت إلينا بعض المحاولات التي أُكتشفت، فإنه من المؤكد أن هناك أخرى لم تُكتشف، والباحث يفترض أن الموفق قد نجح في تجنيد بعض رجال ابن طولون، واستمالتهم إلى جانبه، وعند مغادرة ابن طولون مصر، كان الوقت مناسباً لهؤلاء الرجال للتأثير على العباس⁽³⁾، وإن لم يستطيعوا إقناعه بالانقلاب على والده، فإنهم نجحوا في إقناعه بأنه يمكنه أن يكون ملكاً خاصاً به، بعيداً عن سلطة والده في إفريقية، بعد وصول كتاب التقليد إليه من الخلافة، فاستعان بالأموال الموجودة بخزائن والده، وبالجنود الذين تركهم والده تحت إمرته، فتوجه إلى برقة ومنها إلى إفريقية، ولإثبات صحة هذه الفرضية أو على الأقل ترجيحها نورد النقاط التالية طلباً للاختصار:

- إذا كان العباس ينوي الانقلاب على والده والاستيلاء على الحكم، كان الأولى به أن يبقى في مصر الغنية بالموارد والرجال، لا أن يغادرها إلى بلد شحيحة الموارد، وليس له فيها أنصار، ثم يقحم نفسه في مغامرة محفوفة بالمخاطر وغير مضمونة النتائج بغزو إفريقية.
- إن ابن طولون لم يكثرث لنباً خروج العباس، ولم يسارع بالعودة إلى مصر، أو يُرسل أحد رجاله للقضاء على تمرد ابنه، بل استمر في تثبيت سلطانه في بلاد الشام والثغور⁽⁴⁾، والذي يمكن تفسيره بأن ابن طولون اعتبر ما قام به ولده ليس تمرداً عليه، يهدف من ورائه إلى الاستلاء على الحكم في مصر، وإنما كان يسعى إلى تحقيق ملك خاص به، وهذا لا يتعارض مع طموحات ابن طولون، الذي ربما كان يتطلع إلى ضم إفريقية بعد أن ضم الشام، أما معاقبته لابنه فهذا أمر تقتضيه السياسة والمصلحة العليا، فمن يخرج عن السلطة يجب إعادته طوعاً أو كرهاً.
- إن سياسة الإيقاع بين الولاة وإدخالهم في حروب لإضعاف أحدهم والتخلص من الآخر، تُعد من ثوابت السياسة العباسية، ولها العديد من الشواهد، فقد استخدمها المعتز بالله للإيقاع بين علي بن قريش ويعقوب بن الليث الصفار، عندما أسند ولاية كابل لكل منهما⁽⁵⁾، كما كررها المعتضد عندما نجح في الإيقاع بين عمرو بن الليث الصفار وإسماعيل بن نوح الساماني، فكتب لكل منهما الولاية على بلاد الآخر،

(1) ينظر الفصل الرابع : ص 148.

(2) محمود، مرجع سابق، ص 69.

(3) الكاشف وآخرون، مرجع سابق، ص 168.

(4) النويري، ج 28، مصدر سابق، ص 4.

(5) الطبري، ج 9، مصدر سابق، ص 382.

وتمكن بذلك من التخلص من الصفار⁽¹⁾.

• اكتفاء ابن طولون بمعاقبة ابنه، قائد التمرد، بالجلد والسجن، بينما أمر بقتل الرجال الذين زينوا له التمرد⁽²⁾، وهو ما يمكن تفسيره على أنه دليل على علمه بتعاون هؤلاء مع الموفق، وكذلك شفقة ابن طولون على ولده العباس، على الرغم مما عرف عنه من القسوة، حيث يذكر النويري أنه كانت دموعه تجري على خده وهو يرى ولده يُجلد بأمره⁽³⁾.

• لم تؤكد المصادر بشكل قاطع صحة كتاب التقليد، الذي ادعاه العباس بولاية إفريقية، ويمكن تفسير ذلك؛ بأن الخلافة أنكرت الأمر، بسبب هزيمة العباس وفشل مشروعه، ورغبتها في التقرب من ابن طولون؛ بعدم إعلان دعمها لابنه، وكذلك حفاظها على التبعية الاسمية للأغلبية.

• وأخيراً، الموفق هو صاحب المصلحة الأولى في خلق الأزمات لابن طولون، وإضعافه بفقده جزءاً من قوته التي رافقت العباس، ودفعه إلى ترك الثغور والعودة إلى مصر، وبذلك يظهر بمظهر العاجز عن الدفاع عنها، وتعود إدارتها إلى الخلافة، وأخيراً سعيه لتحقيق حلمه الأكبر في استعادة سلطان الخلافة على كافة بلاد المسلمين، واستعادة إفريقية إلى الإدارة المباشرة للخلافة.

تشير هذه المعطيات والنتائج، إلى إمكانية وجود رابط بين تمرد العباس بن أحمد بن طولون، والسياسات التي انتهجها الموفق ضمن الصراع الدائر بين الطرفين، — وإن كان من الصعب الجزم بصحة هذه الفرضية بشكل قاطع، — وذلك، لا ينفي دور الموفق في إثارة الفتن ودعم المتمردين ضد ابن طولون، ويعد انضمام لؤلؤ غلام ابن طولون إلى صفوف الموفق، ومشاركته في حرب الزنج، دليلاً واضحاً على نجاحه في هذه السياسة.

ثالثاً: تمرد لؤلؤ غلام ابن طولون

كان لؤلؤ غلام ابن طولون، ومن أعوانه المخلصين وأحد أبرز رجاله، الذين عوّل عليهم في تنفيذ المهام الصعبة وخوض المعارك، وعندما دخل الشام سنة 264هـ/878م، كان لؤلؤ يده اليمنى، فولة حلب وحمص وقنسرين وديار مصر، وفي سنة 269هـ/882م، توترت العلاقة بينهما فتمرد لؤلؤ على مولاه، وانضم إلى خصمه أبي أحمد الموفق⁽⁴⁾، وقد اختلف المؤرخون في سبب تمرده، فالبلوي يرى أن السبب كان تشدد ابن طولون في تتبع الخراج ومحاسبة عماله، إضافة إلى تضيقه على كاتب لؤلؤ، ومستشاره محمد بن سليمان

⁽¹⁾ ابن الجوزي، ج12، مصدر سابق، ص 377.

⁽²⁾ الطبري، ج9، مصدر سابق، ص 545.

⁽³⁾ النويري، ج28، مصدر سابق، ص 6.

⁽⁴⁾ ابن الأثير، ج7، مصدر سابق، ص 394.

الكاتب، الذي حرص لؤلؤ على الاستيلاء على أموال الخراج، والانضمام إلى الموفق⁽¹⁾، أما ابن سعيد، فيشير إلى أن السبب المباشر، كان تقليد ابن طولون صهره محمد بن الفتح بن خاقان، حكم ديار مصر دون استشارة لؤلؤ، وكانت تلك البلاد تقع ضمن دائرة سلطته⁽²⁾، ولعل السببان معاً دفعا لؤلؤ إلى الخروج على سيده، والانضمام إلى الموفق، الذي رحب به وخلع عليه، ثم أشركه في حرب الزنج، التي كانت تقترب من نهايتها. ومع أن مشاركة لؤلؤ في الحرب كانت قصيرة، فقد شكّلت مكسباً سياسياً ودعائياً للموفق، حيث ظهر الموفق في صورة قائد جيوش المسلمين، بمشاركة فرق من الإمارات شبه المستقلة، مثل قوات لؤلؤ وقوات عمرو بن الليث الصفار، مما عزز مكانته ودعمه سياسياً، وأكسبه دعائياً حيث تم تصوير حركة الزنج على أنها خطر يهدد الإسلام والمسلمين، وليس مجرد تمرد محلي في أحد أقاليم الدولة، وبهذا يكون من يتولى هذه الحرب هو المدافع الأول عن الإسلام والمسلمين.

وعندما عجز ابن طولون عن إقناع غلامه بالعدول عن رأيه، والعودة إلى الطاعة، لجأ إلى حيلة سياسية ذكية، فكتب إلى الخليفة يخبره بأنه أرسل الأموال الواجبة عليه للخلافة مع غلامه لؤلؤ، ليوقع بذلك بين الموفق ولؤلؤ، وفي الوقت ذاته يستعيد الأموال التي أخذها لؤلؤ، باعتبارها أرسلت إلى الخلافة⁽³⁾، والتي عليها مطالبة لؤلؤ بها، ولعل ذلك من الأسباب التي جعلت الموفق ينكل بلؤلؤ سنة 273هـ/886م، بعد انتهاء حرب الزنج، فصادر أمواله ووضع في السجن⁽⁴⁾، ليعود لاحقاً إلى مصر في أيام هارون بن خمارويه فقيراً ذليلاً⁽⁵⁾.

محاولة ابن طولون نقل الخلافة إلى مصر

في سنة 264هـ/878م تُوفي موسى بن بغا⁽⁶⁾، وبوفاته فقد الخليفة المعتمد القوة التي كانت تحفظ التوازن في دار الخلافة، بين الموفق وخصومه من الأتراك، وتشكل عائقاً أمام مساعي الموفق في تجريد أخيه من صلاحياته، فأصبح واضحاً أن المعتمد لم يعد يملك من الخلافة سوى اسم أمير المؤمنين، والدعاء له على المنابر، ونقش اسمه على السكة والطرز، أما السلطة الفعلية فقد انتقلت إلى أخيه وولي عهده الثاني أبي أحمد الموفق، الذي استقل بدواوينه ووزرائه وكُتّابه، بل وأقام لنفسه عاصمة خاصة به بعد هي مدينة الموقية. وعندما أدرك الخليفة ضعف موقفه، كتب إلى أحمد بن طولون يشكو إليه ما آل إليه حاله، وكيف

(1) البلوي، مصدر سابق، ص 276.

(2) ابن سعيد، مصدر سابق، ص 126.

(3) البلوي، مصدر سابق، ص 279.

(4) ابن الأثير، ج 7، مصدر سابق، ص 426.

(5) النويري، ج 28، مصدر سابق، ص 8.

(6) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، العبر في خبر من عبر، ج 1، تح: أبوهاجر محمد السعيد بن بسبيوني زغلول، بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ط.ت)، ص 278.

سُلبت منه سلطاته⁽¹⁾، فاغتنم ابن طولون الفرصة، ووجّه إليه كتابًا سنة 268هـ/881م⁽²⁾، جاء فيه: "قد منعني الطعام والشراب والنوم خوفاً على أمير المؤمنين من مكروه يلحقه، مع ما في عنقي من الأيمان المؤكدة، وقد أصبح عندي مائة ألف عنانٍ أنجاد، وأنا أرى لسيدي أمير المؤمنين الانجذاب إلى مصر، فإن أمره يرجع بعد الامتهان إلى نهاية العز، ولا ينهياً لأخيه فيه شيء مما يُخاف عليه في كل لحظة، فإن رأى أمير المؤمنين ذلك صواباً قدّمه إن شاء الله وأظهر الخروج لهذه القصبية."⁽³⁾

فابن طولون في كتابه هذا، يحث الخليفة على الرحيل إلى مصر، حيث يجد الحماية والتمكين، ويستعيد هيئته وسلطانه، بعيداً عن قبضة الموقّق، الذي تجاوز الحدود، ونقض العهود، وخرق شروط البيعة، التي التزم بها، فرحّب المعتمد بهذه الدعوة، وبدأ التخطيط لمغادرة العراق، من غير أن يثير شكوك الموقّق، المشغول آنذاك بحرب الزنج، فتظاهر بالخروج في رحلة صيد كعادته، واتجه شمالاً بعد أن تواعد مع ابن طولون، الذي كان قد قصد الشام سنة 269هـ/882م⁽⁴⁾، غير أنّ الموقّق اطّلع على تحركات الخليفة ونواياه، فكتب إلى عامل الموصل إسحاق بن كنداج، يأمره بمنع الخليفة من اللحاق بابن طولون، فلحق ابن كنداج بالخليفة، وأظهر له الرغبة في الانضمام إليه، ومرافقته إلى ابن طولون، حتى إذا تمكن من القبض على مرافقي الخليفة، دخل على الخليفة وعاتبه، على مغادرة دار ملكه وعاصمة أجداده، في الوقت الذي يقاتل فيه أخوه الموقّق أعداءه ويحفظ ملكه، وأجبره على العودة⁽⁵⁾، وهذه المرة لم يُبقه الموقّق حرّاً، بل وضعه تحت الإقامة القسرية، في دار ابن الخصيب ببغداد⁽⁶⁾ بعيداً عن سامراء، ووكّل به من يراقبه، ولعل أبلغ وصف لحال المعتمد ما عبر به عن نفسه شعراً بقوله⁽⁷⁾ :

أليس من العجائب أن مثلي يرى ما قل ممتنعاً عليه
وتؤخذ باسمه الدنيا جميعاً وما ذاك شيء في يديه
إليه تُحمل الأموال طرّاً ويُمْنَع بعض ما يجبي إليه

ونتيجة لهذه المحاولة من ابن طولون - بصرف النظر عن الدوافع الحقيقية الكامنة وراءها - فقد شكّلت عاملاً

(1) ابن الاثير، ج7، مصدر سابق، ص 395.

(2) البلوي، مصدر سابق، ص 281.

(3) حمادة، مرجع سابق، 335.

(4) الطبري، ج9، مصدر سابق، ص 620-621.

(5) ابن الجوزي، ج12، مصدر سابق، ص 222-223.

(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، مصدر سابق، ص 548.

(7) السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ص 290.

مباشراً، في تأزم العلاقة بينه وبين الموفق، حيث انتقلت من حدود الصراع السياسي، وما تخلّله من مؤامرات ودسائس إلى مواجهة علنية بلغت حدّ إعلان الحرب.

غير أن ما يعيننا في إطار هذه الدراسة، هو الوقوف على الدوافع الحقيقية الكامنة وراء هذه الخطوة، فهل كان ابن طولون يسعى بالفعل إلى نقل مركز الخلافة إلى مصر؟ أم أن وراءها أهدافاً أخرى أراد تحقيقها؟ وهل قدر تبعات هذه الخطوة، وما يمكن أن تجرّه من نتائج إذا ما أقدم عليها؟ ثم إذا كان هدفه – كما يُروى – إنقاذ الخليفة من هيمنة أخيه، فلماذا لم يبادر إلى نجده وقد أصبح الخليفة في حكم الأسير أو السجين؟ وسوف نحاول مناقشة هذه التساؤلات وتحليلها على ضوء الأحداث والآثار والنتائج المترتبة عليها.

حقيقة هدف ابن طولون من مسألة نقل الخلافة

تدل الوقائع التاريخية، على أن من يتغلب على بعض أطراف الدولة، غالباً ما يتطلّع إلى مركزها، ونادراً ما سعت الأسر أو الدول المتغلبة إلى خلاف ذلك، حتى أن البويهيين والسلاجقة، الذين فرضوا سلطتهم على الخلافة العباسية، في أقصى درجات ضعفها، لم يحاولوا تحويل مقرها إلى شيراز أو الري، ومن هذا المنطلق، لا يبدو أن ابن طولون كان استثناءً؛ إذ لم يكن هدفه نقل الخلافة إلى مصر، بقدر ما كان يسعى إلى استغلال لجوء الخليفة إليه، كوسيلة شرعية لتعزيز سلطته، والسيطرة على مقاليد الخلافة.

ويؤيد ذلك ما أورده البلوي، نقلاً عن محمد بن أحمد الواسطي – كاتب ابن طولون و أحد مستشاريه – عن توجه ابن طولون الحقيقي، ويبدو أن الواسطي لم يكن موافقاً على ما بدا له من رأي ابن طولون، فأراد أن يُلفت نظره إلى عواقب ذلك، دون أن يثير غضبه، فأشار عليه باستشارة رجل ذو خبرة ورجاحة عقل، هو محمد بن إسماعيل بن عمار، الذي كان يقبع في سجون ابن طولون، ولما أحضر ابن عمار، وعرضت عليه القضية، كان رأيه مخالفاً لرأي ابن طولون، حيث حذره بقوله: "إن من الخطر العظيم أولاً خروج الأمير بنفسه وجميع جيشه وعدّته، فإن الحرب سجال والظفر بحسب التوفيق، وأخشى أن يلحق الأمير – وأعيذه بالله – ما لا تُقام له بعدها قائمة"⁽¹⁾

يفهم من هذا الحوار أن ابن طولون، كان يظهر رغبته في استقبال الخليفة، إلا أن استعداداته العسكرية تكشف أنه كان يخطط لمواجهة الموفق في حرب، إذ إن مجرد استقبال الخليفة، لم يكن يتطلب هذا الجيش الكبير، خاصة وأن ابن طولون كان يعلم أن الموفق غير قادر على الدخول في حرب في الشام؛ لانشغاله بمواجهة الزنج على مشارف سامراء.

(1) البلوي، مصدر سابق، ص 283.

ثم نبّه ابن عمار إلى شخصية الخليفة المعتمد، محذراً من تصرفاته المحتملة، قائلاً: "إنه رجل مشغول بلهوه منهنك في لذاته، بمعزل عن حسن التدبير، ولن يكافئ على فعل جميل" (1)، ويضيف ابن عمار: "أرأيت أيها الأمير لو انتقل إليك وتمت للأمير حمايته من أخيه، وأجابك إلى ما دعوته إليه، أكان له في قصرك دار يسكنها غير دارك؟ فأول ما يستعجل الأمير أن ينتقل عن هذه الدار إلى ما لا يقاربها ولا يدانيها، بل يضيق بمن يحوطه، بل لا يسع بعضهم، ثم يكون الأمير إذا دخلها كبعض الزوار"، ويستطرد: "ثم أنت أيها الأمير الآن المتبوع الأمر، فلا تلبث أن تصير التابع المأمور، وحسبك أيها الأمير أن تستدعي رجلاً إلى بلدك وملكك فإذا بلغت الغاية القصوى، وسوغته كل ما كدحت فيه دهرك، رأى أن ذلك كله له ومن حاله، وأن الذي بقي معك مما تتجمل به يده، وله دونك، وإن أبقاه لك تفضل عليك" (2).

ونصحه بعدم المضي فيما عزم عليه، فأمر ابن طولون برده إلى السجن، وقد استحسّن الواسطي رأي ابن عمار، لكنه تعجّب من فعل ابن طولون؛ حين لم يطلق سراحه، فكانت حجة ابن طولون، أن من يصل إلى هذا الرأي السديد، وهو في مثل حاله البائسة، يشكل خطراً إذا أُطلق سراحه وأُعيد إلى مكانته (3)، وهذا يدل على أن ابن طولون استصوب رأي ابن عمار، ولم يعمل به لانه كان يضمن في نفسه شيئاً آخر.

ويُستفاد من هذا الحوار، أن ابن طولون كان مدركاً لما أشار به ابن عمار، ولم يكن ينوي نقل الخلافة إلى مصر، وإنما كان يبيّث أمراً آخر، فهذه إحدى الشواهد على أن ابن طولون لم يكن جاداً في نقل الخلافة إلى مصر، إضافة إلى ذلك هناك نقطة أخرى مهمة، لا يمكن أن تغيب على رجل في حنكة ابن طولون وخبرته، وألا يحسب لها حساباً، ويتركها رهينة للأحداث والمتغيرات، ألا وهي ردة فعل الموقّ إزاء مغادرة المعتمد إلى مصر، أليس من المحتمل أن يجد الموقّ في مغادرة الخليفة لدار ملكه إلى بلاد بعيدة؛ ذريعة لخلعه واعتباره غير أهل للخلافة؟ لا سيما وأن المعتمد كان يصطحب معه ابنه وولي عهده جعفر الموقّض، مما يعني أن سدة الخلافة صارت شاغرة من الخليفة ومن ولي العهد، بما يمنح الموقّ الشرعية في تولي الخلافة، وبذلك يكون ابن طولون قد أسدى إلى الموقّ خدمة جليلة، من حيث كان يظن أنه يكيد له، ومن المعلوم أن ابن طولون كان معاصراً وشاهداً على ما حدث للمستعنين، الذي لم يبرح العراق؛ فقط غادر سامراء إلى بغداد، وعند رفضه العودة، أخرج الأتراك المعتز وبائعوه، وكان الموقّ قائد الجيش المحارب للمستعنين، فما بالك بخليفة لم يكن له من الخلافة سوى اللقب، ويفر إلى بلاد بعيدة، في الوقت الذي تتعرض فيه البلاد لخطر داهم وهو خطر الزنج. وبناءً على هذا، فإنه يمكن ترجيح، أن ابن طولون كان يسعى إلى استقبال الخليفة، والمسير تحت رايته

(1) البلوي، مصدر سابق ++، ص 283.

(2) المصدر نفسه، ص 284.

(3) المصدر نفسه، ص 285.

لإعادته إلى دار ملكه، ويراهن على أن غالبية قادة الأتراك، الذين فقدوا مكانتهم ونفوذهم على يد الموقّق، وينتظرون الفرصة المناسبة لاستعادة ما فقدوه؛ سوف ينضمون إليه تحت راية خليفته، الذي يروونه يقاتل لاستعادة ملكه من أخيه المغتصب - كما يصوره ابن طولون - في مشهد يعيد إلى الأذهان ما حدث مع يعقوب بن الليث الصقّار في دير العاقول سنة 262هـ/875م⁽¹⁾.

ولكن يبرز سؤال مهم هنا: إذا كان ابن طولون قد خرج من مصر، متوجّهًا بقواته لنصرة الخليفة المعتمد، الذي كان حرًا طليقًا، ينتقل في البلاد كيف يشاء، فلماذا لم يتوجّه إلى العراق لتخليص الخليفة الذي أصبح في حكم الأسير أو السجين، وهو الذي استغل اعتقاله كحجّة لخلع الموقّق ولعنه؟ فلماذا لم يُستخدم ذات الذريعة لحرب الموقّق ودخول العراق، وهو الهدف الحقيقي الذي خرج من أجله؟ بناءً على هذه الفرضية.

لتفسير ذلك، ينبغي استعراض أوضاع المشرق في ذلك الوقت سنة 269هـ/882م، فحركة الزنج تلفظ أنفاسها الأخيرة، بعد أن أحكم الموقّق الحصار على صاحب الزنج، وبدأت مدنه تتساقط تباغًا، فيما يتقاتل رجاله وقادة جيشه إلى الموقّق طالبين العفو والأمان، وأعلن عمرو بن الليث الصقّار رجوعه إلى طاعة الخلافة، وأرسل فرقة من جيشه للمشاركة في حرب الزنج، وأسندت إليه شرطة بغداد وسامراء، اعترافًا به حاكمًا شرعيًا لخراسان خلفًا للطاهريين⁽²⁾، وانضمّ لؤلؤ غلام ابن طولون، بقواته إلى الموقّق⁽³⁾، أما الأتراك في سامراء فقد أصبحوا جنودًا خاضعين للموقّق، ولم يعد لقادتهم أي دور سياسي يُذكر، بعد وفاة موسى بن بغا سنة 264هـ/878م⁽⁴⁾، هذه المستجدّات، جعلت ابن طولون يعيد النظر في مخطّطه، فأثر ألا يغامر بدخول حرب مع الموقّق، لا يأمن أن يجد نفسه في معركة يقودها الخليفة، الذي يدّعي أنه جاء لنصرته، وهو ما قد يؤدي إلى الوقوع فيما حدّر منه ابن عمار، فأثر العودة إلى بلاده مكتفيًا بأقل المكاسب، بعد أن قام بخطوات سياسية هدفها الحفاظ على مكانته بين الرعية، وللحد من الآثار السلبية، التي خلفتها محاولة نقل الخلافة إلى مصر، فدعا إلى عقد اجتماع في دمشق، جمع فيه فقهاء وقضاة مصر والشام، وطلب منهم إصدار فتوى بخلع أبي أحمد الموقّق.

اجتماع دمشق وموقف القاضي بكار بن قتيبة ومحتته

جمع ابن طولون فقهاء وقضاة مصر والشام في دمشق، وطلب منهم إصدار فتوى بخلع أبي أحمد الموقّق من ولاية العهد ولعنه على المنابر، باعتباره ناكثًا للعهود، ومتعدّيًا على مقام الخلافة، بإجباره الخليفة

(1) الطبري، ج9، مصدر سابق، ص 516 - 518.

(2) ابن الأثير، ج7، مصدر سابق، ص 327.

(3) البلوي، مصر سابق، ص 276.

(4) الذهبي، العبر في خبر من عبر، ج1، مصدر سابق، ص 278.

على العودة قسرًا، وتقييد حريته، ومنعه من ممارسة صلاحياته كأمر للمؤمنين وخليفة للمسلمين، وقد صادق الحاضرون على خلع الموفق، ولعنه على المنابر، غير أنه حدث أمر يبدو أن ابن طولون لم يحسب له حسابًا، وهو رفض القاضي بكار بن قتيبة، قاضي مصر التصديق على الفتوى، متمسكًا بضرورة وجود سند شرعي رسمي من الخليفة، يؤيد قرار الخلع⁽¹⁾، و أيده اثنان من الفقهاء هما محمد بن إبراهيم بن زياد الموّاز، وفهد بن موسى⁽²⁾، مما وضع ابن طولون في مأزق أمام الرأي العام والسلطة الشرعية، إذ لم يكن بوسع التراجع عن قرار الخلع، الذي وافقه عليه الفقهاء، إذ أن ذلك كان سيشكل نصرًا للقاضي بكار والموفق معًا، ويكسب الموفق شرعية إضافية، قد تُستخدم لعزل ابن طولون عن مصر، لا سيما وأن التراجع يعني اعترافًا ضمنيًا بشرعية الموفق؛ لذا لجأ ابن طولون إلى تسفيه رأي القاضي بكار، وإضعاف حجته أمام الفقهاء والعامّة، ومعاقبته على تحديه للأمير، بسجنه دون عزله عن القضاء، لأن عزل القاضي من اختصاص الخليفة، وابن طولون لا يريد أن يظهر بأنه خارج عن الخلافة، ولكن اشتراط على القاضي بكار؛ أن يأتيه بكتاب من الخليفة يطلب فيه إطلاق سراحه، وكانت هذه الخطوة رسالة واضحة إلى الرأي العام، مفادها أن رأي القاضي ليس صائبًا، فإذا كان الخليفة عاجزًا عن الإفراج عن قاضيه، فإن ذلك دليل على أنه لا يملك السلطة على خلع ولي عهده الذي حجر على حريته⁽³⁾.

وعلى الرغم من ذلك، فإن موقف القاضي بكار الراض لخلع الموفق غطى على مواقف باقي الفقهاء، وأفرغ الاجتماع من صفته الشرعية، ومع أنه ترك أثرًا إيجابيًا لصالح ابن طولون وخاصة في مصر، إلا أنه كانت له آثارًا سلبية، استغلها خصوم ابن طولون، وعلى رأسهم أنصار الموفق، لتشويه صورته لدى الدوائر العباسية الرسمية، وجمهور المسلمين، فاعتبروها دليلاً على تعنته ورفضه احترام المؤسسات الشرعية، مما أدى إلى تصعيد الصراعات السياسية ضده، وارتفاع وتيرة المعارضة لحكمه، خصوصًا في الشام والحرمين.

الآثار السلبية لمحاولة نقل الخلافة إلى مصر

ترتب على محاولة ابن طولون نقل الخلافة إلى مصر - بصرف النظر عن حقيقة نواياه - مجموعة من الآثار، التي انعكست سلباً على ابن طولون، وأفقدته بعضاً من المكانة لدى العامة، التي اكتسبها خلال فترة حكمه الطويلة، وبالمقابل انعكست إيجاباً على خصمه الموفق، الذي زادت شهرته وارتفعت مكانته، خاصة بعد قضائه على حركة الزنج، التي تزامنت مع هذه المحاولة الفاشلة، ويمكن اجمال تلك الآثار في الآتي:

(1) الكندي، مصدر سابق، ص 226.

(2) المقرئ، المقفى الكبير، ج5، مصدر سابق، ص 88.

(3) للمزيد ينظر: جناحة، مرجع سابق، ص ص 3243-3304.

• ردّ فعل الموقّ وإجراءاته التصعيدية

جاء ردّ الموقّ سريعًا وحاسمًا على خطوة ابن طولون، إذ أصدر كتابًا يقضي بعزل ابن طولون، ولعنه على المنابر، واعتباره خارجًا عن طاعة الخلافة، وأسندت أعماله إلى إسحاق بن كنداج؛ مكافأة له على دوره في إفشال مخطط ابن طولون، وقد كان لهذه الإجراءات أثر بالغ في سحب الشرعية السياسية والدينية عن ابن طولون، وتثبيت صورة الموقّ؛ بوصفه المدافع الأول عن بقاء الدولة العباسية ووحدتها.

• تحول الصراع إلى مواجهة عسكرية مباشرة

بعد إجراءات الموقّ، دخل الصراع بين الطرفين مرحلة المواجهة العسكرية، بعدما حاول ابن طولون خلع الموقّ ولعنه، مما حول الخلاف السياسي إلى صدام مسلح مباشر، ولم يعد هناك مجال للمساومات أو محاولات التهدئة، بل أصبح الصدام العسكري خيارًا حتميًا.

• تأثير رفض القاضي بكار بن قتيبة لفتوى خلع الموقّ

أدى رفض القاضي بكار بن قتيبة التصديق على فتوى خلع الموقّ إلى نتائج عكسية، إذ فقدت الفتوى قيمتها أمام الرأي العام، بل تحولت إلى أداة في صالح الموقّ، معززة شرعيته، ودوره كحامٍ لوحدة الدولة العباسية.

• محاولة ابن طولون استعادة مكانته لدى الرعية والصعوبات التي واجهها

سعى ابن طولون إلى استعادة مكانته، ونفوذه بين العامة، بالتوجه إلى الثغور الشامية، نظرًا لأهميتها الدينية والسياسية لدى السكان المحليين، غير أن محاولته اصطدمت بمقاومة من أهالي طرسوس، كما شهدت ولايات الشام والثغور حالة من التمرد على سلطته⁽¹⁾، ويرجح أن هذا التمرد كان بتحريض من الموقّ، مما أجبره على العودة إلى مصر، بعد تكبده خسائر فادحة في جنوده، وأظهر محدودية سلطته على المناطق البعيدة عن مركز حكمه.

• محاولة ابن طولون تحقيق مكسب سياسي في بلاد الحرمين

حاول ابن طولون تحقيق مكسب سياسي، من خلال إرسال قوة إلى بلاد الحرمين لضمها، والدعوة له على منابرها، نظرًا لأهميتها الكبيرة لدى المسلمين من الناحية الدينية والسياسية، إلا أن أهالي الحرمين انضموا إلى القوة التي أرسلها الموقّ، ما أدى إلى هزيمة قواته، وفشل محاولته في السيطرة على تلك المنطقة الحيوية، وهو ما شكل ضربة كبيرة لمشروعه التوسعي وأضعف موقعه العام⁽²⁾.

(1) ابن الأثير، ج7، مصدر سابق، ص 411.

(2) المصدر نفسه، ج7، ص 396.

• تعزيز مكانة الموقّق

أسفرت هذه الأحداث عن تعزيز مكانة الموقّق، خاصة مع تزامنها مع انتصاره الساحق على صاحب الزنج، واستئصال حركته سنة 270هـ/883م⁽¹⁾، كما أسهمت في تقليل المعارضة لمواقفه تجاه أخيه الخليفة المعتمد، وبررت تصرفاته وعززت مكانته ومصداقيته بين الرعية.

يتضح مما سبق أنّ العلاقة بين أحمد بن طولون والموقّق، لم تكن مجرد خلاف عابر حول النفوذ والسلطة، بل مثّلت صراعاً سياسياً عميقاً، بين مشروع استقلالي يسعى لإعادة رسم ملامح الحكم في مصر والشام، ومشروع عباسي يتمسك بمركزية السلطة في العراق، فقد أظهر ابن طولون قدرًا كبيرًا من الطموح في بناء كيان مستقل، بينما لم يتوان الموقّق عن اتخاذ مختلف الوسائل؛ لإضعافه والحد من نفوذه، وهو ما جعل العلاقة بين الطرفين علاقة شدّ وجذب، تراوحت بين التهدئة المؤقتة والتصعيد المستمر، حتى غدت من أبرز مظاهر التوتر في تاريخ الخلافة العباسية.

وبوفاة أحمد بن طولون سنة 270هـ/883م⁽²⁾، وتولّى ابنه خمارويه الحكم، الذي تمكّن من استعادة ما فقده والده، وبلغت الدولة الطولونية في عهده، أقصى اتساع لها الشكل (2.2) ، غير أنّه سلك نهجًا مختلفًا عن نهج أبيه، إذ سعى إلى التقرب من الخلافة، للحصول على استقلال شرعي، يرتكز على اعترافها وموافقتها، وهذا لا يعني أن الدولة الطولونية، لم تكن دولة مستقلة قبل اعتراف الخلافة.

(1) الطبري، ج9، مصدر سابق، ص ص 654-661.

(2) البلوي، مصدر سابق، ص 343.

المبحث الثالث واقع التبعية والانفصال: السمات والمظاهر

لفهم واقع العلاقة بين الخلافة العباسية والدولة الطولونية، ينبغي دراسة القضايا التي تجسّد مظاهر التداخل بين التبعية والانفصال، والوقوف على أبرز السمات والدلالات التي تكشف طبيعة تلك العلاقة، فقد ارتبطت تلك المرحلة، بجملة من التحولات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، التي أثرت بصورة مباشرة في توازن القوى بين الطرفين، كما أظهرت كيفية تعامل الطرفين مع المتغيرات الإقليمية، وفقاً لما تقتضيه مصالحهما، ومن خلال تتبع هذه القضايا، يمكن تصور ملامح العلاقة بين السلطتين المركزية والإقليمية، في إطار يعكس تعقيدات النظام السياسي، في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري أواخر القرن التاسع الميلادي.

أولاً: الأخطار والعلاقات الخارجية

قضية الثغور الشامية والعلاقات البيزنطية

سبقت الإشارة إلى أن الثغور الشامية كانت إحدى ساحات الصراع المهمة بين الدولة الطولونية والسلطة العباسية⁽¹⁾، إذ سعى كل طرف إلى استغلالها لخدمة أهدافه السياسية على حساب الطرف الآخر، فالعباسيون أرادوها وسيلة للحد من نفوذ الطولونيين، والحيلولة دون استقلالهم، بوضعهم في مواجهة عدوّ قويّ لن يستطيعوا الوقوف في وجهه، دون الحاجة إلى دعم الخلافة، ويتولى مسؤولية الدفاع عن الثغور نيابة عنهم⁽²⁾، أما الطولونيون فعلى الرغم من إدراكهم لهذا المقصد، فقد رأوا في إشرافهم على الثغور، والدفاع عنها، فرصة تقربهم من الاستقلال المنشود، وتكسبهم أمام الرأي العام مكانةً تكاد توازي مكانة الخلافة، حين يضطلعون بالمهام الدفاعية الموكلة إلى الخلافة في حماية حدود دار الإسلام، ومن الطبيعي أن وصول العباسيين إلى أهدافهم، كان يتطلّب منهم تقديم بعض التنازلات، وفي مقدمتها القبول أو السكوت عن مظاهر الاستقلال، التي سيكتسبها الطولونيون نتيجة قيامهم بهذه المهام الدفاعية.

ولكن عندما شعرت السلطة العباسية بشيءٍ من الاستقرار، مع تصاعد النفوذ الطولوني، رأت أنه من الأنسب، نزع الإشراف على الثغور من أيدي الطولونيين، وإعادته إلى سلطتها المباشرة، وكان ذلك سنة 263هـ/877م⁽³⁾، غير أن سقوط حصن لؤلؤة بيد البيزنطيين⁽⁴⁾، نتيجة ضعف أداء ولاة الثغور العباسيين، أجبرها مجدداً على إعادة مهمة الإشراف على الثغور إلى أحمد بن طولون⁽⁵⁾، إدراكاً منها لحاجتها إلى كفاءته

(1) ينظر في موضعه: ص 148. 81

(2) الهامي، ج2، مرجع سابق، ص 102.

(3) ابن الأثير، ج7، مصدر سابق، 309.

(4) لطبري، ج9، مصدر سابق، ص 532.

(5) ابن الأثير، ج7، مصدر سابق، ص 310.

العسكرية، وقدرة الدولة الطولونية على تأمين تلك الجبهة الحيوية.

والمنتبع لأوضاع الثغور في تلك الفترة، يستنتج أن الصراع بين الطولونيين والخلافة العباسية على مسرح الثغور كان يتسم بخصوصية، تميّزه عن غيره من مناطق الصراع، حيث كان يتوجب على أطراف الصراع تقديم المصلحة العامة للمسلمين، وهذه المصلحة العليا هي العامل المؤثر في ارتفاع وانخفاض مؤشر التبعية والانفصال بين الطرفين، من هذا المنطلق حرص الطرفان، على الرغم من ارتفاع وتيرة الخلاف بينهما، ووصوله إلى المواجهات العسكرية المباشرة، على عدم تحويل الثغور إلى ساحة مواجهة فعلية، تحسبًا لأي تداعيات سلبية، قد تنعكس على أمنها، أو يستغلها البيزنطيون لتحقيق أهدافهم وأطماعهم القديمة.

في سنة 269هـ/882م بعد فشل محاولة ابن طولون نقل الخلافة إلى مصر، وإعلانه خلع الموفق ولعنه على المنابر، واتهامه بأنه يحتجز الخليفة، ويصادر سلطاته الشرعية⁽¹⁾، تزامن ذلك مع تمرد يازمان على عامل طرسوس التابع لابن طولون⁽²⁾، ومن غير المستبعد أن يكون للموفق يد في ذلك، غير أن ابن طولون على الرغم من قوته واستعداده، رفض الدخول في حرب طويلة مع يازمان، وأثر الانسحاب والعودة إلى مصر، ليس بسبب الهزيمة، بل تجنبًا لحرب تنعكس نتائجها سلبًا على الثغور، حيث كتب إلي يازمان: "إني لم أرحل إلا خوفًا أن تتخرق حرمة هذا الثغر فيطمع فيه العدو"⁽³⁾، وربما أراد ابن طولون إرسال رسالة دعائية إلى البيزنطيين، مفادها أن يازمان يمتلك من القوة ما يجعله يتفوق على ابن طولون، الذي كان البيزنطيون يسعون إلى خطب وده وعقد الهدنة معه، باعتباره القوة الأقوى في المنطقة، ومما يؤيد ذلك أن المصادر لم تذكر أي هجمات بيزنطية على الثغور، رغم انسحاب ابن طولون، ووفاته في العام التالي، وانتقال الحكم إلى ابنه خمارويه⁽⁴⁾، لا سيما وأنه من الدارج في سياسات ذلك الوقت، استغلال فترات انتقال السلطة في الأسرة الحاكمة، لتحقيق بعض المكاسب، نتيجة ما يصاحب تلك الانتقالات من اضطرابات، إلى جانب ذلك عندما أشار بعض خواص ابن طولون عليه بإرسال جيش إلى طرسوس، كان رده حاسمًا: "والله لا رأي الله أجهز جيشًا إلى طرسوس أبدًا"، إذ كانت سكن الإسلام⁽⁵⁾، وعلى الجانب الآخر، لم يحاول الموفق استغلال انتصار يازمان، وانسحاب ابن طولون لاستعادة الثغور أو ملاحقة ابن طولون في الشام، بل حرص على بقاء قوة يازمان للوقوف في وجه البيزنطيين.

واستمرت هذه السياسة في عهد خمارويه، ويتضح ذلك من رسالته إلى أهل طرسوس عند قيامهم

(1) ابن الجوزي، ج12، مصدر سابق، ص ص 222-223.

(2) ابن الأثير، ج7، مصدر سابق، ص 410

(3) المصدر نفسه، ج7، ص 410.

(4) ابن خلدون، ج3، مصدر سابق، ص 413.

(5) ابن سعيد، مصدر سابق، ص 129.

بالتقبض على عامله على المدينة، وابن عمه محمد بن موسى بن طولون، فكان خطابه محذراً لهم ومذكراً بحرمة الثغور وأهميتها بقوله: "يا جهلة، ما يومنا فيكم بواحد، تتسرعون إلى ما نكره مرة بعد أخرى، ونغضي عنكم، ويحكم الله عز وجل، ولولا المحافظة على ثغر المسلمين وعز الإسلام لا خشية منكم، ولا من كثرتكم وإلى الله الشكوى، ولولا الخوف من غضبه عز وجل لحاربناكم على أفعالكم"⁽¹⁾.

أما دلالة قضية الثغور الشامية على استقلال الطولونيين، فهي تظهر في طبيعة العلاقات التي ربطتهم بشكل مباشر مع البيزنطيين، فمن المعلوم أن من أبرز خصائص استقلال الدول، هو ارتباطها بعلاقات سياسية مباشرة مع دول أجنبية، دون وصاية أو تمثيل، لا سيما حين تكون تلك الدول في حالة عداء مع الدولة الأم، كما هي الحال بين الخلافة العباسية والدولة البيزنطية، وقد تجلّى ذلك، في سياسة البيزنطيين في التقرب إلى الطولونيين، من خلال المراسلات والهدايا وإطلاق الأسرى، وصولاً إلى عقد الهدنة، ففي 265هـ/879م، فقد بعث إمبراطور بيزنطة باسيل الأول (253-272هـ / 867-886م)⁽²⁾، بهدايا وتحف إلى أحمد بن طولون، وعرض عليه عقد هدنة لخمس سنين⁽³⁾، وأظهر حسن النية، بإطلاق عدد من الأسرى المسلمين، كان من بينهم عبدالله بن رشيد بن كاوس الذي أُسر سنة 264هـ/878م⁽⁴⁾.

وعلى الرغم من أن هذا التواصل يبدو في ظاهره أمراً طبيعياً، فإن دراسة العلاقات السياسية تقتضي التوقف عنده، وتحليل دوافعه وانعكاساته، فطلب الإمبراطور البيزنطي باسيل الأول عقد الهدنة مع ابن طولون، متجاوزاً الموفق، الذي كان يمثل قوة إسلامية لا يُستهان بها، لا يمكن أن يُعدّ تصرفاً عفويّاً، بل فعلاً مدروساً ومخططاً له بدقة، ولا شك أن الغاية من ذلك كانت تحقيق مكاسب سياسية، على المستويين المحلي والإقليمي، فعلى الصعيد الداخلي البيزنطي، كان باسيل قد وصل إلى العرش بقتله الإمبراطور ميخائيل الثالث (227-253هـ / 842-867م)⁽⁵⁾، لذلك كان يسعى إلى تثبيت شرعيته السياسية بإرضاء رعيته، التي أنهكتها هجمات المسلمين بقيادة الطولونيين والأغالبة، أما على الصعيد الإقليمي، كان باسيل الأول يسعى إلى تعميق الفجوة بين الطولونيين والخلافة، وتشجيع ابن طولون على تعزيز استقلاله⁽⁶⁾، من خلال إظهاره بمظهر القوة الإسلامية التي تتولى الدفاع عن حدود بلاد المسلمين، وربما كان إطلاق عبدالله بن رشيد بن كاوس دون فداء جزءاً من

(1) ابن زولاق، سيرة أبي الجيش خمارويه، من كتاب "شذرت من كتب مفقودة في التاريخ"، ج1، تح: إحسان عباس، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988م، ص 219. (المكتبة الشاملة)

(2) عمران، محمود سعيد، الإمبراطورية البيزنطية وحضارتها، بيروت: دار النهضة العربية، ط3، 2009م، ص 370.

(3) الهامي، ج2، مرجع سابق، ص 104.

(4) ابن الأثير، ج7، مصدر سابق، ص 329.

(5) عمران، مرجع سابق، ص 133.

(6) الهامي، ج2، مرجع سابق، ص 104.

هذا التوجه، لا سيما وأنه أُسر سنة 264هـ/878م⁽¹⁾، قبل أن يتسلم ابن طولون الثغور رسمياً، وهو ما يشير إلى أن البيزنطيين كانوا ينظرون إلى الطولونيين على أنهم الممثلون الفعليون للمسلمين في المنطقة، ومن جانب آخر، تضمنت الهدية التي أرسلها الإمبراطور إلى ابن طولون، نسخاً من القرآن الكريم، وهو ما يحمل دلالات سياسية ودينية واضحة⁽²⁾.

والهدنة التي عقدها ابن طولون مع باسيل الأول، لم تدم طويلاً إذ نُقضت لاحقاً⁽³⁾، غير أن الاتصالات بين الجانبين لم تنقطع، ففي آخر أيام خمارويه سنة 282هـ/895م عُقدت هدنة ثانية جرى خلالها تبادل الأسرى، واستُكملت في عهد ابنه هارون⁽⁴⁾.

مما سبق يمكن القول إن العلاقات بين الدولة البيزنطية والدولة الطولونية، التي بدأت في عهد أحمد بن طولون واستمرت حتى زمن هارون بن خمارويه، ولأكثر من عشر سنوات متواصلة، تمثل دليلاً واضحاً على أن الطولونيين كانوا يتعاملون بصفة مستقلة مع الدول الأجنبية، ولا سيما في الفترات التي بلغ فيها الصراع مع السلطة العباسية ذروته.

ثانياً: الفتن والاضطرابات وانعكاساتها على العلاقة المتبادلة

أحداث واضطرابات المشرق

تجنباً للتكرار وإعادة التفاصيل، التي سبقت مناقشتها في المباحث السابقة، سيُكتفى هنا بذكر بعض الشواهد، الدالة على الاضطرابات والأحداث، التي شهدتها بلاد الخلافة العباسية، وانعكاساتها على العلاقة مع الدولة الطولونية.

تُعد الفترة الواقعة ما بين عامي 254-265هـ/868-878م، مرحلة التأسيس الفعلي للدولة الطولونية، وهي فترة اتسمت بكثرة الحركات الانفصالية، والتمردات التي تزامنت مع الصراع في دار الخلافة، ومساعي الموفق لاستعادة هيبة الخلافة، والحدّ من نفوذ القادة الأتراك المتحكّمين في مقاليد الحكم، وقد ترتّب على ذلك آثار اقتصادية وسياسية بالغة، جعلت مؤسسات الخلافة منشغلة بشؤونها الداخلية، مما صرف اهتمامها عن أوضاع مصر، وما كان يجري فيها من تحركات لأحمد بن طولون، لتثبيت أركان سلطته، والتأسيس لدولته المستقبلية، وعدم وضع مصر على رأس أولويات الخلافة، إذ كانت تُعدّ آنذاك المنطقة الأقل توتّراً، حيث كان ابن طولون يدين بالولاء والطاعة للخلافة، ويلتزم بإرسال الخراج إلى بيت المال، الأمر الذي أفسح المجال

(1) الطبري، ج9، مصدر سابق، ص 533.

(2) الهامي، ج2، مرجع سابق، ص 104.

(3) ابن الأثير، ج7، مصدر سابق، ص 327.

(4) المسعودي، التنبيه والإشراف، مصدر سابق، ص 193.

أمامه للتحرك بحرية أكبر، وتمهيد الطريق لمشروعه السياسي.

فالأحداث التي مرت بها الخلافة، من ثورة الزنج، وتمرد الصقار، ومحمد بن واصل التميمي، وتحركات محمد بن زيد العلوي وغيرها⁽¹⁾، وإن لم يكن لها تأثير مباشر على الطولونيين، إلا أن لها تأثيراتها وانعكاساتها على أصحاب القرار في سامراء، الميدان الحقيقي للصراع بين الخلافة والدولة الطولونية⁽²⁾، وأسهمت بصورة غير مباشرة في تشكيل العلاقة بين الطرفين.

فحركة الزنج التي ظهرت في خلافة المهدي بالله سنة 255هـ/869م⁽³⁾، واستمرت نحو خمس عشرة سنة حتى سنة 270هـ/883م⁽⁴⁾، فعلى الرغم من عدم وجود أي تواصل مباشر بينها وبين الطولونيين، إلا أنها أسهمت بشكل غير مباشر، في خلق المناخ الملائم لتأسيس الدولة، إذ شكلت خطرًا مباشرًا على الخلافة، لا سيما وأنها ظهرت في منطقة متاخمة لدار الخلافة، وفي فترة اتسمت بكثرة الصراعات الداخلية بين القوى المتحكمة بها، وربما كانت من الأسباب التي جعلت الموفق يتعامل بحذر مع ابن طولون، حرصاً على عدم فتح جبهة جديدة من الصراع في غرب البلاد، إلى جانب الفتن التي كانت تعصف بالمشرق.

وبالمقابل كان للحركة أثر بعيد نسيئاً، إذ جعلت الوقت غير مناسب لابن طولون، لإعلان العصيان والخروج على الخلافة، تحسباً لردة فعل العامة، المتأثرة بخطاب الخلافة، الذي يصور حركة الزنج على أنها خطر يهدد الإسلام والمسلمين، وبالتالي فإن أي خروج في هذا التوقيت، كان سيقابل بالاستهجان الشعبي، مما يؤثر على سياسة ابن طولون؛ القائمة على التقرب من الرعية، لافتقاره إلى العصبية والانتماء، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحقيقة أوردتها بعض المراجع والدراسات التاريخية⁽⁵⁾، مشيرة إلى أن صلة ظهور الدولة بحركة الزنج كانت غير مباشرة.

أما الدولة الصفارية، فقد شكّلت تهديداً مباشراً للخلافة، حين عزم يعقوب بن الليث الصفار على قصد العراق، بحجة مقابلة الخليفة، واحتجاجاً على فشل قيادات الأتراك في القضاء على حركة الزنج - وقد سبقت مناقشة دوافعه في محلها من هذه الدراسة⁽⁶⁾ - مما دفع الموفق إلى إخراج الخليفة المعتمد، للقتال وسط جنده في دير العاقول سنة 262هـ/875م، التي أسفرت عن هزيمة منكرة للصفار وانسحابه إلى سجستان⁽⁷⁾، غير أن العلاقة بين الخلافة والصفاريين تغيرت بعد موت يعقوب وتولي أخوه عمرو، الذي تقرب إلى الخلافة التي

(1) ينظر في مواضعه من هذه الدراسة، ص ص 66، 76، 80.

(2) محمود، مرجع سابق، ص 34.

(3) الطبري، ج9، مصدر سابق، ص 410.

(4) المسعودي، مروج الذهب، ج4، مصدر سابق، ص 157.

(5) مندورة، مرجع سابق، ص 151؛ محمود، مرجع سابق، ص 35.

(6) ينظر الفصل الثالث: ص خطأ! لم يتم العثور على مصدر المرجع. 111.

(7) الذهبي، سير أعلام النبلاء ج12، مصدر سابق، ص ص 514-515.

اعترفت به حاكمًا شرعيًا لخراسان، وأسندت إليه ما كان بيد الطاهريين⁽¹⁾، وظهر نوع من التحالف بين الطرفين، حيث أرسل عمرو الصفار فرقًا من جيشه للمشاركة في حرب الزنج⁽²⁾، ويمكن أن نفترض أن هذا التقارب بين الموفق والصفار، كان من الأسباب التي أسهمت في إفشال خطة ابن طولون في نقل الخلافة إلى مصر، وحالت دون دخوله إلى العراق؛ لنصرة الخليفة المحتجز - حسب زعمه - واكتفائه بالحرب الإعلامية. أما حركة ابن الشيخ، فقد شكّلت خطرًا مزدوجًا على الخلافة وابن طولون معًا، الأمر الذي دفع الخليفة المعتمد إلى أن يطلق يد ابن طولون في خراج مصر، ويحثّه على تكوين قوّة تستطيع الوقوف في وجه أطماع ابن الشيخ⁽³⁾، غير أن خبرة الموفق السياسية والعسكرية، جعلته يقطع الطريق على ابن طولون، فأسند مهمة القضاء على ابن الشيخ إلى القائد التركي أماجور، ليحول دون دخول ابن طولون الشام، وضمّها إلى أعماله⁽⁴⁾، وإذا كان الموفق نجح في ذلك؛ فإن من أبرز الآثار السلبية لحركة ابن الشيخ على الخلافة العباسية، أنها أسهمت في تحوّل ابن طولون إلى قوّة إقليمية، تشكل خطرًا محتملاً على الخلافة نفسها، وهو ما دلّ عليه كتاب أماجور إلى الخليفة، بعد انتصاره على ابن الشيخ واستلامه ولاية الشام، حيث جاء فيه: "أما بعد، فإنه قد اجتمع لأحمد ابن طولون أكثر مما كان قد اجتمع لأحمد بن عيسى بن الشيخ، والخوف منه أعظم، وإن كان فيه من الفضل ما لم يكن في ابن الشيخ"⁽⁵⁾.

فهذه الحركات تعد من أسباب ضعف الخلافة، التي دفعتها إلى التخلي عن بعض مظاهر سيادتها على مصر، مقابل الحفاظ على التبعية الشكلية، وبالمقابل استغل ابن طولون هذا الضعف، في تثبيت أركان حكمه في مصر، مع اعترافه بالسيادة السورية للخلافة عليه، فتجسدت بذلك علاقة مزدوجة تتراوح بين التبعية الشكلية والانفصال الفعلي.

خطر القرامطة والتقارب بين الطرفين

الصراع بين العباسيين والشيعة، من السمات البارزة للتاريخ العباسي على مر عصوره، فقبل قيام دولة بني العباس، كانت الشيعة تنقسم إلى ثلاث فرق أساسية: الكيسانية، الزيدية، والإمامية^(*)، وقد خرجت

(1) ابن خلدون، ج3، مصدر سابق، ص 416.

(2) ابن الأثير، ج7، مصدر سابق، ص 372.

(3) البلوي، مصدر سابق، ص 50.

(4) زيود، مرجع سابق، ص 32.

(5) البلوي، مصدر سابق، ص 56.

(*) الكيسانية فرقة من فرق الشيعة تقول بإمامة محمد بن الحنفية وتنسب إلى المختار بن أبي عبيد الثقفي الملقب بكيسان على أرجح الأقوال، أما الزيدية فهي تحصر الإمامة في أبناء علي بن أبي طالب من فاطمة الزهراء وتقول بإمامة المفضل في وجود الفاضل ولا تنكر إمامة أبوبكر وعمر، أما الإمامية أو الاثناعشرية فهي انشقت عن الزيدية وحصرت الإمامة في أبناء علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وتقول باثنا عشر إماماً معصوماً يبدؤون بالإمام علي وينتهون بالإمام المهدي (ينظر: مهنا، ع أمير و خريس، علي، جامع الفرق والمذاهب الإسلامية، بيروت: المركز الثقافي العربي، ط2، 1994م، ص ص 165-169)

الدعوة العباسية من رحم الشيعة الكيسانية، رافعة شعار «الرضا من آل محمد»، ومستمدة شرعيتها من وصية أبي هاشم(1)، وبعد قيام الدولة العباسية، انحصر صراعها مع الشيعة الزيدية والإمامية، حيث حملت الزيدية لواء المعارضة العلنية، بينما عملت الإمامية في الخفاء.

وقد تعرضت فرق الشيعة إلى عديد الانقسامات، وكان أكبر هذه الانقسامات ظهور فرقة الإسماعيلية، التي قالت بإمامة إسماعيل بن جعفر الصادق، الذي توفي في حياة والده(2)، وانتقلت الإمامة إلى أخيه موسى الكاظم عند الإمامية(3)، أما الإسماعيلية فقد ذهبوا إلى أن الإمامة انتقلت إلى إسماعيل، بالنص عليه من والده الصادق، استناداً إلى مبدأ العصمة والعلم، اللذين هما من صفات الأئمة، حيث كانوا يرون أن الصادق كان يعلم أن ابنه إسماعيل سوف يموت قبله، وهذا يعني أن الإمامة انتقلت إلى إسماعيل لتكون في عقبه(4)، وانقسمت الإسماعيلية إلى فرقتين: الأولى قالت بإمامة إسماعيل، وأنه هو المهدي المنتظر، وأنه سوف يخرج في آخر الزمان، استناداً إلى عقيدة الرجعة عند الشيعة، وهؤلاء عرفوا بالسبعية(5)، أما الفرقة الأخرى فقالت إن نص الصادق - المعصوم في معتقد الشيعة - على إمامة إسماعيل يدل على انتقال الإمامة في عقب إسماعيل، وقالوا إنها في ابنه محمد بن إسماعيل.

وفي منتصف القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، ظهر رجل فارسي الأصل يُدعى عبدالله بن ميمون القداح(*)، انتسب إلى الإسماعيلية، وزاد في بدع الشيعة الإمامية، فجعل للقرآن والشرائع ظاهراً يعرفه العامة وباطناً يعلمه الأئمة المعصومون، كما أحدث التأويل، إضافة إلى عقيدة الرجعة والعصمة والمهدي المنتظر وغيرها(6)، وحيث إنه كان فارسياً ولا يمكنه أن ينتسب إلى آل البيت، الذين كان نسبهم معروفاً ومشهوراً، وهم منتشرون في كل بلاد الإسلام، اهتدى إلى حيلة خبيثة، فادعى وجود ثلاثة من الأئمة من نسل محمد بن إسماعيل، أطلق عليهم اسم «الأئمة المستورين»، وأن هؤلاء الأئمة كانوا في الخفاء، لا يعرفهم إلا الصفة من الشيعة، وإن اختفاءهم كان تقيّة، وبهؤلاء الثلاثة المستورين أكمل أحد عشر إماماً(7)، فلم يبقَ إلا أن

1 (البوسيفي، عبدالقادر علي أحمد، سياسة الاستقطاب ودورها في نجاح الدعوة العباسية، (رسالة ماجستير غير منشورة) الأكاديمية الليبية للدراسات 2022/2021م، ص ص 72-80.

2 (الشهرستاني، مصدر سابق، ص 170.

3 (مهنا/ خريس، مرجع سابق، ص 198.

4 (الشهرستاني، مصدر سابق، ص 200.

5 (زكار، سهيل، أخبار القرامطة، الرياض: دار الكوثر، (د.ط.ت)، ص 56.

* (هو عبدالله بن ميمون بن عمرو ويقال بن ديصان القداح الأهوازي الفارسي الأصل (ابن الجوزي، ج12، مصدر سابق، ص 299).

6 (للمزيد حول معتقدات الشيعة ينظر: مصطفى، مصطفى بن محمد، أصول وتاريخ الفرق الإسلامية، (د.ن.ط)، 2003 م، ص ص 294-330.

7 (دي خويه، ميكال يان، القرامطة نشأتهم، دولتهم، علاقتهم بالفاطميين، تر: وتحقيق: حسني زنية، بيروت: دار ابن خلدون، 1978، ص 19.

يظهر المهدي المنتظر، وهو الإمام الثاني عشر عند كافة الشيعة الإمامية، وبث دعاته في البلاد، وعندما يحين الوقت المناسب فإنه سيخرج هو أو أحد أبنائه، ويدعي أنه الإمام الثاني عشر ويستلم الحكم. وليتمكن من نشر دعوته على أوسع نطاق، استخدم أسلوبًا دعويًا فريدًا، اعتمد على تنوع الخطاب وتغيره، بحسب توجهات المستهدفين، معتمدًا على مواطن الضعف الإنساني، فأظهر التقوى للورعين، والحرية للمستهترين، والفلسفة للمتكلمين، والتصوف للمتعصبين، والمعجزات للعامة، ولم يكتف بذلك، بل استخدم عقيدة التأويل، لجذب المتأثرين بالديانات القديمة، وخاصة المزدكية(*)، التي تنادي بالإباحية والمشاعية، وتجد قبولًا عند الطبقة المسحوقة من الفرس(1)، وبهذا أسس شبكة من الدعاة انتشرت في كافة البلاد الإسلامية، فأرسل إلى إفريقية أبو عبد الله الشيعي، وإلى العراق حسين الأهوازي(2)، وإلى اليمن علي بن الفضل(3) وغيرهم، وعلى الرغم من التشابه الفكري والعقدي عند الإسماعيلية، إلا إنه كان للبيئات التي انتشرت فيها الدعوة أثر في تشكيل سلوك ومنهج تلك الفرق، فالدعوة الإسماعيلية في إفريقية، التي انتشرت في بيئة سنية غير متأثرة بمعتقدات الشيعة، اتخذت الدعوة أسلوبًا معتدلاً، مقارنة بنهج القرامطة في البحرين والشام، التي انتشرت في بيئة بدوية اشتهرت بالإغارة والسلب والنهب، أما في بلاد فارس حيث ظهر الحشاشون بعد زمن من ظهور الفكر الباطني، فانهم اتبعوا أسلوبًا مغايراً، يقوم على الخداع والغدر، واختلاف الأسلوب كان لا بد أن يؤدي إلى التصادم بين الفاطميين والقرامطة، حيث لم تجد وحدة العقيدة عند تضارب المصالح.

في الحقيقة أن قضية القرامطة والإسماعيلية بصفة عامة، تمثل السمة الأبرز للقرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، ومن ثم فهي لا تدخل في نطاق هذه الدراسة، باستثناء ما يتصل بقرامطة البحرين وقرامطة الشام، بل لم يكن لهؤلاء أثر مباشر في طبيعة العلاقات بين الخلافة والدولة الطولونية، غير أن خطرهم الفكري والعسكري، انعكس بشكل كبير على ملامح تلك العلاقة، والذي يدخل في صلب موضوع الدراسة.

وبدأ ظهور القرامطة عندما أرسل القداح إلى الكوفة أحد دعاته، يدعى حسين الأهوازي الذي التقى برجل آخر كان يتظاهر بالورع والتعبد، يعرف بحمدان بن الأشعث ويلقب بقرمط(4)، وإليه تنسب هذه الفرقة من الإسماعيلية، انضم قرمط إلى الأهوازي وذلك في سنة 264هـ/878م(5)، وأخذ في نشر الدعوة في سواد

* المزدكية مذهب ديني فارسي متفرع عن المانوية القائمة على مبدأ الكونين النور والظلمة، وذهب مزدك إلى أن سبب الشرور والأثام يرجع إلى المال والنساء، لذا أحل المشاركة في النساء، وأباح الأول، ودعا إلى المشاعية والمشاركة، قتل مزدك على يد الملك الفارسي أنوشروان (531-579م) (الشهرستاني، ج 2، مصدر سابق، ص 275-277)

(1) دي خويه، مرجع سابق، ص 12.

(2) المقرزي، اتعاط الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، ج 1، مصدر سابق، ص 26.

(3) زكار، مرجع سابق، ص 297.

(4) ابن الاثير، ج 7، مصدر سابق، ص 445-447.

(5) النويري، ج 25، مصدر سابق، ص 113.

الكوفة مستغلين انشغال الخلافة في حرب صاحب الزنج، وعند وفاة الأهوازي أوصى بقيادة الدعوة لحمدان قرمط، الذي تمكن بواسطة أساليبه المختلفة من جمع أعداد كبيرة من الأنصار⁽¹⁾، مستفيداً من الآثار الاقتصادية والاجتماعية، التي نتجت عن ثورة الزنج، وحروبها المستمرة مع الخلافة، ويبدو أن حمدان قرمط استفاد من أوضاع بيئة دعوته، فبدل في مبادئ الدعوة الإسماعيلية، حيث أظهر فكر المزدكية، الداعي إلى مشاعية المال والنساء⁽²⁾، ومما يدل على كثرة أنصاره واتباعه، ما يذكره الطبري أن قرمط عرض على صاحب الزنج التحالف معه، وأخبره بأن وراءه مائة ألف سيف، غير أنه لم ينجح بسبب الاختلاف في الدعوة بينهما⁽³⁾، وهذه المحاولة دليل على أن القرامطة في ذلك الوقت كانوا قوة لها وزنها، حتى يطلب صاحب الزنج التحالف معها والاستعانة بها.

في سنة 276هـ/889م ألزم قرمط أتباعه بشراء السلاح، وشيد لهم حصناً منيعاً سنة 277هـ/890م⁽⁴⁾، على غرار ما فعل صاحب الزنج، وحدث أن مات القداح في سلمية^(*)، وخلفه ابنه في الدعوة، ويبدو أن خلافاً حدث بين قرمط وابن القداح، نتج عنه انشقاق القرامطة عن الدعوة الإسماعيلية الأم⁽⁵⁾، ومات قرمط في ظروف غامضة، وخلفه صهره عبدان، الذي قتل على يد أحد دعاة القرامطة، يدعى زكرويه بن مهروية، ونتج عن ذلك صراع بين قرامطة الكوفة، استمر إلى أن ظهر أبو سيد الجنابي سنة 286هـ/899م، الذي تحولت الحركة في عهده إلى تنظيم مسلح، اتصف بالعنف وسفك الدماء، وقطع الطريق والاعتداء على قوافل الحجاج⁽⁶⁾، ثم خلفه ابنه أبوطاهر، الذي كان أشد دموية من والده⁽⁷⁾، وهو الذي هاجم البيت الحرام سنة 317هـ/929م، وقتل الحجيج داخل الحرم، وخلع الحجر الأسود وحمله معه إلى البحرين، حيث مكث هناك اثنين وعشرين سنة، ثم أُعيد سنة 339هـ/950م⁽⁸⁾، وقد دخل القرامطة بقيادة الجنابي، في صراع مع الخلافة في عهد الخليفة المعتضد بالله⁽⁹⁾ وابنه المكتفي، تمكنت الخلافة من إبعاد خطرهم عن العراق، إلا أنها لم تتمكن من استئصالهم، حيث استمرت دولتهم في البحرين والإحساء، واستمر خطرهم يهدد الطرق ويهاجم الحجاج⁽¹⁰⁾،

(1) النويري، ج25، مصدر سابق، ص 113

(2) المصدر نفسه، ج25، ص ص 115-116.

(3) الطبري، ج10، مصدر سابق، ص 27.

(4) زكار، مرجع سابق، ص 133.

(*) سلمية: قرية في ناحية البرية من أعمال حماة بينهما مسيرة يومين، وكانت تعدّ من أعمال حمص (الحموي، معجم البلدان، ج3، مصدر سابق، ص 240.

(5) النويري، ج25، مصدر سابق، ص 137.

(6) ابن الأثير، ج7، مصدر سابق، ص ص 494-495.

(7) النويري، ج25، مصدر سابق، ص ص 166-167.

(8) ابن كثير، ج15، مصدر سابق، ص ص 37-39.

(9) فوزي، الخلافة العباسية السقوط والانهدام، مرجع سابق، ص ص 49، 51، 52.

(10) الهامي، ج2، مرجع سابق، ص ص 147-148.

وكان خطرهم يتعاظم مع تراجع قوة الخلافة.

أما زكروية بن مهروية بعد أن اختفى لفترة من الزمن في العراق، فر إلى الشام، ليؤسس فرعاً آخر من القرامطة، حيث استمال الأعراب في بادية الشام، الذين انتشرت فيهم الدعوة الإسماعيلية، وخلفه ابنه أبو القاسم صاحب الناقة، ثم ابنه الآخر صاحب الشامة، الذين دخلوا في صراع مع طغج بن جف نائب الطولونيين في الشام، حتى أرسل إليهم الخليفة المكتفي جيشاً بقيادة محمد بن سليمان الكاتب، تمكن من تشتيت شملهم، واستعادة الهدوء إلى بلاد الشام⁽¹⁾، غير أن وفاة المكتفي سنة 295هـ/902م، وتولي الخلافة جعفر المقتدر، ودخول الخلافة في دوامة من الصراعات الداخلية، وتحكم القادة الأتراك في شؤون الحكم، وتدخل النساء في شؤون الخلافة⁽²⁾، جعل القرامطة ينشطون من جديد في بلاد الشام.

فالقرامطة شكلوا جزءاً من الخطر الإسماعيلي، الذي هدد الخلافة العباسية وبلاد المسلمين عامة، حيث تكمن خطورته في أنه لم يكن خطراً إقليمياً، يسعى إلى تحقيق أهداف سياسية محدودة، أو يهدد جزءاً من البلاد فقط، كما هو الحال مع حركة الزنج والصفار وابن الشيخ، بل كان خطراً فكرياً، يسعى إحداث ثورة اجتماعية على النظام العام، الذي أساسه الإسلام، وإعادة أمجاد الحضارة الساسانية، عن طريق التأويل والتحريف لجمع المنتدمين من كل العناصر والأديان، لتقويض المجتمع الإسلامي، فكان هذا الخطر من عوامل التقارب بين الخلافة والطولونيين، بسبب وجود العدو المشترك، والمصالح المشتركة، فخطر القرامطة لم يكن على كيان الدولة كمؤسسة فقط، بل كان يهدد الأمن العام، ويصل خطره إلى الأفراد، بسبب الأعمال الوحشية التي يقوم بها القرامطة، بمهاجمة الحجيج، والقوافل التجارية، وقطع الطريق، وأعمال السلب والنهب، والقتل وانتهاك الأعراس، الأمر الذي جعل من واجب كل حاكم مسلم تحمل مسؤولية الدفاع عن الرعية، والوقوف في وجه هذا الخطر، وهو ما يعد قاسماً مشتركاً بين العباسيين والطولونيين.

ومن ناحية أخرى، فإن وجود الطولونيين في مصر كقوة - على الرغم من ضعفها - يصب في مصلحة الخلافة، حيث حال دون تسلل القرامطة إلى مصر، والتي كانت موطناً للعديد من القبائل العربية، وامتداداً طبيعياً لعرب الشام والحجاز، لا سيما وأن الأعراب هم القوة الأساسية التي اعتمد عليها القرامطة في البحرين والاحساء والشام، ومن جانب آخر فإن استمرار العلاقات الودية بين الطولونيين والخلافة، يضمن تدفق خراج مصر على بيت مال الخلافة، التي كانت في أمس الحاجة إليه، لتجهيز الجيوش لقتال القرامطة في البحرين وجنوب العراق، ومنع تمددهم نحو الشمال، إضافة إلى أن بقاء بلاد الشام تحت السيادة الطولونية يلزم

¹ الدوري، دراسات في العصور العباسية المتأخرة مرجع سابق، ص ص 171، 172.

² ابن خلدون، ج 3، مصدر سابق، ص ص 446-447.

الطولونيين بتحمل مسؤولية الدفاع عنها، لا سيما في فترة انشغال الخلافة بقتال قرامطة البحرين، ويحول الطولونيون دون تفكير قرامطة الشام في التحالف مع إخوانهم من قرامطة البحرين، ومهاجمة الخلافة من الشمال، مما جعل الطولونيين خط دفاع للخلافة.

وإذا ربطنا خطر القرامطة بفترة زمنية أقدم، فربما يمكننا التوصل إلى دافع آخر من دوافع اعتراف الخلافة باستقلال الطولونيين، يقوم على إدراكها المبكر لخطر الدعوة الإسماعيلية، حيث إن سياسة التخفي الشديد التي انتهجها قادة الإسماعيلية وزعمائها، تُظهر بوضوح معرفة الخلافة وإدراكها – ولا سيما في عهد المعتضد والمكتفي – لحجم الخطر، الذي يمثله الفكر الإسماعيلي، بفروعه المنتشرة في المشرق، مما يدل على وعيها بخطورة هذه الحركة، على المدى القريب والبعيد⁽¹⁾، وإذا سلّمنا بهذه الفرضية الراجحة، أمكننا أن نجد تفسيراً سياسياً مختلفاً، أو على الأقل مبرراً مغايراً، لتقرب الخلافة من الطولونيين، واعترافها باستقلالهم وموافقتها على استمرار حكمهم لمصر نحو ثلاثين سنة، ليكونوا دولة حاجزة في وجه الخطر القادم من الغرب، خاصة في ظل عجز الخلافة التام عن التصدي لهذا الخطر؛ لبعدها المسافة وضعف الإمكانيات، فضلاً عن قيام الدولة الطولونية بدور الحليف، التابع للخلافة في مواجهة الخطر الإسماعيلي الداخلي، وفي الوقت نفسه كقوة تقف في وجه البيزنطيين في الشمال، الذين سوف يستغلون انشغال الخلافة بحرب القرامطة لمهاجمة الثغور. ولكن أليس من المنطقي أن يُقال إن اعتراف الخلافة باستقلال الطولونيين، قد حدث في خلافة المعتمد، أي قبل ظهور الخطر الحقيقي للقرامطة، بقيادة أبي سعيد الجنابي سنة 286هـ/899م⁽²⁾، ما يفتح مجالاً للنقد؟

وللرد على هذا التساؤل، يمكن القول إن خطر الفكر الإسماعيلي، لم يكن وليد عصره، بل يعود إلى سنوات عديدة قبل عام 286هـ/899م، فيذكر ابن الأثير في أحداث سنة 278هـ/891م، أنه وصلت الأخبار إلى الخلافة بوجود أقوام يتبعون ديناً جديداً مخالفاً للملة المحمدية⁽³⁾، و يذكر النويري أن حمدان قرمط ألزم أتباعه بشراء السلاح سنة 276هـ/889م⁽⁴⁾، وقام بتشديد حصن للقرامطة، أدخل فيه أتباعه سنة 277هـ/890م⁽⁵⁾، مما يدل على استعداداته للحرب، إضافة إلى ذلك، يذكر الطبري أن حمدان قرمط حاول التحالف مع صاحب الزنج، مما يدل على أن القرامطة كانوا قوة لها اعتبارها، وأنه انسحب من المقابلة لعدم اتفاقه مع صاحب الزنج لاختلاف في أصل الدعوة⁽⁶⁾، إذ كان قرمط في ذلك الوقت لا يزال تابعاً للقذاح الذي

(1) المقرئزي، اتعاط الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، ج1، مصدر سابق، ص 28.

(2) ابن خلدون، ج3، مصدر سابق، ص 437.

(3) ابن الأثير، ج7، مصدر سابق، ص 445.

(4) النويري، ج25، مصدر سابق، ص 115.

(5) المصدر نفسه، ج25، ص 136.

(6) الطبري، ج10، مصدر سابق، ص 27.

يدعو للإمام الإسماعيلي المستور، ورواية الطبري تدل على أن القرامطة كانوا قوة يتبعها مائة ألف من الاتباع، مما يدل على أن ظهور القرامطة كتنظيم كان قبل ذلك بسنوات، لا سيما وأن صاحب الزنج قتل سنة 270هـ/883م، وإذا افترضنا أن الخلافة كانت تتابع تحركات الإسماعيليين، ودعاة القداح في العراق والشام وإفريقية واليمن والطاقان وغيرها، وتتوقع ظهور هذا الخطر في وقت قريب، فإن ذلك يبرر اتخاذها تدابير وقائية، وسياسات بعيدة المدى للتصدي لهذا الخطر الوشيك، في مقدمتها الحفاظ على مصر كقوة مساندة لها، ومع ذلك يبقى هذا التحليل أقرب إلى التخمين منه إلى التعليل، حتى تظهر شواهد تؤيده أو تفنده.

ثالثاً: الترابط الاجتماعي

الزواج السياسي

حاول الموفق في أواخر أيام أحمد بن طولون، التواصل معه وتنقية الأجواء، وإعادة العلاقات إلى طبيعتها، وربما كان ذلك بتأثير من الخليفة المعتمد⁽¹⁾، ولكن ماهي الأسباب الحقيقية، التي دفعت الموفق إلى الإقدام على هذه الخطوة، على الرغم من أن مجريات الأحداث كانت تسير في صالحه، بعد فشل أحمد بن طولون في حملته على الثغور، وهزيمته أمام يازمان وانسحابه إلى مصر، وفشل الحملة التي أرسلها إلى الحجاز، وتداعيات رفض القاضي بكار بن قتيبة ورفاقه التصديق على مخرجات اجتماع دمشق، وفتوى خلع الموفق.

فالموفق يبدو أنه لم يكن يهدف إلى القضاء على ابن طولون نهائياً، بل كان يهدف إلى الحد من نفوذه ومنع توسعه، ويريد الإبقاء عليه كخصم نافع، يتولى الدفاع عن أطراف الدولة، ويتحمل مسؤولية حمايتها، وهي سياسة ليست جديدة على الموفق، إذ استخدمها من قبل مع خصوم الخلافة مثل يعقوب الصفار وأخيه عمرو، وابن الشيخ، بل وحتى مع بعض الفارين من صاحب الزنج، ومن غير المستغرب أن يسلك الموفق هذا النهج مع ابن طولون، الذي لم يخلع يد الطاعة، واستمر في إظهار الولاء للخليفة، على الرغم من خلافه الشديد مع ولي العهد، غير أن السؤال الذي يطرح نفسه، إذا كانت هذه هي سياسة الموفق، فلماذا غير موقفه عند علمه بوفاة ابن طولون، وأرسل ابن أبي الساج وابن كنداج لضم الشام⁽²⁾ ؟

والتفسير السياسي لذلك، أن الموفق كان يدرك أن الطولونيين ما زالوا يملكون من القوة ما يجعلهم يشكلون خطراً محتملاً على الخلافة، وأن مصلحته تقتضي إضعافهم أكثر، كما أنه كان يسعى إلى توسيع الرقعة الخاضعة مباشرة لسلطة الخلافة، لأن الأرض ستكون من أهم عناصر التفاوض، في أي اتفاق لاحق

(1) البلوي، مصدر سابق، ص 304-305.

(2) ابن تغري بردي، ج 3، مصدر سابق، ص 59.

مع خلفاء ابن طولون، ومن جهة أخرى، فإن الموفق بخبرته السياسية وحنكته العسكرية، لم يكن يأمن أن يؤدي الصراع بين ورثة ابن طولون إلى انهيار دولتهم، وهو ما قد يوفر له فرصة للتدخل السريع، واستعادة مصر متى رأى أن الظروف مواتية لذلك.

أما في عهد خمارويه، فقد اختلف الموقف، إذ أصبح خمارويه هو صاحب القوة، بعد انتصاره في معركة الطواحين وملاحقته لأبي العباس⁽¹⁾، واستعادة سلطانه على الشام والثغور⁽²⁾، بل إنه تمكن من ضم أجزاء من شمال العراق، حتى غدا يهدد دار الخلافة ذاتها⁽³⁾، فرأى أن يبادر بمراسلة الخلافة؛ عارضاً عليها تجديد العرض الذي قدمته لوالده، وهو في موقع المنتصر⁽⁴⁾، مما جعل الطولونيين في مقام الندد للخلافة، فتوصل مع الخلافة إلى اتفاق، تعترف الخلافة بموجبه باستقلال الطولونيين بمصر، ومنحهم حكمها لمدة ثلاثين سنة، مقابل الاعتراف بتبعيةهم للخلافة، ودفع مبالغ مالية عن السنوات السابقة والسنوات القادمة⁽⁵⁾، وبعد وفاة الخليفة المعتمد على الله، وتولي الخليفة المعتضد بالله، أرسل إليه خمارويه بالهدايا بمناسبة توليه الخلافة؛ عارضاً عليه أن يزوج ابنه وولي عهده علي - الخليفة المكتفي بالله - من ابنته قطر الندى، لزيادة توثيق العلاقة بين الدولتين، غير أن الخليفة المعتضد عرض على خمارويه، أن يتزوج هو من قطر الندى ليزيده تشريفا⁽⁶⁾. كان خمارويه يدرك أن الاتفاقيات والمعاهدات، التي تُعقد على أساس القوة، تبقى رهينة لتغيّر موازينها، وهي بطبيعتها لا تثبت على حال، وموازين القوى قد تميل لصالح الخلافة، الأمر الذي يجعل تلك المعاهدات عرضة للاختراق أو الفسخ، لذلك رأى أنه من الأجدر به أن يدعمها بعاملٍ مساعدٍ، يضمن لها الثبات والاستمرار، لأطول مدى ممكن، فكان الترابط الأسري بين الأسرة الطولونية وأسرة الخليفة، هو السبيل إلى توثيق العلاقة، وجعلها أكثر متانة وعمقاً⁽⁷⁾، لا سيما وأن الطولونيين كانت لهم خبرة في توظيف العلاقات الأسرية، لخدمة المصالح السياسية، فإذا كانت مصاهرة بعض رجال البلاط، قد أسهمت في احتفاظ الطولونيين بالحكم لسنواتٍ عديدة، فمن باب أولى أن تكون مصاهرة الخليفة نفسه أكثر فاعلية.

ومن هذا المنطلق، جاء عرض خمارويه المصاهرة على الخليفة⁽⁸⁾، وكان يهدف من خلال هذا العرض

(1) الطبري، ج10، مصدر سابق، ص 8.

(2) الكندي، مصدر سابق، ص 236.

(3) ابن سعيد، مصدر سابق، ص 135.

(4) ابن تغري بردي، ج3، مصدر سابق، ص 51.

(5) الكندي، مصدر سابق، ص 240.

(6) الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج21، مصدر سابق، ص 173 .

(7) الهامي، ج2، مرجع سابق، ص 134.

(8) ينظر : كخالة، عمر رضا، أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام، ج4، بيروت: مؤسسة الرسالة، (د.ط.ت)، ص ص

215-212.

إلى تحقيق جملة من المقاصد السياسية، على المدى القريب والبعيد، فهو بذلك يضمن لنفسه علاقة طيبة مع الخليفة المعتضد؛ حين يصبح والد زوجة ابنه وولي عهده، أما الهدف الأهم فهو ضمان ودّ الخليفة القادم المكتفي، الذي سيخلف والده يومًا ما، وهذا من شأنه أن يعزز بقاء الطولونيين في حكم مصر والشام، بل قد يفتح أمامهم المجال إلى بقاع أخرى من البلاد، أما الغاية الأبعد فكانت أن يكون الخليفة الذي سيرث المكتفي، هو ابن قطر الندى وحفيد خمارويه، لا سيما أن المكتفي في وقت هذا العرض سنة 279هـ/892م⁽¹⁾، كان يبلغ من العمر خمسة عشر عامًا، فقد وُلد سنة 264هـ/878م⁽²⁾، وعلى الأرجح أنه لم يكن له آنذاك أبناء، وإن وُجدوا فإنهم كانوا في سن الطفولة المبكرة، ولن يكونوا منافسين لابن قطر الندى متى وُجد.

والعرض الذي تقدم به خمارويه لم يكن بإمكان الخليفة المعتضد رفضه، لما يحققه من أهداف سياسية تخدم مصالح الخلافة، التي أمست في ذلك الوقت قد استعادت هيبتها ومكانتها⁽³⁾، غير أن المعتضد لم تكن تخفى عليه الأهداف البعيدة التي يتطلع إليها خمارويه، من وراء هذا الزواج، لذا رحب بالعرض، ولكن بأسلوب يقطع الطريق أمام خمارويه، نحو أهدافه البعيدة، فعرض على ابن الجصاص -رسول خمارويه- أنه مادام خمارويه يخطب ود الخلافة، ويصبو إلى شرف مصاهرتها، فإن الخليفة سوف يزيده تشريفًا، ويتزوج قطر الندى بنفسه⁽⁴⁾، ولم يكن بوسع خمارويه أن يرفض عرض الخليفة، فوافق محققًا هدفه الأول وهو كسب ود الخليفة الحالي، وربما تكون قطر الندى أم الخليفة القادم أو ولي عهده.

أما المعتضد فقد حقق من هذا الزواج عدة مكاسب، في مقدمتها ضمان تبعية مصر والشام للخلافة، وإنهاء جبهة صراع استمرت لسنوات عديدة، وأصبح قادرًا على التفرغ لجبهات أخرى، ومن ناحية ثانية تحصل على رهينة في قصره تضمن له ولاء والدها، ويمكن استخدامها للضغط عليه عند الضرورة.

إضافة إلى ذلك، تذهب بعض المصادر⁽⁵⁾، إلى أن هدف المعتضد من وراء هذا الزواج، كان إفلاس الخزينة المصرية بما سينفقه خمارويه من أموال لإتمام مراسيم هذا الزفاف الأسطوري، ويجعلون ذلك من أسباب انهيار الدولة الطولونية، وهذه الرأي لا يمكن التسليم به على علته، بل يجب مناقشته والوقوف على مدى صحته وواقعيته.

فهذا الرأي، على الرغم من وجاهته الشكلية، لا يصمد أمام النقد العلمي، وذلك لأسباب عدة، منها أن

(1) الطبري، ج10، مصدر سابق، ص 30.

(2) السيوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ص 298.

(3) محمود، مرجع سابق، ص 120.

(4) المسعودي، مروج الذهب، ج4، مصدر سابق، ص 187.

(5) ابن ظافر، مصدر سابق، ص 173؛ ابن خلكان، ج2، مصدر سابق، ص 250؛ ابن العماد الحنبلي، ج3، مصدر سابق، ص

هذا الرأي بُني على نتائج، ولم يُبين على معطيات واقعية، ولعل مرد ذلك أن تدهور أوضاع الدولة الطولونية حدث في أعقاب هذا الزواج بوقتٍ ليس بالطويل، مما جعل البعض يذهب إلى أن ذلك كان نتيجة لانعدام الأموال في خزينة الدولة، والواقع أن خمارويه قُتل في دمشق سنة 282هـ/895م⁽¹⁾، أي في العام التالي للزواج، وهو في أوج قوته، ولم تظهر علامات التصدع في الدولة إلا بعد مقتله.

ونفس المصادر التي أشارت إلى ذلك الرأي وغيرها، لم تذكر الأسباب الاقتصادية والمالية ضمن أسباب انهيار الدولة الطولونية، وإنما كان السبب المباشر، هو تولي الحكم من قبل أطفال قُصّر من أولاد خمارويه، كما أن ثورة الجند التي أطاحت بجيش بن خمارويه، لم تكن بسبب مطالبة الجند بأرزاقهم، وإنما نتيجة لسوء معاملة جيش بن خمارويه لقادة الجند، وقتله لبعض أعمامه⁽²⁾، وعندما أختير هارون بن خمارويه بديلاً لأخيه جيش، لم يطالب الجند بالأموال كما هي العادة، ولم يحدثوا شغباً بسبب ذلك، مما يدل على أن أرزاق الجند كانت تُدفع بانتظام، على النسق الذي كان سائداً زمن أحمد بن طولون.

ثم إذا كان المعتضد يهدف من وراء هذا الزواج إلى إفلاس الدولة الطولونية، فكيف يدفع صدقاً قطر الندى ألف ألف درهم⁽³⁾، ما يعادل بالدرهم الشرعي^(*) سبعمائة ألف دينار، وهو ما يزيد على إجمالي خراج مصر، والبالغ حسب الاتفاقية بين الخليفة المعتمد وخمارويه - مائتي ألف دينار عن السنة الحالية⁽⁴⁾، وثلاثمائة ألف عن السنوات السابقة⁽⁵⁾، وهذا المبلغ من الطبيعي أن يذهب إلى والد العروس⁽⁶⁾.

إضافة إلى أن الأموال التي أنفقها خمارويه في تجهيز ابنته، مبالغ فيها بشكل كبير، والمعلومات الواردة بشأنها متضاربة بين المصادر، ففي الوقت الذي يذكر فيه ابن تغري بردي أن خمارويه سأل ابن الجصاص هل تبقى من المال أجابه بأنه تبقى كسر، حُسب فوجد أربعمائة ألف دينار وهبها لابن الجصاص⁽⁷⁾، أما الذهبي فيذكر في تاريخ الإسلام، أن جهازها قدر بمليون دينار⁽⁸⁾، غير أنه في سير أعلام النبلاء يقدر ما حملته معها من مجوهرات، وحلي بمليون دينار وعشرون مليون درهم⁽⁹⁾، وعلى الأرجح أن جهازها في حدود المليون دينار، ويؤيد ذلك ما أورده ابن كثير من أنه أرسل معها مائة ألف دينار لتشتري بها ما لم يتوفر لها في مصر،

(1) ابن سعيد، مصدر سابق، ص 134.

(2) الكندي، مصدر سابق، ص ص 241-242.

(3) العمري، مصدر سابق، ص، 77

(*) الدرهم الشرعي يعادل سبعة أعشار الدينار (ابن خلون، مصدر سابق، ج1، مصدر سابق، ص 325)

(4) النويري، ج28، مصدر سابق، ص 16.

(5) علي، وفاء محمد، الزواج السياسي في عهد الدولة العباسية، القاهرة: دار الفكر العربي، 1988م، ص 62.

(6) المسعودي، مروج الذهب، ج4، مصدر سابق، ص 187.

(7) ابن تغري بردي، ج3، مصدر سابق، ص 62.

(8) الذهبي، تاريخ الإسلام ج21، مصدر سابق، ص 8.

(9) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 13، مصدر سابق، ص 473.

وهذا المبلغ يتناسب مع ما ذكره الذهبي وابن العماد الحنبلي⁽¹⁾، وتذكر المصادر أنه كان في جهازها أربعة آلاف تكة مجوهره، وعشرة صناديق من الجواهر، كما احتوى على مائة هاون من الذهب⁽²⁾، أما ابن خلكان فيجعلها ألف هاون⁽³⁾، وكذلك الصفدي الذي يشكك في صحة الرقم⁽⁴⁾.

فإذا رجعنا إلى أقرب الروايات إلى المنطق، وهي رواية الذهبي، التي تقدر المصروفات بمليون دينار ذهبي، ومن المنطق أن تكون المجوهرات والهدايا والتحف التي حملتها قطر الندى معها، بصرف النظر عن المبالغة الشديدة فيها، ضمن الجهاز، الذي أعده لها والدها، ومن ثم تُحتسب ضمن المليون دينار، فإن هذا المبلغ على الرغم من ضخامته، لا يمكن أن يفقر خزانة مصر، إذا علمنا أن أحمد بن طولون كان يُرسل إلى الخلافة ألفي ألف ومائة ألف دينار سنويًا⁽⁵⁾ (2,100,000)، أي ضعف تكلفة الجهاز، ولم تتأثر خزانة الدولة، وقد ترك أموالاً طائلة عند وفاته ذكرها البلوي⁽⁶⁾ وابن سعيد⁽⁷⁾، كما أن هارون بن خمارويه عندما خلف أخاه جيش، التزم بدفع ألف ألف وخمسمائة ألف دينار للخلافة⁽⁸⁾ (1,500,000)، فأقره المعتضد في عمله⁽⁸⁾، وقد كانت أوضاع الدولة الطولونية في عهده لا تقارن بعصر والده، ثم إن هذا المبلغ إذا استُقطع منه الصداق، الذي دفعه الخليفة المعتضد لقطر الندى، وهو مليون درهم، أي ما يعادل سبعمائة ألف دينار بالدرهم الشرعي، فإذا طرح هذا المبلغ من المبلغ الذي ذكره الذهبي وهو مليون دينار، تكون النتيجة أن خمارويه، لم يغرم شيئاً سوى الأربعمائة ألف دينار، التي وهبها لابن الجصاص، وبهذا يكون الجهاز قد كلف ستمائة ألف دينار، وهي في الأصل جزء من الصداق الذي أرسله الخليفة.

ومن المبالغات في هذا الصدد، أن خمارويه بنى قصوراً على مراحل الطريق من القطائع إلى بغداد لتستريح فيها الأميرة⁽⁹⁾، غير أن هذه القصور لم يُعثر لها على أثر، ولم يذكرها المؤرخون القريبون من زمن الحادثة، مما يرجح أنها كانت بيوتاً من الطين، أُعدت على عجل لتقيم فيها الأميرة ليلة أو ليلتين، ثم تندثر بعد رحيلها.

وفي الختام تكاد تجمع المصادر والدراسات، التي تناولت زواج المعتضد من قطر الندى، على أن هذا

1 ابن العماد الحنبلي، ج3، مصدر سابق، ص 334.

2 ابن كثير، ج14، مصدر سابق، ص 656.

3 ابن خلكان، ج2، مصدر سابق، ص 250.

4 الصفدي، ج13، مصدر سابق، ص 261.

5 اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج3، مصدر سابق، ص 239.

6 البلوي، مصدر سابق، ص 140-141.

7 ابن سعيد، مصدر سابق، ص 132.

8 السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ج1، مصدر سابق، ص 596.

9 المقرئ، الخطط المقرئية، ج1، مصدر سابق، ص 879.

الزواج كان زواجًا سياسيًا بامتياز، و حيث إن خمارويه هو صاحب المبادرة والعرض، ولا شك أنه كان يهدف من وراء هذا الزواج إلى تحقيق أهداف سياسية، تضمن استمرار أسرته في حكم مصر، وبالتالي فإن شخصية سياسية على هذا المستوى من التفكير، لا يُعقل أن لا تدرك تبعات إنفاق خزائن الدولة في أمر لا طائل منه، وهو الذي لا شك يذكر آخر كلمات والده، وهو على فراش الموت حين أوصاه بالحفاظ على أموال الدولة بقوله: " .. ولا تمدد يدك إلى المال المخزون عند خير الخادم(*) واجعله ذخيرة لمملكتك وأقمه مقام جارحة من جوارحك لا تبدلها إلا في شدة تخاف معها فساد سائر جسدك"(1)، كما أوصاه بعدم الثقة في العراقيين(2) ، والمقصود بهم العباسيون.

رابعاً الارتباط المالي

يعد الاستقلال المالي من أهم سمات الاستقلال؛ إذ لا يمكن أن يتحقق الاستقلال السياسي الكامل، ما لم يتحقق الاستقلال المالي، لذلك وضع أحمد بن طولون نصب عينيه بلوغ هذه الغاية، منذ أيامه الأولى في مصر، وبسبب ذلك دخل في صراع طويل مع أحمد بن المدبر عامل الخراج، وصاحب النفوذ في دار الخلافة، التي كانت تحرص على إبقاء الخراج بعيداً عن سلطة ابن طولون(3)، غير أن الظروف سارت في مصلحته حين وقع تمرد ابن الشيخ، فكتب الخليفة المعتمد إلى ابن المدبر، يأمره بإطلاق يد ابن طولون في خراج مصر، لإعداد القوة التي يمكنها الوقوف في وجه أطماع ابن الشيخ؛ ولكن دون أن تكون له السلطة الكاملة على خراج مصر(4)، وعندما احتاج الخليفة المعتمد إلى أموال إضافية لمصروفاته الخاصة، طلبها من ابن طولون؛ فاعتذر بأنه ليس في وسعه ذلك والخراج بيد غيره، فقام المعتمد بعزل ابن المدبر ونقله من عمله، وأسند إدارة الخراج إلى ابن طولون(5)، فحقق بذلك أولى خطواته نحو الاستقلال المالي.

والسؤال المطروح هنا: هل أصبحت مصر مستقلة ماليًا فعلاً؟ الواقع أن ابن طولون، بضمه الخراج إلى سلطته، تمكن من التخلص من الرقابة المالية المباشرة للخلافة، إلا أنه بقي ملتزمًا بدفع مبالغ مالية إلى بيت مالها، بلغت في بداية عهده ألفي ألف ومائتي ألف دينار(6) (2,200.000)، ويبدو أن قيمة الخراج الواجبة على مصر كانت تتناسب مع قوة الطولونيين وضعفهم، فعندما عقد خمارويه وهو في أوج قوته اتفاه مع الخليفة

* (الوديعة التي عند خير الخادم تقدر بألف بكرة والبكرة الواحدة عشرة آلاف درهم أي إجمالي الوديعة عشرة ملايين درهم (البلوي، مصدر سابق، ص 240)

1 (المصدر نفسه، ص 240.

2 (المصدر نفسه، ص 141.

3 (المقرزي، الخطط المقرزية، ج1، مصدر سابق، ص ص 867-868.

4 (زيود، مرجع سابق، ص 51.

5 (البلوي، مصدر سابق، ص 73.

6 (اليقوبي، تاريخ اليقوبي، ج3، مصدر سابق، ص339.

المعتمد انخفض الخراج إلى مائتي ألف عن السنة الحالية، وثلاثمائة ألف عن السنوات الماضية، بينما نجد أن هذا المبلغ ارتفع إلى ألف وخمسمائة ألف (1,500,000) في عهد هارون بن خمارويه⁽¹⁾.

ومما يدل على أن مصر في عصر الطولونيين لم تحقق الاستقلال المالي الفعلي، ما ورد في رد أحمد ابن طولون على كتاب الموفق، الذي استقل فيه المبلغ المرسل إليه وطالب بالمزيد، إذ كان اعتراض ابن طولون قائماً على أن مصر لا تدخل في أعمال الموفق، ولا يحق له التدخل في شؤونها، مستنداً في ذلك إلى بنود بيعة الموفق والمفوض سنة 261هـ/875م⁽²⁾، وهو اعتراف صريح بتبعية مصر المالية والسياسية للخلافة، كما أن أحمد بن طولون في وصيته لابنه خمارويه، أوصاه بالالتزام بلزوم الطاعة وإرسال الأموال المقررة للخليفة المعتمد، مؤكداً له أن ذلك مما توجبه البيعة التي في عنقه⁽³⁾، يمكن القول إن الطولونيين، على الرغم مما بلغوه من مظاهر الاستقلال السياسي، لم يصلوا إلى الاستقلال المالي الذي يعد من أبرز مؤشرات التبعية.

خامساً: وحدة البيعة والولاء المشترك

على الرغم مما وصل إليه الطولونيون من مظاهر الانفصال والاستقلال عن الخلافة، إلا أنهم ظلوا يحكمون مصر باسم الخلافة العباسية ونيابة عنها؛ فكانت البيعة التي تُؤخذ على الجند والرعية للأمرء الطولونيين، في البلاد الخاضعة لسلطانهم بعد البيعة للخليفة وولي عهده، وكذلك الدعوة على المنابر تكون للخليفة ثم لولي عهده ثم للأمير الطولوني، وهذا الاشتراك في البيعة جعل طاعة الطولونيين تابعة لطاعة الخليفة، مما ترتب عليه أن الانشقاقات بين رجال الطولونيين والتحاقهم بالخلافة لا يُعد نقضاً للبيعة، ولا نكثاً للعهد والضمانات المقطوعة؛ الأمر الذي جعل العديد منهم ينقلون ولاءهم من طرف إلى آخر، حسب ما تقتضيه مصالحهم، وما تقرضه موازين القوى، فنجد مثلاً يازمان⁽⁴⁾، وسيما الطويل، وابن أي الساج⁽⁵⁾، وطغج بن جف، وسعد الأيسر⁽⁶⁾ ينقلون ولاءهم من الخلافة إلى الطولونيين أو العكس، ومنهم من انشق نهائياً عن الطولونيين مثل لؤلؤ غلام ابن طولون⁽⁷⁾، وكاتبه محمد بن سليمان⁽⁸⁾، وبدر الحمامي، ودميانة⁽⁹⁾ وغيرهم، بل إنه حتى أحمد بن محمد الواسطي، رفيق ابن طولون وكاتبه ومستشاره، عندما شعر بأن نجم الطولونيين صار يميل إلى

(1) ابن كثير، ج14، مصدر سابق، ص659.

(2) الطبري، ج9، مصدر سابق، ص514.

(3) محمود، مرجع سابق، ص93.

(4) النويري، ج28، مصدر سابق، ص14.

(5) المصدر نفسه، ج28، صص13، 14.

(6) ابن تغري بردي، ج3، مصدر سابق، ص51.

(7) ابن الاثير، ج7، مصدر سابق، ص394.

(8) ابن سعيد، مصدر سابق، ص146.

(9) ابن الاثير، ج7، مصدر سابق، ص536.

الأفول، بادر بالالتحاق بالخلافة⁽¹⁾؛ وهذا الولاء المشترك بين الدولتين جعل تبدل الولاءات من الأمور الطبيعية. من خلال دراسة القضايا المرتبطة بعلاقات الطولونيين بالخلافة العباسية، يتضح أن تلك العلاقات كانت متداخلة بين التبعية والانفصال؛ فقد برزت مظاهر الاستقلال السياسي والعسكري للطولونيين في إدارة الثغور الشامية، وتنظيم الدفاعات الحدودية، والتواصل المباشر مع الدولة البيزنطية، وفي بعض الأحيان كانت من الأسباب التي جعلت الخلافة تغض الطرف عن توسع الطولونيين واستقلالهم، بل وتسهم فيه كما حدث في تمرد ابن الشيخ، إلا أنها في أحيان أخرى كانت من العوامل المؤثرة في الحد من تمددهم، كما حدث مع اقتراب انتهاء حركة الزنج، وتحسن علاقة الخلافة مع الصفاريين، وفي الوقت نفسه، فإن مظاهر التبعية ظلت واضحة، في الارتباط المالي ووحدة النقد، ووحدة الولاء والبيعة المشتركة، بينما يمكن اعتبار خطر القرامطة والزواج السياسي من العوامل المزدوجة، التي زادت التقارب بين الطرفين ودعمت الاستقلال، وبذلك يمكن توصيف العلاقة بين الخلافة والدولة الطولونية على أنها مرحلة انتقالية بين التبعية والاستقلال في التاريخ الإسلامي.

⁽¹⁾ ابن تغري بردي، ج3، مصدر سابق ص ص 50-51.

الخاتمة

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة، تتبع العلاقات السياسية بين الخلافة العباسية والدولة الطولونية، مركزاً بشكل خاص على واقع تلك العلاقة، في إطار التبعية والانفصال، من خلال محاولة فهم الأحداث وتفسيرها ومقارنتها، للوقوف على الأسلوب الذي انتهجه أصحاب القرار السياسي في تلك الحقبة، في إدارة العلاقات السياسية، وفقاً لما تمليه الأوضاع المحلية والإقليمية، وما تقتضيه مصالح تلك الدول، في محاولة لقراءة سياسة القرون الوسطى من منظور العلاقات السياسية في العصر الحديث.

تعد الدولة الطولونية من أبرز إفرازات حقبة تسلط الأتراك على الخلافة العباسية، فإن علاقتها بالخلافة لا يمكن دراستها بعيداً عن الأحداث التي شهدتها الخلافة العباسية في تلك الفترة، لاسيما الدور الذي اضطلع به الأمير أبو أحمد الموفق، لاستعادة هيبة الخلافة، والتخلص من نفوذ القادة الأتراك، وبسط سلطتها على كافة أقاليمها، والذي يصطدم بشكل مباشر مع طموحات الطولونيين في الاستقلال، مما جعل علاقة الخلافة بالطولونيين تمثل انعكاساً للصراعات الدائرة في سامراء، وما شهدته بلاد المشرق من اضطرابات وفتن وتمردات، فكانت سياسة ابن طولون تهدف إلى تحقيق استقلال تام، يستمد شرعيته من التبعية الشكلية للخلافة، ونتيجة لتغير الأوضاع في المنطقة، وتبدل موازين القوى، اتسمت العلاقة بين الطرفين بالتداخل بين التبعية والانفصال، بحيث مثلت نموذجاً أولياً للعلاقات الدولية في الإسلام، القائمة على المصالح والخاضعة للمصلحة العليا المشتركة للمسلمين.

ناقشت هذه الدراسة العديد من القضايا المتصلة بعلاقة الدولتين، بين التبعية والانفصال وتوصلت الى بعض النتائج التي يمكن إجمالها في الآتي :

1. أن سياسة المأمون وخلفائه حققت العديد من الأهداف التي كانت ترمي إليها، إلا أنه كانت لها آثاراً سلبية على المدى البعيد، جعلتها من الأسباب التي أدخلت الخلافة فيما عرف بفوضى تسلط الأتراك .
2. تمكن مجموعة من الأتراك الذين قربهم المعتصم والواثق، من التحكم في مقاليد السلطة، بعد قتلهم الخليفة المتوكل سنة 247هـ/ 861م، وأصبحوا هم أصحاب الحل والعقد في الدولة، فهم من ينصب الخلفاء ويخلعهم ويقتلهم ، غير أن هؤلاء الأتراك لم يكن لديهم مشروع سياسي، أو أهداف واضحة، مما جعلهم يدخلون في صراعات دموية، ذهب ضحيتها العديد منهم، أوصلت الخلافة إلى حالة من الضعف والتردي وفقدت سلطتها الحقيقية على كثير من بلاد المسلمين .
3. تعد الدولة الطولونية إحدى إفرازات تسلط الأتراك على الخلافة، وطرفاً غير مباشر في الصراع الدائر في أروقة دار الخلافة بين الأتراك والموفق ومشروعه الإصلاحية .

4. لم يكن مشروع استعادة هيبة الخلافة، الذي ينسب إلى الأمير أبي أحمد الموفق وابنه الخليفة المعتضد وليد عصره، بل هو نتاج لجهود عدد من الخلفاء السابقين، للتخلص من نفوذ الأتراك وهيمنتهم، دفع بعضهم حياته ثمناً لذلك، وقد استفاد الموفق من تلك الجهود للوصول إلى غايته، والحد من تسلط الأتراك، وإبعاد الجيش عن معترك السياسة .

5. تولى ابن طولون حكم مصر نيابة عن زوج أمه باكيياك، وأخذ في توطيد أركان ملكه، مستفيداً من حالة الفوضى، التي تعيشها الخلافة، مسخراً علاقاته الأسرية والاجتماعية في ذلك، مستفيداً من الصراع الدائر بين الموفق والأتراك، في الحفاظ على سلطانه، وتوسيع قاعدة ملكه ، منتهجاً سياسة تقوم على الموازنة بين التقرب إلى الخلافة بالالتزام بالطاعة والولاء وإرسال الخراج، والتقرب إلى الرعية بخفض الضرائب والإحسان إلى أهل مصر، والاستعانة بهم في الإدارة، وتعمير البلاد ببناء المساجد والمشافي والقناطر والحصون.

6. على الرغم من الانتصارات التي حققها خمارويه على جيوش الخلافة، بعد معركة الطواحين، وبسط سلطانه على بلاد الشام والثغور والجزيرة الفراتية، إلا أنه سعى إلى التقرب من الخلافة، طالباً منها الاعتراف به، وهو في موقف القوي، فتمكن من الحصول اعترافها باستقلال مصر، تحت حكم أسرة ابن طولون، لمدة ثلاثين سنة، ولم يكتف بذلك بل سعى إلى ربط أسرته برباط المصاهرة مع الخلافة، بزواج ابنته قطر الندى من الخليفة المعتضد.

ومن خلال هذه النقاط وغيرها مما تناولته الدراسة، في إطار واقع العلاقة بين الخلافة والدولة الطولونية؛ يتبين أن مصر في عهد الطولونيين، لم تكن دولة مستقلة بالمعنى المطلق للكلمة، مقارنة بالدويلات المستقلة في الغرب الإسلامي، وفي الوقت ذاته لا يمكن اعتبارها، ولاية عباسية خاضعة للسلطة المباشرة للخلافة، مثل العديد من الولايات والتي كانت في بعض الأحيان تخضع للسلطة الاسمية للخلافة فقط ، ويمكن التذليل على سمات التبعية والاستقلال من خلال الاتي :

أولاً: سمات الاستقلال ومظاهره

1. الاستقلال الإداري والمالي، وعدم الخضوع لرقابة الخلافة، وذلك من خلال ضم كل أقاليم مصر والشام تحت سلطة الطولونيين، دون وجود لسلطة الخلافة، ضم الخراج إلى سلطات حاكم مصر، التخلص من الرقابة بالتخلص من عامل البريد، الذي كان يتبع الخلافة مباشرة، وضم البريد إلى سلطة حاكم مصر، وهذه السلطات لم تكن تجمع لوالي مصر في زمن الإدارة العباسية المباشر، إضافة إلى سك الدينار الأحمدى والذي يمثل الاستقلال النقدي.

2. امتلاك الطولونيين لجيش قوي، بلغ تعداده ما يزيد على مائة ألف جندي، تمكن من هزيمة جيوش الخلافة، وهذا الجيش كان بموافقة وتشجيع من الخلافة، مما يدل على الاعتراف الضمني باستقلال الطولونيين، نتيجة لما تقتضيه الاوضاع الاقليمية .

3. من أبرز سمات الاستقلال هو تمتع الدولة بعلاقات دولية مباشرة، دون الرجوع إلى الدولة الأم، تمثلت ذلك في المراسلات، وتبادل الهدايا مع الدولة البيزنطية، وتبادل الأسرى، وعقد الهدنة، مما جعل الدولة الطولونية، تقف في موقف الندية مع الإمبراطورية البيزنطية القوى الدولية الثانية في ذلك العصر. ثانياً: سمات التبعية ومظاهرها

1. شرعية الحكم الطولوني مستمدة من شرعية الخلافة العباسية، فبيعة الأمراء الطولونيين مقترنة وتابعة للبيعة للخليفة وولي عهده، ومن ثم فطاعتهم مشروطة بالتزامهم بطاعة الخليفة، إضافة إلى التزامهم بالدعاء له على المنابر، ونقش اسمه على النقود والطرز، والالتزام بإرسال جزء محدد من خراج مصر لبيت مال المسلمين.

2. التبعية المذهبية للخلافة، واستقلال القضاء بتبعية قضاة مصر المباشرة لقاضي قضاة العباسيين .
3. خضوع الطولونيين للتشريعات العباسيين، وإقرارهم بعهودهم وموآثيقهم، ويتضح ذلك من خلال كتاب ابن طولون إلى الموفق، واحتجابه عليه، بأن مصر لا تدخل في سلطانه، مستنداً إلىبيعة عام 261هـ/875م والتي قسم فيها الخليفة المعتمد البلاد بين ابنه المفوض واخيه الموفق.

4. حصر الطولونيين الصراع بينهم وبين الموفق، دون التعرض لشخص الخليفة؛ بل إن ابن طولون كان يعتبر أن من واجبه الذي تفرضه عليه البيعة التي في عنقه، نصرته الخليفة الذي يزعم أنه محجور عليه من قبل الموفق .

5. المسؤولية المشتركة في الدفاع عن بلاد المسلمين ضد الخطر الأجنبي، المتمثل في البيزنطيين وتولي الطولونيون الدفاع عن الثغور تحت راية الخلافة .

6. عدم دخول الطولونيين في تحالفات مع خصوم الخلافة، مثل الصفار أو الزنج أو القرامطة، بل كان موقفهم مسانداً وداعماً لها .

7. سلطة الرأي العام المشترك، حيث أن أهل البلاد الخاضعة للطولونيين يعتبرون أن الخليفة هو صاحب السلطة العليا عليهم، والمنشقون ينقلون ولائهم بين الطرفين دون أن يعتبروا ذلك نقضاً للبيعة، أو نكثاً للعهود والأيمان ، ولعل موقف القاضي بكار بن قتيبة ونتائجه من أكبر الشواهد على قوة الرأي العام .
من خلال ما سبق يمكن توصيف واقع العلاقة بين الخلافة والدولة الطولونية على أنها شكل من أشكال

النظام الاتحادي، الذي تبلورت صورته في العصور الحديثة ، وإن كان الاختلاف يكمن في أن الأول تمليه ضرورات توازن القوى، والأوضاع الإقليمية، والمصالح المشتركة، أما الآخر فإنه تحكمه الاتفاقيات والمعاهدات والديساتير .

بقائمة المصادر والمراجع

أولاً : المصادر

- القرآن الكريم ، رواية حفص عن عاصم الكوفي.
1. باباعمي، محمد بن موسى وآخرون، معجم أعلام الأباضية من القرن الأول الهجري الى العصر الحاضر ج2، بيروت: دار الغرب الإسلامي ، ط2، 2000م.
 2. البحتري، الوليد بن عبيد الطائي (280هـ/893م)، ذخائر العرب 34 ، ديوان البحتري، تح:حسن كامل الصيرفي، مصر: دار المعارف ، ط 3، (د.ت).
 3. ابن الأثير ، أبوالحسن علي بن محمد الجزري (ت 630هـ/1232م)، الكامل في التاريخ، تح:أبوصهيب الكرمي، الرياض : دار الأفكار الدولية ، (د.ط.ت).
 4. ابن حزم ، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت456هـ/1064م)، رسائل ابن حزم الأندلسي، تح: إحسان عباس، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1983م.
 5. ابن الجوزي ، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد (ت 597 هـ / 1201م)،المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تح : محمد عبدالقادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، بيروت : دار الكتب العلمية، (د . ط . ت).
 6. ابن الساعي، علي بن أنجب البغدادي، مختصر أخبار الخلفاء القاهرة : المطبعة الأميرية،(د.ط) 1890م.
 7. ابن العديم ، أبو القاسم عمر بن أحمد بن هبة الله الحلبي، زبدة الحلب في تاريخ حلب، تح: خليل المنصور، بيروت : دار الكتب العلمية ، 1996م
 8. _____ ، بغية الطلب في تاريخ حلب، تح: سهيل زكار، بيروت: دار الفكر ، (د.ط.ت) .
 9. ابن العماد الحنبلي، عبد الحي أحمد بن محمد العكري(ت 1089هـ/1678م)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح: عبدالقادر الأرناؤوط، دمشق: دار ابن كثير، 1988م
 10. ابن العمراني ،محمد بن علي بن محمد(580هـ/1184م)،الأنباء في تاريخ الخلفاء، تح: قاسم السمرائي، القاهرة: دار الأفاق العربية، 1999م.
 11. ابن الكردبوس ، عبدالملك بن محمد التوزي، الاكتفاء في أخبار الخلفاء، تح: صالح بن عبدالله الغامدي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 2008 م .

12. ابن تغري بردي ،جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي(ت 874هـ /1469م) ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، تح: جمال الدين الشيال، فهيم محمد شلتوت، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط) ، 1972م.
13. ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام (ت: 728هـ/1328م)، الفتاوى الكبرى، دار الكتب العلمية: بيروت ، 1987م.
14. ابن حبان ،محمد بن حبان بن أحمد (ت 354هـ/995م)، السيرة النبوية وأخبار الخلفاء ،تح:السيد عزيز بك وآخرون، بيروت: دار الكتب الثقافية ، ط 3 ، 1996م.
15. ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد العسقلاني(ت852هـ/1448م)، رفع الإصر عن قضاة مصر، تح: علي محمد عمر، القاهرة : دار الخانجي، (د.ط.ت).
16. _____، فتح الباري بشرح صحيح الامام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري ، تح :عبدالعزیز بن عبدالله بن باز، المدينة المنورة: المكتبة السلفية ، (د .ط. ت).
17. ابن خلدون ،عبدالرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي (ت 808هـ / 1406م) ، تاريخ ابن خلدون (ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر)، تح: خليل شحادة ، بيروت ، دار الفكر،(د.ط)، 2001م
18. ابن خلكان ، أحمد بن محمد بن أبي بكر (681هـ/1282م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، بيروت: دار صادر،(د.ط)، 1978م.
19. ابن زولاق، سيرة أبي الجيش خمارويه ، من كتاب " شذرت من كتب مفقودة في التاريخ "، تح: احسان عباس ، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988م .
20. ابن سعيد، أبو الحسن علي بن موسى بن سعيد الأندلسي(ت 685هـ/1286م)، المُغْرِب في حلي المغرب، تح: زكي محمد حسن، شوقي ضيف، سيدة الكاشف، القاهرة: مطبعة جامعة فؤاد الأول،(د.ط)، 1953م .
21. ابن طباطبا ، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية ،بيروت : دار صادر، (د.ط.ت).
22. ابن طولون، شمس الدين محمد بن علي (ت983هـ/1546م)، إنباء الأمراء بأنباء الوزراء، تح: مهنا حمد مهنا ، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1998م.
23. ابن ظافر ،علي بن ظافر الأزدي(613هـ/1216م)، أخبار الدول المنقطعة ،تح: علي عمر،

القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية ، 2001م.

24. ابن عبد ربه ، أحمد بن محمد الأندلسي (ت 328هـ/940م)، العقد الفريد ، تح: فريد محمد قميحة، بيروت: دار الكتب العلمية ، 1983م.

25. ابن عساكر، أبي القاسم علي بن الحسين بن هبة الله بن عبدالله الشافعي (571هـ/1175م)، تاريخ دمشق، تح: مجيب الدين أبي سعيد، عمر بن غرامة العمري، بيروت: دار الفكر ، (د.ط)، 1995م

26. ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت 774هـ/1372م)، البداية والنهاية ، تح : عبدالله بن عبدالمحسن التركي ، القاهرة : هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1998م

27. ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت 711هـ/1311م)، لسان العرب، بيروت: دار صادر، (د.ط.ت)،

28. الأزدي، أبو زكرياء يزيد بن محمد بن إلياس بن القاسم (ت 334هـ/945م) ، تاريخ الموصل، تح: علي حبيبة، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، (د.ط)، 1967م .

29. بكار، الزبير (ت 256هـ/870م)، الأخبار الموفقيات، تح: سامي مكي العاني، بيروت: عالم الكتاب، ط3، 1996م.

30. البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت 279هـ/892م)، أنساب الأشراف، تح : سهيل زكار، رياض زركلي، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، 1996م.

31. _____ ، فتوح البلدان ، تح : عبدالله أنيس الطباع ، عمر أنيس الطباع ، بيروت: مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، 1987م .

32. البلوي، أبي محمد عبدالله بن محمد المديني، سيرة أحمد بن طولون، تح: محمد كرد علي، دمشق: المكتبة العربية، (د.ط.ت)،

33. الجوهري، إسماعيل بن حماد(393هـ/1003م)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج2، تح: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، ط4، 1987م.

34. الحموي ، شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي (626هـ/1229م)، معجم البلدان ، بيروت : دار صادر، (د.ط) ، 1977م.

35. _____ ، معجم الأدياء

- إرشاد الأريب في معرفة الأديب، تح: احسان عباس، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993م.
36. الخطيب البغدادي ، أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت (ت 463هـ/1071م)، تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها ، تح: بشار عواد معروف ، بيروت: دار الغرب الإسلامي ، 2001م
37. خياط ، أبوعمر خليفة بن خياط الليثي (ت 240هـ/854م)، تاريخ خليفة بن خياط، تح: أكرم ضياء العمري، الرياض: دار طيبة ، 1985م
38. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748هـ/1347م) ، العبر في خبر من عبر، تح: أبوهاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ط.ت).
39. _____ ، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تح: عمر عبد السلام التدمري، بيروت: دار الكتب العربي، ط2، 1993.
40. _____ ، سير أعلام النبلاء، تح: بشار عواد معروف ، بيروت: مؤسسة الرسالة ، ط11، 1996.
41. الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني(1205هـ/1790م)، تاج العروس من جواهر القاموس تح: مصطفى حجازي، الكويت: طبعة حكومة الكويت، (د.ط.)، 1987م .
42. سبط ابن الجوزي ، أبو المظفر يوسف بن علي بن عبد الله(ت654هـ/1256م) ، مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، تح: محمد بركات وآخرون، دمشق: دار الرسالة العالمية، 2013م.
43. السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين(ت771هـ/1369م) ، طبقات الشافعية الكبرى، تح: محمود محمد الطناحي ، عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1992م
44. السيوطي ، جلال الدين بن عبد الرحمن بن محمد بن عثمان الخضيرى (ت 911هـ/ 1505م)، تاريخ الخلفاء، بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ، 2003م.
45. _____ ،
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة: دار إحياء الكتب العلمية، 1967م.
46. الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى بن عبد الله (ت 335هـ/946م)، أخبار الراضي بالله والمتقي

- الله (تاريخ الدولة العباسية)، تح: ج هيورث دن ، مصر: مطبعة الصاوي ، (د.ط) ، 1935م
47. الضبي البغدادي، أبوبكر محمد بن خلف بن حيان (306هـ/918م)، أخبار القضاة ، تح: عبد العزيز مصطفى المراغي، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، 1947م.
48. الطبري، أبوجعفر محمد بن جرير (ت 310هـ/922م)، تاريخ الطبري تاريخ الرسل والملوك، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة: دار المعارف، ط 2، (د.ت).
49. العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (المتوفى: نحو 395هـ/1004م)، جمهرة الأمثال، بيروت: دار الفكر، (د.ط.ت).
50. العمري، ياسين بن خير الله (ت 1232هـ/1817م)، مهذب الروضة الفيحاء في أعلام النساء، تح : رجاء محمد السامرائي، بغداد : دار الجمهورية ، (د.ط) ، 1966م.
51. الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت 817هـ/1414م)، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط8، 2005م
52. قدامة بن جعفر، الخراج وصناعة الكتابة، تح: محمد حسين الزبيدي، بغداد : دار الحرية للطباعة، (د.ط)، 1981م
53. الفلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري (ت: 821هـ/1418م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ط.ت).
54. الكتبي، محمد بن شاکر (764هـ/1363م)، فوات الوفيات، تح: إحسان عباس، بيروت: دار صادر ، (د.ط) ، 1973م.
55. الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب (ت 355هـ/966م)، كتاب الولاية وكتاب القضاة ، تح : رفن كسن ، بيروت : مطابع الأبأ اليسوعيين، (د.ط)، 1908 م
56. المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي (ت 346هـ/957م)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تح: كمال حسن مرعي، بيروت: المكتبة العصرية، 2005م.
57. _____ التنبيه والإشراف، بيروت: دار صادر، (د.ط)، 1893.
58. مسكوية ، أبو علي الرازي ، تجارب الأمم، تح: أبو القاسم إمامي ، طهران: دار سروش لطباعة والنشر، (د.ط) ، 1997م.

59. المقدسي، عبدالغني بن عبدالواحد بن علي بن سرور، محنة الامام أحمد بن حنبل، تح: عبدالله عبدالمحسن التركي، القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1987م
60. المقرئ، أحمد بن محمد التلمساني، نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب، تح: إحسان عباس بيروت: دار صادر، (د.ط)، 1968.
61. المقرئ، أحمد بن علي بن عبد القادر (ت 845هـ/1441م)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م
62. _____، المقفى الكبير، تح: محمد البعلوي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1991م.
63. _____، اتعاط الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، تح: محمد حلمي محمد أحمد، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، (د.ط)، 1996م.
64. مؤلف مجهول، أخبار الدولة العباسية، تح: عبدالعزيز الدوري، وعبدالجبار المطلبي، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، (د.ط.ت).
65. نظام الملك الطوسي، سير الملوك سياست نامه، تر: يوسف بكار، بيروت: دار المناهل، (د.ط)، 2007م.
66. النويري، شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب (ت 733هـ/1381م)، نهاية الأرب في فنون الأدب، تح: عبدالمجيد ترحيني، بيروت: دار الكتب العلمية، 2004م
67. اليافعي، أبو محمد عبدالله بن أسعد بن علي بن سليمان (ت 768هـ/1366م)، مرآة الجنان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، تح: خليل المنصور، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م
68. اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر (ت 292هـ/905م)، تاريخ اليعقوبي، تح: السيد محمد صادق بحر العلوم، النجف، المكتبة الحيدرية، (د.ط)، 1964م.
69. _____، البلدان، تح: محمد أمين ضناوي، بيروت، دار الكتب العلمية، (د.ط)، 2002م
- ثانياً: المراجع العربية والمترجمة
70. أجهر، عبدالحكيم، التشكيلات المبكرة للفكر الإسلامي وتحولها الى أنساق، عقلية دراسة انطولوجية لعلم الكلام الإسلامي، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005م

71. أمير ، سيد أمير علي ، مختصر تاريخ العرب، تر: عفيف البعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين، ط2 ، 1967
72. أمين، أحمد ، ضحى الإسلام ، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، (د.ط)، 2012م.
73. أيوب، إبراهيم ، التاريخ العباسي السياسي والحضاري، بيروت : الشركة العالمية للكتاب، 1989م.
74. بروكلمان، كارل ، تاريخ الشعوب الإسلامية ، تر: نبيه أمين فارس ، منير البعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين، ط5 ، 1968م.
75. تدمري، عمر عبدالسلام، لبنان من قيام الدولة العباسية حتى سقوط الدولة الاخشيدية ، طرابلس: جروس برس، 1992م.
76. الجابري، محمد عابد، المتفقون في الحضارة العربية محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2000م.
77. جدعان، فهمي، المحنة بحث في جدلية الديني والسياسي في الإسلام، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث، ط3، 2014م.
78. الجنزوري ، علية عبدالسميع ، الثغور البرية الإسلامية على حدود الدولة البيزنطية في العصور الوسطى ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط) ، 2006م
79. حمادة، محمد ماهر، الوثائق السياسية والإدارية العائدة للعصور العباسية المتتالية 247-656هـ/861-1258م ، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط3، 1985م
80. حمود، سوزي، الدولة العباسية مراحل تاريخها وحضارتها، بيروت: دار النهضة العربية ، 2015م
81. الدوري، عبدالعزيز ، دراسات في العصور العباسية المتأخرة ، بغداد: شركة الرابطة للنشر والتوزيع المحدودة، (د.ط) ، 1945م.
82. _____ ، العصر العباسي الأول دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، 2009م
83. دياب، صابر محمد دياب حسين ، الدولة العباسية في العصر العباسي قضايا ومواقف، القاهرة: دار الفكر العربي ، 2001م.
84. دي خويه ، ميكال يان ، القرامطة نشأتهم، دولتهم، علاقتهم بالفاطميين، تر وتحقيق: حسني

- زنية، بيروت: دار ابن خلدون، 1978م.
85. رفاعي، أحمد فريد، عصر المأمون، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، (د.ط)، 1927م،
86. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الأعلام، بيروت: دار العلم للملايين، ط5، 2002م.
87. زكار، سهيل، أخبار القرامطة، الرياض: دار الكوثر، (د.ط.ب)
88. زيدان، جرجي، تاريخ التمدن الإسلامي، بيروت: دار مكتبة الحياة، (د.ط.ب)
89. زيود، محمد أحمد، العلاقات بين مصر والشام في العصر الطولوني والاختييدي، دمشق: دار حسان للطباعة والنشر، 1989م.
90. السامر، فيصل، ثورة الزنج، دمشق: دار المدى للنشر والتوزيع، ط2، 2000م.
91. شاكر، محمود، التاريخ الإسلامي (الدولة العباسية)، بيروت: المكتب الإسلامي، ط6، 2000م
92. الشيخ، محمد محمد مرسي، تاريخ مصر الإسلامية (بدون دار نشر)، (د.ط) 2001م.
93. صقر، نادية حسني، مطلع العصر العباسي الثاني (الاتجاهات السياسية والحضارية في خلافة المتوكل على الله (232 – 247هـ)، جدة: دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، (د.ط.ب).
94. ضرار، محمد صالح، تاريخ شرق السودان ممالك البجة ... قبائلها وتاريخها، الرياض: مكتبة التوبة، 2012م.
95. الطباخ، محمد راغب بن محمود، أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، تح: محمد كمال، حلب: دار القلم العربي، ط2، 1988م
96. عبيد، حسن، مصر في أربعة عشر قرناً للحكام من عمرو بن العاص الى عبدالناصر، القاهرة: دار النهضة العربية، (د.ط)، 1980م
97. عطوان، حسين، الزندقة والشعبوية في العصر العباسي الأول، بيروت: دار الجيل، (د.ط.ب).
98. غلبي، أحمد، ثورة الزنج وقائدها محمد بن علي، بيروت: دار الفارابي، ط3، 2007م
99. علي، وفاء محمد، الزواج السياسي في عهد الدولة العباسية، القاهرة: دار الفكر العربي، 1988م
100. عمران، محمود سعيد، الامبروطورية البيزنطية وحضارتها، بيروت: دار النهضة العربية، ط3، 2009م
101. الفقي، عصام الدين عبدالرزاق، الدول المستقلة في المشرق الإسلامي منذ مستهل العصر

- العباسي حتى الغزو المغولي، القاهرة: دار الفكر العربي، (د.ط)، 1999م
102. فوزي، فاروق عمر، تاريخ النظم الإسلامية دراسة لتطور المؤسسات المركزية في الدولة في القرون الإسلامية الأولى، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010م.
103. _____، الجيش والسياسة في العصر الاموي ومطلع العصر العباسي، عمان: دار مجدلاوي، 2005م
104. _____، الخلافة العباسية السقوط والانهيال، عمان: دار الشروق، 2009م
105. _____، الخلافة العباسية عصر القوة والازدهار، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009م
106. _____، الهاشميون الأوائل، عمان: دار مجدلاوي، 2009م.
107. كتاجي، زكريا، الترك في مؤلفات الجاحظ ومكانتهم في التاريخ الإسلامي حتى أواسط القرن الثالث الهجري، بيروت: دار الثقافة، (د.ط)، 1972م
108. الكاشف، سيده أسماعيل، مصر في فجر الإسلام (من الفتح العربي الى قيام الدولة الطولونية)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط)، 1994م
109. _____، أعلام العرب (أحمد بن طولون)، القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء و النشر، (د.ط.ت).
110. الكاشف، سيده إسماعيل، سرور جمال الدين، عاشور، سعيد عبدالفتاح، موسوعة تاريخ مصر عبر العصور – تاريخ مصر الإسلامية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط)، 1993م
111. كحالة، عمر رضا، أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام، بيروت: مؤسسة الرسالة، (د.ط.ت)
112. اللميل، عبدالعزيز محمد، نفوذ الأتراك في الخلافة العباسية وأثره في قيام مدينة سامراء، بيروت: مؤسسة الرسالة، (د.ط)، 1991م.
113. لوكاس، الفريد، المواد والصناعات عند قدماء المصريين، تر: زكي إسكندر، محمد زكريا غنيم، القاهرة: دار الكتاب المصري، (د.ط.ت)
114. محمد، بدر عبدالرحمن محمد، الدولة العباسية دراسة في سياساتها الداخلية من أوائل القرن الثاني الهجري حتى ظهور السلاجقة، القاهرة: مطبعة الانجلو المصرية، (د.ط.ت).

115. محمود، حسن أحمد، حضارة مصر الإسلامية في العصر الطولوني، القاهرة: دار الفكر العربي، (د.ط.ت).
116. محمود، حسن أحمد ، الشريف، أحمد إبراهيم، العالم الإسلامي في العصر العباسي، القاهرة: دار الفكر العربي، ط ، (د.ت).
117. مصطفى ، مصطفى بن محمد، أصول وتاريخ الفرق الإسلامية،(بدون دار نشر)، (د.ط.)، 2003 م
118. المعاضيدي، خاشع، الجميلي، رشيد عبدالله، تاريخ الدويلات العربية والإسلامية في المشرق والمغرب، جامعة بغداد، 1979م
119. المعايطه، زريف مرزوق، نشأة الدواوين وتطورها في صدر الإسلام، دبي: مركز زايد للتراث والتاريخ، (د.ط) ، 2000م.
120. المغلوث، سامي بن عبدالله بن أحمد ، أطلس تاريخ الدولة العباسية، الرياض: مكتبة العبيكان، 2012م
121. مهنا، ع أمير ، خريس، علي ، جامع الفرق والمذاهب الإسلامية ، بيروت : المركز الثقافي العربي، ط2، 1994م.
122. مؤنس ، حسين، أطلس تاريخ الإسلام، القاهرة: الزهراء للأعلام العربي، 1987م.
123. نعنعي، عبدالمجيد، تاريخ الدولة الأموية في الأندلس (التاريخ السياسي)، بيروت: دار النهضة العربية، (د.ط.ت).
124. النعيمي، محمد عبد الكريم أحمد، الطولونيين والاختشيديين في مصر وعلاقتهم بالخلافة العباسية، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2020م
125. الهاشمي، عبدالمنعم، الخلافة العباسية، بيروت: دار ابن حزم، ط2، 2006 م .
126. الهامي ، محمد، العباسيون الضعفاء الخلافة العباسية تحت السيطرة العسكرية والبويهيية، القاهرة : مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، 2013م.
127. هدارة، محمد مصطفى، المأمون الخليفة العالم، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة،(د.ت.ط).
- ثالثاً: الدراسات العلمية**
128. الألسي، ناريمان صادق عبدالقادر، الخلافة العباسية وعصر إمرة الأمراء(رسالة ماجستير

غير منشورة)، جامعة الملك عبد العزيز – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – قسم التاريخ،
1979م – 1980م

129. البوسيفي ، عبدالقادر علي أحمد ، سياسة الاستقطاب ودورها في نجاح الدعوة العباسية،
(رسالة ماجستير غير منشورة) الاكاديمية الليبية للدراسات ، 2022/2021م.

130. شبيب ، بشار عبدالجبار، مصر دراسة الجغرافية التاريخية من الفتح العربي حتى نهاية
العصر الاخشيدي (أطروحة دكتوراة غير منشورة) ، كلية التربية، جامعة بغداد ، 2012م

131. المصراتي، نعيمة سالم عاشور ، الدولة الطولونية في مصر والشام (254-292هـ/867—
904م) ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، كلية الآداب جامعة قاريونس، 2010 م

132. مندورة ، ابتسام أكرم، الموفق بالله طلحة بن المتوكل العباسي، رسالة ماجستير غير
منشورة، جامعة أم القرى، قسم الدراسات العليا للتاريخ والحضارة الإسلامية، 1403/1402هـ

رابعاً: المقالات العلمية

133. إبراهيم، مها سعد علي، الحياة الاقتصادية اليومية في مصر في عصر الولاة، مجلة كلية
الآداب، جامعة حلوان، العدد 60 ، السنة 30.

134. جناحة، رحاب السيد أحمد محمد، محنة القاضي بكار بن قتيبة، حولية كلية اللغة العربية
بإيتاي البارود ، العدد 33.

135. حسب ، فاطمة أحمد محمود، أمراء البحر في العصر العباسي في الفترة من (132هـ-
320هـ / 749-932م) السواحل الشامية والمصرية أنموذجاً، مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة
– العدد التاسع والثلاثون.

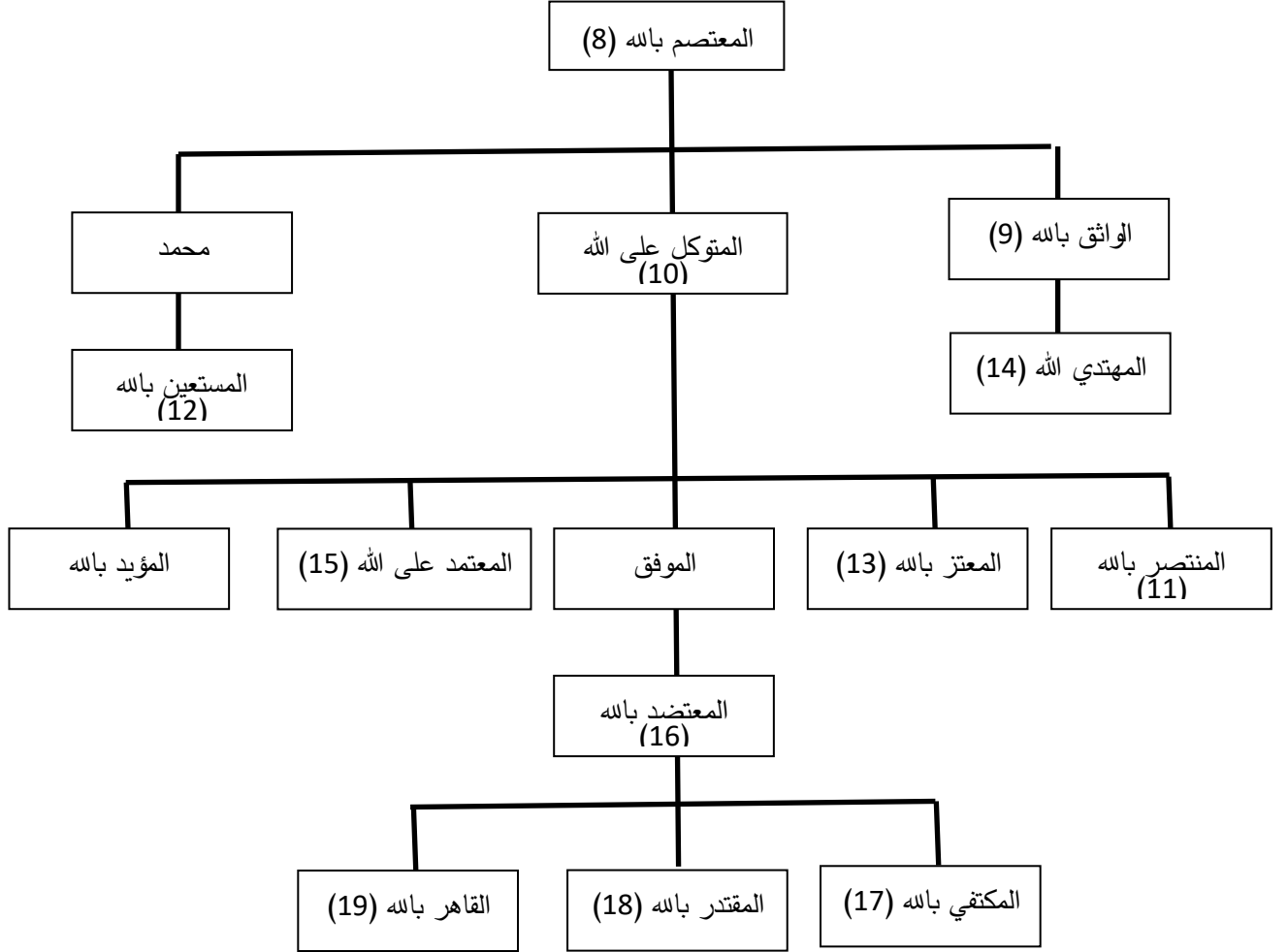
136. القصير، هيلة بنت محمد بن علي، أثر المصاهرة في تطور العلاقات بين الخلافة العباسية
والدولة الطولونية، مجلة عصور، العدد 30-31 ، ديسمبر 2016م

137. مجاهد، حمادة محمد السيد، ابن الخنجي ومحاولة إحياء الدولة الطولونية (292-
293هـ/905-906م)، حولية كلية الآداب الزقازيق، العدد 42.

138. النجار، ياسر عبدالحميد، حكم الخروج عن الحاكم في الفقه – الإسلامي دراسة فقهية مقارنة
– مجلة جامعة المدينة العالمية (مجمع) العدد الثاني عشر، ابريل 2015.

الملحق الأول الأشكال وجداول

شجرة نسب الخلفاء العباسيين في الفترة موضوع الدراسة⁽¹⁾



الشكل (1.1)

¹ الشكل من تصميم الباحث

قائمة خلفاء بني العباس (132-656هـ/749-1258م) (*)

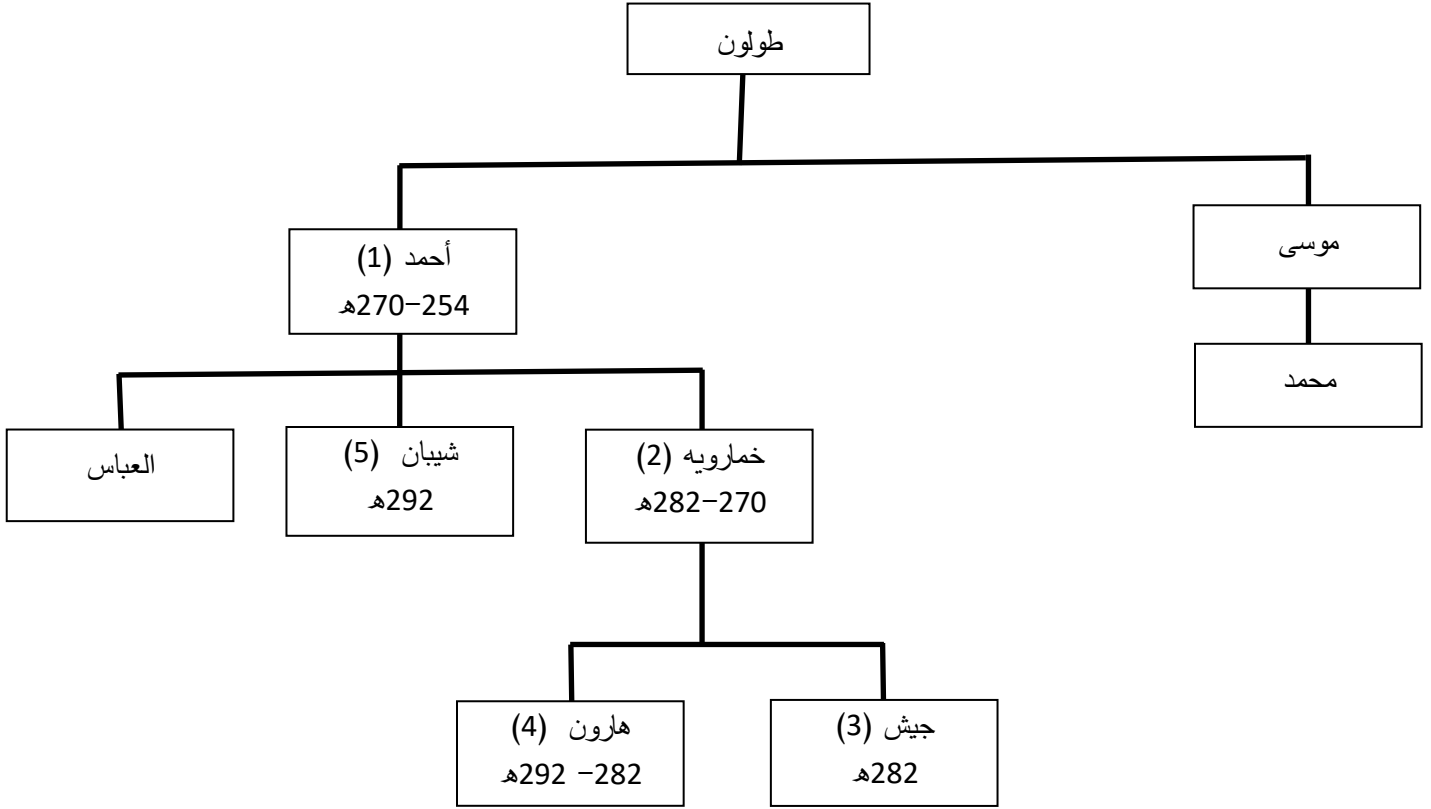
ت	اللقب	الكنية والاسم	اسم الأم	اصلها	الفترة	مدة الحكم
1	السفاح	أبو العباس عبدالله	ربيعة	عربية	132-136هـ/749-753م	4
2	المنصور	أبو جعفر عبدالله	سلامة	بربرية	136-158هـ/753-775م	18
3	المهدي	أبو عبدالله محمد	ام موسى	عربية	158-169هـ/775-785م	11
4	الهادي	أبو محمد موسى	الخيزران		169-170هـ/785-786م	1
5	الرشيد	أبو جعفر هارون	الخيزران		170-193هـ/786-809م	23
6	الأمين	أبو عبدالله محمد	زبيدة	عربية	193-198هـ/809-814م	5 قتل
7	المأمون	أبو العباس عبدالله	مراجل	رومية	198-218هـ/814-833م	20
8	المعتصم بالله	أبو اسحاق محمد	ماردة		218-227هـ/833-842م	9
9	الواثق بالله	أبو جعفر هارون	قراطيس	رومية	227-232هـ/842-847م	5
10	المتوكل على الله	أبو الفضل جعفر	شجاع	تركية	232-247هـ/847-861م	15 قتل
11	المنتصر بالله	أبو جعفر محمد	حبشية	رومية	247-248هـ/861-862م	6 اشهر
12	المستعين بالله	أبو العباس أحمد	مخاريق	رومية	248-252هـ/862-866م	4 خلع
13	المعتز بالله	أبو عبد الله الزبير	قبيحة	صقلبية	252-255هـ/866-869م	3 خلع
14	المهتدي بالله	أبو اسحاق محمد	وردة	رومية	255-256هـ/869-870م	1 قتل
15	المعتمد على الله	أبو العباس أحمد	فتيان	رومية	256-279هـ/870-892م	23
16	المعتضد بالله	أبو العباس أحمد	صواب		279-289هـ/892-902م	10
17	المكتفي بالله	أبو محمد علي	جيجك	تركية	289-295هـ/902-908م	6
18	المقتدر بالله	أبو الفضل جعفر	غريب	رومية	295-320هـ/908-932م	25 قتل
19	القاهر بالله	أبو منصور محمد	فتنة		320-322هـ/932-934م	2 خلع / سملت عيناه
20	الراضي بالله	أبو العباس محمد	ظلوم	رومية	322-329هـ/934-941م	7
21	المتقي لله	أبو إسحاق إبراهيم	خلوب		329-333هـ/941-945م	4 خلع / سملت عيناه
22	المستكفي بالله	أبو القاسم عبدالله	املح الناس		333-334هـ/945-945م	1.4 خلع / سملت عيناه
23	المطيع لله	أبو القاسم الفضل	شعلة		334-363هـ/945-974م	29 تنازل لابنه
24	الطائع لله	أبو بكر عبدالكريم	هزار		363-381هـ/974-991م	18 خلع
25	القادر بالله	أبو العباس أحمد	تمني		381-422هـ/991-1031م	41 ابن إسحاق بن المقتدر
26	القائم بأمر الله	أبو جعفر عبدالله	بدر الدجي	أرمنية	422-467هـ/1031-1074م	45
27	المقتدي بالله	أبو القاسم عبدالله	ارجوان		467-485هـ/1074-1092م	18 ابن محمد بن القائم

(* الجدول من تصميم الباحث بالاعتماد على مجموعة من المصادر مثل الطبري و السيوطي، والمسعودي وابن حزم وغيرها

	25	م1118-1092/هـ512-485			أبو العباس أحمد	المستظهر بالله	28
قتل	17	م1135-1118/هـ529-512			أبو منصور الفضل	المسترشد بالله	29
خلع ولم يستسلم	3	م1138-1135/هـ532-529			أبو جعفر منصور	الراشد بالله	30
	23	م1160-1138/هـ555-532	حبشية		أبو عبدالله محمد	المقتفي لأمر الله	31
	11	م1171-1160/هـ566-555		طاوس	أبو المظفر يوسف	المستنجد بالله	32
	9	م1179-1171/هـ575-566	ارمنية	غضة	أبو محمد الحسن	المستضي بالله	33
	47	م1225-1179/هـ622-575	تركية	زمرد	أبو العباس أحمد	الناصر لدين الله	34
	9 اشهر	م1226-1225/هـ623-622			أبو نصر محمد	الظاهر بأمر الله	35
	17	م1242-1226/هـ640-623	تركية		أبو جعفر منصور	المستنصر بالله	36
قتله التتار	16	م1258-1242/هـ656-640		هاجر	أبو أحمد عبدالله	المستعصم بالله	37

الشكل (1.2)

شجرة نسب حكام الدولة الطولونية(1)



الشكل (1.3)

قائمة ولاية مصر في العصر العباسي حتى قيام الدولة الطولونية(1)

ت	الوالي	تاريخ الولاية	مدتها	الوالي العام	الخليفة	ملاحظة
1	صالح بن علي العباسي	1 محرم 133هـ	7 اشهر		السفاح	نقل
2	ابوعون عبد الملك بن يزيد الازدي	1 شعبان 133هـ	سنتان و 8 اشهر		السفاح	عزل
3	صالح بن علي العباسي (الثانية)	5 ربيع الاخر 136هـ	سنة و 5 اشهر		السفاح	نقل
4	ابوعون عبد الملك بن يزيد الازدي (الثانية)	رمضان 137هـ	3 سنوات و 6 اشهر		المنصور	عزل
5	موسى بن كعب التميمي	16 ربيع الاخر 141هـ	7 أشهر		المنصور	عزل
6	محمد بن الاشعث الخزاعي	5 ذي الحجة 141هـ	سنة وشهراً		المنصور	عزل
7	حميد بن قحطبة الطائي	محرم 143هـ	سنة و 10 أشهر		المنصور	عزل
8	يزيد بن حاتم بن قبيصة المهلبى	15 ذي القعدة 144هـ	7 سنين و 4 أشهر		المنصور	عزل
9	عبدالله بن عبدالرحمن بن معاوية بن حديج	18 ربيع الاخر 152هـ	سنتين وشهرين		المنصور	توفي
10	محمد بن عبدالرحمن بن معاوية بن حديج	1 صفر 155هـ	7 أشهر		المنصور	توفي
11	موسى بن علي بن رياح اللخمي	15 شوال 55هـ	6 سنين وشهرين		المنصور	عزل
12	عيسى بن لقمان الجمحي	17 ذي الحجة 161هـ	4 أشهر		المهدي	عزل
13	واضح مولى المنصور	24 جمادى الاخرة 162هـ	شهرين		المهدي	عزل
14	منصور بن يزيد بن منصور	11 رمضان	شهران		المهدي	عزل

(1) الجدول من تصميم الباحث استنادا الى كتاب الولاية وكتاب القضاة للكندي والنجوم الزاهرة لابي المحاسن بن تغري بردي

ت	الوالي	تاريخ الولاية	مدتها	الوالي العام	الخليفة	ملاحظة
	الرعيبي	162هـ				
15	يحيى بن واوود الخرشي	ذو الحجة 162هـ	سنة وشهر		المهدي	عزل
16	سالم بن سواده التميمي	12 محرم 64هـ	سنة		المهدي	عزل
17	إبراهيم بن صالح بن علي العباسي	11 محرم 165هـ	سنتان و11 شهرًا		المهدي	عزل
18	موسى بن مصعب الخثعمي	7 ذي الحجة 167هـ	10 أشهر		المهدي	قتل
19	عسامة بن عمرو المعافري	9 شوال 168هـ	3 أشهر		المهدي	عزل
20	الفضل بن صالح بن علي العباسي	محرم 169هـ	8 أشهر		المهدي	عزل
21	علي بن سليمان بن علي العباسي	شوال 169هـ	سنة و6 أشهر		الهادي	عزل
22	موسى بن عيسى بن موسى العباسي	26 ربيع الأول 171هـ	سنة و5 أشهر		الرشيد	عزل
23	مسلمة بن يحيى البجلي	رمضان 172هـ	11 شهر		الرشيد	عزل
24	محمد بن زهير الأزدي	5 شعبان 173هـ	5 أشهر		الرشيد	عزل
25	داوود بن يزيد المهلب	14 محرم 174هـ	سنة واحدة		الرشيد	عزل
26	موسى بن عيسى بن موسى العباسي (الثانية)	7 صفر 175هـ	سنة واحدة		الرشيد	عزل
27	إبراهيم بن صالح بن علي العباسي (الثانية)	ربيع الأول 176هـ	5 أشهر		الرشيد	توفي
28	عبدالله بن المسيب بن وهير الضبي	19 رمضان 176هـ	10 أشهر		الرشيد	عزل
29	إسحاق بن سليمان بن علي العباسي	1 رجب 177هـ	سنة واحدة		الرشيد	عزل
30	هرثمة بن أعين	2 شعبان 78هـ	شهران		الرشيد	نقل
31	عبدالمك بن صالح بن علي العباسي	12 شوال 178هـ	شهران		الرشيد	عزل

ت	الوالي	تاريخ الولاية	مدتها	الوالي العام	الخليفة	ملاحظة
32	عبدالله بن المهدي	12 محرم 179هـ	7 أشهر		الرشيد	عزل
33	موسى بن عيسى بن موسى العباسي (الثالثة)	3 رمضان 169هـ	10 أشهر		الرشيد	عزل
34	عبدالله بن المهدي (الثانية)	7 جمادى الاخر 180هـ	سنة و 3 أشهر		الرشيد	عزل
35	إسماعيل بن صالح بن علي العباسي	7 رمضان 181هـ	9 أشهر		الرشيد	عزل
36	إسماعيل بن عيسى بن موسى العباسي	16 جمادى الاخر 182هـ	3 أشهر		الرشيد	عزل
37	اليث بن الفضل	5 شوال 182هـ	4 سنين و 7 أشهر		الرشيد	عزل
38	أحمد بن إسماعيل بن علي العباسي	25 جمادى الاخر 187هـ	سنتان وشهرا		الرشيد	عزل
39	عبدالله بن محمد بن إبراهيم الامام العباسي	15 شوال 189هـ	سنة وشهر		الرشيد	عزل
40	الحسين بن جميل	10 رمضان 190هـ	سنة و 8 أشهر		الرشيد	عزل
41	مالك بن دلهم الكلبى	23 ربيع الاخر 192هـ	10 أشهر		الرشيد	عزل
42	الحسن بن التختاخ	4 صفر 193هـ	سنة واحدة		الرشيد	عزل
43	حاتم بن هرثمة بن أعين	8 ربيع الأول 194هـ	سنة و 3 أشهر		الأمين	عزل
44	جابر بن الأشعث الطائي	25 جمادى الاخر 195هـ	سنة واحدة		الأمين	خلع
45	عباد بن محمد بن حيان	8 رجب 196هـ	سنة و 7 أشهر		المأمون	عزل
46	المطلب بن عبدالله الخزاعي	15 ربيع الاخر 198هـ	7 أشهر		المأمون	عزل
47	العباس بن موسى بن عيسى	28 شوال	شهران		المأمون	خلع

ت	الوالي	تاريخ الولاية	مدتها	الوالي العام	الخليفة	ملاحظة
	العباسي	198هـ				
48	المطلب بن عبدالله الخزاعي (الثانية)	14 محرم 99هـ	سنة 8 أشهر		اجماع الجند	خلع
49	السري بن الحكم	1 رمضان 200هـ	6 أشهر		اجماع الجند	
50	سليمان بن غالب بن جبريل البجلي	4 ربيع الأول 201هـ	5 أشهر		اجماع الجند	
51	السري بن الحكم (الثانية)	12 شعبان 201هـ	3 سنوات و9 أشهر		المأمون	توفي
52	أبو النصر بن السري	1 جمادى الآخر 205هـ	سنة وشهران		اجماع الجند	توفي
53	عبيد الله بن السري	9 شعبان 206هـ	4 سنوات و5 أشهر		اجماع الجند	عزل
54	عبدالله بن طاهر بن الحسين الخزاعي	2 ربيع الأول 211هـ	سنة و5 أشهر		المأمون	نقل
55	عيسى بن يزيد الجلودي	25 رجب 212هـ	سنة و6 أشهر	عبدالله بن طاهر	المأمون	عزل
56	عمير بن الوليد	19 صفر 214هـ	3 أشهر	ابو اسحاق بن الرشيد	المأمون	قتل
57	عيسى بن يزيد الجلودي (الثانية)	13 جمادى الأولى 214هـ	7 أشهر	أبو إسحاق بن الرشيد	المأمون	عزل
58	عبدويه بن جبلة	1 محرم 15هـ	سنة واحدة	أبو إسحاق بن الرشيد	المأمون	عزل
59	عيسى بن منصور	1 محرم 16هـ	سنة وشهر	أبو إسحاق بن الرشيد	المأمون	عزل
60	كيدور نصر بن عبدالله	صفر 217هـ	سنة وشهر	أبو إسحاق بن الرشيد	المأمون	توفي
61	مظفر بن كيدر	ربيع الآخر 219هـ	4 أشهر	أشناس	المعتصم	عزل
62	موسى بن أبي العباس	1 رمضان 219هـ	4 سنوات و7 أشهر	أشناس	المعتصم	عزل
63	مالك بن كيدر	23 ربيع الأول 224هـ	سنتان	أشناس	المعتصم	عزل

ت	الوالي	تاريخ الولاية	مدتها	الوالي العام	الخليفة	ملاحظة
64	علي بن يحيى الأرمي	9 ربيع الآخر 226هـ	10 أشهر	أشناس	المعتصم	عزل
65	عيسى بن منصور (الثانية)	7 محرم 229هـ	سنة و6 أشهر	أشناس	الواثق	توفي
66	هرثمة بن النضر الجبلي	6 رجب 233هـ	سنة و3 أشهر	ايتاخ	المتوكل	توفي
67	حاتم هرثمة بن النضر	6 شوال 234هـ	شهر واحد	ايتاخ	المتوكل	عزل
68	علي بن يحيى الأرمي (الثانية)	6 رمضان 234هـ	سنة وشهران	ايتاخ	المتوكل	عزل
69	إسحاق بن يحيى بن معاذ	11 ذي القعدة 235هـ	سنة واحدة	محمد المنتصر ولي عهد ابيه	المتوكل	عزل
70	خوط عبدالواحد بن يحيى	23 ذي القعدة 236هـ	سنة و4 أشهر	محمد المنتصر ولي عهد ابيه	المتوكل	عزل
71	عنبسة بن إسحاق الضبي	5 ربيع الآخر 238هـ	4 سنين و4 أشهر	محمد المنتصر ولي عهد ابيه	المتوكل	عزل
72	يزيد بن عبدالله التركي	20 رجب 242هـ	10 سنوات و7 أشهر	محمد المنتصر ولي عهد ابيه	المتوكل	عزل
73	مزاحم بن خاقان	3 ربيع الأول 253هـ	10 أشهر		المعتز بالله	توفي
74	أحمد بن مزاحم بن خاقان	5 محرم 254هـ	شهران		المعتز بالله	توفي
75	ازجور التركي	9 ربيع الأخر 254هـ	5 أشهر		المعتز بالله	عزل
76	أحمد بن طولون	23 رمضان 254هـ		باكيياك	المعتز بالله	

الشكل (1.4)

الملحق الثاني الخرائط

أوضاع الخلافة العباسية في بداية خلافة المعتمد على الله (256-279هـ/870-892م)



الشكل (2.1) 1

1 (الخريطة من تصميم الباحث اعتمادا على كتاب أطلس تاريخ الدولة العباسية سامي بن عبدالله الملوغوث و أطلس التاريخ الاسلامي حسين مؤنس .

الدولة الطولونية (254 - 292 هـ / 868 - 905 م)،



الشكل (2.2) ¹

¹ الخريطة من تصميم الباحث اعتمادا على كتاب أطلس تاريخ الدولة العباسية سامي بن عبدالله الملوغوث و أطلس التاريخ الاسلامي حسين مؤنس .

الدولة العلوية الزيدية في طبرستان (250-864/316-928م)



الشكل (2.3) 1

1 (الخريطة من تصميم الباحث اعتمادا على كتاب أطلس تاريخ الدولة العباسية سامي بن عبدالله الملوغوث و أطلس التاريخ الاسلامي حسين مؤنس .

المناطق التي دخلت سيطرة الزنج (255 - 270 هـ / 869 - 883 م)،



الشكل (2.4) ¹

¹ الخريطة من تصميم الباحث اعتمادا على كتاب أطلس تاريخ الدولة العباسية سامي بن عبدالله الملغوث و أطلس التاريخ الاسلامي حسين مؤنس .

الدولة الصفارية (253 - 289 هـ / 867 - 902 م)،



الشكل (2.5) ¹

¹ (الخريطة من تصميم الباحث اعتمادا على كتاب أطلس تاريخ الدولة العباسية سامي بن عبدالله الملغوث و أطلس التاريخ الاسلامي حسين مؤنس .